

حول أهل الكتاب

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسن النجفي

دار إحياء التراث العربي

بيروت

0128306

Bibliotheca Alexandrina

جواهر الكلام

(في شرح شرايع الإسلام)

تأليف

شيخ الفقهاء وأبناؤهم المحققين الشيخ محمد حسين الخنجي

الموتى سنة ١٢٦٤

الجزء التاسع عشر

قوبل بنسخة الاصل المخطوطة والمصححة بقلم المصنف طاب ثراه
حققه وعلق عليه الشيخ عباس القوجاني

فحصه بمشروعه

الشيخ علي الآخوندي

طبع على نفقة

دار الامضاء والبريد العربي

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ القول في الوقوف بعرفات ﴾

أي السكون فيها ، ولكن تعارف التعبير بذلك لأنه افضل افراده ﴿و﴾ على كل حال فتمام الكلام فيه يكون بـ ﴿ النظر في مقدمته وكيفيه ولواحقه أما المقدمة فيستحب للعمتع ﴿ وغيره ﴿ ان يخرج الى عرفات يوم التروية ﴿ على معنى خروجه الى منى ثم الى عرفات يوم عرفة بلا خلاف اجده فيه ، بل في كشف اللثام يستحب للحاج اتفاقاً بعد الاحرام يوم التروية الخروج الى منى من مكة ، ويدل عليه مضافاً الى ذلك ما تسمعه من النصوص ايضاً ، واما استحباب الاحرام فيه للعمتع على معنى مرجوحية ما قبله بالنسبة اليه في المبسوط والاقتصاد والجل والعقود والفنية والمهذب والجامع وغيرها على ما حكى عن بعضها النصريح به ، بل لا اجد فيه خلافاً كما عن المنتهى الاعتراف به ، بل عن التذكرة الاجماع على استحباب كونه يوم التروية ، بل في المسالك انه موضع وفاق بين المسلمين ، ولعله على معنى جوازه قبله ، لما سمعته سابقاً من ان له الاحرام بالحج عند الفراق من متعته الى ان يتضيّق عليه وقوف عرفات كما عرفت الكلام فيه مفصلاً ، نعم عن ابن حمزة وجوب كونه يوم التروية اذا امكنه بمعنى عدم جواز تأخير عنه اختياراً ، ولعله لظاهر الأمر

في حسن معاوية (١) « اذا كان يوم التروية إن شاء الله فاغتسل ثم البس ثوبيك وادخل المسجد حافياً وعليك السكينة والوقار وصل ركعتين عند مقام ابراهيم او في الحجر ، ثم اقم حتى تزول الشمس فصل المكتوبة ، ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين احرمت من مسجد الشجرة ، واحرم بالحج وعليك السكينة والوقار » المحمول على الذنب قطعاً ، ضرورة عدم وجوب الوقت فيه عنده ، مضافاً الى ارادة الذنب في اكثر الأوامر فيه ، والى ما في الحدائق من رده بما في حديث ابي الحسن عليه السلام (٢) « انه دخل ليلة عرفة معتمراً فاتى بأفعال العمرة واحل وجامع بعض جواريه ثم اهل بالحج وخرج الى منى » وبمرسل ابي نصر (٣) المنجبر بما عرفت عن ابي الحسن عليه السلام ايضاً في حديث قال فيه : « وموسع للرجل ان يخرج الى منى من وقت الزوال من يوم التروية الى ان يصبح حيث يعلم انه لا يفوته الموقف » وصحيح ابن بقطين (٤) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الوقت الذي يريد ان يتقدم فيه الى منى الذي ليس له وقت اول منه قال : اذا زالت الشمس ، وعن الذي يريد ان يتخلف بمكة عشية التروية الى اي ساعة يسه ان يتخلف فقال : ذلك موسع له حتى يصبح بمنى » الى ان قال : فان هذه الأخبار ظاهرة في رد ابن حمزة ، وان كان قد يناقش بظهور اولها في الاضطرار ، وخلو الأخيرين عن ذكر الاحرام ، اذ يمكن وقوع الاحرام فيه ثم تأخير الخروج الى الليل ونحوه ، فالعمدة

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب التقصير - الحديث ١

(٣) ذكره الشيخ (قده) في ذيل رسالة ابن ابي نصر المروي في التمهيد

ج ٥ ص ١٧٦ الرقم ٥٩٠ والظاهر انه من كلام الشيخ

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

حيث أخذ في رده ما عرفت .

انما الكلام فيما ذكره المصنف من قوله : ﴿ بعد ان يصلي الظهرين ﴾ اذا كان المراد استحباب ايقاعه الاحرام بهما وفقاً للمذهب والوسيلة والتذكرة والمنتهى والمختلف والدروس وموضعين من المبسوط وموضع من النهاية على ما حكى عن بعضها ، بل عن علي بن بابويه التصريح بأن الافضل ايقاعه بعد العصر المجموعة الى الظهر ، فانا لا نجد له دليلاً واضحاً ، نعم عن المختلف الاستدلال له بأن مسجد الحرام افضل من غيره ، والمستحب ايقاع الاحرام بعد فريضة ، فاستحب ايقاع الفريضتين فيه ، وعن التذكرة والمنتهى بحسن معاوية (١) السابق إلا انهما كما ترى ، ضرورة عدم اقتضاء الاول منهما استحباب ايقاع بهما . ولا الثاني ، بل لعل ظاهر المكتوبة فيه الظهر ، ولعله لذا قال في القواعد بعد ان يصلي الظهر ، كما عن الهداية والمقنع والمقنعة والمصباح ومختصره والسرائر والجامع وموضع من النهاية والمبسوط وعن الفقيه وقته في دبر الظهر ، وان شئت في دبر العصر ، مؤيداً بعموم الأخبار باستحباب ايقاعه عقيب فريضة ، بل يمكن ارادة المصنف هنا وفي النافع ما عن الاقتصاد من انه لا يخرج الى منى حتى يصليهما بمكة وان اوقع الاحرام بعد الظهر منهما ، كما ان ما سمعته من النصوص السابقة ظاهر فيه ايضاً ، كصحیح الحلبي ومعاوية (٢) عن الصادق عليه السلام « لا يضرك بليل احرمت او نهار إلا ان افضل ذلك عند زوال الشمس » وفي دعائم الاسلام (٣) « روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) انه قال : يخرج الناس الى منى من مكة يوم

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الاحرام - الحديث ١

(٣) المستدرك - الباب - ٢ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

التروية ، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة ، وافضل ذلك بعد صلاة الظهر ، ولهم ان يخرجوا غدوة وعشية الى الليل ، ولا بأس ان يخرجوا قبل يوم التروية « وفيه (١) عنه عليه السلام ايضاً انه قال : « في المتعنع بالعمرة الى الحج اذا كان يوم التروية اغتسل ولبس ثوبي احرامه واتى المسجد حافياً ، فطاف اسبوعاً ان شاء وصلى ركعتين ثم جلس حتى يصلي الظهر كما احرم من الميقات ، واذا صار الى الرقطاء دون الردم اهل بالتلبية ، واهل مكة كذلك يحرمون للحج من مكة ، وكذلك من اقام بها من غير اهلها » .

وعلى كل حال هو غير المحكي عن السيد من انه اذا كان يوم التروية فليغتسل ولينشىء الاحرام من المسجد ويلبي ثم يمضي الى منى فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر ، ضرورة ظهوره في ايقاعه قبلها مطلقاً ، ولعله لنحو قول الصادق عليه السلام في حسن معاوية او صحيحه (٢) : « اذا انتهيت الى منى فقل : اللهم هذه منى ، وهي مما مننت بها علينا من المناسك ، فأسألك ان تمن علي بما مننت به علي انبيائك ؛ فانما انا عبدك وفي قبضتك » ثم يصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر ، والامام يصلي بها الظهر ، لا يسمعه إلا ذلك ، وموسع لك ان تصلي بغيرها ان لم تقدر « وفي خبر عمر بن يزيد (٣) « وصل الظهر ان قدرت بمنى » وفي خبر ابي بصير (٤) « وان قدرت ان يكون رواحك الى منى زوال الشمس وإلا فتي ما تيسر لك من يوم التروية » لكن الظاهر هو

(١) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٦ من ابواب احرام الحج - الحديث

٢ وذيله في الباب ٤ منها - الحديث ٥

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٣٣٠

ما عن الشيخ وغيره من الجعم بينها وبين غيرها بالفرق بين الامام وغيره ، كما قال الصادق عليه السلام في صحيح جميل (١) : « على الامام ان يصلي الظهر بمنى ثم يبيت بها ويصبح حتى تطلع الشمس ثم يخرج » وفي صحيحه الآخر (٢) « ينبغي للامام ان يصلي الظهر من يوم التروية بمنى ، ثم يبيت بها ويصبح حتى تطلع الشمس ثم يخرج » وفي صحيح معاوية (٣) : « على الامام ان يصلي الظهر يوم التروية بمسجد الخيف ويصلي الظهر يوم النفر بمسجد الحرام » وأحدهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم (٤) « لا ينبغي للامام ان يصلي الظهر يوم التروية إلا بمنى وبيت بها إلى طلوع الشمس » وسأل ابن مسلم أيضاً في الصحيح (٥) ابا جعفر عليه السلام « هل صلى رسول الله ﷺ الظهر بمنى يوم التروية ؟ قال : نعم والغداة بمنى يوم عرفة » بل عن الشيخ منهم في التهذيب وظاهر النهاية والمبسوط لا يجوز للامام غير ذلك ، بل مال إليه في الحقائق لظاهر النصوص المزبورة ، ولكن حمله في المنتهى على شدة الاستحباب ، ولا بأس به ، خصوصاً بعد إشعار لفظ « لا ينبغي » ونحوه به ، وبعد الاجماع على الظاهر ممن عداه على عدمه ، وأما غير الامام فقد ذكر غير واحد انه مخير ، وانه يستحب له الاحرام بعد الظهر ، ولعله لما سمعته من النصوص ، لكن في الرياض انه بعد الظهرين احوط ، لقوة احتمال ورود الأخبار الأخيرة للتحية ، فقد نقل القول بمضمونها عن العامة ، مضافاً الى اعتضاد الأول بما مر ، وبما استدل به له في المختلف بأن المسجد الحرام افضل من غيره ، فاستحب إيقاع الفريضتين فيه ، ولكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، وكأنه اشار بالاحتياط الى مسألة التطوع وقت الفريضة باعتبار استحباب

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب احرام

الحج - الحديث ٦ - ٢ - ٣ - ١ - ٤

صلاة الاحرام ستاً او اربعاً او اثنتين كما عرفت سابقاً ، ولكن ذلك لا يعارض الدليل بالخصوص ، مع ان الأقوى خلافه .

والمراد بالامام امير الحاج كما صرح به غير واحد ، فانه الذي ينبغي ان يتقدمهم الى المنزل فيتبعوه ويحتمعوا اليه ويتأخر عنهم في الرحيل منه ، وفي خبر حفص المؤذن (١) قال : « حج إسماعيل بن علي بالناس سنة اربعين ومائة فسقط ابو عبدالله عليه السلام عن بقلته ، فقال له ابو عبدالله عليه السلام : سر فان الامام لا يقف » كما ان المراد من يوم التروية هو ثامن ذي الحجة ، وفي خبر عبيدالله بن علي الحلبي (٢) عن الصادق عليه السلام المروي عن العلل والمحاسن مسأله « لم يسمي يوم التروية ؟ فقال : لانه لم يكن بعرفات ماء وكانوا يستقون من مكة من الماء ربهـم ، وكان بعضهم يقول لبعض : ترويت ترويت فسمي يوم التروية لذلك » وفي حسن معاوية او صحيحه (٣) « سميت التروية لان جبرئيل عليه السلام اتى ابراهيم عليه السلام يوم التروية فقال : يا ابراهيم ارو من الماء لك ولاهلك ، ولم يكن بين مكة وعرفات ماء ، ثم مضى الى الموقف فقال : قف واعرف مناسكك ، فلذلك سميت عرفة ، ثم قال : ازدلف الى المشعر الحرام فسميت مزدلفة » وفي خبر ابي بصير (٤) « انه سمع ابا جعفر و ابا عبدالله (عليهما السلام) يذكران انه لما كان يوم التروية قال جبرئيل عليه السلام لابراهيم عليه السلام : ترو من الماء فسميت التروية » الحديث . وفي المنتهى عن الجمهور ان ابراهيم (عليه السلام) رأى في تلك الليلة ذبح الولد

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ١٢٠ - الباب ١٧١ - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١٣

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٢٣

فأصبح يروي نفسه أهو حلم أم من الله تعالى فسمي يوم التروية ، فلما كانت ليلة عرفة رأى ذلك فعرف انه من الله تعالى فسمي يوم عرفة ، الامر في ذلك سهل .
 ثم إن ظاهر اقتصار المصنف وغيره على المتمتع عدم استحباب ذلك في المفرد والقارن للمكي والمجاور بها ، وفي المسالك خص المتمتع بالذكر لأن استحباب الاحرام فيه يوم التروية موضع وفاق بين المسلمين ، واما القارن والمفرد فليس فيه تصريح من الأكثر ، وقد ذكر بعض الاصحاب انه كذلك ، وهو ظاهر إطلاق بعضهم ، وفي التذكرة نقل الحكم في المتمتع عن الجميع ثم نقل خلاف العامة في وقت إحرام الباقي هل هو كذلك أم في اول ذي الحجة ، ونحوه ما في المنتهى من حكاية القوانين للعامة في المكي من غير ترجيح ، نعم قال بعد ذلك : ولا خلاف في انه لو احرم المتمتع قبل ذلك في ايام الحج فانه يجزيه ، قلت : قال ابن الحاج (١) لابي عبدالله (عليه السلام) في الصحيح : « إني اريد الجوار فكيف اصنع ؟ فقال : اذا رأيت الهلال هلال ذي الحجة فاخرج الى الجمرات واحرم فيها بالحج الى ان قال : ثم قال : إن سفيان فقيهكم اتاني فقال : ما حملك على ان تأمر اصحابك يأتون الجمرات فيحرمون منها ؟ فقلت له : هو وقت من مواقيت رسول الله ﷺ ، فقال : وأي وقت من مواقيت رسول الله ﷺ ؟ فقلت له : احرم منها حين قسم غنائم حنين عند مرجعه الى الطائف ، الى ان قال : فقال : اما علمت ان اصحاب رسول الله ﷺ انما احرموا من المسجد ، فقلت : إن اولئك كانوا متمتعين في اعناقهم الدماء ، وان هؤلاء قطنوا بمكة فصاروا كأنهم من اهلها ، واهل مكة لا متعة لهم ، فأجبت ان يخرجوا من مكة الى بعض

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٥

المواقيت فيشمشوا به اياماً » وقال ابو الفضل في صحيح صفوان (١) : « كنت مجاوراً بمكة فسألت ابا عبدالله عليه السلام من اين احرم ؟ فقال : من حيث احرم رسول الله ﷺ من الجمرانة ، فقلت : متى اخرج ؟ فقال : ان كنت محررة فاذا مضى من ذي الحجة يوم ، وان كنت قد حججت قبل ذلك فاذا مضى من الشهر خمس » ونحوه مرسل المفيد (٢) في المقنعة ، وقال ابراهيم بن ميمون (٣) في الصحيح اليه « قلت لابي عبدالله عليه السلام : ان اصحابنا مجاورون بمكة وهم يسألوني لو قدمت عليهم كيف يصنعون ؟ قال : قل لهم : اذا كان هلال ذي الحجة فليخرجوا الى التنعيم فليحرموا » .

وظاهرها جميعاً ان وقت إحرام المجاور من هلال ذي الحجة او بعد مضى خمسة ايام ، بل ربما استفيد من الاول ثبوت الحكم الزبور لأهل مكة ايضاً ، لكن قال الصادق عليه السلام في خبر سماعة (٤) : « المجاور بمكة اذا دخلها بعمرة في غير اشهر الحج الى ان قال : ثم اراد ان يحرم فليخرج الى الجمرانة فليحرم منها ثم يأتي مكة ولا يقطع التلبية حتى ينظر الى البيت ، ثم يطوف بالبيت ويصلي الركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام ، ثم يخرج الى الصفا والمروة فيطوف بينهما ، ثم يقصر ويحلق ، ثم يعقد التلبية يوم التروية » بناء على ان هذه العمرة مفردة لا تمتع ، وإلا لوجب الاثنيان بها من الميقات ؛ وحيثئذ فالحج المشار اليه حج أفراد ، وعقده حيثئذ يوم التروية ، ولعله لبيان الجواز في حقه ، وفي الاول على جهة التدب ، ولكن قد سمعت ما في خبر البعائم (٥) بناء على عود الاشارة فيه

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٦ - ٤

(٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الواقيت - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٢

(٥) المستدرک - الباب - ٢ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

الى يوم التروية ايضاً ، والأمر سهل .

ركيف كان فالخروج المزبور على الوجه الذي عرفت مستحب لكل أحد ﴿ إلا المضطر كالشيخ المهم ﴾ والمريض ﴿ ومن يخشى الزحام ﴾ كما صرح به جماعة ، لموثق اسحاق بن عمار (١) عن أبي الحسن عليه السلام « سألت عن الرجل يكون شيخاً كبيراً او مريضاً يخاف ضغط الناس وزحامهم يحرم بالحج ويخرج الى منى قبل يوم التروية قال : نعم ، قال : فيخرج الرجل الصحيح يلتمس مكاناً او يتروح بذلك قال لا ، قال : يتعجل بيوم قال : نعم ، قال : يتعجل بيومين قال : نعم ، قال : يتعجل بثلاثة قال : نعم ، قال : أكثر من ذلك قال : لا » ولعله له قال الشيخ في التهذيب لا بأس ان يتقدم ذو العذر ثلاثة ايام ، فأما ما زاد عليه فلا يجوز على كل حال ، ولكن في المنتهى حملة على شدة الاستعجاب مشعراً بالمفروغية من ذلك ، ولعله كذلك ، وفي مرسل البزنطي (٢) « قلت لأبي الحسن عليه السلام : يتعجل الرجل قبل التروية بيوم او يومين من اجل الزحام وضغط الناس فقال : لا بأس » بل ربما حمل على ذلك خبر رفاعه (٣) سأل الصادق عليه السلام « هل يخرج الناس الى منى غدوة ؟ قال : نعم » ولعل إطلاق الموثق المزبور - بناء على رجوع ضمير « يتعجل » فيه الى الصحيح - محمول على ما كان لأجل الزحام ، كما ان الظاهر منها عدم تأكد الندب في الخروج يوم التروية لا ان الاستعجاب مرفوع بالنسبة اليهم كما يقضي به ظاهر العبارة وغيرها .

﴿ و ﴾ على كل حال فالمراد بالخروج من مكة في المتن وغيره ﴿ ان يمضي الى منى ويبين بها ليلته الى طلوع الفجر من يوم عرفة ﴾ كما سمعت التصريح بصلاة

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب إحرام الحج

الغداة فيها في بعض النصوص (١) السابقة ، و﴿ لكن لا يجوز وادي محسر ﴾ وهو حد منى ﴿ إلا بعد طلوع الشمس ﴾ لصحيح هشام بن الحكم (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « لا يجوز وادي محسر حتى تطلع الشمس » المحمول على الكراهة بقريئة الشهرة بين الاصحاب على ذلك وعلى استحباب المبيت بمنى ، والصحيح (٣) « في النفور من منى الى عرفات قبل طلوع الشمس قال : لا بأس به » فما عن الشيخ وابن البراج من العمل بظاهره ضعيف .

﴿ وكذا ﴾ يكره الخروج قبل الفجر إلا لضرورة كالريض والخائف ﴿ كما في القواعد والنافع ومحكي السرائر بل نُسبه غير واحد الى الشهرة ، قيل للأمر بصلاته فيها في حسن معاوية (٤) المتقدم ، وفعل النبي ﷺ المحكي في صحيح ابن مسلم (٥) السابق ، وخبر عبد الحميد الطائي (٦) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنا مشاة فكيف نصنع ؟ قال : أما اصحاب الرحال فكانوا يصلون الغداة بمنى ، وأما أنتم فامضوا حيث تصلون في الطريق » إلا ان الجميع كما ترى لا دلالة فيه على الكراهة ، ولذا ناقش فيها بعض الناس بعدم الظفر بنهي يحمل عليها ، لكن يمكن ان يكون اطلاق النهي عن جواز وادي محسر قبل طلوع الشمس بناء على إرادة الكراهة منه ، وعلى كل حال فمن ذلك يعلم ضعف ما عن ظاهر النهاية والمبسوط والاقتصاد وأبي الصلاح وابن البراج من عدم الجواز المنافي للأصل واستحباب المبيت بمنى .

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٥

(٢) و (٣) و (٦) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب احرام الحج

الحديث ٤ - ٣ - ١

(٥) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٤

﴿ وأما الإمام فيستحب له الإقامة بها الى طلوع الشمس ﴾ استحباباً مؤكداً الصحيح جيل (١) السابق وغيره ، وفي الدعائم (٢) « وعن علي عليه السلام ان رسول الله ﷺ غدا يوم عرفة من منى فصلى الظهر بعرفة لم يخرج من منى حتى طلعت الشمس » المحمول على ذلك بقرينة موثق اسحاق بن عمار (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام « من السنة ان لا يخرج الامام من منى الى عرفة حتى تطلع الشمس » .
 ﴿ ويستحب الدعاء بالمرسوم ﴾ عند التوجه الى منى ، لما في حسن معاوية (٤) عن الصادق عليه السلام « اللهم إياك أرجو ، وإياك أدعو ، فبلغني أملي ، وأصلح عملي » وغند دخولها بما في صحيحه (٥) السابق و ﴿ عند الخروج ﴾ بما في صحيحه (٦) عنه عليه السلام ايضاً ، قال « اذا غدوت الى عرفة فقل وانت متوجه اليها : اللهم اليك صمدت ، وإياك اعتمدت ، ووجهك أردت ، فأسألك ان تبارك لي في رحلتي ، وتقضي لي حاجتي ، وان تجعلني اليوم ممن تباهي به من هو افضل مني » .
 وحد منى من العقبة الى وادي محسر على صيغة اسم الفاعل من التحسير اي الايقاع في الخسرة او الاعياء ؟ سمي به لانه قيل ابرهة اوقع اصحابه في الخسرة او الاعياء لما جاهدوا ان يتوجه الى الكعبة فلم يفعل ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية وابي بصير (٧) : « حد منى من العقبة الى وادي محسر » وقال

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٦

(٢) المستدرک - الباب - ٧ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٢

(٤) و (٥) و (٧) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب إحرام الحج

الحديث ١ - ٢ - ٣

(٦) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

في صحيح آخر لماوية (١) : « وهو - اي وادي محسر - واد عظيم بين جمع ومنى ، وهو الى منى اقرب » ومقتضاه كون الحد غيره ، اللهم إلا ان يكون الأقرية لاتصاله بمنى وانفصاله عن المزدلفة ، نعم هو خارج عن المحدود ، لكن على الاول لا يكون النهي عن جوازه قبل طلوع الشمس دالا على الكراهة قبل الفجر ، لامكان عدم جوازه مع عدم المبيت في منى ، بل يمكن القول بذلك على الثاني ايضاً ، فبييت في نفس الحد ، اذ هو ليس جوازه ، اللهم إلا ان يراد الجواز فيه ، فيستلزمها حينئذ .

وعلى كل حال فالمبيت بمنى مستحب على نحو غيرها من المستحبات ، لكن في التذكرة للاستراحة ، وفي القواعد للترفيه ، وربما توهم عدم كونه كغيرها من المستحبات ، ولا ريب في فساد ، إذ لا منافاة ، نعم ليس هو بفرض ولا نفسك يلزم بتركه شيء بلا خلاف اجده فيه كما اعترف به بعضهم ، لكن قد سمعت ما عن بعض من عدم جواز الخروج منها قبل الفجر ، وما عن آخر ايضاً من عدم مجاوزة وادي محسر قبل طلوع الشمس ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا يستحب ﴿ ان يغتسل للوقوف ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل في المدارك الاجماع عليه ، نعم في حسن الحلبي (٢) عنه (عليه السلام) « الفسل يوم عرفة اذا زالت الشمس » وفي صحيح معاوية (٣) « فاذا زاعت الشمس يوم عرفة فاغتسل وصل الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين » وقد تقدم في الأغسال تفصيل الحال فيه وفي غيره ، ولكن مقتضى ذلك ان تكون نية الوقوف قبله كما ستعرف ، هذا ، وفي الدروس وفي استحباب الطواف وركعتيه قبل الاحرام بالحج قول للمفيد وابن الجنيد والحلي ، لكن في المختلف بعد ان حكى ذلك عن الثلاثة

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١-٢

قال : ولم يذكر الشيخ هذا الطواف ولا السيد المرتضى ولا ابن إدريس ولا ابن بابويه ، والشيخ عول على هذا الحديث ، فانه لم يذكر فيه الطواف ، والمفيد عول على انه قادم على المسجد ، ويستحب له التحية ، والطواف افضل من الصلاة ، ولا نزاع بينهما حينئذ ، بقي ان يقال ان قصد المفيد استحباب هذا الطواف للاحرام فهو ممنوع ، فان المجاور يستحب له الصلاة اكثر من الطواف اذا جاور ثلاث سنين .

قلت : قد ذكر هذا الطواف الصدوق في من لا يحضره الفقيه في باب سياق مناسك الحج ، نعم لم يذكره ابوه (رحمه الله) ، ولعل القول باستحبابه غير بعيد للتسامح ولما سمعته من خبر الدعائم (١) نعم في قواعد الفاضل لا يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى اي ما لم يضطر الى تقديم الطواف لحجه وفقاً للمحكي عن النهاية والمبسوط والتهذيب والوسيلة وظاهر المصباح ومختصره والجامع لخبر حماد عن الحلبي (٢) قال : « سألت عن رجل اتى المسجد الحرام وقد ازمع بالحج أبطوف بالبيت ؟ قال : نعم ما لم يحرم » ولكنه قاصر عن اثبات الحرمة المخالفة للأصل ، ولعله لذا قال ابن ادريس في المحكي عنه « لا ينبغي » وعن المنتهى والتحرير والتذكرة الاقتصار على انه لا يسن ، نعم عن ابن ابي عقيل واذا اغتسل يوم التروية واحرم بالحج طاف بالبيت سبعة اشواط ، وخرج متوجهاً الى منى ، ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يزور البيت ، فيسعى بعد طواف الزيارة ، مع انه احتمل في محكي المختلف ارادته الطواف قبل الاحرام الذي عرفت الكلام فيه . وعلى كل حال فان طاف ساهياً بل في كشف اللثام او عامداً لم ينتقض احرامه

(١) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

كما في القواعد ومحكي السرائر والتهذيب ، جدد بعده التلبية أولاً ، الأصل وخبر عبد الحميد بن سميد (١) سأل الكاظم عليه السلام « عن رجل احرم يوم التروية من عند المقام بالحج ثم طاف بالبيت بعد احرامه وهو لا يرى ان ذلك لا ينبغي له أينقض طوافه بالبيت احرامه ؟ فقال : لا ولكن يعضي على احرامه » وهو وان كان ظاهراً في الجاهل إلا ان الظاهر اولوية السامي منه او مساواته له .

وعلى كل حال فليس فيه تجديد التلبية لعقد الاحرام ، لكن عن النهاية والمبسوط والوسيلة تجديدها للعقد ، وربما احتتم ارادتهم النذب ، لقول الشيخ في محكي الكتاين انه لا يقتضى ولكن يعقده بتجديد التلبية ، ولعلمهم استندوا الى ما مضى في طواف القارن والمفرد اذا دخلا مكة قبل الوقوف ، والله العالم . هذا كله في مقدمته ﴿ واما كـيفيته فتشتمل على واجب وندب (ومندوب خل) ذ ﴿ من ﴿ الواجب النية ﴾ التي قد شتمت الكلام فيها غير مرة وفي عدم اعتبار غير القرية والنعيم فيها بعد الاجماع بقسميه منا على وجوبها فيه ، مضافاً الى العمومات ، خلافاً للعامة فلم يوجبوها فيه ، ولا ريب في فساد ، نعم قد صرح غير واحد بل في المدارك نسبته الى الأصحاب بأن وقتها عند تحقق الزوال ، لأنه اول وقت الوقوف الواجب بناء على انه ما بينه وبين الغروب ، فيجب مقارنتها له ليقع بأسره بعد النية ، وإلا فات جزء منه ، ثم لو اخرائهم إلا انه يحزى كما صرح به في الدروس ، لكن قد يظهر من قول الصادق عليه السلام (عليه السلام) في صحيح معاوية بن عمار (٢) المشتمل على صفة حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ذلك ، قال : « حتى انتهى الى نمرة وهي بطن عرنة بحيال الأراك ، فضرب قبله وضرب

(١) الوسائل - الباب - ٨٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

الناس اخيبتهم عندها ، فلما زالت الشمس خرج رسول الله ﷺ ومعه قریش وقد اغتسل وقطع التلبية حتى وقف بالمسجد ، فوعظ الناس وامرهم ونهاهم ، ثم صلى الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ، ثم مضى الى الموقف فوقف به « قيل وكذا رواية اخرى صحيحة لماوية (١) ايضاً » ثم تلي وانت غادر الى عرفات فاذا انتهيت الى عرفات فاضرب خباك بنمرة ، وهي بطن عرنة دون الموقف ودون عرفة ، فاذا زالت الشمس يوم عرفة فَاغتسل وصل الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ، وانما تعجل العصر وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء ، فانه يوم دعاء ومسألة ، وحد عرفة من بطن عرنة وثوية ونمرة الى ذي المجاز ، وخلف الجبل موقف « وهو كما ترى لا دلالة فيه على المطلوب ، نعم قال الصادق (عليه السلام) في حسنه الآخر او صحيحه (٢) : « وانما تعجل الصلاة وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء ، فانه يوم دعاء ومسألة ، ثم تأتي الموقف » الحديث . وقال ايضاً في خبر ابي بصير (٣) : « لا ينبغي الوقوف تحت الاراك ، واما النزول تحته حتى تزول الشمس وتفتض الى الموقف فلا بأس به » بل في المدارك والمسألة محل اشكال ، ولا ريب أن ما اعتبره الأصحاب اولى وأحوط ، وبنحو ذلك عبر في محكي المقنعة والنهاية والمبسوط ومن لا يحضره الفقيه والمرائر من غير تعرض للنية فضلاً عن مقارنتها ، وفيه ان الاخيرين لا صراحة فيهما بل ولا ظهور في عدم

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٨ من ابواب احرام الحج - الحديث ١

ووسطه في الباب ٩ منها - الحديث ١ وذيله في الباب ١٠ منها - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٢

الجواهر - ٢

النية عند الزوال ، خصوصاً بناء على أنها الداعي المستمر خطوره مع التشاغل بهذه المقدمات ، واما الأول منها فهو ظاهر في مضي زمان من الزوال في غير الموقف ، وصرحه الى عدم وجوب الكون فيه من الزوال الى الغروب ، واستعرف الكلام فيه إن شاء الله ، مع أنه يمكن كون نمرة موضع آخر في عرفة ، ففي القاموس أنها موضع بعرفات او الميل الذي عليه اقطاب الجرم ، وحينئذ يكون المراد بفيضه الرواح الى الموقف ميسرة الجبل الذي يستحب الوقوف فيه ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منه ايضاً ﴿ الكون بها الى الغروب ﴾ بلا خلاف اجد فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها مستفيض او متواتر ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « ان المشركين كانوا يفيضون قبل أن تغيب الشمس فخالسهم رسول الله ﷺ فأفاض بمد غروب الشمس » وقال له عليه السلام يونس بن يعقوب (٢) في الموثق : « متى ففيض من عرفات ؟ فقال : إذا ذهبت الحمرة من هاهنا وأشار بيده الى المشرق الى مطلع الشمس » ومنه يعلم أن المراد بالغروب هو الذي قد عرفت الحال فيه في كتاب الصلاة ، كما يعلم من قول المصنف وغيره : « والكون » الاجتزاء بجميع أفرادها ، بل لا أجد فيه خلافاً ، لا خصوص الوقوف الذي استعرف أنه أفضل عندنا من الركوب ، ولعله لذلك خص من بين احوال الكون بالذكر ، نعم في كشف اللثام الاشكال في الركوب ونحوه ، لخروجه عن معنى الوقوف لغة وعرفاً ، ونصوص الكون والاثبات لا تصلح لصرفه الى المجاز ، وفيه انه لا يحتاج الى الصرف ، وانما هو أحد الأفراد بقرينة الفتوى وغيرها . وعلى كل حال ﴿ فلو وقف بنمرة ﴾ كفرحة بفتح النون وكسر

الميم ، ويجوز إسكانه ، وهي الجبل الذي عليه أنصاب الحرم على يمينك إذا خرجت من المأزمين تريد الموقف كما عن تحرير النووي والقاموس وغيرهما ، لكن قد سمعت ما في النص (١) من أنها بطن عرنة ، قيل فلعلها تقال عليها وتقال على أحدهما للمجاورة ، وعلى كل حال هي خارجة عن عرفة ، فلو وقف بها ﴿أو﴾ وقف بـ ﴿عرنة﴾ كهمة ، وفي لغة بضمين ، وهي كما عن المطرزي واد بجذاء عرفة ، وعن السمعاني ظني أنها واد بين عرفات ومنى ، وعن القاسمي أنه موضع بين العلمين اللذين هما حد عرفة والعلمين اللذين هما حد الحرم ﴿أو﴾ وقف بـ ﴿ثوية﴾ بفتح الثاء وتشديد الياء ﴿أو﴾ وقف بـ ﴿ذي المجاز﴾ وهو سوق كانت على فرسخ من عرفة بناحية كبكب ﴿أو﴾ تحت الأراك لم يجزه ﴿بلا خلاف﴾ ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل في المنتهى نسبته الى الجمهور ايضاً إلا ما يحكى عن مالك من الاجتزاء ببطن عرنة ولزوم الدم ، لسكنه واضح الفساد بعد أن لم يكن هو من عرفة ، وإنما هي حد لها ، والحد خارج عن المحدود ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) السابق ما سمعت ، وفي خبر سماعة (٣) : « وائق الأراك وعرنة ، وهي بطن عرنة وثوية وذي المجاز ، فانه ليس من عرفة ، ولا تقف فيه » وفي خبر أبي بصير (٤) « ان اصحاب الأراك الذين ينزلون تحت الأراك لاجح لهم » وفي خبر اسحاق بن عمار (٥) عن النبي ﷺ « ارتفعوا عن وادي عرنة بعرفات » وعن الحلبي والحسن حدها من المأزمين الى الموقف ، وعن أبي علي من المأزمين

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

(٢) المتقدم في ص ١٦

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب احرام الحج

الحديث ٦ - ٣ - ٤

الى الجبل ، وقال الصادق عليه السلام في صحيح ليث (١) : « حد عرفات من المازمين الى أقصى الموقف » ولعله لا تنافي بين الجميع في كونها حدوداً لعرفة باعتبار الجهات كما عن المختلف ، وفي المسالك « وهذه الأماكن الخمسة حدود عرفة ، وهي راجعة إلى أربعة كما هو المعروف من الحدود ، لأن نمرة بطن عرنة كما روي في حديث معاوية عن الصادق عليه السلام ، ولا يقدح ذلك في كون كل واحد منها حداً ، فإن أحدهما ألصق من الآخر ، وغيرها وإن شاركتها باعتبار اتساعه في إمكان جملة كذلك لكن ليس لأجزائه أسماء خاصة ، بخلاف نمرة وعرنة » ونحوه عن الكركي في حواشي القواعد ، وإن كان فيه أنه مناف للمعروف من الحد الذي هو الملاصق للمحدود ، ويمكن كون ذلك على ضرب من المجاز ، أو أن نمرة طرف خارج عن عرفة يكون حداً ، والأمري في ذلك سهل .

إنما الكلام في وجوب استيعاب الزمان من الزوال يوم عرفة إلى غروب الشمس بالسكون فيها مع الاختيار ، أو يكفي مسامه ، الظاهر الأول كما صرح به الشهيدان في الدروس واللمعة والمسالك والمقداد والكركي وغيرهم من غير إشارة أحد منهم إلى خلاف في المسألة ، بل ظاهر المدارك نسبتته إلى الأصحاب مشعراً بالاجماع عليه ، بل لم أجد الثاني قولاً محرراً بين الأصحاب ، نعم قد سمعت مافي المدارك من التوقف فيما حكاه عن الأصحاب من وجوب كون النية حين الزوال لتكون مقارنة لأول الواجب للروايات التي قدمناها ، وتبعه في كشف اللثام والذخيرة والحدائق والرياض وغيرها من كتب المعاصرين ، بل ادعى في الأخير أنه ظاهر الأكثر اعتماداً على ما حكاه في الذخيرة والحدائق من عبارات القدماء ، وفي كشف اللثام وهل يجب الاستيعاب حتى إن أخل به في جزء منه أتم وإن تم

حججه؟ ظاهر الفخرية ذلك ، وصرح الشهيد بوجوب مقارنة الية لما بعد الزوال وانه يأنم بالتأخير ، ولم أعرف له مستنداً ، وفي السرائر « أن الواجب هو الوقوف بسفح الجبل ولو قليلاً بعد الزوال » وفي التذكرة « انما الواجب اسم المحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو مجتازاً مع النية ، وظاهر الأكثر وفقاً للأخبار الوقوف بمد صلاة الظهرين - ثم قال - : فيما لو تجدد الاغماء والنوم بعد الشروع فيه في وقته صح ، لما عرفت أن الركن بل الواجب هو المسمى .

وعلى كل حال قال ابن بابويه في الفقيه : « فإذا أتيت إلى عرفات فأضرب خباك بنمرة قريباً من المسجد ، فإن تمّ ضرب رسول الله ﷺ خباه وقبته ؛ فإذا زالت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية واغتسل وصل بها الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ، وانما يتمهل في الصلاة ويجمع بينهما ثم يقف بالموقف ليفرغ للدعاء ، فانه يوم دعاء ومسألة ، ثم امتت الموقف وعليك السكينة والوقار ، وقف بسفح الجبل في ميسرته » وقال الشيخ : « فإذا زالت اغتسل وصلى الظهر والعصر جميعاً يجمع بينهما ، ثم يقف بالموقف » ونحوه عن المبسوط ، وفي المقنعة « ثم ليلب وهو غاد إلى عرفات ، فإذا أتاها ضرب خباه بنمرة قريباً من المسجد ، فإن رسول الله ﷺ ضرب قبته هناك - إلى أن قال - : فإذا زالت الشمس يوم عرفة فليغتسل ويقطع التلبية ويكثر من التهليل والتمجيد والتكبير ثم يصلي الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين - إلى أن قال - ثم يأنى الموقف ويكون وقوفه في ميسرة الجبل ، فإن رسول الله ﷺ وقف هناك ويستقبل القبلة » وقال صلاّر : « فإذا جاءها نزل نمرة قريباً من المسجد إن أمكنه ، ونمرة بطن عرنة ، فإذا زالت الشمس فليغتسل وليقطع التلبية وليكثر من التهليل والتمجيد والتكبير ، وليصل الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ، ثم ليأت الموقف ، وليختر الوقوف في ميسرة الجبل » وقال في السرائر : « فإذا زالت اغتسل وصلى الظهر والعصر جميعاً يجمع

بينهما بأذان وإقامتين لأجل البقرة ، ثم يقف بالموقف - إلى أن قال - : ولا يجوز الوقوف تحت الأراك ولا في نمرة ولا في ثوبة ولا في عرنة ولا في ذي المجاز ، فإن هذه المواضع ليست من عرفات ، فمن وقف فيها بالحج فلا حج له ، ولا بأس بالنزول بها غير أنه إذا أراد الوقوف بعد الزوال جاء إلى الموقف ، فوقف هناك والوقوف بميسرة الجبل أفضل من غيره ، وليس ذلك بواجب ، بل الواجب الوقوف بسفح الجبل ولو قليلاً بعد الزوال ، وأما الدعاء والصلاة في ذلك الموضع فتندوب غير واجب ، وإنما الواجب الوقوف ولو قليلاً لحسب « وفي جل المرتضى » وينشئ الاحرام من المسجد ويأتي ثم يمضي إلى منى فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة والفجر ، ويدعو إلى عرفات ، فإذا زالت الشمس من يوم عرفة اغتسل وقطع التلبية وأكثر من التحميد والتهليل والتمجيد والتكبير ، ثم يصلي الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ، ثم يأتي الموقف « وفي المنتهى » يستحب تمجيل الصلاتين حين تزول الشمس ، وأن يقصر الخطبة ، ثم يروح إلى الموقف ، لأن تطويل ذلك يمنع من الرواح إلى الموقف في أول وقته ، والسنة التمجيل ، روى ابن عمر (١) قال : « غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح صبح يوم عرفة حتى أتى عرفة ، فنزل نمرة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً ، فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب ثم راح فوقف على الموقف » ولا خلاف في هذا بين علماء الاسلام ، فإذا فرغ من الصلاتين جاء إلى الموقف فوقف « وقال فيه أيضاً : « أول وقت الوقوف بعرفة زوال الشمس من يوم عرفة ، ذهب اليه علماءنا أجمع ، وبه قال الشافعي ومالك ، وقال أحمد : أوله طلوع الفجر من يوم عرفة ، لنا أن النبي ﷺ وقف بعد

الزوال ، وقال : « خذوا عني مناسككم » (١) ووقف الصحابة كذلك ، واهل الأعصار من لدن النبي ﷺ إلى زماننا هذا وقفوا بعد الزوال ، ولو كان ذلك جائزاً لما اتفقوا على تركه ، وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن أول الوقوف بعرفة زوال الشمس من يوم عرفة ، وروى الشيخ في الصحيح عن معاوية (٢) عن أبي عبدالله عليه السلام « ثم تأتي الموقف » يعني بعد الصلاتين ، والأمر للوجوب « إلى آخره . وعن التذكرة « إنما الواجب اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو مجتازاً مع النية » إلى غير ذلك من العبارات التي توهموا منها الخلاف في المسألة حتى قال في كشف الثام : ما سمعت .

وقال في الرياض : « وهل يجب الاستيعاب حتى إن أدخل به في جزء منه أثم وإن تم حجه كما هو ظاهر الشهيدين في الدروس واللمعة وشرحها ، بل صريح ثانيهما ، أم يكفي المسمى ولو قليلاً كما عن السرائر وعن التذكرة أن الواجب اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو مجتازاً مع النية ، وربما يفهم هذا أيضاً عن المنتهى ؟ إشكال ؛ وينبغي القطع بفساد القول الأول ، لمخالفته لما يحكى عن ظاهر الأكثر والمعتبرة المستفيضة بأن الوقوف بعد الغسل وصلاة الظهرين في الصحيح إلى آخر ما سمعته من النصوص السابقة - ثم قال - : والأحوط العمل بمقتضاها وإن كان القول بكفاية مسمى الوقوف لا يخلو عن قرب ، للأصل الثاني للزائد بعد الاتفاق على كفاية المسمى في حصول الركن منه ، وعدم اشتراط شيء زائد منه فيه مع سلامته عن المعارض سوى الأخبار المزبورة ، ودالاتها على الوجوب غير واضحة ، وأما ما تضمن منها الأمر باتيان الموقف بعد الصلاتين فلا تفيد الفورية

(١) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

ومع ذلك منساق في سياق الأوامر المستحبة ، وأما ما تضمن منها فعله فكذلك بناء على عدم وجوب التماسي ، وعلى تقدير وجوبه في العبادة فانما غايته الوجوب الشرطي لا الشرعي ، وكلامنا فيه لا في سابقه ، الاتفاق كما عرفت على عدمه .

قلت : لعل الأظهر والأحوط وجوب الاستيعاب وإنما كان الركن المسمى منه ، والنصوص المزبورة لا دلالة فيها على كفاية المسمى ، وإنما أقصاها التشاغل عند زوال الشمس بمقدمات الوقوف من الغسل والجمع بين الصلاتين ونحوهما ، لا أنه يجزي المسمى ، ومن هنا كان ذلك خيرة الذخيرة والحدائق وبعض من تأخر عنها ، على أنه يمكن كون هذه المقدمات كلها بعرفة ، فلا تنافي نية الوقوف كما عساه يشهد لذلك أن المستحب الجمع بعرفة ، قال في النذكرة : ويجوز الجمع لكل من بعرفة من مكّي وغيره ، وقد أجمع علماء الاسلام على أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبذلك يظهر لك أن صلاة النبي ﷺ قد كانت بعرفة كما يشهد له ما في دعائم الاسلام (١) عن جعفر بن محمد عن علي (عليهم السلام) « ان رسول الله ﷺ غدا يوم عرفة من منى فصلى الظهر بعرفة لم يخرج من منى حتى طلعت الشمس » وحيث أن يكون المراد من مضيه إلى الموقف الرواح إلى المكان المخصوص المستحب فيه الوقوف ، أو التشاغل بما يقتضيه من الدعاء والتحميد والتمجيد والتلهيل والتكبير والدعاء لنفسه ولغيره مما جاءت به النصوص في ذلك الموقف ، وفيه أمانة أخرى أيضاً على مثل هذه المقدمات في الكون بعرفة التي ذكروا فيها استحباب هذه الأمور لا خارجاً عنها .

بل لعل قوله في الفقيه : « صلى بها » يراد به عرفة لا نمرة ، وربما يشهد له عبارته في المقنع ، قال : « ثم تلي وأنت مار إلى عرفات ، فإذا ارتقيت إلى عرفات

فأضرب خباك بنمرة ، فإن فيها ضرب رسول الله ﷺ خباءه وقبته ، فإذا زالت الشمس يوم عرفة فأقطع النلبية ، وعليك بالتهليل والتحميد والثناء على الله تعالى ، ثم اغتسل وضل الظهر والمصر وجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء ، فإنه يوم دعاء ومسألة ، واعمل بما في كتاب دعاء الموقف من الدعاء والتحميد والصلاة على النبي ﷺ وآله وجميع ما فيه - ثم قال - : إياك أن تفيض منها قبل غروب الشمس « إلى آخره » ، بل قد يظهر من خبر جذاعة الأزدي (١) معروفة إيقاع الصلاتين بعرفة في ذلك الزمان ، قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل وقف بالموقف فأصابته دهشة الناس فيبقى ينظر إلى الناس ولا يدعو حتى أفاض الناس قال : يحزبه وقوفه ، ثم قال : أليس قد صلى بعرفات الظهر والمصر وقتت ودعا ؟ قلت : بلى ، قال : فعرفات كلها موقف ، وما قرب من الجبل فهو أفضل » هذا .

ومن ذلك يظهر أن عبارة المقنعة كذلك ، وأما عبارة الشيخ فهي ظاهرة في ترتيب الأفعال ، وهي الصلاة والوقوف ، وظاهرها كونها معاً بعرفة ، وعبارة سائر كبار المقنعة ، وأما عبارة السرائر فالتدبر فيها يقتضي إرادة بيان الركن من الوقوف وإن أطلق عليه اسم الواجب ، وأنه لا يجب غير ذلك من الصلاة والدعاء ونحوهما ، نحو ما وقع عن التذكرة ، فإنه - بعد أن ذكر المجيء إلى الموقف بعد الصلاة والتشاغل بالدعاء - قال « إذا عرفت هذا فهذه الأدعية وغيرها ليست واجبة » ، وإنما الواجب اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو مجتازاً مع النية « وكذا في القواعد فإنه - بعد أن ذكر في الأحكام أن الوقوف ركن وذكر حكم الناسي ومن فاته الاختياري والاضطراري - قال « والواجب ما يطلق

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب احرام الحج - الحديث ٢

عليه اسم الحضور وإن سارت به دابته مع النية « وأما عبارة المرتضى فهي على حسب تلك العبارات ، وعبارة المنتهى يمكن أن تكون في الدلالة على خلاف ذلك أظهر منها فيه ، خصوصاً قوله : « والأمر للوجوب » ومثله عبارة التذكرة التي قد عرفت الحال فيها ، بل لعل قول الأكثر في الواجبات ان منها الكون الى غروب الشمس مع قولهم : إن وقت الاختيار من زوال الشمس الى غروبها ، وقولهم : يحرم الافاضة قبل الغروب ظاهر في إرادة الوجوب من الزوال الى الغروب ، وإلا فلا وجه لوجوب المسعى وحرمة الافاضة قبل الغروب التي يحصل معها المسعى ، ضرورة اقتضاء ذلك واجبين لا دليل عليهما ، وفي دعاء الإسلام (١) عن جعفر ابن محمد (عليهما السلام) « يقف الناس بعرفة يدعون ويرغبون ويسألون الله تعالى من كل فضله وبما قدروا عليه حتى تغرب الشمس » .

وكأنه لذلك نسب في المدارك الى الأصحاب الوجوب من اول الزوال ، إذ ليس لهم إلا هذه العبارات إلا من صرح منهم بذلك كالشهيدين والسكركي والمقداد ، بل يمكن القطع بفساد القول بالاجتزاء اختياراً في وقوف عرفة ركنه وواجبه بالوقوف بعد غيبوبة القرص الى ذهاب الحمرة المشرقية ، لأنه جامع لامثال الأمر بالمسعى والنهي عن الافاضة قبل الغروب ، كما أنه يمكن القطع من التأمل في النصوص والفتاوى بوجوب الكون في عرفة من زوال الشمس الى غروبها ، وأنه المراد من حرمة الافاضة قبل غروبها ، كما أنه كاد يكون صريح ما سمعته من المنفع فضلاً عن عبر بالسكون الى الليل ، بل لعل عدم ذكر الابتداء في قولهم والسكون الى الغروب اتكالا على معلوميته ، وعلى ما يذكرونه من كون وقت الاختيار من زوال الشمس الى غروبها ، وأن الركن منه المسعى ، وبالجملة هو من البديهيات

(١) المستدرک - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٩

عند التأمل ، نعم في المختلف قال الشيخ في الخلاف : الأفضل أن يقف الى غروب الشمس في النهار ، ويدفع من الموقف بعد غروبها ، فإن دفع قبل الغروب لزمه دم والكلام فيه يقع في موضعين : الأول أن عبارته هذه توهم جواز الافاضة قبل الغروب ، ولا خلاف بيننا أنه يجب الى الغروب ولا يجب قبله ، الى ان قال : وبالجملة فالمسألة إجماعية ، ويمكن أن يحمل قول الشيخ على أن اللبث في الموقف الى الغروب من وقت ابتدائه مستحب ، فإنه لودفع قبل الغروب ثم عاد الى الموقف أجزاء وأن الأفضل أن يقف الى الغروب ثم يدفع في اول الليل ولا يقف بعده ، وكأنه قصد الثاني ، وظاهره استحباب الاستيعاب ، بل يظهر منه المفروغية من ذلك ، لكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، كما أنه لا يخفى عليك حال ما سمعته من الرياض ، بل فيه طرائف ، خصوصاً قوله : « ان الأمر ليس للفور » فإنه وإن كان كذلك كما حقق في الأصول لكن لا يخفى على ذي مسكة إرادة ذلك منه هنا ، خصوصاً بعد ملاحظة التعليل في تمجيل الصلاتين ، نعم هو - بناء على ما قلناه من كون الصلاتين والفعل وغيرها من المقدمات الحاصلة بعد الزوال - للندب ، ضرورة كونه حال التشاغل بها في عرفات ، وهي كلها موقف والنصوص السابقة التي اظهرها الصحيح الأول (١) المشتمل على صفة حج رسول الله ﷺ وأنه مضى الى الموقف بعد الصلاتين والخطبة ، وكانت صلاته في المسجد الذي في نمرة التي هي ليست من عرفة قد عرفت جملة من الكلام فيما يتعلق بها ، ونزيد هنا بأن كلام العامة شديد الاختلاف ، وفيه ما يقتضي دخول بطن عرنة بالنون في عرفة ، فمن بعض الحنفية أنه قيل حد عرفات ما بين الجبل المشرف على بطن عرنة الى الجبال المقابلة لعرنة بما يلي حوائط بني عامر وطريق الحضر ، وعن

الأرزقي عن ابن عباس أن حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرنة بالنون الى جبال عرفات الى وصيق الى ملتقى وصيق ووادي عرنة ، وعن بعضهم أن مقدم مسجد ابراهيم عليه السلام اوله ليس من عرفة ، ومقتضاه ان ما عدا الأول من عرفات ، فيمكن ان تكون صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيما كان منه من عرفات ، ويشهد لذلك ما يحكى عنهم من الجواب لأبي يوسف عن إشكاله بمنافاة الصلاة للوقوف من اول الزوال بأنه لا منافاة ، فان المصلي واقف ، وهو كالصرح في كون المسجد من عرفة بالفاء ، وعن بعض الشافعية ان مقدم هذا المسجد ليس من عرفات ، وآخره منها ، وعن الرافعي الجزم بذلك مع شدة محقيقه واطلاعه ، كل ذلك مع شدة اختلافهم في الوقوف بعرنة بالنون ، فان لهم فيه اقوالاً جمة ، وجملة منها مبنية على دخولها في عرفات ، كل ذلك مضافاً الى ما قدمناه ، والى ما في بالي من تضمن بعض النصوص « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء الى نمرة وضرب خباء فيها امر بمسجد فبنى له بأحجار بيض ثم اختلط » فيمكن ان يكون مسجداً غير المسجد الموجود الآن بنمرة المسمى بمسجد ابراهيم عليه السلام ، او زيادة فيه كانت في عرنة ، الى غير ذلك مما هو محتمل فيه وفي غيره ، والله العالم بحقيقة الحال .

﴿ وكيف كان فـ ﴾ ﴿ لو افاض قبل الغروب جاهلاً او ناسياً فلا شيء عليه ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل عن ظاهر المنتهى والتذكرة انه موضع وفاق بين العلماء ، مضافاً الى الأصل والى اوليته بعدم الفساد من حال العمدة الذي ستعرف النص (١) والفتوى على مدمه فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، والى الأصل ايضاً في عدم الكفارة التي تترتب غالباً على الذنب المقفود في الثاني ، وفي

بعض افراد الأول قطعاً إن اريد به الأعم من التأخير ، والى قول الصادق عليه السلام في صحيح مسمع (١) : « في رجل افاض من عرفات قبل غروب الشمس قال : إن كان جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان متعمداً فعليه بدنة » .

نعم لو علم قبل الغروب وجب العود بناء على المختار من وجوب الاستيعاب بل وعلى الآخر مقدمة لامتنال حرمة الافاضة قبل الغروب ، لكن في كشف اللثام « وهل عليهما الرجوع اذا تنبها قبل الغروب ؟ نعم إن وجب استيعاب الوقوف ، وإلا فوجهان » وفيه ما عرفت ، بل في المسالك « إن اخل به كان كالعامد في زوم الدم » وإن كان لا يخلو من نظر باعتبار الشك في حصول عنوانه كما ستعرف وعلى كل حال فلو عاد لم يلزمه شيء قطعاً .

هذا كله فيهما ﴿ و ﴾ أما ﴿ إن كان عامداً ﴾ فلا ريب في إعمه مع عدم عوده من دون فساد الحج ، بل الاجماع بقسميه عليه و ﴿ جبره ببدنة ، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً ﴾ بلا خلاف اجده في اصل الجبر ، بل في المنتهى انه قول عامة اهل العلم إلا من مالك ، فقال لا حج له ، ولا نعرف احداً من اهل الأمصار قال بقوله ، وأما كونه بدنة فهو المشهور شهرة كادت تكون اجماعاً ، بل عن الثنية دعواه ، طبر مسمع (٢) المتقدم ، وصحيح ضريس (٣) عن أبي جعفر عليه السلام « سأله عن رجل افاض من عرفات من قبل ان تفيب الشمس قال : عليه بدنة ينحرها يوم النحر ، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة او في الطريق او في اهله » ومرسل ابن محبوب (٤) عنه عليه السلام ايضاً « في رجل افاض من عرفات قبل ان تغرب الشمس قال : عليه بدنة ، فإن لم يقدر على بدنة صام ثمانية عشر يوماً »

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب إحرام الحج

وفي الدعاء (١) عنه عليه السلام ايضاً « انه سئل عن وقت الاطاسة من عرفات فقال : اذا وجبت الشمس ، فمن افاض قبل غروب الشمس فعليه بدنة ينحرها » خلافاً للصدوقين فاشاة ، ولم تقف لها على مستند وإن نسبته في محكي الجامع الى رواية ، وعن الخلاف ان عليه دماً للاجماع والاحتياط ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عباس : « من ترك نسكاً فعليه دم » ولعل إطلاقه في مقابلة من لم يوجب عليه شيئاً من العامة ، على ان مرسل الجامع والنسب لا يصلحان لمعارضة ما سمعت من وجوه حتى لو قلنا بكونها من محكي الاجماع ، ضرورة تبين خلافه بالنسبة الى ذلك .

﴿ ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه شيء ﴾ كما عن الشيخ وابني حمزة وإدريس للأصل ، ولأنه لو لم يقف إلا هذا الزمان لم يكن عليه شيء ، فهو حينئذ كمن تجاوز الميقات غير محرم ثم عاد اليه فأحرم ، لكن عن النزهة « ان سقوط الكفارة بعد ثبوتها يقتدر الى دليل ، وليس » وفي كشف اللثام « وهو متجه » وفيه منع الثبوت بعد ظهور الدليل في غير العائد ، نعم لا يجدي العود بعد الغروب عندنا خلافاً للشافعي اذا عاد قبل خروج وقت الوقوف ، وهل يلحق الجاهل المقصر بالعائد ؟ وجهان : هذا .

وظاهر الخبر المزبور صحة هذا الصوم في السفر وان كان واجباً كما تقدم الكلام فيه وفي اعتبار التوالي فيه الذي اختاره في الدروس في كتاب الصوم ، هذا . وفي الدروس ان رابع الواجبات السلامة من الجنون والاعماء والسكر والنوم في جزء من الوقت ، فلو استوعب بطل ، واجتزاء الشيخ بوقوف النائم

فكانه بنى على الاجتزاء بنية الاحرام ، فيكون كنوم الصائم ، وانكره الحليون ويتفرع عليه من وقف بها ولا يعلمها فعلى قوله يحجز ، قلت : قد عرفت سابقاً في اول كتاب الحج اعتبار العقل ، نعم لا وجه للجزم بالبطلان مع الاستيعاب وان ادرك الاضطراري او اختياري المشعر ، اللهم إلا ان يريد بطلان الوقوف لا الحج ، كما انه لا وجه لما حكاه عن الشيخ من الاجتزاء بوقوف النائم مع فقدته النية التي قد عرفت اعتبارها ، ثم قال : خامسها الوقوف في اليوم التاسع من ذي الحجة بمد زواله ، فلو وقفوا ثامنه غلطاً لم يحجز ، ولو وقفوا عاشره احتمل الاجزاء دفعا للعسر ، اذ يحتمل مثله في القضاء ، ولما روي عن النبي ﷺ « حجكم يوم نحجون » وعدمه لعدم الاتيان بالواجب ، والفرق بينه وبين الثامن انه لا يتصور نسيان العدد من الحجيح ، ويأمنون ذلك في القضاء ، وقوى الفاضل التسوية في عدم الاجزاء ، والحادي عشر كالثامن ، ولو غلطت طائفة منهم لم يعذروا مطلقاً ، وابن الجنيد يرى عدم العذر مطلقاً ، ولو رأى الهلال وحذره او مع غيره وردت شهادتهم وقفوا بحسب رؤيتهم وان خالفهم الناس ، ولا يجب عليهم الوقوف مع الناس ، ولو غلطوا في المكان اعدوا ، ولو وقفوا غلطاً في النصف الأول من اليوم او جهلاً لم يحجز ، ولا يخفى عليك ان ما ذكره من الاحتمال اولاً لا ينطبق على مذهب الامامية ، وان ذكر الفاضل في التحرير ما يقرب منه ، قال : لو غم الهلال ليلة الثلاثين من ذي القعدة فوقف الناس يوم التاسع من ذي الحجة ثم قامت البينة انه اليوم العاشر في الاجزاء نظر ، وكذا لو غلطوا في العدد فوقفوا يوم التروية ، ولو شهد واحد او اثنان برؤية هلال ذي الحجة ورد الحاكم شهادتهما وقفوا يوم التاسع على وفق رؤيتهم وان وقعت الناس يوم العاشر عندهما

والأصل في هذه الاحتمالات خرافات العامة .

قال في المنتهى : لو غم الهلال ليلة الثلاثين من ذي القعدة فوقف الناس يوم التاسع من ذي الحجة ثم قامت البينة انه يوم العاشر قال الشافعي : اجزأهم ، لقول النبي ﷺ : « حجكم يوم تحجون » ولأن ذلك لا يؤمن مثله في القضاء مع اشتغاله على المشقة العظيمة الحاصلة من السفر الطويل وإتفاق المال الكثير ، قال : ولو وقفوا يوم الثامن لم يحجزهم ، لأنه لا يقع فيه الخطأ ، لأن نسيان العدد لا يتصور ، ولو شهد شاهدان عشية عرفة برؤية الهلال ولم يبق من النهار والليل ما يمكن الاتيان فيه الى عرفة قال : وقفوا من الغد ، ولو أخطأ الناس اجمع في العدد فوقفوا في غير ليلة عرفة قال بعض الجمهور : يحجزهم ، لأن النبي ﷺ (١) قال : « يوم عرفة الذي يعرف الناس فيه » وان اختلفوا فأصاب بعضهم وأخطأ بعض وقت الوقوف لم يحجزهم ، لأنهم غير معذورين في هذا ، ولقول النبي ﷺ (٢) : « فطر كم يوم تفطرون ، وضحاياكم يوم تضحون » وفي الكل إشكال ، قلت : بل منع ، ضرورة عدم ثبوت ما ذكره من الروايات ، وعدم انطباقه على اصول الامامية وقواعدهم إلا على ما توهمه بعض منا من قاعدة الاجزاء في نحو بعض الفروع المذكورة .

ثم إنه في المنتهى ذكر مسألة الشهود الذين ردت شهادتهم ، وذكر ما عن الشافعي من انهم يقفون على حسب رؤيتهم وإن وقف الناس في غير ذلك ، ثم قال : وهو الحق كشهود الميد في شهر رمضان ، خلافاً لبعض العامة فلا يحجزهم حتى يقفوا مع الناس ، وهو واضح الفساد ، وكيف كان فالنقض أن بعض

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٧٦ وكنز العمال ج ٣ ص ١٣ - الرقم ٢٧٥

(٢) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٧٥

الاحتمالات المزبورة في المسائل السابقة مما لا ينطبق على المعروف من اصول الامامية. نعم بقي شيء مهم تشتد الحاجة اليه ، وكأنه اولى من ذلك كله بالذكر ، وهو انه لو قامت البيئة عند قاضي العامة وحكم بالهلال على وجه يكون يوم التروية عندنا عرفة عندهم ، فهل يصح للامامي الوقوف معهم ويجزي لأنه من أحكام التقية ويعسر التكليف بغيره ، او لا يجزي لعدم ثبوتها في الموضوع الذي محل الفرض منه ، كما يؤمى اليه وجوب القضاء في حكمهم بالميد في شهر رمضان الذي دلت عليه النصوص (١) التي منها « لان أفطر يوماً ثم أقضيه أحب إلي من ان يضرب عنقي » ؟ لم اجد لهم كلاماً في ذلك ، ولا يبعد القول بالاجزاء هنا إلحاقاً له بالحكم للخرج ، واحتمال مثله في القضاء ، وقد عثرت على الحكم بذلك منسوباً للعلامة الطباطبائي ، ولكن مع ذلك فلا احتياط لا يفني تركه ، والله العالم .

﴿ واما احكامه فمسائل : الأولى ﴾ مسمى ﴿ الوقوف بعرفات ﴾ من زوال يوم عرفة الذي هو اليوم المشهود او الشاهد ﴿ ركن ﴾ في الحج على معنى ان ﴿ من تركه عامداً فلا حج له ﴾ كما هو ضابط الركنية في الحج عندهم ، بل هو مقتضى ما في بعض النسخ من تقرير ذلك بالفاء عليه ، وعلى كل حال فلا خلاف اجده في ذلك بيننا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل نسبه غير واحد الى علماء الاسلام ، وفي النبوي العامي (٢) « الحج عرفة » بل في كشف الثام في الأخبار ان الحج عرفة (٣) وفي صحيح الحلبي (٤) عن الصادق عليه السلام « قال رسول الله ﷺ »

(١) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٧٣

(٣) المستدرک - الباب - ١٨ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١٠

في الموقف : ارتفعوا عن بطن عرنة ، وقال : أصحاب الاراك لا حج لهم ، وفي خبر أبي بصير (١) عنه عليه السلام ايضاً : « اذا وقعت بعرفات فادن من الهضبات ، والهضبات هي الجبال ، فإن النبي صلى الله عليه وآله قال : أصحاب الاراك لا حج لهم ، يعني الذين يقفون عند الاراك » الى غير ذلك من النصوص الدالة على عدم الحج بعدم الوقوف فيها ولو بالوقوف في حدودها كالاراك ونحوه فضلاً عن غيرها ، ولا ينافيه مرسل ابن فضال (٢) عن أبي عبدالله عليه السلام : « الوقوف بالمشر فريضة ، والوقوف بعرفة سنة » بعد كونه مرسل ، واحتماله إرادة معرفة وجوبه من السنة ، بخلاف الوقوف بالمشر المستفاد وجوبه من قوله تعالى (٣) : « فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشر الحرام » نعم قد عرفت سابقاً أن الركن مساء ، والواجب الزائد اليه الترويب ، فلاحظ وتأمل ، هذا . وفي القواعد الوقوف الاختياري بعرفة ركن ، ومقتضاه عدم الاجتزاء بالاضطراري مع تركه مبدءاً ، وهو كذلك بل هو صريح المصنف ، بل قيل يعطيه النهاية والمبسوط والمهذب والسرائر والنافع لاطلاق الأدلة السابقة .

﴿ وكيف كان ذ ﴾ من تركه نسياناً تداركه ما دام وقته ﴿ الاختياري او الاضطراري ﴾ باقياً ، ولو فاتته ﴿ ذلك أي ﴾ الوقوف بعرفة ﴿ بقسميه ﴾ اجتزأ بالوقوف بالمشر ﴿ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منه في أعلى درجات الاستغاضة ، بل عن الانتصار والمنتعى زيادة الاجماع المركب ، فإن من اوجب الوقوف بالمشر أجمع على الاجتزاء باختياريه إذا فات الوقوف بعرفات لعذر ، وفي صحيح معاوية بن عمار (٤) عن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١١ - ١٤

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٤

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١

الصادق عليه السلام « في رجل أدرك الامام وهو يجمع فقال : إن ظن أنه يأتي عرفات ويقف بها قليلاً ثم يدرك جمعاً قبل طلوع الشمس فليأتها ، وإن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيضوا فلا يأتها وليقم بجمع فقد تم حجه » وفي خبر الحلبي (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي بعدما يفيض الناس من عرفات فقال : إن كان في مهل حتى يأتي عرفات في ليلته فيقف بها ، ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا ، فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات ، وإن قدم وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام ، فإن الله تعالى أعذر لعبده ، وقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس ، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج ، فليجعلها عمرة مفردة ، وعليه الحج من قابل » وفي خبر إدريس بن عبد الله (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أدرك الناس بجمع وخشي أن مضى إلى عرفات أن يفيض الناس من جمع قبل أن يدركها فقال : إن ظن أن يدرك الناس بجمع قبل طلوع الشمس فليأت عرفات ، فإن خشي أن لا يدرك جمعاً فليقف بجمع ، ثم يفيض مع الناس فقد تم حجه » وفي صحيح معاوية (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ في سفر فاذا شيخ كبير فقال : يا رسول الله ما تقول في رجل أدرك الامام بجمع ؟ فقال : إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف بها قليلاً ثم يدرك جمعاً قبل طلوع الشمس فليأتها ، وإن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيض الناس من جمع فلا يأتها وقد تم حجه » إلى غير ذلك من النصوص التي لا تصرح فيها بخصوص النامي وإن كان هو مندرجاً في مفهوم التعليل بأن الله أعذر لعبده ، بل وفي قوله : « أدرك » ونحوه ، بل في المدارك

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر

أنه يمكن الاستدلال بذلك على عذر الجاهل أيضاً كما هو ظاهر اختيار الشهيد في الدروس ، ويدل عليه صوم قول النبي ﷺ (١) : « من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج » وقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار (٢) : « من أدرك جمعاً فقد أدرك الحج » وفيه أن ذلك يشمل العامد أيضاً نحو قوله عليه السلام (٣) : « من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت كله » اللهم إلا أن يلتزم ذلك إن لم يكن إجماع عليه ، والتحقيق اعتبار قيد العذر مع ذلك بنسيان أو غيره ، ولعل الجهل مع عدم التقصير منه أيضاً ، بل ومعه إذا كان في أصل تعلم الأحكام الشرعية ، هذا ، وبالع في الحقائق في إنكار كون النسيان عذراً لأنه من الشيطان بخلاف الجاهل الذي استفاضت النصوص بمعدوريته ، ولا سيما في باب الحج صموماً وخصوصاً ، وفيه ما لا يخفى ، ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه ، والله الملم .

المسألة ﴿ الثانية وقت الاختيار بعرفة من زوال الشمس الى الغروب ﴾
بذهاب الحمرة المشرقية ﴿ من ترك ﴾ مساء عالماً ﴿ عامداً ﴾ فيه ﴿ فسد حجه ﴾ وإن جاء بالاضطراري لما عرفت ﴿ ووقت الاضطراب الى طلوع الفجر من يوم النحر ﴾ بلا خلاف اجده في شيء من ذلك ، بل في المدارك وغيرها الاجماع عليه ، مضافاً الى ما سمعته من النصوص ، نعم الواجب من الوقوف الاضطرابي مسمى الكون بعرفات ليلاً ، ولا يجب الاستيماب ، بل في محكي التذكرة الاجماع عليه ، كما في محكي المنتهى في الخلاف فيه ، مضافاً الى ما سمعته من النص (٤) المصريح بالاجتزاء

(١) كنز العمال ج ٣ ص ١٣ الرقم ٢٦٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمحشر - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمحشر - الحديث ١ و٤

به ولم قليلاً ، فلا يتوم كونه كوقت الاختيار في كون الركن مسماه والواجب
 الزائد على ذلك الى مطلع الفجر بناء على المختار ، نعم قد يقال بكونه مثله في
 فوات الحج بفوات المسمى مع العلم والعمد ، فانه كالركن من الاختياري كما غساه
 يؤمى اليه صحيح الحلبي (١) السابق ، مضافاً الى قاعدة عدم الاتيان بالمأمور به
 على وجهه ، بل لعله مقتضى إطلاقهم أن الركن مسماه الشامل للاختياري
 والاضطراري كما صرح به غير واحد من متأخري المتأخرين ، ووجهه ما عرفت
 بعد ان لم يكن فيما يدل على كفاية الاضطراري عموم يشمل ما نحن فيه ،
 لاختصاصه بغيره كما سمعت ، نعم في قواعد الفاضل ما عرفت من أن الوقوف
 الاختياري بعرفة ركن من تركه عمداً بطل حجه ، وربما استشعر منه عدم كون
 الاضطراري كذلك ، فلو تركه عمداً حيث لم يبطل حجه ، وفيه منع واضح ،
 ويمكن أن يكون الوجه في اقتصاره بيان أنه لا يجزى الاقتصار على الاضطراري
 عمداً ، بل من ترك الاختياري عمداً بطل حجه وإن أتى بالاضطراري كما سمعت
 الكلام فيه .

وكذا لا يتوم ايضاً من إطلاق كثير من النصوص السابقة كون وقت
 الاضطرار لوقوف عرفة هو ما لا يفوت معه وقوف اختياري المشعر ، فلو تمكن
 منها معاً قبل طلوع الشمس كفى ، لوجوب تقييده بما في غيره من الوقوف ليلة
 النحر المعتضد بفتوى الأصحاب على وجه لا يعرف فيه خلاف ، وكيف كان فما
 عن الشيخ في الخلاف من إطلاق أن وقت الوقوف بعرفة من الزوال يوم عرفة
 الى طلوع الفجر من يوم العيد منزل على ما عرفت من التفصيل الذي ذكره في
 باقي كتبه ، فما عن ابن إدريس - من أن هذا القول يخالف لأقوال علمائنا ، وإنما

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

هو قول لبعض المخالفين أوردته الشيخ في كتابه إيراداً لا اعتقاداً - في غير محله ، ضرورة كون مراد الشيخ بيان مطلق الاختياري والاضطراري ، ومن هنا قال في المختلف التحقيق أن النزاع هنا لفظي ، فإن الشيخ قصد الوقت الاختياري ، وهو من زوال الشمس الى غروبها ، والاضطراري وهو من الزوال الى طلوع الفجر فتوهم ابن إدريس أن الشيخ قصد بذلك الوقت الاختياري فأخطأ في اعتقاده ، ونسب الشيخ الى تقليد بعض المخالفين ، مع أن الشيخ من اعظم المجتهدين وكبيرهم ولا ريب في تحريم التقليد للمحقق من المجتهدين ، فكيف بالمخالف الذي يعتقد المقلد أنه مخطئ ، وهل هذا إلا جهالة منه واجترأ على الشيخ (ره) .

المسألة ﴿ الثالثة من نسي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ولو الى طلوع الفجر من يوم النحر اذا عرف أنه يدرك المشر قبل طلوع الشمس ﴾ بلا خلاف ولا إشكال ، لما عرفته سابقاً ﴿ ولو غلب على ظنه القوات اقتصر على إدراك المشر قبل طلوع الشمس وقد تم حجه ﴾ نصاً وفتوى ، نعم قد يستفاد من قول المصنف : « إذا عرف » الى آخره ، عدم وجوب العود الى عرفات مع التردد في ذلك ، وفي المدارك وهو كذلك للأصل ، وقوله ^{عليه السلام} في صحيحة معاوية بن عمار (١) المتقدمة : « إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف قليلاً ثم يدرك جمعاً قبل طلوع الشمس فليأتها » واحتمل المارح وجوب العود مع التردد تقدماً للوجوب الحاضر ، وهو ضعيف ، وفيه أن صحيح معاوية بن عمار السابق وإن كان قد علق إثبات عرفة فيه على الظن لسكن علق فيه عدم الاتيان على ظن ذلك ايضاً ، نعم في خبر إدريس (٢) تعليق ذلك على خشيان القوات الذي لا ريب في تحققة مع التردد ؛ على أنه بناء على توقف صحة الحجج على إدراك احد الاختياريين

يكفي به عذراً في اقتصاره على المشعر ، ضرورة أن في تركه تعريضاً لفوات الاختيارين الموجب هنا لفوات الحج ، وبذلك ترجح مراعاته على اضطراري عرفة ، كما هو واضح .

﴿ وكذا ﴾ يتم حجه ﴿ لو نسي الوقوف بعرفات ﴾ مثلاً ﴿ ولم يذكر إلا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص السابقة المصروفة باجزاء اختياري المشعر مع فوات وقوف عرفة بقسميه .

المسألة ﴿ الرابعة اذا وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتفق له إدراك المشعر إلا قبل الزوال صح حجه ﴾ بإدراك اختياري عرفة واضطراري المشعر بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص التي منها صحيح معاوية (١) « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ما تقول في رجل أفاض من عرفات الى منى ؟ قال : فليرجع فليأت جمعاً فيقف بها وإن كان الناس قد أفاضوا من جمع » وموثق يونس بن يعقوب (٢) « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل أفاض من عرفات فر بالمشعر فلم يقف حتى انتهى الى منى ورمى الجمره ولم يعلم حتى ارتفع النهار قال : يرجع الى المشعر فيقف به ثم يرجع فيرمي جمره العقبة » وصحيح معاوية (٣) عنه عليه السلام ايضاً « من أفاض من عرفات الى منى فليرجع وليأت جمعاً وليقف بها وإن كان قد وجد الناس قد أفاضوا من جمع » بل في المسالك هنا « لو فرض عدم إدراك المشعر أصلاً صح ايضاً » فان اختياري أحدهما كاف » بل قال في موضع آخر : « لا خلاف في الاجتزاء بأحد الموقفين الاختياريين » لـكن أشكاه سبطه

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٢ - ٣ - ١

بانتفاء ما يدل على الاجتزاء بادرار اختياري عرفة خاصة ، مع أن الخلاف في المسألة متحقق ، فإن العلامة في المنتهى صرح بعدم الاجتزاء بذلك ، وهذه عبارته « ولو أدرك أحد الموقفين اختياراً وفاته الآخر مطلقاً فإن كان الفاتت هو عرفات فقد صح حجه لادرار المشعر ، وإن كان هو المشعر ففيه تردد ، أقرب به الفوات » وقال في التحرير : « ولو أدرك أحد الاختياريين وفاته الآخر اختياراً واضطراراً فإن كان الفاتت هو عرفة صح الحج ، وإن كان هو المشعر ففي إدراك الحج إشكال » ونحوه في التذكرة ، فعلم من ذلك أن الاجتزاء بادرار اختياري عرفة ليس اجماعياً كما ذكره الشارح ، وأن المتجه فيه عدم الاجتزاء ، لعدم الاتيان بالأمور به على وجهه ، وانتفاء ما يدل على الصحة مع هذا الاخلال .

قلت : قد نفي عنه الخلاف في التنقيح ايضاً ، وعن جماعة نسبته الى الشهرة منهم المحدث المجلسي (رحمه الله) والسيد نعمة الله الجزائري في شرح التهذيب وشارح المفاتيح ، بل عن الأخير عن بعضهم الاجماع عليه ، وفي الذخيرة والمختلف أنه المعروف بين الأصحاب ، بل في الرياض أنه عزاه في الذخيرة اليهم مشعراً بعدم خلاف فيه ، كما هو ظاهر المختلف والدروس ايضاً ، بل ستسمع تصريح المصنف والفاضل في القواعد وغيرها بعدم بطلان الحج مع نسيان الوقوف بالمشعر إن كان قد وقف بعرفة ، كالحكي عن السرائر والجامع والارشاد والنبصرة والدروس واللمعة وغيرها ، بل هو صريح الفاضل في التحرير والمنتهى ايضاً ، فيكون رجوعاً عن الأول ، وبه يتم نفي الخلاف حيثئذ .

كل ذلك مضافاً الى النبوي (١) « الحج عرفة » والمروي (٢) في طرفنا

(١) المستدرك - الباب - ١٨ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٩

الحسنة « الحج الأكبر الموقف بعرفة وربي الجار » والصحيح أو الحسن عن محمد ابن يحيى (١) عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه قال في رجل لم يقف بالمزدلفة ولم يبيت بها حتى أتى منى فقال : ألم ير الناس لم يكونوا يمتنى حين دخلها ؟ قلت : فإنه جهل ذلك ، قال : يرجع ، قلت : إن ذلك قد فاتته قال : لا بأس » ومروى عن محمد بن يحيى الخثمي (٢) عنه عليه السلام أيضاً « فيمن جهل ولم يقف بالمزدلفة ولم يبيت حتى أتى منى قال : يرجع ، قلت : إن ذلك قد فاتته قال : لا بأس به » وإلى رفع الخطأ والنسيان ومعدورية الجاهل وخصوصاً في الحج ، بل قيل وإلى الصحيح حرز (٣) عن الصادق عليه السلام على ما رواه الكليني والشيخ وعلي بن رثاب عنه عليه السلام على ما رواه الصدوق « من أفاض من عرفات مع الناس ولم يبيت معهم يجمع ومضى إلى منى متعمداً أو مستخفاً فعليه بدنة » وإن كان لا يتخلو من نظر .

وعلى كل حال فلا يعارض ذلك بعبود الصحيح (٤) « إذا فاتك المزدلفة فقد فاتك الحج » وبالمرسل (٥) « الوقوف بالمشرقة ببيعة ، والوقوف بعرفة سنة » وبغتهم جملة من النصوص (٦) من أدرك يوماً إما مطلقاً أو قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج ، ضرورة وجوب تخصيص ذلك كله بغير الجاهل الذي وقف

(١) و (٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشر

الحديث ٦ - ٥ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١٤

(٦) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشر والباب ٢٥ منها

الحديث ٢

الجواهر - ٥

اختياري عرفة الملحق به الناسي والمضطر بعدم القول بالفصل ، وباحتمال إرادة الجهل بالحكم ، بل هو الظاهر ، ولا ريب في أولوية الناسي منه ، بل يمكن إرادة ما يعم النسيان من الجهل فيه ، خصوصاً بعد ملاحظة ما عرفت من الشهرة العظيمة أو عدم الخلاف المحقق نقلاً إن لم يكن تحصيلاً ، وما ذكره الشيخ - من الطعن في خبر محمد بن يحيى بأنه رواه تارة بواسطة وأخرى بدونها ، وأنه محمول على من وقف بالزدلفة شيئاً يسيراً دون الوقوف التام الذي متى وقفه الانسان كان أفضل وأكمل - لا داعي له ، خصوصاً بعد انجباره بما سمعت ، على أنه لا حاجة الى حمله على ما ذكره بعد أن كان موافقاً لمن عرفت ، مع أنه كالصرح في عدم وقوفه شيئاً من الاختياري ، نعم قد يقال باعتبار وقوف شيء يسير من الليل ولو حال التجاوز فيه في الصحة في الفرض ، بخلاف ما اذا لم يحصل له كون فيه أصلاً بأن مضى الى منى من دون مرور بالمشعر أصلاً ، فإنه يبطل ، لعدم تناول دليل الصحة له ، وربما يؤيده في الجملة ما رواه الشيخ والصدوق عن حماد بن عثمان (١) في الصحيح والكليني معه في الضعيف عن محمد بن حكيم « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أصلحك الله الرجل الأعجمي والمرأة الضعيفة تكونان مع الجمال الأعرابي فاذا أفاض بهن من عرفات مر بهن كما هم الى منى لم ينزل بهن جمعاً ، قال : أليس قد صلوا بها فقد أجزأهم ، قلت : فان لم يصلوا بها قال : فذكروا الله فيها ، فان كان قد ذكروا الله فيها فقد أجزأهم » إلا اني لم أجده قولاً لأحد من الأصحاب حتى المتأخرين ومتأخريهم إلا صاحب الذخيرة ، فانه اعتبر في الصحة في الفرض ذلك ، بل يخرج حينئذ عن موضوع المسألة الذي هو إدراك موقف عرفة خاصة ، ضرورة

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٣

كونه على الفرض المزبور أدرك الموقفين ، لما تعرفه إن شاء الله من أن موقف المشعر الركني الكون به آناً ما ليلاً أو نهاراً إلى طلوع الشمس وإن وجب مع ذلك الكون بعد طلوع العجر ، لكنه ليس ركناً مع الوقوف ليلاً ، فتأمل جيداً ، وعلى كل حال فقد ظهر لك مما ذكرناه النظر فيما سمعته من المدارك ، والله العالم .

المسألة ﴿ الخامسة ﴾ إذا لم يتفق له الوقوف بعرفات نهاراً فوقف ليلاً ثم لم يدرك المشعر حتى تطلع الشمس ﴿ فوقف فيه قبل الزوال ﴾ ﴿ ف ﴾ مقتضى المحكي من النهاية والمبسوط أنه ﴿ قدقاته الحج ﴾ واختاره في النافع للمعتبرة المستفيضة (١) المتضمنة أن من لم يدرك الناس بالمشعر قبل طلوع الشمس من يوم النحر فلاحج له فأنها شاملة للفرض ، بل ولمن أدرك اختياري عرفه أيضاً وإن كان قد خرج بما عرفت من الاجماع وغيره ، بخلاف الفرض ، لكن فيه أنها ظاهرة كما لا يخفى على من لاحظها فيمن لم يدرك إلا ذلك ، لا المفروض الذي أدرك فيه اضطراري عرفه معه ، على أنها معارضة بالمعتبرة المستفيضة (٢) المتضمنة أن من أدرك المشعر قبل الزوال من يوم النحر فقد أدرك الحج ، وتقييدها بمن أدرك مع ذلك اختياري عرفه ليس بأولى من تقييد الأولى بمن لم يدرك عرفه مطلقاً حتى الاضطراري منها ، بل هو أولى من وجوه ، منها الشهرة ، ومنها ما قيل من أن هذه معتبرة الأسانيد جملة ، بل صحاحها مستفيضة ، بخلاف تلك الضعيفة أسانيداً جملة عدا صحيح حريز (٣) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مفرد للحج فأنه الموقفان جميعاً فقال له : إلى طلوع الشمس يوم النحر ، فإن طلعت الشمس من يوم النحر

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١٠ -

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٦ -

فليس له حج ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل « وهو ظاهر في عدم إدراك عرفات مطلقاً ، كل ذلك مضافاً الى خصوص صحيح الحسن المطار (١) عن أبي عبدالله عليه السلام « اذا أدرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فأقبل من عرفات ولم يدرك الناس بجمع ووجدهم قد أقاضوا فليقف قليلاً بالمسحور الحرام ، وليلحق الناس بمنى ولا شيء عليه .

﴿و﴾ من هنا ﴿ قيل ﴾ والقائل الشيخ في التهذيب والصدوق والاسكافي والسيد وابن زهرة والحليون والفاضل وغيرهم ، بل الأكثر ، بل المشهور : ﴿ يدركه ولو قبل الزوال ، وهو حسن ﴾ بل الأقوى لما عرفت ، بل ينبغي القطع به بناء على القول بأدراك الحج بأدراك اضطراري المسحور النهاري خاصة كما هو المحكي عن أبي الجنييد وبابويه في علل الشرائع والسيد والحليين وجملة من المتأخرين كثاني للشهيد فيه وسببه ، لقول الصادق عليه السلام في صحيح جميل : « من أدرك الموقف بجمع يوم النحر قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج » وحسنه (٢) وصحيح اسحاق بن عمار (٣) « من أدرك المسحور الحرام يوم النحر قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج » وصحيح معاوية (٤) « اذا أدركت الزوال فقد أدركت الموقف » وموثق اسحاق (٥) « من أدرك المسحور الحرام وعليه خمسة من الناس قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج » وصحيح جميل (٦) ايضاً « المتمتع له المتعة الى زوال الشمس من يوم عرفة ، وله الحج الى زوال الشمس من يوم النحر »

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الوقوف بالمسحور - للحديث ١

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمسحور

الحديث ٩ - ١١ - ١٥ - ١١

(٦) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب اقسام الحج - للحديث ١٥

وفي الصحيح (١) « جاءنا رجل بمعنى فقال : إني لم أدرك الداس بالموقفين فقال له عبدالله بن المغيرة : فلاحج لك ، وسأل اسحاق بن عمار فلم يجبه ، فدخل اسحاق على ابي الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك فقال : اذا ادرك مزدلفة فوقف بها قبل ان تزول الشمس يوم النحر فقد ادرك الحج » وفي الموثق (٢) « سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل عرض له سلطان فأخذه يوم عرفة قبل ان يعرف فبعث به الى مكة فخبسه ولما كان يوم النحر خلى سبيله كيف يصنع ؟ قال : يلحق بجمع ثم ينصرف الى منى ويرمي ويذبح ولا شيء عليه ، قلت : فان خلى عنه يوم النحر كيف يصنع ؟ قال : هذا مصدود عن الحج ، ان كان دخل مكة متمتعاً بالعمره الى الحج فليطف بالبيت اسبوعاً ، ويسم اسبوعاً ، ويحلق رأسه ويذبح شاة ، وان كان دخل مكة مفرداً للحج فليس عليه ذبح ولا حلق رأسه . »

وعن نضر الدين وثاني الشهيدین الاستدلال عليه ايضاً بصحيح عبدالله بن مسكان عن الكاظم عليه السلام « اذا ادرك مزدلفة فوقف بها قبل ان تزول الشمس فقد ادرك الحج » إلا أنني لم أجده في شيء من الأصول التي وصلت اليها كما اعترف به غير واحد من تأخر عنهما ، بل في المدارك الظاهر أنها رواية عبدالله بن المغيرة ، فوقع السهو في ذكر الأب ، نعم قال النجاشي : روي انه أي عبدالله بن مسكان لم يسمع من الصادق عليه السلام إلا حديث (٣) « من ادرك المشعر فقد ادرك الحج »

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٦ إلا

أنه اسقط جملة منه وذكر تمامه في الاستبصار ج ٢ ص ٣٠٤ الرقم ١٠٨٦

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الاحصار والصد - الحديث ٢ مع

اختلاف يسير

(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١٤

وقال الكشي : « محمد بن مسعود (١) قال : حدثني محمد بن نصر قال : حدثني محمد ابن عيسى عن يونس قال : « لم يسمع حريز بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام إلا حديثاً او حديثين ، وكذلك عبدالله بن مسكان لم يسمع إلا حديث من ادرك المشعر فقد ادرك الحج ، وكان من اروي اصحاب ابي عبدالله عليه السلام ، وكان اصحابنا يقولون : من ادرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ، فحدثني محمد بن ابي عمير واحسبه انه رواه له من ادركه قبل الزوال من يوم النحر فقد ادرك الحج » .

لكن المشهور نقلاً إن لم يكن تحصيلاً العدم ، بل عن المنتهى والمختلف والتنقيح انه موضع وفاق ، لصحيح الحلبي (٢) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي بعدما يفيض الناس من عرفات فقال : إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل ان يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات ، وإن قدم وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام ، فإن الله تعالى أعذر لعبده ، وقد تم حجه اذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل ان يفيض الناس ، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج ، فليجعلها عمرة مفردة ، وعليه الحج من قابل » وصحيح حريز (٣) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن مفرد الحج فاته الموقعان جميعاً فقال : له الى طلوع الشمس يوم النحر ، فإن طلعت الشمس

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث

١٣-١ والأول عن رجال الكشي عن محمد بن مسعود ومحمد بن نصير عن محمد بن عيسى مع الاختلاف في المتن ايضاً ورواه الأردبيلي في رجاله في ترجمة عبدالله بن مسكان ايضاً

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

من يوم النحر فليس له حج ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل » وصحيحه الآخر (١) مع زيادة « كيف يصنع ؟ قال : يطوف بالبيت وبالصفا والمروة ، فإن شاء أقام بمكة وإن شاء أقام بمنى مع الناس ، وإن شاء ذهب حيث شاء ، ليس هو من الناس في شيء » وصحيح ضريس بن اعين (٢) « سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر فقال : يقيم على إحرامه ويقطع التلبية حين يدخل مكة ، ويطوف ويسمى بين الصفا والمروة وينصرف الى اهله إن شاء ، وقال : هذا لمن اشترط على ربه عند إحرامه ، فإن لم يكن اشترط فعليه الحج من قابل » وخبر محمد بن سنان (٣) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الذي إذا أدرك الناس فقد أدرك الحج فقال : إذا أتى جماعاً والناس بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج ولا عمرة له ، وإن أدرك جماعاً بعد طلوع الشمس فهي عمرة مفردة ولا حج له ، فإن شاء أن يقيم بمكة أقام ، وإن شاء أن يرجع الى اهله رجع وعليه الحج من قابل » وقوي إسحاق بن عبد الله (٤) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل دخل مكة مفرداً للحج فيخشى أن يفوته الموقفان فقال : له يومه الى طلوع الشمس من يوم النحر ، فإذا طلعت الشمس فليس له حج ، قلت : كيف يصنع بإحرامه ؟ فقال : يأتي مكة فيطوف بالبيت ويسمى بين الصفا والمروة ، فقلت له : إذا صنع ذلك فما يصنع بعد ؟ قال : إن شاء أقام بمكة ، وإن شاء رجع الى الناس بمنى ، وليس معهم في شيء ، فإن شاء رجع الى اهله ، وعليه الحج من قابل » وخبر محمد بن فضيل (٥) « سألت أبا الحسن

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٤ - ٢

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر

بالحج عن الحد الذي اذا ادركه الرجل ادرك الحج قال : اذا اتى جمعاً والناس بالمشعر قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عمرة له ، فان لم يأت جمعاً حتى تطلع الشمس فهي عمرة مفردة ولا حج له ، فان شاء اقام ، وإن شاء رجع وعليه الحج من قابل « بل قد يدل عليه ايضاً قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبيين (١) : « اذا فاتتك المزدلفة فقد فاتك الحج » وغيره بناء على انصراف الاختياري منها بل عن المفيد الأخبار بذلك متواترة ، والرواية بالاجزاء نادرة .

ومنه مضافاً الى ما سمعت من محكي الاجماع وغيره يعلم ترجيح هذه النصوص على السابقة ، خصوصاً بعد احتمال جملة منها إرادة بيان انه بذلك يدرك الموقف كما اوماً اليه صحيح معاوية بن عمار (٢) ، وحينئذ لا يكون دالاً على الاجتزاء به مع فرض عدم ادراك غيره كما هو محل البحث ، على انها اجمعها من المطلق او العام المقيد او المخصص بهذه النصوص حتى صحيح ابن المغيرة ، فانه وان اشتمل على فوات الموقفين إلا انه يمكن إرادة الاختياريين منه دون الاضطراريين ، ولا ينافي ذلك ما في هذه النصوص من عمومها لمن ادرك موقف عرفة ايضاً بعدما سمعت من الأدلة على تخصيصها به ، وعلى كل حال فلا ريب في ان الرجحان بجانب هذه النصوص من وجوه ، ومن الغريب ما في المدارك من ارتكاب التأويل فيها بإرادة نفي الكمال من نفي الحج فيها ، وإرادة التذب من الأمر بالعمرة ، بل ومن الأمر بالحج من قابل ، مع انك قد عرفت مرجوحية المعارض الذي لا جابر لضعيفه من وجوه كما عرفت .

ومن ذلك كله وما يأتي يظهر لك ان اقسام الوقوفين بالنسبة الى الاختيار والاضطرار ثمانية ، ولو جعل الوقوف الليلي للعشر قسماً على حدة تصير أحد

عشر : خمسة مفردة ، وهي اختياري عرفة خاصة ، وقد عرفت ان الأقوى صحة الحج معه ، واضطراريها خاصة ، وفي الدروس انه غير محز قولاً واحداً ، وعن النخيرة لا اعرف فيه خلافاً ، بل عن جماعة الاجماع عليه ، فما في المفاتيح من نسبته الى الشهرة مشعراً بوجود خلاف فيه في غير محله ، اللهم إلا ان يريد إطلاق كلام الاسكافي ، ولا ريب في ضعفه ، الثالث ان يدرك ليلة المشعر خاصة ، والظاهر عدم الاجزاء بناء على المختار ، لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، نعم قد يقال بالصحة بناء عليها بادراك اضطراري المشعر النهاري خاصة ضرورة اولوية ذلك منه باعتبار ان فيه شائبة الاختيار ، الاكتفاء به المرأة اختياراً ولغيرها كما ستعرف ، ومن هنا كان المحكي عن ثاني الشهيدين ذلك وإن تردد فيه سببه باعتبار اختصاص ذلك بنص (١) لا يشمل الاضطراري الليلي ، وهو كذلك ، نعم قد يستدل له باطلاق خبر مسمع (٢) الآتي الدال على صحة حج من أقاض من المشعر تامداً قبل الفجر وعليه الجبر بشاة ، إلا انه غير نقي السند ، ولا جابر له في خصوص هذا الفرد منه ، وهو من لم يدرك إلا هذا الاضطراري ، بل يمكن دعوى ظهوره فيمن ادرك معه وقوف عرفة بل والاختياري منه ، وقد عرفت الصحة حينئذ فلاحظ وتأمل ، الرابع أن يدرك اختياري المشعر خاصة ، ولا إشكال في الصحة كما عرفت ، بل في الدروس انه خرج الفاضل وجهاً باجزاء اختياري المشعر وحده دون اختياري عرفة ، ولعله لقول الصادق عليه السلام (٣) : « الوقوف بالمشعر فريضة

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١٤

وبعرفة سنة « وقوله ﷺ (١) : « اذا فاتتك مزدلفة فأتك الحج » وبعارض بما
اشتهر من قول النبي ﷺ (٢) : « الحج عرفة » و « أصحاب الإراك لا حج
لهم (٣) » ويتفرع عليه اختيار المشعر لو تعارضا ولا يمكن الجمع بينهما ، وإن
سويتا بينهما تخير ، ولو قيل بترجيح عرفات لأنه المخاطب به الآن كان قويا ،
وعلى كل حال فلا ريب في ضعف التخريج المزبور في حال العمد لما عرفت ، الخامس
أن يدرك اضطراريه النهاري خاصة ، وفيه البحث السابق الذي قد عرفت أن
الأقوى فيه عدم الصحة ، فيكون الباطل من الأقسام الخمسة قسمين ، وأما الستة
الركبة فالأول أن يدرك الاختياريين ، الثاني اختياري عرفة مع اضطراري المشعر
الليلي ، الثالث اختياري عرفة مع اضطراري المشعر النهاري ، الرابع أن يدرك
اضطراري عرفة مع اضطراري المشعر الليلي ، الخامس أن يدرك اضطراري عرفة
مع اختياري المشعر ، السادس أن يدرك الاضطراريين ، والأقوى الصحة في الجميع
مع فرض عدم الترك للاختياري عمداً ، وإلا بطل حجه كما عرفت .

﴿ و ﴾ أما ﴿ المندوبات ﴾ فكثيرة ، منها ﴿ الوقوف في ميسرة الجبل ﴾
لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٤) : « قف في ميسرة الجبل ، فإن
رسول الله ﷺ وقف بعرفات في ميسرة الجبل ، فلما وقف جعل الناس يبتدرون
أخفاف ناقته فيقفون الى جانبه ، فنحاهما ، ففعلوا مثل ذلك فقال : ايها الناس انه
ليس موضع أخفاف ناقتي الموقف ، ولكن هذا كله موقف ، وأشار بيده إلى

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

(٢) المستدرك - الباب - ١٨ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١١

(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

الموقف ، وفعل مثل ذلك في المزدلفة » الحديث .

ومنها أن يكون ﴿ في السفح ﴾ لقوله ﷺ أيضاً في خبر مسمع (١) :
« عرفات كلها موقف ، وأفضل المواضع سفح الجبل » والمراد بالسفح الأسفل
حيث يسفح فيه الماء ، وحينئذ فيدل عليه موثق اسحاق (٢) « سألت أبا إبراهيم
ﷺ عن الوقوف بعرفات فوق الجبل أحب إليك أو على الأرض ؟ فقال : على
الأرض » وعن الفاموس السفح عرض الجبل المضطجع ، أو أصله ، أو أسفله ، كما
أن المراد بميسرة الجبل بالنسبة إلى القادم من مكة كما في المدارك .

﴿ و ﴾ منها ﴿ الدعاء المتلقى عن أهل البيت (عليهم السلام) ﴾ كدعاء
الحسين المعروف ، ودعاء ولده زين العابدين في الصحيفة ، ودعاء النبي ﷺ
الذي علمه لعلي ﷺ كما في مرسل ابن سنان (٣) عن الصادق ﷺ ، قال له :
« ألا أعلمك دعاء يوم عرفة وهو دعاء من كان قبلي من الأنبياء تقول : لا إله
إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ،
بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، اللهم لك الحمد كما تقول وخير ما تقول وفوق
ما يقول القائلون ، اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي ، ولك ترائي ، وبك
حولتي ، ومنك قوتي ، اللهم إني أعوذ بك من الفقر ووساوس الصدر ومن شتات
الأمر ومن عذاب القبر ، اللهم إني أسألك خير الرياح ، وأعوذ بك من شر
ما تنجي به الرياح ، وأسألك خير الليل وخير النهار ، اللهم اجعل لي في قلبي نوراً

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب إحرام الحج - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب إحرام الحج - الحديث ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب إحرام الحج - الحديث ٣

وفي سمعي وبصري نوراً ، وفي لبي ودبي وعظامي وعروقي ومقمدي ومقامي ومدخلي ومخرجي نوراً ، وأعظم لي نوراً يا رب يوم ألقاك ، إنك على كل شيء قدير .

﴿ أو غيره من الأدعية ﴾ قال الباقر عليه السلام في خبر أبي الجارود (١) : « ليس في شيء من الدعاء عشية عرفة شيء موقت » وستسمع الأمر بالدعاء بما أحب .

﴿ وأن يدعو لنفسه ولوالديه والمؤمنين ﴾ وفي الدروس أقلهم أربعون وإن لم أجد به هنا نصاً ، وعلى كل حال فهو يوم شريف كثير البركة ، بل عن الحلبي يلزم افتتاحه بالنية ، وقطع زمانه بالدعاء والتوبة والاستغفار ، ولعله لظاهر الأمر في الأخبار المعلوم إرادة التدب منه ، وخصوص خبر جعفر بن عامر بن عبدالله بن جذاذة الأزدي عن أبيه (٢) قال للصادق عليه السلام : « رجل وقف في الموقف فأصابته دهشة الناس فبقي ينظر إلى الناس ولا يدعو حتى أفاض الناس قال : يحزبه وقوفه ، ثم قال : أليس قد صلى بعمرات الظهر والعصر وقتت ودعا ؟ قال : بلى ، قال : فعمرات كلها موقف ، وما قرب من الجبل فهو أفضل » الذي هو كما ترى لا صراحة فيه بل ولا ظهور في ذلك ، بل استدل به الفاضل على عدم الوجوب ، ولعله لقوله عليه السلام : « يحزبه وقوفه » وإن كان فيه أن ذلك غير مناف لوجوب الدعاء ، فالتحقيق عدم دلالة على كل منهما ، وخصوصاً بالنسبة إلى قطع الزمان جميعه ، كخبر أبي يحيى زكريا الموصلي (٣) « سألت العبد الصالح عليه السلام عن رجل وقف بالموقف فأناه نعي أبيه أو نعي بعض ولده قبل أن يذكر الله تعالى

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب إحرار الحج

المحدث ١ - ٢ - ٣

بشيء أو يدعو فاشتغل بالجزع والبكاء عن الدعاء ثم أفاض الناس ، فقال : لا أرى عليه شيئاً وقد أساء فليستغفر الله ، أما لو صبر واحتسب لأفاض من الموقف بحسنات أهل الموقف جميعاً من غير أن ينقص من حسناتهم شيئاً » بناء على أن المراد بالاساءة فيه والاستغفار من حيث الجزع ونحوه ، ولكن الانصاف عدم خلو الأول عن ظهور في الاجتزاء بالوقوف المجرى ، وأنه لا يجب فيه غيره ، وعن القاضي وجوب الذكر والصلاة على النبي وآله (صلوات الله عليهم) واستدل له بالأمر في الآية (١) وأجيب بعدم كونه للوجوب ، وفيه أن الأمور به إنما هو الذكر عند المشعر الحرام وعلى بهيمة الأنعام وفي أيام معدودات ، وقد فسرت في الأخبار (٢) بالعيد وأيام التشريق ، والذكر فيها بالتكبير عقيب الصلوات وبعد قضاء المناسك ، فيحتمل التكبير المذكور وغيره ، نعم قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) السابق : « فإذا وقعت بعرفات فحمد الله وهللله ومجده واثن عليه وكبره مائة مرة ، وقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ، وتخير لنفسك من الدعاء ما أحببت ، واجتهد فانه يوم دعاء ومسألة ، وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، فان الشيطان لن يذهلك في موطن قط أحب اليه من ان يذهلك في ذلك الموطن ، وإياك ان تشتغل بالنظر الى الناس وأقبل قبل نفسك ، وليكن فيما تقول : اللهم رب المشاعر كلها فك رقبتي من النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال ، وادرأ عني شر فسقة الجن والانس ، اللهم لا تمكر بي ولا تخدعني ولا تستدرجني يا أسمع السامعين ويا أبصر الناظرين ويا أسرع الحاسبين ويا أرحم الراحمين ، أمألك أن

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب صلاة العيد من كتاب الصلاة

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١ مع الاختلاف

تصلي على محمد وآل محمد وأن تفعل بي كذا وكذا ، وليكن فيما تقول وانت رافع يديك الى السماء : اللهم ربي حاجتي اليك التي إن اعطيتها لم يضرني ما منعتني ، وإن منعتني لم ينفعني ما أعطيتني ، أسألك خلاص رقبتي من النار ، اللهم إني عبدك وملك ناصيتي بيدك ، وأجلي بعملك ؛ أسألك أن توفقي لما يرضيك عني وأن تسلم مني مناسكي التي أربتها خليك إبراهيم عليه السلام ، ودلت عليها نبيك محمد عليه السلام ، وليكن فيما تقول : اللهم اجعلني ممن رضيت عمله وأطلت عمره وأحييته بعد الموت حياة طيبة » وفي خبره الآخر (١) عنه عليه السلام ايضاً « وانما تجعل الصلاة وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء ، فانه يوم دعاء ومسألة ، ثم تأتي الموقف وعليك السكينة والوقار ، فاحمد الله وهله ومجده واثن عليه وكبره مائة مرة ، واحمده مائة مرة ، وسبحه مائة مرة ، واقرأ قل هو الله أحد - وساق الحديث الى قوله - وأقبل قبل نفسك - ثم قال - : وليكن فيما تقول : اللهم إني عبدك فلا تجعلني من أخيب وفدك ، وارحم مسيري اليك من الفج العميق ، وليكن فيما تقول : اللهم رب المشاعر كلها فك رقبتي من النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال ، وادراً عني شر فسقة الجن والانس ، اللهم لا تمكربني ، ولا تخدعني ، ولا تستدرجنني ، وتقول : اللهم إني أسألك بحولك وجودك وكرمك ومنك وفضلك يا أسمع السامعين ويا أبصر الناظرين » الحديث الى آخره ، وزاد « ويستحب أن تطلب عشية عرفة بالمتق والصدقة أي تطلب فضلها بذلك » .

وظاهر الأمر فيه وفي غيره بالتعجيل وترك النوافل الرواتب انه يوم دعاء وذكر لا يوم صلاة ، لكن في خبر أبي بلال (٢) « رأيت أبا عبد الله عليه السلام أتى

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

بخمسين نواة فكان يصلي بقل هو الله أحد مائة ركعة وختمها بآية الكرسي ،
فقلت : جعلت فداك ما رأيت أحداً منكم صلى هذه الصلاة هنا فقال : ما شهد
هذا الموضع نبي ولا وصي نبي إلا صلى هذه الصلاة « ولعل المراد صلاتها
في العمر مرة .

وكيف كان في صحيح ابن ميمون (١) عنه عليه السلام أيضاً « ان رسول الله
عليه السلام وقف بمرفات فلما همت الشمس أن تغيب قبل أن يندفع قال : اللهم إني
أعوذ بك من الفقر ومن تشقت الأمر ومن شر ما يحدث لي بالليل والنهار ، أمسى
ظلمي مستجيراً بعفوك ، وأمسى خوفي مستجيراً بأمانك ، وأمسى ذلي مستجيراً
بمذك ، وأمسى وجهي القاني مستجيراً بوجهك الباقي ، يا خير من سئل ، ويا
أجود من أعطى جللتني رحمتك ، وألبسني عافيتك ، واصرف عني شر جميع خلقك
قال عبدالله بن ميمون : وسمعت أبي يقول : يا خير من سئل ويا أوسع من أعطى
ويا أرحم من استرجع ثم يبيل حاجتك « وفي خبر أبي بصير (٢) عنه عليه السلام أيضاً
« اذا اتيت الموقف فاستقبل البيت وسبح الله مائة مرة ، وكبر الله مائة مرة ،
وتقول : ما شاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله مائة مرة ، وتقول : أشهد أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويعتد ويحجي ،
وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير مائة مرة ، ثم تقرأ عشر
آيات من أول سورة البقرة ، ثم تقرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات ، وتقرأ آية
الكبري حتى تفرغ منها ، ثم تقرأ آية السجدة : إن ربكم الله الذي خلق السماوات
والأرض في ستة أيام - إلى قوله - قريب من المحسنين ، ثم تقرأ قل أعوذ برب

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٤

الفلق وقل أعوذ برب الناس حتى تفرغ منها ، ثم تحمد الله على كل نعمة أنعم عليك ، وتذكر نعمه واحدة واحدة ما أحصيت منها ، وتحمده على ما أنعم عليك من اهل ومال ، وتحمد الله على ما أبلاك ، وتقول : اللهم لك الحمد على نعمائك التي لا تحصى بعدد ، ولا تكافأ بعمل ، وتحمده بكل آية ذكر فيها الحمد لنفسه في القرآن ، وتسبحه بكل تسبيح ذكر به نفسه في القرآن ، وتكبره بكل تكبير كبر به نفسه في القرآن ، وتهلله بكل تهليل هلل به نفسه في القرآن ، وتصلي على محمد وآل محمد وتكثر منه وتجتهد فيه ، وتدعو الله بكل اسم سمى به نفسه في القرآن وبكل اسم تحببه ، وتدعوه بأسمائه التي في آخر الحشر ، وتقول : أسألك يا الله يا رحمان بكل اسم هو لك ، وأسألك بقوتك وقدرتك وعزتك وبجميع ما أحاط به علمك وبجميعك وبأركانك كلها ، وبحق رسولك صلوات الله عليه وآله ، وباسمك الأكبر الأكبر الأكبر ، وباسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقاً عليك ان تجيبه وباسمك الأعظم الأعظم الأعظم الذي من دعاك به كان حقاً عليك أن لا تردده وان تعطيه ما سأل ان تغفر لي جميع ذنوبي في جميع علمك في ، وتسأل الله حاجتك كلها من امر الدنيا والآخرة ، وترغب اليه في الوفاة في المستقبل وفي كل عام ، وتسأل الله الجنة سبعين مرة ، وتتنوب اليه سبعين مرة ، وليكن من دعائك اللهم فكني من النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال الطيب ، وادرأ عني شر فسقة الجن والانس وشر فسقة العرب والعجم ، فان نقد (١) هذا الدعاء ولم تغرب الشمس فأعده من اوله إلى آخره ، ولا تمل من الدعاء والتضرع والمسألة .

ومنه يستفاد جملة من المندوبات ، وقال ابراهيم بن هاشم (٢) : « رأيت

(١) في النسخة الأصلية « نفذ » والصحيح كما أثبتناه

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

عبدالله بن جندب بالموقف فلم أر موقفاً كان احسن من موقعه ما زال ماداً يده الى السماء ودموعه تسيل على خديه حتى تبلغ الأرض ، فلما انصرف الناس قلت : يا ابا محمد ما رأيت موقفاً قط احسن من موقعك ، قال : والله ما دعوت إلا لاخواني ، وذلك لأن ابا الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) اخبرني انه من دعا لأخيه بظهر الغيب نودي من العرش ولك مائة الف ضعف مثله ، فكرهت ان ادع مائة الف ضعف مضمونة بواحدة لا ادري تستجاب ام لا « وعن ابراهيم ابن أبي البلاد او عبدالله بن جندب (١) قال : « كنت في الموقف فلما افضت لقيت ابراهيم بن شعيب فسلمت عليه وكان مصاباً باحدى عينيه واذا عينه الصحيحة حمراء كأنها علقه دم ، فقلت له : قد اصببت باحدى عينيك وأنا والله مشفق على عينك الأخرى ، فلو قصرت من البكاء قليلا فقال : لا والله يا ابا محمد ما دعوت لنفسي اليوم بدعوة ، فقلت : فلن دعوت ؟ قال : دعوت لاخواني ، سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : من دعا لأخيه بظهر الغيب وكل الله به ملكاً يقول : ولك مثلاه ، فأردت ان اكون انا ادعو لاخواني ويكون الملك يدعولي لأنني في شك من دعائي لنفسي ، ولست في شك من دعاء الملك لي »

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يضرب خباء بئمة ﴾ لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) : « فاذا انتهيت الى عرفات فاضرب خيالك ببئمة ، وهي بطن عرنة دون الموقف ودون عرفة ، فاذا زالت الشمس يوم عرفة فليغتسل » الحديث . وفي صحيحه (٣) الآخر الوارد في صفة حج النبي ﷺ « انه انتهى الى بئمة وهي

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

بطن عرنة بحيال الاراك ف ضرب قبته وضرب الناس اخبيتهم عندها ، فلما زالت الشمس خرج رسول الله ﷺ ومعه قريش وقد اغتسل وقطع التلبية حتى وقف بالمسجد فوعظ الناس وامرهم ونهاهم ، ثم صلى الظاهر والمصر بأذان واحد وإقامتين ثم مضى الى الموقف الحديث . وربما استظهر منها عدم انتقاله منها حتى نزول الشمس وحيثئذ فهو مناف للقول بوجوب الكون فيها من اول الزوال ، وقد عرفت الكلام فيه سابقاً مفصلاً .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يقف على السهل ﴾ المقابل للحزن ، لرجعان الاجتماع في الموقف والتضام .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يجمع رحله ﴾ اي يضم امتعته بعضها الى بعض لئلا من عليها من الذهاب ، ليتوجه بقلبه الى الدعاء .

﴿ و ﴾ منها ان ﴿ يسد الخلل ﴾ اي الفرج ﴿ به وبنفسه ﴾ بمعنى انه لا يدع بينه وبين اصحابه فرجة لتستر الأرض التي يقفون عليها ، قال الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية (١) : « فاذا رأيت خلا فسد به نفسك وبراحتك فان الله عز وجل يحب ان تسد تلك الخلل » وعن بعض احتمال كون الجار في « به » و « بنفسه » متعلقاً بمحذوف صفة للخلل ، والمعنى انه يسد الخلل الكائن بنفسه وبرحله بأن يأكل إن كان جائعاً ، ويشرب إن كان عطشاً وهكذا يصنع بعباده ويزيل الشواغل المانعة عن الاقبال والتوجه الى الله تعالى في الدعاء ، واستحسنه في المدارك ، وفيه انه لا ينطبق على ظاهر خبر سعيد بن يسار (٢) » قال : قال لي ابو عبد الله (عليه السلام) عشية من العشايا بمنى وهو يحثني على الحج ويرغبني فيه : يا سعيد أيما عبد رزقه الله رزقاً من رزقه فأخذ ذلك الرزق فأنفقه على نفسه وعلى عياله ثم اخرجهم قد ضحاهم بالشمس حتى يقدم بهم عشية

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١-٢

عرفة الى الموقف فيقبل ، ألم تر فرجاً تكون هناك فيها خلل فليس فيها احد ؟
فقلت : بلى جمعت فداك ، فقال : يحجي بهم قد ضحاهم حتى يشعب بهم تلك
الفرج ، فيقول الله تبارك وتعالى لا شريك له : عبدي رزقته من رزقي فأخذ
ذلك الرزق فأنفقه فضحى به نفسه وعياله ، ثم جاء بهم حتى شعب بهم هذه الفرجة
التماس مغفرتي فأغفر له ذنبه واكفيه ما امله . قال سعيد مع اشياء قاطها نحواً
من عشرة .

﴿ ركب منها ﴾ ان يدعو قائماً ﴿ لأنه افضل افراد الكون باعتبار كونه
احمز وإلى الأدب اقرب ، ولم اجد فيه نصاً بالخصوص ، لكن ينبغي ان يكون
ذلك حيث لا يورث التعب المنافي للخشوع والتوجه ، وإلا كان الأفضل القعود
على الأرض او الدابة او السجود ، بل لعل الأخير افضل مطلقاً للأخبار (١)
والاعتبار ، هذا . وربما ظهر من محكي المبسوط افضلية القيام في غير حال الدعاء
معللاً بأنه اشق ، ونحوه عن المنتهى ؛ وفي محكي الخلاف يجوز الوقوف بعرفة
راكباً وقائماً سواء ، وهو أحد قولي الشافعي ذكره في الاملاء ، وقال في القديم :
الركوب افضل ، واستدل بالاجماع والاحتياط ، وقال : إن القيام اشق فينبغي
ان يكون افضل ، وفي محكي التذكرة عندنا ان الركوب والقعود مكروهان ، بل
يستحب قائماً داعياً بالمانور ، وحكى عن احمد ان الركوب افضل اقتداءً برسول الله
ﷺ ، وليكون أقوى على الدعاء وعن الشافعي قولين احدهما ذلك ، والآخر
التساوي ، وعن المنتهى انه اجاب عن الناسي بجواز انه ~~يستحب~~ انما فعل ذلك
بياناً للجواز ، ولذا طاف ~~عليه~~ ركباً مع انه لا خلاف في ان المشي افضل ،
وفي كشف الثام أو لأنه اراد أن يراه الناس ويسموا كلامه ، وايضاً إن خلا

التأسي عن المعارض اقتضى الوجوب ولا قائل به ، والمعارض كما اسقط الوجوب اسقط الرجحان ، وفيه انه لا تلازم ، وفي خبر محمد بن عيسى (١) المروي عن قرب الاسناد « رأيت ابا عبدالله جعفر بن محمد (عليهما السلام) بالوقوف على بغلة رافعاً يده الى السماء عن يسار والي الموسم حتى انصرف ، وكان في موقف النبي ﷺ ، وظاهر كفيه الى السماء وهو يلوذ ساعة بعد ساعة بسبابته » ولا يمكن مع ذلك الأولى تركه ، لما سمعته من ظاهر الاجماع في التذكرة والأمر سهل .

﴿ ويكره الوقوف في اعلى الجبل ﴾ الذي قد عرفت ان الأرض احب الى الكاظم (عليه السلام) ، منه (٢) وما عساه يشعر به خبر اسماعة (٣) من معرفية كون الوقوف في الأسفل ، وان الصعود الى الجبل عند الضيق ، قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : ثم اذا ضاقت عرفة كيف يصنعون ؟ قال : يرتفعون إلى الجبل » وتخلصاً من شبهة التحريم المحكي عن القاضي إلا لضرورة ، بل في الدروس هو ظاهر ابن إدريس ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا قد عرفت انه يكره ﴿ راكباً وقاعداً ﴾ لما عرفت ، بل ربما ظهر من التذكرة الاتفاق على ذلك ، نعم قد يستحبان باعتبار العوارض . وكذا يكره الوقوف بها بغير وضوء ، لخبر علي بن جعفر (٤) سأل اخاه (عليه السلام) « عن الرجل هل يصلح له ان يقف بعرفات على غير وضوء ؟ قال :

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١ عن

محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى قال : رأيت ... الخ

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٣ و ٤

(٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

لا يصلح له إلا وهو على وضوء » .

وينبغي أن لا يرد فيه سائلا ، المرسل (١) « كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا كان يوم عرفة لم يرد سائلا » .

كما أنه ينبغي للسائل ان لا يسأل فيه غير الله تعالى شأنه ، وفي المرسل (٢) « سمع علي بن الحسين (عليه السلام) يوم عرفة سائلا يسأل الناس فقال ويحك أغير الله تسأل هذا اليوم ، إنه ليرجى ما في بطون الحبالى في هذا اليوم أن يكون سعيداً » .

ويستحب أيضاً الاجتماع للدعاء في غير عرفة في الأمصار ، قال الصادق (عليه السلام) في حديث (٣) : « في يوم عرفة يجتمعون بغير إمام في الأمصار تدعون الله عز وجل » وقول علي (عليه السلام) (٤) : « لا عرفة إلا بمكة » برأيه منه في الكمال لا المشروعية ، كما يدل عليه قوله (عليه السلام) أيضاً (٥) : « لا عرفة إلا بمكة » ولا بأس بأن يجتمعوا في الأمصار يوم عرفة يدعون الله تعالى « ولعله إلى ذلك اشار في الدروس بقوله : والتعريف بالأمصار » والرواية مبدلة ضعيفة ، وفي خير زرارة (٦) عن أبي جعفر (عليه السلام) المروي عن المياشي « سأله عن قول الله عز وجل : « خذوا زينتكم عند كل مسجد » قال : عشية عرفة » والله العالم والموفق والمؤيد .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١-٢

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب إحرام الحج

الحديث ١ - ٣ - ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

﴿ القول في الوقوف بالمشعر ﴾ الحرام

المسمى بمزدلفة بكسر اللام وجمع باسكان الميم وهو واحد المشاعر التي هي مواضع المناسك والمشعر الحرام أحدها ، وكسر الميم فيه لغة ، وفي القاموس « المشعر الحرام ويكسر ميمه المزدلفة ، وعليه بناء اليوم ، وهم من قال جبلا يقرب من ذلك البناء » ولعله أشار الى العمومي في محكي المصباح المنير قال : « والمشعر الحرام جبل بآخر مزدلفة ، واسمه قزح وميمه مفتوح على المشهور ، وبعضهم يكسرها على التشبيه باسم الآلة » وتبعه في محكي مجمع البحرين ، قال : « هو جبل بآخر مزدلفة ، واسمه قزح ، ويسمى جمعا ومزدلفة والمشعر الحرام » وفي الدروس في مسألة استحباب وطء الصرورة المشعر برجله أو بغيره وقد قال الشيخ هو قزح ، فيصعد عليه ويذكر الله عنده ، وقال الحلبي : يستحب وطء المشعر ، وفي حجة الاسلام أكد وقال ابن الجنييد : يطأ برجله أو بغيره المشعر الحرام قرب المنارة ، والظاهر انه المسجد الموجود الآن ، فيمكن أن يكون من المشترك بين الكل والبعض ، أو من باب تسمية الكل باسم الجزء ، وتسمع تمام الكلام فيه إن شاء الله عند تعرض المصنف له ، وعلى كل حال : يسمى المزدلفة باعتبار أنه يتقرب فيه الى الله تعالى ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) : « ما الله تعالى منسك أحب الى الله تعالى من موضع المشعر الحرام » وذلك أنه يذل فيه كل جبار عنيد « أو لآزدلاف الناس فيها الى منى بعد الإقامة ، أو لجيء الناس اليها في زلف من الليل ، كما في صحيح معاوية (٢) أو لأنها أرض مستوية مكنوسة ، وفي صحيح

(١) الوسائل - الباب ١ من ابواب السعي - الحديث ١٣ وفيه « من

موضع السعي » .

(٢) الوسائل - الباب ٤ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٥

معاوية (١) عن الصادق عليه السلام في حديث إبراهيم « ان جبرئيل عليه السلام انتهى به الى الموقف وأقام به حتى غربت الشمس ، ثم أفاض به » ، فقال يا إبراهيم ازدلف الى المشعر الحرام ، فسميت مزدلفة » وقال أيضاً في خبر إسماعيل بن جابر (٢) وغيره : « سميت جمع لأن آدم عليه السلام جمع فيها بين الصلاتين : المغرب والعشاء » والأمر في ذلك سهل ، والله العالم .

(و) كيف كان في النظر في مقدمته وكيفيته ، اما المقدمة فيستحب الاقتصاد في مسيره الى المشعر وأن يقول إذا بلغ النكثيب الأحمر عن يمين الطريق : اللهم ارحم موقفي ، وزد في عملي ، وسلم لي ديني ، وتقبل مناسكي » قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « ان المشركين كانوا يفيضون من قبل أن تغيب الشمس ، فحالفهم رسول الله صلى الله عليه وآله وأفاض بعد غروب الشمس قال : وقال أبو عبد الله عليه السلام : إذا غربت الشمس فأفرض مع الناس وعليك السكينة والوقار ، وأفرض بالاستغفار ، إن الله عز وجل يقول : ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ، واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ، فإذا انتهيت الى النكثيب الأحمر عن يمين الطريق فقل : اللهم ارحم موقفي ، وزد في عملي ، وسلم لي ديني ، وتقبل مناسكي ، وإياك والوجيف الذي يصنعه الناس ، فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : أيها الناس ان الحج ليس بوجيف الخليل

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٧ عن

إسماعيل بن جابر وعبد الكريم بن عمرو عن عبد الحميد بن أبي الديلم عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٣) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب احرام الحج -

الحديث ١ وذيله في الباب ١ من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١ مع الاختلاف في الدليل .

ولا بإيضاع الابل ، ولا تكن اتقوا الله تعالى ، وسيروا سيراً جميلاً ، لا توطؤوا ضعيفاً ، ولا توطؤوا مسلماً ، واقنصدوا في السير ، وان رسول الله ﷺ كان يكف ناقته حتى أنه كان يصيب رأسها مقدم الرجل ، ويقول : أيها الناس عليكم بالبدعة ، فسنة رسول الله ﷺ تتبع ، قال معاوية : وسمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اللهم اعتقني من النار ، وكررها حتى أفاض فقلت ألا تقيض فقد أفاض الناس ؟ فقال : إني أخاف الزحام ، وأخاف ان اشرك في عنت إنسان « وهو دال على تمام ما ذكره المصنف وغيره ، بل هو دال على الأول من وجوه ، وقال عليه السلام أيضاً في حسنه (١) « وأفض بالاستغفار ، فان الله عز وجل يقول : ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ، واستغفروا الله ، ان الله غفور رحيم » .

﴿ وان يؤخر المغرب والعشاء الى المزدلفة ﴾ كما نص عليه بنو حمزة وادريس وسعيد والفاضل وغيرهم ، بل هو معقد إجماع العلماء كافة في محكي المنتهى والذكرة ، وهو الحجة على عدم الوجوب مضافاً الى الأصل ، وقول الصادق عليه السلام في صحيح هشام بن الحكم (٢) : « لا بأس أن يصلي الرجل المغرب اذا أمسى بعرفة » وخبر محمد بن سماعة (٣) سأل « للرجل أن يصلي المغرب والعمرة في الموقف قال : قد فعله رسول الله ﷺ صلاهما في الشعب » وفي صحيح ابن مسلم (٤) عنه عليه السلام « عثر جمل أبي بين عرفة والمزدلفة فنزل فصلى المغرب ، وصلى العشاء الآخرة بالمزدلفة » التي لا داعي الى حملها على الضرورة التي هي خلاف الظاهر ، خلافاً للشيخ في المحكي عن معظم كتبه وابن زهرة ، بل في

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر -

كشف اللثام حكايته عن ظاهر الأكثر وإن كنا لم نتحققه فيجب لمضمر سماعة (١) « لا تصلها حتى تنتهي الى جمع وإن مضى من الليل ما مضى » وقول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح محمد بن مسلم (٢) : « لا تصل المغرب حتى تأتي جمعاً ، وإن ذهب ثلث الليل » وللإجماع في الخلاف والاحتياط ، والجيم كما ترى ، فالأولى الجمع بالفضل ، وإلا كان مقتضى دليل الشيخ البطلان لو فعل في الوقت ، وهو خلاف المتواتر من النصوص .

وكيف كان في المتن وغيره يؤخر ﴿ ولو صار ربع الليل ﴾ وعن الأكثر ومنهم الفاضل في محكي التحرير والتذكرة والمنتهى وإن ذهب ثلث الليل ، بل في الأخيرين إجماع العلماء عليه ، مضافاً الى صحيح ابن مسلم السابق بل والى مضمر سماعة « وإن مضى من الليل ما مضى » ولعله اليه أشار في محكي الخلاف بما أرسله من أنه روي الى نصف الليل ، ولعل المراد تأخيرها الى خوف فوات وقت الأداء بعد تنزيل الربع والثلث على الغالب ، ويقرب منه قول ابن زهرة « لا يجوز أن يصلي العشاء إلا في المشرع إلا أن يخاف فوتها بخروج وقت المضطر » وإن كان فيه ما لا يخفى ، وفي كشف اللثام ولعل من اقتصر على الربع نظر الى أخبار توقيت المغرب اليه ، وحمل الثلث على أن يكون الفراغ من العشاء عنده ، وفيه أن المصنف مما لا يرى ذلك .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ إن منعه مانع ﴾ عن الوصول الى المشرع قبل فوات الوقت ﴿ صلى في الطريق ﴾ بلا خلاف ولا إشكال .
﴿ و ﴾ يستحب أيضاً ﴿ أن يجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد

(١) و(٢) الوسائل - الباب ٥ - من ابواب الوقوف بالمشرع - الحديث ٢ - ١

وإقامتين من غير نوازل بينهما ﴿﴾ حيثئذ ﴿﴾ يؤخر نوافل المغرب الى ما بعد العشاء ﴿﴾ بلا خلاف أجده فيه بيننا بل في صريح المعارك وعن ظاهر غيرها الاجماع عليه ، قال الصادق (عليه السلام) في صحيح منصور (١) « صلاة المغرب والعشاء بجمع بأذان واحد وإقامتين ، ولا تفصل بينهما بشيء » ، قال : هكذا صلى رسول الله ﷺ ، وفي خبر عنبة بن مصعب (٢) « سألت أبا عبد الله عن الركعات التي بعد المغرب ليلة المزدلفة فقال : صلها بعد العشاء ، لكن في صحيح أبان بن تغلب (٣) « صليت خلف أبي عبد الله (عليه السلام) المغرب بالمزدلفة فقام فصلى المغرب ثم صلى العشاء الآخرة ولم يركع بينهما ، ثم صليت خلفه بعد ذلك بسنة ، فلما صلى المغرب قام فتنفل بأربع ركعات ، واحتمل كون الثانية في غير المزدلفة كما ترى ، نعم الظاهر إرادة بيان الجواز منه ، وإن كان الفضل في الأول وليس هو من قضاء النافلة وقت الفريضة ، وإن كان الأقوى جوازه بناء على امتداد وقتها بامتداد وقت المغرب وإن استحب تأخيرها عن العشاء ، وانما لا يخرج وقتها بذهاب الشفق ، وكيف كان فللعمامة قول بالجمع بينهما بإقامتين ، وآخر بأذان وإقامة ، والثالث بأذان وإقامتين ، ورابع إن جمع بينهما في وقت الأول فكما قلنا وإلا فإقامتين مطلقاً ، أو إذا لم يرجع اجتماع الناس ، وإلا أذن ، وخامس بإقامة للأولى فقط ، والجميع عدا الثالث باطل لما عرفت ، ولا يجب هذا الجمع عندنا خلافاً لأبي حنيفة والثوري ، والله العالم .

﴿﴾ وأما الكيفية فالواجب النية ﴿﴾ على حسب ما عرفته في غيره ﴿﴾ والمراد أنه يجب النية في ﴿﴾ الوقوف بالمسعى ﴿﴾ ولا تجزي النية عند الاحرام كما عساه يظهر

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الوقوف بالمسعى

الحديث ٣ - ٢ - ٥

من المحكي عن الشيخ ، فإنه وإن كان أحد أفعال الحج الذي قد فرض نية عقد الاحرام فيه ، إلا أن ظاهر النص والفتوى - بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، بل هو كذلك - كونه نسكاً مستقلاً بالنسبة الى اعتبار النية فيه ، ولا مانع من كون جزئيته على هذا الوجه ، وربما يظهر من بعض النصوص (١) الآتية حصول الوقوف الواجب بالصلاة في الموقف او الدعاء فيه وإن لم يعلم انه الموقف ولم ينو الوقوف ، ولكن قد يقال بصحة الحج مع ذلك وإن فات الوقوف بخصوصه ، لفوات نيته ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ كيف كان ذ ﴿حده﴾ اي المشعر ﴿ما بين المأزمين الى الحياض الى وادي محسر﴾ بالاخلاف اجده فيه كما اعترف به في المنتهى ، بل في المدارك هو مجمع عليه بين الأصحاب ، وفي صحيح معاوية (٢) « حد المشعر الحرام المأزمين الى الحياض الى وادي محسر » اي من المأزمين ، ونحوه مرسل الصدوق (٣) عن الصادق (عليه السلام) وفي صحيح زرارة (٤) عن ابي جعفر (عليه السلام) « انه قال للحكم بن عتيبة ما حد المزلفة ؟ فسكت فقال ابو جعفر (عليه السلام) حدها ما بين المأزمين الى الجبل الى حياض محسر » قال الصادق (عليه السلام) في خبر ابي بصير (٥) : « حد المزلفة من وادي محسر الى المأزمين » وقال (عليه السلام) ايضاً في صحيح الحلبي في حديث (٦) : « ولا تتجاوز الحياض ليلة المزلفة » وفي خبر اسحاق بن عمار (٧) عن ابي الحسن (عليه السلام) « سألته

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب

الوقوف بالمشعر الحديث ١ - ٦ - ٢ - ٤ - ٣ - ٥ وفي الأول « حد المشعر الحرام من المأزمين ... الخ » .

عن حد جمع قال : ما بين المأزمين الى وادي محسر « والمأزمان - بكسر الزاء وبالهز ، ويجوز التخفيف بالقلب الفأ - الجبلان بين عرفات والمشر ، وعن الجوهري المأزم كل طريق ضيق بين جبلين ، ومنه سمي الموضع الذي بين جمع وعرفة مأزمين ، وفي القاموس المأزم ويقال المأزمان مضيق بين جمع وعرفة وآخر بين مكة ومنى ؛ وظاهرهما ان المأزم اسم لموضع مخصوص وإن كان بلفظ التثنية .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ لا ﴾ يجزي ان ﴿ يقف بغير المشعر ﴾ اختياراً أو اضطراراً بلاخلاف ولا إشكال ؛ بل الاجماع بقسميه عليه ﴿ نعم يجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل ﴾ اي المأزمين كلعن الفقيه والجامع والمنتهى والتذكرة بل لا اجد فيه خلافاً ، بل في المدارك هو مقطوع به في كلام الأصحاب ، بل عن الفنية الاجماع عليه ، وفي موق سماعه (١) « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) اذا كثرت الناس بجمع كيف يصنعون ؟ قال : يرتفعون الى المأزمين » وكان المصنف وغيره فهموا منه نحو ما سمعته في جبل عرفة الذي صرحوا بكراهة الصعود عليه من غير ضرورة ، ومن هنا قال في الدروس : ويكره الوقوف على الجبل إلا لضرورة ، وحرمة القاضي ، ولعل تخصيصه القاضي لتصريحه في المحكي عنه بوجوب ان لا يرتفع اليه إلا لضرورة ، وكذا عن ابن زهرة ، بخلاف غيرهم الذين صبروا بنحو ما في المتن الذي يمكن إرادة المعنى الاخص من الجواز فيه ، بمعنى انه لا كراهة مع الضرورة بخلاف غير حال الضرورة فانه مكروه ، ولكن فيه انه مناف لما هو كالصريح من النصوص السابقة من خروج المأزمين عن المشعر الذي يجب الوقوف فيه ، ويمكن ان يريد الشهيد بالجبل بل في كشف الثام انه الظاهر غير المأزمين ، وإنما هو جبل في خلال المشعر لا من حدوده خصوصاً

بعد قوله : فالظاهر ان ما اقبل من الجبال من المشعر دون ما ادبر منها ، ولا ريب في خروج القنة عما اقبل منها ١ . بل ربما استظهر من صحيح زرارة (١) كون الجبل من الحدود الداخلة على معنى إرادة تعداد ما في المشعر من الجبل وغيره من قوله « الى الجبل » فيه ، بل قد يقال إن المراد بخبر سماعة (٢) الانتهاء اليهما من غير صعود عليهما ، ولذا أتى بالي دون « على » . وحينئذ فلا يكون منافياً لما في النصوص السابقة من خروج المأزمين عن المشعر ، ولا حاجة الى ارتكاب جواز الوقوف عليه مع خروجه للضرورة او مطلقاً مع الكراهة وبدونها كما عرفت ، وربما يؤيد ذلك ما أخبر به المشاهدون من انه لا يمكن الصعود على قنته هذا ، ولكن في الرياض ان السباق وفهم الاصحاب قرينة على كون « الى » هنا بمعنى « على » فيكون استثناء المأزمين والجبل الى آخره ، ولا يخفى عليك ما فيه ، والله العالم .

﴿ولو نوى الوقوف ثم نام او جن او اغشى عليه صح وقوفه﴾ في ظاهر كلام الاصحاب ، لان الركن مسماه الذي يحصل بأن يسير بعد النية ، ولذا لا يبطل حج من افاض عمداً من قبل طلوع الشمس فضلاً عن الخارج عن التكليف ﴿و﴾ لكن في المتن ﴿ قيل : لا ﴾ يصح وقوفه ، ولم نعرف القائل كما اعترف به في المدارك ، قال : نعم ذكر الشيخ في المبسوط عبارة مقتضاها انه يعتبر الافاقة من الجنون والاضماء في الموقفين ، ثم قال : وكذلك حكم النوم سواء ، والاولى ان نقول يصح منه الوقوف بالموقفين وإن كان نائماً لان الغرض الكون فيه لا الذكر ،

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

وليس في كلامه دلالة على عدم صحة الوقوف إذا عرض أحد هذه الأعذار بعد الثانية كما هو المنقول في العبارة ، ولكن ما ذكره من عدم الفرق بين النوم والاضمء والجنون غير جيد ، قلت : قد عرفت نحو هذا الكلام في وقوف عرفة ، والتحقيق الصحة مع حصول المسمى ، والبطلان بدونه ﴿و﴾ حيثئذ ﴿الاول اشبه﴾ ولذا قال في الدروس هنا خامسها أي الواجبات السلامة من الجنون والاضمء والسكر والنوم في جزء من الوقت كما مر ، والله العالم ﴿و﴾ من الواجب أيضاً ﴿أن يكون الوقوف﴾ للرجل المختار ﴿بعد طلوع الفجر﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في المدارك والتخيرة وكشف اللثام وعن غيرها الاجماع عليه ، مضافاً الى التأسي ؛ وقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) : « أصبح على طهر بعدما تصلي الفجر ، فقف إن شئت قريباً من الجبل ، وإن شئت حيث تبيت ، فإذا وقفت فحمد الله تعالى واثن عليه واذكر من آلائه وبلائه ما قدرت عليه ، وصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليكن من قولك : اللهم رب المشعر الحرام فك رقبتي من النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال ، وادراً عني شرفسة الجن والانس ، اللهم انت خير مطلوب اليه وخير مدعو وخير مسئول ولكل وافد جائزة ، فاجعل جائزتي في وطني هذا أن تقبلني عثرتي ، وتقبل معذرتي ، وإن تجاوز عن خطيئتي ، ثم اجعل التقوى من الدنيا زادي ، ثم أفض حين يشرق لك نبيز وترى الابل مواضع أخفافها » وعن المفيد زيادة « يا أرحم الراحمين » في آخره ، والصدوق جملاً في البين ، وفي الآخر وقال : « وادع الله كثيراً لنفسك ولوالديك ولولدك وأهلك وملأك وإخوانك والمؤمنين والمؤمنات ، فإنه موطن شريف عظيم » ومفهوم مرسل جميل (٢) « لا بأس بأن يفيض الرجل

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

بليل إذا كان غائفاً » بناء على إرادة الاسم من البأس في المفهوم ولو لما عرفت .
 لكن عن بعضهم أن وقت الاختيار من ليلة النحر الى طلوع الشمس من
 يومها ، لا إطلاق قول الصادق عليه السلام في صحيح هشام (١) وغيره « في المتقدم من
 منى الى عرفات قبل طلوع الشمس لا بأس به ، والمتقدم من المزدلفة الى منى يرمون
 الجمار ويصلون الفجر في منازلهم بمنى لا بأس » وحسن مسمع (٢) الآتي المتضمن
 وجوب شاة عليه الساكت عن أمره بالرجوع ، وإطلاق النصوص السابقة أن من
 أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج ، وهو ظاهر الأكثر ، لحكمهم
 بمجره بشاة فقط ، حتى حكى في المنتهى اتفاق من عدا ابن إدريس عليه ، وفيه
 أن الموجود في الدروس أن الواجب فيه نيته إلى أن قال : رابعها الوقوف بعد
 الفجر الى طلوع الشمس ، والأولى استئناف النية له ، والمجزي فيه الذي هو ركن
 منسأه ، ولو أفاض قبل طلوع الشمس ولما يتجاوز محسراً فلا بأس ، بل يستحب ،
 فإن تجاوزه اختياراً أثم ولا كفارة ، وقال الصدوق (رحمه الله) : عليه شاة ،
 وقال ابن إدريس : يستحب للمقام الى طلوع الشمس ، والأول أشهر ، ثم قال :
 وسادسها كونه ليلة النحر ويومه حتى تطلع الشمس ، وللمعظم الى زوال الشمس
 وقد ذكر سابقاً أن في صحيح هشام جواز صلاة الصبح بمنى ، ولم يقيد بالضرورة
 ورخص النبي صلى الله عليه وآله للنساء والصبيان الافاضة ليلاً ، وكذا يجوز للخائف ، وهو
 كالصرح في أنه اضطراري للخائف ، والفرق بينه وبين ما بعد طلوع الشمس الى
 الزوال أنه اضطراري مطلقاً ، بخلافه فإنه اختياري للنساء ، ولا دلالة في قوله :
 « سادسها » الى آخره ، على امتداد وقت الاختيار ، بل مراده وجوب الكون

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

في ليلة النحر ويومه الى أن تطلع الشمس على معنى أن الركن حصوله في أي جزء منه ، ومن الغريب دعوى أنه ظاهر الأكثر باعتبار حكمهم بصحته المفيض قبل الفجر عامداً مخاراً مع الجبر بشاة اذا كان قد وقف بعرفة او مطلقاً ، ضرورة كونه كالصريح في حصول الاثم ، لذكرهم الجبر المراد به الكفارة المقتضية للاثم غالباً ، وصحيح هشام بخصوص بغيره مما دل على اعتبار الاضطراب من نص وإجماع ، والسكوت في خبر مسمع لا يدل على عدم الوجوب ، ضرورة احتماله أموراً كثيرة ، نحو سكوته عن الأمر بالرجوع للمفيض من عرفات قبل مغيب الشمس مقتضراً على ذكر الكفارة ، ونصوص إدراك الحج لا تنافي وجوب غير ذلك معه ، نعم روى علي بن عطية (١) قال : « أفضنا من المزدلفة لبيل أنا وهشام ابن عبد الملك ، وكان هشام خائفاً فأنتهينا الى جرة العقبة طلوع الفجر ، فقال لي هشام : أي شيء أحدثنا في حجتنا ، فبينما نحن كذلك إذ لقينا أبا الحسن موسى عليه السلام وقد رمى الجمار وانصرف ، فطابت نفس هشام » إلا أنه قضية في واقعة لا يعلم حالها ، ضرورة احتمال كون الامام عليه السلام معذوراً ايضاً .

وعلى كل حال فقد بان لك أن تفريع المصنف وغيره على ذلك حكم الافاضة قبل طلوع الفجر حيث قال : ﴿ فلو أفاض قبله عامداً بعد أن كان به ليلاً ولو قليلاً لم يبطل حججه ان كان وقف بعرفات وجبره بشاة ﴾ في محله بعد أن كان المراد من الجبر بيان الاثم المترتب على ترك الواجب الزبور ، ووجهه - بعد أن كان هو المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً - حسن مسمع (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل وقف مع الناس مجتمع ثم أفاض قبل أن يفيض الناس فقال : إن كان

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١

جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة « المنعبر بما عرفت ، وصحيح همام السابق بعد حمل نفي البأس فيه على إرادة بيان الصحة فيه مع الجبر بشاة للعامد ، وإطلاق قوله بالحج (١) : « من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج » بناء على شموله للفرض ، فما عن الحلبي وظاهر الخلاف من بطلان الحج باعتبار فوات الركن عمداً الذي هو الوقوف بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ولو في جزء منه واضح الضعف ، ضرورة كون المدار في الركن على ما ثبت من الأدلة ، وقد عرفت أن الثابت منها البطلان بترك المسمى عمداً في ليلة النحر إلى طلوع الشمس ، وإن أوجبناه بعد طلوع الفجر مع الوقوف ليلاً إلا أنه واجب غير ركن ، إذ لا تلازم ، وما في المدارك من أن مجرد الحكم بوجوب الوقوف بعد الفجر كاف في عدم تحقق الامتثال بدون الاتيان به إلى أن تثبت الصحة مع الاخلال به من دليل من خارج واضح الضعف بعدما عرفت ثبوتها بحسن مسمع الذي قد اعترف بصحته في غير هذا الموضع المنعبر مع ذلك والمعتضد بما عرفت ، بل عن المنتهى أن قول ابن إدريس لا نعرف له موافقاً ، فكان غارقاً للاجماع ، واحتمال كون المراد بحسن مسمع بيان حكم الجاهل المفيض بعد طلوع الفجر وقبله فيكون حينئذ من مسألة ذي العذر الذي ستعرف الكلام فيها لا داعي له بعدما عرفت من الفتوى بظاهره ، مع أن ذا العذر لا جبر عليه بشيء ، نعم قد يقال بعدم دلالة على التقييد المذكور في المتن ، فيصح حجه وإن لم يكن وقف بعمرات ، إلا أن الانصاف عدم خلوّه عن ظهور في ذلك ، لا أقل من أن يكون غير متعرض فيه للحكم من غير الجهة المزبورة ، فيبقى ما يقتضي

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١٣

الفساد مما دل على وجوب وقوف عرفة وأنه الحج بمحاله .
ثم لا يخفى عليك أن ما ذكرناه من الاجتزاء بالوقوف في جزء من الليل مع الجبر بشاة إذا كان قد أفاض قبل طلوع الفجر غير مسألة المبيت ، ضرورة إمكان القول بذلك وإن لم نقل بوجوبه ، فيكفي حيثئذ الوقوف ليلاً ثم الافاضة فيه ، لكن يقوى وجوبه ايضاً كما عن ظاهر الأكثر للتأسي ، وقوله رحمه الله في صحيح معاوية (١) : « ولا تتجاوز الحياض ليلة المزدلفة » بل لكل صحبته الآخر (٢) المتقدم سابقاً دال عليه ايضاً ، بل ربما ظهر منه المفروغية من ذلك ، كظهورها من غيره من النصوص ، قال الصادق رحمه الله في خبر عبد الحميد بن ابي الديلم (٣) « لم سمى الأبطح أبطح ؟ لأن آدم رحمه الله أمر أن ينبطح في بطحاء جمع ، فانبطح حتى اتفجر الصبح ، ثم أمر أن يصعد جبل جمع ، وأمره إذا طلعت الشمس أن يعترف بذنبه ، ففعل ذلك فأرسل الله ناراً من السماء فقبضت قربان آدم رحمه الله » فما عن التذكرة - من عدم وجوبه للأصل المقطوع بما عرفت وصحيح هشام المحمول على حال الضرورة ، وحسن مسمع المراد منه الاجزاء مع الاثم بقرينة ما فيه من الجبر بشاة - واضح الضعف ، بل في الدروس الأشبه أنه ركن عند عدم البذل من الوقوف نهائياً ، فلو وقف ليلاً لا غير وأفاض قبل طلوع الفجر صح حجه وجبره بشاة ، وإن كان فيه أن ذلك غير المبيت ، ضرورة كفاية مسمى الكون ، اللهم إلا أن يراد من المبيت ذلك كما في المسالك ، قال فيها :

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٣ وهو

صحيح الحلبي كما تقدم في ص ٦٦

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٦

« والأقوى وجوب المبيت ليلاً والنية له عند الوصول ، والمراد به الكون بالمشعر ليلاً » وإن كان لا يخلو من نظر .

وعلى كل حال فقد تلخص لك أنه لو وقف ليلاً وبعد طلوع الفجر فلا إشكال في حصول الركن ، وكذا لو وقف بعد طلوع الفجر خاصة وإن أتم بعدم المبيت بناء على وجوبه ، ولو وقف ليلاً خاصة أتم بعدم وقوفه بعد طلوع الفجر ، ولكن حصل الركن منه ، بل أتم أيضاً بعدم المبيت بناء على وجوبه مع فرض إقامته من المشعر قبل طلوع الفجر .

ولا يخفى عليك أن الاجتزاء بمسمى الوقوف ليلاً يستلزم كونه واجباً ، إذا احتمال استعجابه مع إجزائه عن الواجب بضم الجبر بشاة مناف لقاعدة عدم إجزاء المستحب عن الواجب بلا داع .

كما لا يخفى عليك أن الاجتزاء به عن الوقوف بعد طلوع الفجر من حيث الركنية مشروط بحصول النية ، وإلا كان كتارك الوقوف بالمشعر كما صرح به في المسالك ، لكن أشكله سببه بأن الوقوف لغير المضطر وما في معناه إنما يقع بعد الفجر ، فكيف تتحقق نيته ليلاً ، وهو كما ترى ، ضرورة بناء ذلك على حصول الركنية بالوقوف ليلاً وإن وجب مع ذلك الوقوف بعد طلوع الفجر ، لكنه ليس بركن بمعنى عدم بطلان الحج بتركه عمداً ، هذا ، وفي المسالك « ثم إن لم يقل بوجوبه أي المبيت فلا إشكال في وجوب النية للكون عند الفجر » وإن أوجبنا المبيت فقدم النية عنده ففي وجوب تجديدها عند الفجر نظر ، ويظهر من الدروس عدم الوجوب ، وينبغي أن يكون موضع النزاع ما لو كانت النية للكون به مطلقاً ، أما لو نواه ليلاً ونوى المبيت كما هو الشائع في كتب النيات المعدة لذلك فعدم الاجتزاء بها عن نية الوقوف نهائياً متجه ، لأن الكون ليلاً والمبيت مطلقاً لا يتضمنان النهار ، فلا بد من نية أخرى ، والظاهر أن نية الكون به عند الوصول

كافية عن النية نهراً ، لأنه فعل واحد الى طلوع الشمس كالوقوف بعرفة ، وليس في النصوص ما يدل على خلاف ذلك » انتهى ، وهو محل للنظر ، اذ عدم الوجوب بخصوصه لا ينافي الاجتزاء به باعتبار كونه أحد أفراد الوقوف لو حصل ، كما أن الوجوب بخصوصه لا يقتضي الاجتزاء بالنية الواحدة مع فرض وجوب الكون من طلوع الفجر الى طلوع الشمس بخصوصه على وجه يكون فعلاً مستقلاً كما هو الظاهر من نصهم عليه بالخصوص ، ومنه يعلم ما في قوله : « والظاهر » الى آخره كقوله فيها ايضاً : « واطلاق المصنف الاجتزاء بذلك مع جملة الوقوف الواجب بعد طلوع الفجر لا يخلو من تكلف ، بل يستفاد من اجزائه كذلك كونه واجباً لأن المستحب لا يحجز عن الواجب ، ويستفاد من قوله : « اذا كان وقف بعرفة » أن الوقوف بالمشعر ليلاً ليس اختيارياً محضاً ، وإلا لأجزأ وإن لم يقف بعرفة اذا لم يكن صمداً ، وعلى ما اخترناه من إجزاء اضطراري المشعر وحده يحجز هنا بطريق أولى ، لأن الوقوف الليلي للمشعر فيه شائبة الاختيار ، للاكتفاء به للمرأة اختياراً وللمضطر والمعتمد مطلقاً مع جبره بشاة ، والاضطراري المحض ليس كذلك ، اذ قد عرفت أن المراد من التفرع بيان الائتم وعدم الاجتزاء به ، لعدم ظهور في الدليل ، وليس المدار على كونه وقوفاً اختيارياً كي يستتبع الاجزاء ، بل في المدارك المناقشة في الأولوية المزبورة ، وخبر مسمع ظاهر فيمن أدرك مع ذلك عرفة ، اذ لا تعرض فيه للجهة المزبورة ، كما ان المنساق من قوله : « من أدرك جميعاً فقد ادرك الحج » إدراك وقت الاختياري منها كما تقدم بعض الكلام في ذلك .

بقي شيء وهو ما قيل من ان المعروف المصريح به في كلام جماعة من الأصحاب أن الواجب الوقوف من حين تحقق طلوع الفجر الى طلوع الشمس ، فتجب النية حينئذ مقارنة لطلوع الفجر ، ولكن الركن منه مسماه ، والباقي

واجب غير ركن نحو ما سمعته في وقوف عرفة ، وربما كان هذا ظاهر عبارة الدروس السابقة بناء على إرادة عدم الدخول في وادي محسر من قوله فيها : « ولما يتجاوز » وتبعم الكركي وثاني الشهيدين ، لكن في محكي السرائر « ويستحب للصورة أن يطأ المشعر برجله وإن كان الوقوف واجباً وركناً من أركان الحج عندنا من تركه متممداً فلا حج له ، وأدناه أن يقف بعد طلوع الفجر إما قبل صلاة الغداة أو بعدها بعد أن يكون قد طلع الفجر الثاني ولو قليلاً والدعاء وملازمة الموضع إلى طلوع الشمس مندوب غير واجب » وهو وإن كان ظاهراً فيما حكاه عنه في الدروس إلا أنه يمكن أن يريد ندية الملازمة لموضع الوقوف حال الدعاء لا الخروج عن المشعر رأساً ، نعم في محكي المنتهى « لو ترك السعي بوادي محسر أو أفاض بعد طلوع الشمس أو جاز وادي محسر قبل طلوعها لم يكن عليه شيء ، لأنها أفعال مستحبة ، فلا يتبع في تركها عقوبة » وفي محكي التذكرة « أو دفع قبل الاسفار بعد طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لم يكن مأثوماً إجماعاً » ونحوه عن المنتهى أيضاً ، وفيها أيضاً « وإذا أفاض من المشعر قبل طلوع الشمس فلا يجوز وادي محسر حتى تطلع الشمس مستحباً ، وروى (١) عن الباقر عليه السلام أنه يكره الوقوف بالمشعر بعد الافاضة » .

وهو صريح في عدم وجوب الاستيعاب كظواهر المتن وغيره ، ولعله الأقوى للأصل وإطلاق الأدلة السالمة عن المعارض ، وحسن معاوية السابق أو صحيحه (٢) لا دلالة فيه على ذلك ، فإن الأمر بالافاضة حين يشرق له ثبير وحين ترى الأبل مواضع اخفافها اعم من ذلك ، والظاهر إرادة الاسفار من الاشراق فيه بقريئة

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

قوله : « وترى الابل » إلى آخره الذي لا يعبر به عن بعد طلوع الشمس ، ومنه يعلم رجحان ما قلنا على صورة العكس ، بل قوله عليه السلام (١) : « من أصبح على طهر » إلى آخره ظاهر في عدم وجوب النية عند طلوع الفجر ، وكذلك النهي في خبر هشام بن الحكم (٢) عن مجاوز وادي مجسر حتى تطلع الشمس حتى على احتمال إرادة عدم الدخول فيه من قوله : « لا تتجاوز » فان ذلك أعم من الاسفار المزبور ، بل قول الصادق عليه السلام في مرسل علي بن مهزيار (٣) : « ينبغي للإمام أن يقف بجمع حتى تطلع الشمس ، وسائر الناس إن شاءوا عجّلوا وإن شاءوا أخرّوا » ظاهر في خلافه ، كخبر اسحاق بن عمار (٤) « سألت أبا إبراهيم عليه السلام أي ساعة أحب إليك أن أفيض من جمع ؟ قال : قبل أن تطلع الشمس بقليل فهو أحب الساعات إلي ، قلت : فان مكثت حتى تطلع الشمس قل : لا بأس » ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط ، والله العالم .

﴿ و ﴾ على كل حال فلا خلاف أجده في أنه ﴿ تجوز الاطمنة قبل الفجر للمرأة ومن يخاف على نفسه ﴾ من الرجال ﴿ من غير جبران ﴾ كما اعترف به بعضهم بل في المدارك هو جمع عليه بين الأصحاب ، بل في محكي المنتهى يجوز للخائف والنساء ولغيرهم من أصحاب الأعذار ومن له ضرورة الاطمنة قبل طلوع الفجر من المزدلفة ، وهو قول كل من يحفظ عنه العلم ، وقال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار (٥) المشتمل على صفة حج النبي صلى الله عليه وآله : « ثم أفاض وأمر الناس

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١ وفيه « أصبح على طهر »

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الوقوف بالمشر

الحديث ٢-٤-١

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

بالدعة حتى اذا انتهى الى المزدلفة وهي المشعر الحرام فصلى المغرب والعشاء الآخرة بأذان واحد وإقامتين ، ثم أقام فصلى فيها الفجر ، وعجل ضعفاء بني هاشم بالليل ، وأمرهم أن لا يرموا جرة العقبة حتى تطلع الشمس « وفي صحيح سعيد الأعرج (١) » قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك منة نساء فأفيض بهن بليل قال : نعم تريد أن تصنع كما صنع رسول الله ﷺ قال : قلت : نعم ، قال : أفض بهن بليل ، ولا تقض بهن حتى تقف بهن ، ثم أفض بهن حتى تأتي الجرة العظمى فيرمين الجرة ، فإن لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن او يقصرن من أظفارهن ثم يعضين الى مكة في وجوههن ، ويظفن بالبيت ويسعين بين الصفا والمروة ، ثم يرجعن الى البيت فيظفن أسبوعاً ثم يرجعن الى منى وقد فرغن من حجهن ، وقال : إن رسول الله ﷺ أرسل مهن أسامة « وصحيح أبي بصير (٢) » سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا بأس بأن يقدم النساء اذا زال الليل فيقفن عند المشعر الحرام ساعة ، ثم ينطلق بهن الى منى فيرمين الجرة ، ثم يصبرن ساعة ثم يقصرن وينطلقن الى مكة « الحديث . وصحيح أبي بصير (٣) » عنه عليه السلام أيضاً « رخص رسول الله ﷺ للنساء والصبيان أن يفيضوا بالليل وأن يرموا الجمار بالليل وأن يصلوا الغداة في منازلهم ، فمن خفن الحيض مضين الى مكة وولكن من يضحى عنهن « الى غير ذلك من النصوص الدالة على الخائف وغيره ، بل قد يظهر منها استثناء من يعضي مع النساء والخائف ، فانه عذر في الجملة كما سمعته في خبر سعيد ، بل وخبر علي بن عطية (٤) السابق المتضمن تعجيل هشام وصاحبه .

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٢ - ٧ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٣

نعم ينبغي الممذوون أن لا يفيضوا إلا بعد انتصاف الليل ، كما أنه لا بد لهم من الوقوف ولو قليلاً كما نص عليه في بعض الأخبار السابقة ، بل لعل النسيان من المذنب أيضاً كما إشار إليه للمصنف وغيره بقوله : ﴿ ولو أفاض ناهياً لم يكن عليه شيء ﴾ بل لا نجد فيه خلافاً كما اعترف به غير واحد للأصل ورفع الخطأ والنسيان ، نعم لو تمكن من الرجوع لتحصيل الوقوف بعد طلوع الفجر وجب لما عرفت بل يمكن ذلك في كل ذي عذر بعد دعوى عدم انصراف الأدلة المبرورة بأن ارتفاع عذره على وجه يدرك الواجب الذي هو الوقوف بعد الفجر ، فتأمل ، وهل الجهل عذر احتمله بعض الناس ، وربما كان هو مقتضى إطلاق خبر مسلم السابق ، فيكون المقابل له العالم العامد الذي يجب عليه الجز بشاة كما هو ظاهر كلام الأصحاب ، بل لا وسعه الجمل الأول على إرادة ما قبل طلوع الشمس ، لعدم الفرق في عدم شيء عليه بين الجاهل والعالم ، مؤيداً ذلك بما يظهر من غير المقام من ممدورية الجاهل في الحج ، وليكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط ، ~~في الجاهل~~ بشاة حينئذ ، والله العالم .

﴿ ويستحب للوقوف بعد أن يصلي الفجر وأن يدعو بالدعاء المرسوم ﴾ ما يتضمن الحمد لله تعالى والثناء عليه والصلاة على النبي وآله ، كما سمعته في صحيح معاوية (١) السابق ، وفي محكي المذهب « ينبغي لمن أراد الوقوف بالشعر الحرام بعد صلاة الفجر أن يقف فيه بسطح الجبل مشوجاً إلى القبلة ، ويجوز له أن يقف راكباً ، ثم يكبر الله سبحانه ، ويذكر من آلائه وبلائه ما تمكن منه ، ويتشهد الشهادتين ، ويصلي على النبي والأئمة ، وإن ذكر الأئمة (عليهم السلام) واحداً واحداً ودعا لهم وتبرأ من عدوهم كان أفضل ، ويقول بعد ذلك : اللهم

وب الشعر إلى آخر ما في الخبر (١) - وزاد في آخره برحمتك ، وقال - : ثم تكبر
الله سبحانه مائة مرة ، وتحمده مائة مرة ، وتسبحه مائة مرة ، وتهله مائة مرة ،
وتصل على النبي وآله (عليهم الصلاة والسلام) وتقول : اللهم اهدني من الضلالة
وأقنني من الجلالة ، واجمع لي خير الدنيا والآخرة ، وخذ بناصيتي إلى هداك ،
واقنني إلى رضاك ، فقد ترى مقامي بهذا الشعر الذي انخفض لك فرفعتي ، وفل
لك فأكرمته ، وجعلته علماً للناس ، فبلغني فيه منائي ونيل رجائي ، اللهم إني
أسألك بحق الشعر الحرام أن تحرم شمري وبشري على النار ، وأن توزقني حياة
في طاعتك ، وبسيرة في دينك ، وعملاً بفرائضك ، واتباعاً لأوامرك ، وخير
الدارين جنساً ، وأن تحفظني في قسي ووالدي وولدي وأهلي وإخواني وجيرانني
برحمتك ، وتجتهد في العلم والسألة والتضرع إلى الله سبحانه إلى حين ابتداء
طلوع الشمس ، ثم ذكر من الواجبات فيه ذكر الله سبحانه والصلاة على النبي
ﷺ ، وعن السيد والروفي احتمالاً ، وابن زهرة الاحتياط به ، ولعل الأول
للأمر به في الآية (٢) والثاني للأمر به في صحيح معاوية بن عمار (٣) إلا أن
الظاهر لإرادة التلب منها ، بل يمكن إرادة الذكر قلباً الحاصل بنية الوقوف ،
فيكون في قوة الأمر بالكون عند الشعر الحرام لله تعالى ، بل لو قلنا بوجوب
الاستيعاب للمستزيم لصلاة التلبية أو الجمع بين المغرب والمشاء كفي ذلك في الذكر
بناء على إرادة مطلقة ، بل والصلاة على محمد وآله أيضاً .

قال أبو بصير (٤) تصديق ﷺ : « إن صاحبي هذين جلا أن يقنا

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الوقوف بالشعر - الحديث ١

(٢) سورة البقرة - الآية ١٩٤

(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الوقوف بالشعر - الحديث ٧

الجواهر - ١٠

بالمزدلفة فقال : يرجعان مكانهما فيقفان بالمشعر ساعة ، قال : فانه لم يجزها أحد حتى كان اليوم وقد نفر الناس ، قال : فنكس رأسه ساعة ثم قال : أليسا قد صليما الغداة بالمزدلفة ؟ أليس قد قنتا في صلاتهما ؟ قال : بلى ، قال : ثم حججها ، ثم قل : والمشعر من المزدلفة ، والمزدلفة من المشعر ، وانما يكفيها اليسير من الدعاء ، وظاهره الجهل بالوقوف الداعي لا مطلق الكون الحاصل مع النية في ضمن صلاة الغداة والغنوت فيها الذين قد عرفت إمكان الاجتزاء بهما عن الذكر ، بل يمكن إرادة القائل ذلك ايضاً ، إلا أن هذا ونحوه ظاهر في كون الأمر للندب المناسب لهذا التسامح .

وكذا خبر محمد بن حكيم (١) سأله رحمه الله « عن الرجل الأنجمي والمرأة الضعيفة تكون مع الجمال الأعرابي فإذا أفاض بهم من عرفات مر بهم الى منى لم ينزل بهم جمعاً ، قال : أليس قد صلوا بها فقد أجزأهم ، قال : فان لم يصلوا بها قال : فذكروا الله فيها ، فان كان قد ذكروا الله فيها فقد أجزأهم » إذ يمكن إرادة نية الوقوف من الذكر فيه ، والأمر في ذلك كله سهل .

وكذا يستحب الاجتهاد في الدعاء ليلة المزدلفة وإحيائها ، قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٢) في حديث : « ولا تتجاوز الحياض ليلة المزدلفة ، وتقول : اللهم هذه جمع ، اللهم إني أسألك أن تجمع لي فيها جوامع الخير ، اللهم لا تؤيسني من الخير الذي سألتك أن تجمعني في قلبي ، وأطلب اليك أن تعرفني ما عرفت اوليائك في منزلي هذا ، وأن تقيني جوامع الشر ، وإن استطعت أن تحيي تلك الليلة فأفعل ، فانه قد بلغنا أن أبواب السماء لا تغلق تلك الليلة لأصوات

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

المؤمنين ، لهم دوي كدوي المحل ، يقول الله حل ثنائوه : أنا ربكم وأنتم عبادي أدبتم حق ، وحق علي أن أستجيب لكم . فيحط تلك الليلة عمن أراد أن يحط عنه ذنوبه ، ويفقر لمن أراد أن يفقر له « هذا .

وفي المسالك المراد بالوقوف في نحو عبارة المصنف الفيام المدعاء والذكر ، وأما الوقوف المتعارف بمعنى الكون فهو واجب من اول العجر ، فلا يجوز تأخير نيته إلى أن يصلي ، وهو مبنى على وجوب الابتداء من العجر ، وقد عرفت عدم الدليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه حتى صحيح معاوية بن عمار (١) الذي قد أمر فيه بالاصباح على طهر ، ثم الصلاة ثم الوقوف ، وإن كان يمكن إرادة الوقوف للدعاء فيه ، إلا أن إطلاق غيره كاف كما صرح به الماضل وغيره ، والله العالم .

﴿ و ﴾ يستحب ايضاً ﴿ أن يطأ الصرورة ﴾ أي من لم يحج قبل ﴿ المشعر ﴾ كما نص عليه جماعة ، بل عن المبسوط والهاية ولا يتركه مع الاختيار ، كما عن الحلبيين استحباه مطلقاً لا في خصوص الصرورة ، بل عن أبي الصلاح منها أنه أكد في حجة الاسلام ، وإن كنا لم نقف على ما يدل عليه ﴿ برجله ﴾ كما في محكي المبسوط وغيره ، وعن التهذيب والمصباح ومختصره يستحب للصرورة أن يقف على المشعر أو يطأ برجله ، ولعله لما تسمعه من الصحيح (٢) إن كان الواو فيه بمعنى « او » وعن الفقيه أنه يستحب له أن يطأ برجله أو براجلته إن كان راكباً ، وكذا عن الجامع والتهذيب ، وقد سمعت سابقاً ما حكاه في الدروس عن أبي علي وما استظهره هو ، كما أنك سمعت ما قلناه سابقاً من كون الظاهر

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

اشترآكه بين المكان المخصوص بالحدود التي عرفتها الداخل فيها قرح وبين الجبل المخصوص الذي قد فسر به المشعر الحرام في محكي المبسوط والوسيلة والكشاف والمغرب والمغرب وغيرها ، بل لعله ظاهر «عند» في الآية الشريفة (١) بل وقول الصادق عليه السلام في حسن الحلبي (٢) : « وانزل ببطن الوادي عن يمين الطريق قريباً من المشعر ، ويستحب للضرورة أن يقف على المشعر الحرام ويطأه برجله » وفي مرسل ابان بن عثمان (٣) « ويستحب للضرورة أن يطأ المشعر الحرام ، وأن يدخل البيت » وقال له سليمان بن مهران (٤) في حديث : « كيف صار وطء المشعر على الضرورة واجباً ؟ فقال : ليستوجب بذلك وطء بمحبة الجنة » بل لعل ذلك هو ظاهر الأصحاب ، ضرورة وجوب وطء المزدلفة بمعنى الكون بها ، وظاهر الوقوف عليه غير الوقوف به ، ولا اختصاص للوقوف بالمزدلفة بالضرورة ، وبطن الوادي من المزدلفة ، فلو كانت هي المشعر لم يكن للقرب منه معنى ، وكان الذكر فيه لا عنده ، بل لو اريد المسجد كان الأظهر الوقوف به او دخوله ، لا وطؤه او الوقوف عليه ، ويمكن حمل كلام ابي علي عليه ، بل ربما احتل في كلام من قيد برجله استحباب الوقوف بالمزدلفة راجلاً بل ﴿ حافياً ﴾ لكن ظاهرهم متابعة حسن الحلبي (٥) .

وفي كشف اللثام وهو كما عرفت ظاهر في الجبل ، ثم المفيد خص استحبابه في كتاب أحكام النساء بالرجال ، وهو من حيث الاعتبار حسن ، لكن الأخبار مطلقة ، قلت : والعمدة الاطلاقات ، بل لم يظهر لي حسنه من جهة الاعتبار ،

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٤

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ١ - ٢ - ٣ - ١

بل ينبغي الاختصار على الوطء برجله ، وإن قال في المسالك والمدارك والظاهر أن الوطء بالرجل يتحقق مع النعل والخف ، بل في الأولى « المراد بوطئه برجله أن يعلو عليه بنفسه ، فإن لم يمكن فبغيره » وفيه منع واضح ، ومن الغريب ما فيها من أن الاكتفاء بوطء البعير ينه على الاكتفاء بالخف والنعل ، مع أنه لم نجد في شيء من نصوصنا الاكتفاء بذلك ، وإنما ذكره في الفقيه كما سمعت .

(و) على كل حال فقد قيل (١) والقائل الشيخ في محكي المبسوط: يستحب الصعود على قرح وذكر الله عليه ﷻ قال ما هذا لفظه : يستحب للصورة أن يطأ المشعر الحرام ولا يتركه مع الاختيار ، والمشعر الحرام جبل هناك يسمى قرح ، ويستحب الصعود عليه وذكر الله عنده ، فإن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه ، لأن رسول الله ﷺ فعل ذلك في رواية جابر (١) يعني ما روته العامة عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) عن جابر « أن النبي ﷺ ركب القصوا حتى أتى المشعر الحرام ، فرقى عليه واستقبل القبلة فحمد الله تعالى وهله وكبره ووحده ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً » ورووا (٢) أيضاً « أنه أردف الفضل بن العباس ووقف على قرح ، وقال : هذا قرح وهو الموقف ، وجمع كلها موقف » ولعل ذلك ومحوه كاف في ثبوت الاستحباب المتساع فيه ، وإن كان ظاهر المصنف وغيره التوقف فيه دون الوطء ، مع أنك سمعت ما في الصحيح (٣) من استحباب الوقوف عليه والوطء .

وعلى كل حال فظاهر المصنف وغيره بل صريحه مغايرة الصعود على قرح

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٨

(٢) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٢٢ وفيه « أردف أسامة بن زيد » .

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

لوطه المشر ، وهو ظاهر ما سمعته من عبارة المبسوط ، وعن الحلبي « ويستحب له أن يطأ المشر الحرام ، وذلك في حجة الاسلام أكد ، فإذا صعدده فليكثر من حمد الله تعالى على ما من به » وهو ظاهر في اتحاد المسألتين ، وكذا الدروس ، والله العالم .

﴿ مسائل خمس ، الأولى ﴾ : لا خلاف معتد به عندنا في أن ﴿ وقت الوقوف بالمشر ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ﴾ المختار ﴿ وللمضطر إلى زوال الشمس ﴾ بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص السابقة ، نعم حكى ابن إدريس عن السيد امتداد وقت المضطر إلى الغروب ، وانكره في المختلف اشد إنكار وإن أطلق في بعض عباراته التي لم تسق لذلك أن من فاته الوقوف بعرفة حتى ادرك المشر يوم النحر فقد ادرك الحج ، خلافاً للعامة مستدلاً عليه بالاجماع ، لكن مراده من اليوم إلى الزوال بقرينة حكاية الاجماع ، فإن احداً من علمائنا لم يذكر ذلك ، لكن حكى هو عنه في غير المختلف ذلك ايضاً ، وعلى كل حال فلا ريب في ضعفه للأصل والنص والاجماع ، والله العالم .

المسألة ﴿ الثانية من لم يقف بالمشر ليلاً ولا بعد ﴾ طلوع ﴿ الفجر عامداً بطل حجه ﴾ بلا خلاف فيه عندنا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص (١) السابقة ﴿ ولو ترك ذلك ناسياً ﴾ او لعذر ﴿ لم يبطل حجه ان كان وقف بعرفة ﴾ الوقوف الاختياري على الأصح لما عرفت سابقاً ﴿ ولو تركهما جميعاً ﴾ اختياراً واضطراً ﴿ بطل حجه عامداً وناسياً ﴾ بلا خلاف اجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى الأصل والنصوص (٢) السابقة كما عرفت الكلام فيه سابقاً .

بل وفي باقي الصور التي منها المسألة ﴿الثالثة﴾ ايضاً ، وهي ﴿من لم يقف بعمرات﴾ اصلاً فضلاً ممن وقف الوقوف الاضطراري ﴿وادرك المشعر قبل طلوع الشمس صح حجه﴾ إجماعاً ونصوصاً (١) ﴿ولو فاتته بطل﴾ على الأصح إذا لم يكن قد ادرك اضطراريه ﴿و﴾ إلا ففيه البحث السابق ، نعم ﴿لو وقف بعمرات﴾ الوقوف الاختياري ﴿جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال﴾ بل وجب عليه ذلك ، بل هو كذلك لو ادرك اضطراري عرفة ايضاً ، نعم لو لم يدرك شيئاً منها لم يحزه التدارك قبل الزوال كما عرفت الكلام فيه مفصلاً ، والحمد لله ، وهو العالم .

المسألة ﴿الرابعة من فاتته الحج تحلل بعمره مفردة﴾ بلا خلاف اجده فيه بل في المنتهى الاجماع عليه ، وهو الحجة بمد قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) والحلي (٣) : « فليجعلها عمرة » وفي صحيح حرير (٤) « ويجعلها عمرة » وغيرها من النصوص التي هي في اعلى درجات الاستفاضة إن لم تكن متواترة بمعنى القطع بما تضمنته من وجوب العمرة حينئذ ، ولذا قطع في التحرير بأنه لو اراد البقاء على إحرامه الى القابل ليحج به لم يحز ، واستظهره في محكي المنتهى والتذكرة ، وجعله الشهيد اشبه ، وبالجمله لم اجد فيه خلافاً بيننا ، نعم يحكى عن مالك جوازه ، وستسمع ما عن ابني حمزة والبراج مع عدم الاشتراط ، وحينئذ فلا محل له إلا الاتيان بها ، فلو بقي على إحرامه ورجع الى بلاده وعاد قبل التحلل لم يحتج الى إحرام مستأنف من الميقات وإن بعد العهد ، فيجب عليه إكمال العمرة أولاً ثم يأتي بما يريد من النسك ، حتى لو كان فرضه التمتع وجب

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢٠ -

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١ -

عليه الخروج الى احد المواقيت للعمرة ، فان تعذر فمن اذن الحل كما في حكم من لم يتعمد مجاوزة الميقات ، ولو صد عن الرجوع من بلاده لاتمام العمرة كان له حكم المصدود عن إكمالها من التحلل بالذبح والتقصير في بلاده كما ستعرف إن شاء الله . وكيف كان فهل عليه نية الاعتار بمعنى قلب إحرامه السابق اليه بالنية ؟ قال في الدروس : وهل ينقلب إحرامه او يقبله بالنية كما قطع به الفاضل في جملة من كتبه ، بل اسند الخلاف في ذلك الى بعض العامة للأصل وان الأعمال بالنيات والصحاح المزبورة ، او لا بل تكون عمرة قهراً فينقلب (فينتقل حل) إحرامه السابق لها ثم يأتي بياقي افعالها لقول ابي الحسن عليه السلام في أخبار محمد بن سنان (١) وابن فضال (٢) وعلي بن الفضل الراسطي (٣) « فهي عمرة مفردة ولا حج له » وفي صحيح ضريس (٤) « سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر فقال : يقيم على إحرامه ويقطع السببية حين يدخل مكة ويطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق رأسه » وفي الفقيه « ويزبح شاته وينصرف الى اهله ان شاء ، وقال هذا لمن اشترط على ربه عند إحرامه ، فان لم يكن اشترط فعليه الحج من قابل » وفي صحيح معاوية (٥) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل جاء حاجاً فعاته الحج ولم يكن طاف قال : يقيم مع الناس حراماً ايام التشريق ولا عمرة فيها . فاذا انقضت طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وأحل وعليه الحج من قابل ، ويحرم من حيث احرم » الى غير ذلك من النصوص التي لا تعرض فيها لاعتبار النية في صيرورتها عمرة ، وانما هي مطلقة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٤ - ٣

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمشر

بل ظاهرة في الاجتزاء بإيجاد الأفعال المزبورة وإن لم يشو القلب المزبور ، بل لا يفيد الأمر بالجعل في الصحاح المزبورة المحتمل لارادة فعلها عمرة لا نيتها كذلك وكون الأعمال بالنيات مع انه بالنسبة الى نية القرية انما يقتضي ابتداءه بها لا اعتبارها فيما يتفق له من الأحكام ، على انه اذا كان متمتعاً فقد نوى العمرة إلا انه فاته الحج ، فانصفت عمرته بالافراد قهراً نحو صلاة الجماعة التي مات الامام مثلاً في أثناءها ، على ان الاحرام السابق لا تؤثر فيه النية اللاحقة ، فليس هو حينئذ إلا حكماً شرعياً ، ولعله لذا مال اليه بعض ، ولكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط في نية المدول ، إلا انها على كل حال واجبة من حيث القوات ، فلا تجزئ عن عمرة الاسلام كما صرح به في الدروس وغيرها ، بل هو ظاهر غيرهم ايضاً ، بل يمكن دعوى ظهور النصوص فيه ايضاً .

وكيف كان فإن فاته الحج تحلل بالعمرة ﴿ ثم يقضيه ﴾ اي الحج وجوباً ﴿ ان كان واجباً ﴾ قد استقر وجوبه او استمر ﴿ على الصفة التي وجب تمتعاً او قراناً او إفراداً ﴾ وإلا فندباً للأصل والأمر به في المعتبرة المستفيضة (١) والاجماع على الظاهر ، لكن في تهذيب الشيخ ان من اشترط في حال الاحرام يسقط عنه القضاء ، وإن لم يشترط وجب مستدلاً عليه بصحيح ضريس (٢) السابق ويشكل بعد الاعراض عن الصحيح المزبور ومناقضته لما هو المعلوم من غيره نصاً وفتوى بأنه إن كان مستحباً لم يجب القضاء وان لم يشترط ، وكذا إن لم يستقر ولا استمر وجوبه ، وإن كان واجباً وجوباً مستقراً او مستمراً وجب وإن اشترط. فالوجه حملة على شدة استحباب القضاء اذا لم يشترط وكان مندوباً او غير مستقر

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمسعر - الحديث ٢٠ -

الوجوب ولا مستمره ، أو على ما تقدم عن أبي حمزة والبراج من جعل فائدة الاشتراط جواز التحلل ، فيكون المراد حينئذ أن عليه البقاء على إحرامه إلى أن يأتي بالحج من قابل إن لم يشترط ، وإلا جاز له التحلل ، وإن كان فيه أنه مناف لظاهر النصوص المزبورة الآمرة بمجمله عمرة ، ثم المراد بوجوب قضائه على الصفة المزبورة بناء على عدم جواز العدول اختياراً وإلا فله ذلك ، ولعله لذا حكى عن الشيخ جواز القضاء تمتعاً لمن فاته القرآن أو الأفراد بناء على تجويز العدول إليه اختياراً ، لسكونه أفضل كما تقدم الكلام فيه .

(الخامسة من فاته الحج سقطت عنه أفعاله) بلا خلاف معتمد به أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص (١) التي تقدم شطر منها ، خلافاً لبعض العامة فأوجب عليه بقية الأفعال ، بل وبعض أصحابنا فأوجب عليه الهدى قياساً على المحصر ، وهو مع كونه الفارق ممنوع ولصحيح ضريس (٢) عن أبي جعفر عليه السلام السابق على ما في الفقيه ، إلا أن إضافة الشاة إليه تشعر بأنه كانت معه شاة عينها للهدى بنذر ونحوه ، مع احتماله الذنب أيضاً ، وخبر داود الرقي (٣) قال : « كنت مع أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل فقال : إن قوماً قدموا يوم النحر وقد فاتهم الحج فقال : نسأل الله العافية ، قال ؟ أرى عليهم أن يهريق كل واحد منهم دم شاة ويحلق وعليهم الحج من قابل إن انصرفوا إلى بلادهم ، ولو أقاموا حتى تمضي أيام التشريق بمكة ثم خرجوا إلى

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الوقوف بالمسعر - الحديث ٢.

والباب ٢٣ منها الحديث ٣ و ٥ و ٢٧ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الوقوف بالمسعر -

الحديث ٢ - ٥ .

بعض مواقيت أهل مكة فأحرموا واعتَمروا فليس عليهم الحج من قابل « الذي هو بعد الاغضاء عن سنده وندرة القائل به يحول على البقية » ، فان وجوب الهدي على فائت الحج محكي عن الشافعي وأكثر العامة ، كما أن ما فيه من وجوب الحج من قابل محكي عن ابن عباس وابن الزبير ومروان وأصحاب الرأي إن كان الحج مندوباً ، وفي كشف الثام « فليحمل على أنهم كانوا مصدودين أو محصورين فان عليهم حينئذ هدي النحل ، ومعنى قوله ~~فليحمل~~ « وعليهم الحج » الى آخره أنهم ان استطاعوا أن يرجعوا الى بلادهم ثم يعودوا كان عليهم الحج من قابل ، وإلا لم يكن عليهم إلا عمرة ، فليعتَمروا ثم يرجعوا الى بلادهم ، أو على أنهم لم يجب عليهم الحج كما فعله الشيخ ، ويمكن أن يكونوا قد أحرموا بعمرة أولاً يكونوا أحرموا بعمرة ولا حج لما علموا أنهم لا يدركون الموقف فكان يستحب لهم ذبح شاة والخلق تشبيهاً بالحاج ، فان كانوا أحرموا بحج فبعد الانتقال الى العمرة واللاتيان بمناسكها ، وان كانوا أحرموا بعمرة فبعد اللاتيان بمناسكها وإلا فعلوا ذلك ابتداءً ، ثم إن وافقوا الحاج فأقاموا ولم ينصرفوا الى بلادهم ثم أتوا بعمرة من أحد مواقيت أهل مكة فلا ينأ كد عليهم الرجوع في القابل واللاتيان فيه بحج ، فهذه العمرة تكفيهم ، وهي عمرة ثانية إن كانوا قد قدموا محرمين وإلا فلا ، وإن لم يقيموا أيام التشريق وعجلوا الانصراف الى بلادهم تأكد عليهم في القابل بحج » وإن كان هو كما ترى نحو المحكي عن الشيخ من حمله على خصوص من اشترطه ، وما عن الفاضل من أن وجوب العود عليهم مع فرض كون الحج مندوباً للاتيان بأفعال العمرة التي تركوها ، أو غير ذلك من المحامل البعيدة التي هي خير من الطرح الذي لا بأس بالتزامه مع فرض تعذرها أجمع بعد منافاته لغيره والاعراض عنه ، فإنه لم نعرف القائل به بخصوصه بالنسبة الى وجوب الهدي ، نعم في الدروس أوجب علي بن بابويه وابنه علي المتمتع بالعمرة يفوته

الموقفان العمرة ودم شاة ، ولا شيء على المفرد سوى العمرة ، ولا ريب في ضعفه ، وإن كان نحو أحوط .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ يستحب له ﴾ أي من فاته الحج ﴿ الإقامة بمعنى إلى انقضاء أيام التشريق ثم يأتي بأفعال العمرة التي يتحلل بها ﴾ لما سمعته من صحيح معاوية السابق المحمول على ذلك بلا خلاف أجده فيه هنا ، وإن كان لهم كلام في فورية عمرة الاسلام المتعقبة للحج تسمعه في محله إن شاء الله كما أنك تسمع الكلام إن شاء الله في اعتبار طواف النساء في عمرة الاسلام المفردة ، أما هذه العمرة فلم أجده في شيء من النصوص بل ولا الفتاوى التصريح بذكر طواف النساء فيها ، بل ظاهر النصوص المتعرضة لتفصيل أفعالها هنا خلافه ، ولعله الأقوى ، واسكن الأحوط الاتيان به ، والله العالم .

﴿ خاتمة ﴾

﴿ إذا ورد المشعر استحب له التقاط الحصى ﴾ لرمي الجمار ﴿ منه ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل عن ظاهر التذكرة والمنتهى الاجماع عليه ، لقول الصادق عليه السلام في حسن معاوية بن عمار (١) وربيعي (٢) « خذ حصى الجمار من جمع ، وإن أخذته من رحلك بمنى أجزأك » وسأله عليه السلام أيضاً (٣) زرارة « عن الحصى التي يرمى بها الجمار قال : تؤخذ من جمع ، وتؤخذ بعد ذلك من منى » ومنه يستفاد استحباب أخذها من منى بعد المشعر وإن لم أجده من نص عليه ﴿ وهو سبعون حصاة ﴾ كما ستعرف تفصيلها ، ولكن لو زاد على ذلك حذراً من سقوط بعضها ونحوه فلا بأس ﴿ ولو أخذه من غيره جاز ﴾ بلا خلاف ، بل في كشف

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الثام اتفاقاً للأصل والخبرين السابقين وغيرهما ، فما عن بعض القيود من عدم جواز الأخذ من وادي محسر في غير محله ، وأغرب منه ما عن المنتهى من أنه لو رمى بحصاة محسر كره له ذلك ، وهل يكون مجزياً أم لا ؟ فيه تردد ، أقرب به الاجزاء عملاً بالعموم ﴿ لكن من الحرم ﴾ فلا يجوز من غيره ، لقول الصادق عليه السلام في حسن زمره (١) : « حصى الجمار إن أخذته من الحرم أجزأك وإن أخذته من غير الحرم لم يجزك » ، وقال : لا ترم الجمار إلا بالحصى « نعم ﴾ عدا المساجد ﴿ التي فيه كما في القواعد ومحكي الجامع ﴾ ﴿ و ﴾ لكن ﴿ قيل ﴾ والقائل الأكثر على ما حكى ﴿ عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف ﴾ ﴿ حنان (٢) عن أبي عبدالله عليه السلام « يجوز أخذ حصى الجمار من جميع الحرم إلا من المسجد الحرام ومسجد الخيف » بل ليس في التهذيب « المسجد الحرام » قيل ولذا اقتصر عليه الشيخ في مصباحه ، ولعله لبعد الالتقاط من المسجد الحرام ، لكن يمكن إرادة المثال في الخبر لغيرهما ، وإنما خصا لأنها الفرد المتعارف ، بل يمكن حمل كلام الأصحاب المعلوم تبعية التعبير فيه له على ذلك أيضاً ، بل قيل إن إخراج الحصى من المساجد منهي عنه ، وهو يقتضي الفساد ، وإن كان فيه أولاً أن الذي تقدم سابقاً في أحكامها كراهة الإخراج ، وثانياً أن حرمة الإخراج لا تقتضي حرمة الرمي إلا على مسألة الضد إذا قلنا بوجوب المبادرة إلى العود المنافي له ، كما أن وجوب عودها إليها أو إلى غيرها من المساجد لا ينافيه الرمي المقتضي لالتباسها بغيرها بعد إمكان (٣) تعليمها بما لا نشبه به . فالعمدة حينئذ ما عرفت :

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الوقوف بالمحصر -

﴿ ويجب فيه شروط ثلاثة ﴾ :

الأول - ﴿ أن تكون مما يسمى حجراً ﴾ عند علمائنا في محكي التذكرة والمنتهى والانتصار ، بل في الأخير صريح الاجماع ، ولكن الموجود في النصوص والفتاوى الحصى والحصىات ، بل وقد سمعت ما في حسن زرارة (١) من النهي عن رمي الجمار إلا بالحصى ، ومن هنا قال في المدارك : « الاجود تعمين الرمي بما يسمى حصاة ، فلا يحجزى الرمي بالحجر الكبير الذي لا يسمى حصاة ، خلافاً للدروس وكذا الصغير جداً بحيث لا يقع عليه اسم الحصاة » وسبقه الى ذلك جده ، قال : « احتراز باشتراط تسميتها حجراً عن نحو الجواهر والكحل والزرنيخ والمقيق ، فانها لا تحجزى خلافاً للخلاف ، ويدخل فيه الحجر الكبير الذي لا يسمى حصاة عرفاً ، ومن اختار جواز الرمي به الشهيد في الدروس ، ويشكل بأن الأوامر الواردة إنما دلت على الحصاة ، ولعل المصنف أراد بيان جنس الحصى لا الاجزاء بمطلق الجنس ، ومثله القول في الصغيرة جداً بحيث لا يقع عليها اسم الحصاة ، فانها لا تجزى أيضاً وإن كانت من جنس الحجر » قلت : خصوصاً بعد أن ذكر سابقاً استحباب التقاط الحصى وكونه سبعين حصاة وغير ذلك ، وكذا الشهيد في الدروس ، بل قال بعد ذكر أوصاف الحصى : وجوز في الخلاف الرمي بالبرام والجوهر ، وفيه بعد إن كان من الحرم ، وأبعد إن كان من غيره ، نعم قال بعد ذلك : المسألة السادسة لورمى بحصى نجس أجزء نص عليه في المبسوط ومنعه ابن حمزة لما رواه (٢) من غسله قلنا لا لنجاسة أو

(١) في النسخة المخطوطة المبيضة « لولا إمكان » ولكن في المسودة « بعد

إمكان » وهو الصحيح .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ٣٨١ .

تحمل على الندب ، ولو رمى بخاتم فضة من حجارة الحرم أجزاء ، ولو رمى بصخرة عظيمة فالأقرب الأجزاء ، ولو رمى بحجر ممسته النار أجزاء ما لم يستعمل وأمله لعدم خروجها بالمعظم الذي يصدق معه الرمي عن كونها حصاة ، فلا خلاف حينئذ ، كما أن الظاهر اتحاد المراد من الحجر والحصى ، فتتفق العبارات ، نعم عن الخلاف أنه جوز الرمي بالحجر وما كان من جنسه من البرام والجواهر وأنواع الحجارة ، مع أنه قيل وظاهره دخول الجميع في الحصى ، فلا خلاف ، وإن كان فيه منم الظهور ومنع الدخول ، مضافاً إلى بُعد حرمة البرام والجواهر التي عرفت وتعرف اعتبارها ، ومن الغريب دعواه الإجماع على ما ذكره ، مع أن الإجماع على الظاهر بخلافه .

وكيف كان فلا يجوز عندنا بغير الحجر كالمدر والآجر والسكحل والزرنيخ وغير ذلك من الذهب والفضة كما نص عليه الشيخ ، خلافاً للمحكي عن أبي حنيفة من الجواز بالحجر وبما كان من نفس الأرض كالطين والمدر والسكحل والزرنيخ ، ولا يجوز بالذهب والفضة ، وعن أهل الظاهر من الجواز بكل شيء حتى لو رمى بالحزق والمصافير الميتة أجزاءه ، والله العالم .

﴿و﴾ الثاني أن يكون ﴿من الحرم﴾ كما هو المشهور ، بل لا أجد فيه خلافاً محققاً إلا ما سمعته من الخلاف ، وما في كشف اللثام عن ابن حمزة في أفعال الرمي وأن يرمي بالحجر أو يكون من حصى الحرم مع أن الموجود عندي في نسخة الوسميلة وأن يرمي بالحجر وإن يكون من حصى الحرم دون حصى المسجدين ، ثم قال : « والتروك سبعة : الرمي بالمكسورة ، وبغير الحصى وبحصى الجمار ، وبحصى غير الحرم ، وبالنجسة ، وبحصى المسجد الحرام ، والمسجد بمنى ، وهو مسجد الخيف » وعلى كل حال فقد سمعت حسن زرة

أو صحيحه (١) مضافاً الى التأمي والسيرة ومرسل حريز (٢) المنجبر بما سمعت
عن الصادق عليه السلام أيضاً « لا تأخذه من موضعين من خارج الحرم ومن حصى
الجار » والله العالم .

و الثالث أن تكون ﴿ أبكاراً ﴾ أي لم يرم بها الجمار رمياً
صحيحاً بلا خلاف أجده فيه بيننا ، بل عن الخلاف والغنية والجواهر الاجماع
عليه ، للمرسل (٣) المزبور المنجبر بما سمعت كخبر عبد الأعلى (٤) عنه عليه السلام أيضاً
« ولا تأخذ من حصى الجمار » مؤيداً ذلك بالتأمي والسيرة ، قيل وبما عن
ابن عباس من ان ما قبل من ذلك يرمع ، وحيفئذ فيكون الباقي غير مقبول ،
فلا يرمى ، وفي مرسل الصدوق (٥) عن الصادق عليه السلام : « من رمى الجمار يحط
عنه بكل حصاة كبيرة موقفة ، وإذا رماها المؤمن انقضا الملك ، وإذا رماها
الكافر قال الشيطان : بامتك ما رميت » وغير ذلك ، من غير فرق بين رمي الراي
وغيره لاطلاق الادلة : فما عن المزني من جواز الرمي برمي الغير واضح الفساد .
واما اشتراط طهارتها فقد سمعت ما حكاه في الدروس عن ابن حمزة ، وما
أرسله من الرواية إلا أن ظاهر الأكثر وصريح محكي المبسوط والسرائر وغيرها
عدم اعتبارها . بل لم أقف على ما أرسله إلا ما تسمعه من خبر الدعائم (٦) نعم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الوقوف بالمشعر -

الحديث ١ - ٣ .

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب رمي جرة العقبة -

الحديث ١ - ٢ .

(٥) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٩

(٦) دعائم الاسلام ج ١ ص ٣٨١ وفيه عن جعفر بن محمد عليها السلام انه

استحب الفسل لرمي الجمار .

في كشف الثام وأرسل عن الصادق عليه السلام في بعض الكتب « اغسلها ، فأن لم تغسلها وكانت نقية لم يضرك » والظاهر أن مراده ما تسمعه من خبر الدعائم ، وعن كتاب الفقه المنسوب (١) إلى الرضا عليه السلام « اغسلها غسلاً نظيفاً » وهو مع عدم ثبوت نسبته عندنا لا دلالة فيه على كون ذلك من النجاسة ، نعم لا بأس باستحباب ذلك منها كما ذكره في الدروس كالقواعد ومحكي المبسوط والسرائر بل عن التذكرة كراهية النجسة واستحباب غسلها مطلقاً ، ولا بأس به ، والله العالم ﴿ ويستحب أن تكون برشا رخوة بقدر الأكلة كحلية منقطة ملتقطة ﴾ كما صرح بذلك كله غير واحد ، إلا أن الذي عثرت على ما يدل عليه حسن هشام بن الحكم (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « في حصي الجمار قال : كره الصم منها وقال : خذ البرش » وفي خبر البرنظي (٣) عن الرضا عليه السلام « حصي الجمار يكون مثل الأكلة ، ولا تأخذها سوداء ولا يبيضاء ولا حمراء ، وخذها كحلية منقطة تمخذهن خذفاً ، وتضعها على الإبهام وتدفعها بظفر السبابة » وفي كشف الثام : أنه رواه في قرب الاسناد صحيحاً ، وعن الفقه المنسوب (٤) إلى الرضا عليه السلام « وتكون منقطة كحلية مثل رأس الأكلة » وفي دعائم الاسلام (٥) عن جعفر

(١) فقه الرضا عليه السلام ص ٢٨

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١

(٣) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الوقوف بالمشر

الحديث ٤ وذيله في الباب ٧ من ابواب رمي جمرة العقبة - الحديث ١.

(٤) المستدرک - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٢

(٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ٣٨١ .

بن محمد (عليها السلام) انه قال : تلتقط حصى الجمار التقاطاً ، كل حصاة منها بقدر الأكلة ، ويستحب أن تكون زرقاً أو كحلية منقطة ، ويكره أن تكسر من الحجارة كما يفعله كثير من الناس ، واغسلها ، فإن لم تغسلها وكانت نقية لم يضرك ، والكل لا تجمع ذلك حتى الرخوة ، فإن كراهة الصم التي هي بمعنى الصلبة لا تقتضي استحباب الرخوة ، وليس في شيء منها أيضاً جمع البرش مع التنقيط ، ولعله لأن المشهور في معنى البرش أن يكون في الشيء نقط تخالف لونه ، وعن ابن فارس قصره على ما فيه نقط بيض ، ومن هنا تكلف بعض الأصحاب فحمل البرش في مثل كلام المصنف على اختلاف ألوان الحصى بعضها لبعض ، والثاني على الحصاة نفسها ، وهو كما ترى ، ولعله لذا اقتصر الصدوق (رحمه الله) فيما حكى عنه على الثاني ، والشيخ في المحكي عن جملة من كتبه على الأول لكن عن النهاية أن البرش لون مختلط حمرة وبياضاً أو غيرهما ، وعن المحيط أنه لون مختلط بحمرة ، وعن تهذيب اللغة عن الليث أن الأبرش الذي فيه ألوان وخط ، وحينئذ يكون أعم من المنقطة ، وعن الكافي والغنية أن الأفضل البرش ثم البيض والحمر ، ولم نجد ما يدل عليه ، بل خبر البزنطي (١) بخلافه .

وأما الالتقاط الذي لا نعلم فيه خلافاً عندنا كما عن المنتهى الاعتراف به فقد يدل عليه قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير (٢) « التقط الحصى ولا تكسر منهن شيئاً » كقوله عليه السلام في مرسل الدعائم الذي سمعته ، وللسيرة ولما روي من أمر النبي ﷺ (٣) بالتقاطها ، وقال : « يمثلها فارموا » هذا ، وعن الصدوق في الفقيه والهداية كونها بقدر الأكلة أو مثل حصى الخذف ، وفي كشف اللثام

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢-٣

(٣) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٢٧ وسنن النسائي ج ٥ ص ٢٦٩ .

قيل وهو دون الأئمة كالباقلاء نحو المحكي عن بعض العامة فقدره بذلك ، وعن بعض آخر أنه كقدر النواة ، وعن الشافعي يكون أصغر من الأئمة طولا وعرضاً ، وقول الصادق (١) والرضا عليهما السلام (٢) حجة على الجميع ، وأما الكحلية فقد عرفت ما يدل عليه من النصوص ، لكن في الدعاء التخيير بينها وبين الرق ولم أجد من أفتى به ، فالأولى الكحلية ، والأمر سهل بعد كون ذلك مستحجاً وإلا فيجوز للجميع إلا في رواية عن أحمد أنه لا يجوز الاكبر ولا ريب في فساده .

﴿ ويكره أن تكون صلبة ﴾ للحسن المزبور (٣) ﴿ أو مكسرة ﴾ قيل للنهي عن الكسر في خبر أبي بصير (٤) السابق ، وفيه أنه إنما يدل على كراهة الكسر الذي حكي عن الغنية الاجماع عليه لا الرمي بالمكسرة ، اللهم إلا أن يفهم أن النهي عن ذلك لذلك ، والله العالم .

﴿ ويستحب لمن عدا الامام الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل ﴾ كما هو المشهور ، بل عن المنتهى لا نعلم فيه خلافاً لموتى إسحاق بن عمار (٥) السابق ، ونحوه خبر معاوية بن حكم (٦) فإما عن الصدوقين والمفيد والسيد وسائر الحلبي - من عدم الجواز ، بل عن الأولين وجوب شاة على من قدمها على طلوع الشمس لقوله ﷺ في صحيح معاوية (٧) « ثم أفض حين يشرق لكثير ، وترى

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ٣٨١ .

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٢ - ١ - ٣

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١ - ٣

والثاني عن معاوية بن حكيم .

(٧) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

الابل مواضع اخفافها » بناء على إرادة طلوع الشمس من الاشراف فيه بقرينة تمام الخبر قال أبو عبدالله عليه السلام (١) « كان أهل الجاهلية يقولون أشرق ثبير - يعنون الشمس كما تسفر - وإنما أفاض رسول الله ﷺ خلاف أهل الجاهلية » الحديث - واضح الضعف ، خصوصاً بعد ما سمعت سابقاً عن المنتهى والتذكيرة من الاجماع على عدم اتهمه لو دفع قبل الاسفار بعد طلوع الفجر او قبل طلوع الشمس . ﴿ ولاكن لا يجوز وادي محسر إلا بعد طلوعها ﴾ للهي عنه فيما سمعته من حسن هشام بن الحكم (٢) عن أبي عبدالله عليه السلام إلا ان المنساق من ذلك عدم قطعه والخروج منه ، ولكن الأصحاب فهموا منه عدم الدخول فيه حرمة أو كراهة على البحث السابق .

﴿ و ﴾ أما ﴿ الامام ﴾ فينبغي له ان ﴿ يتأخر حتى تطلع ﴾ الشمس كما صرح به غير واحد ، لقول الصادق عليه السلام في خبر جميل (٣) السابق « ينبغي للامام ان يقف بجمع حتى تطلع الشمس ، وسائر الناس إن شاءوا عجّلوا وإن شاءوا أخرّوا » بل عن الشيخ وابن حمزة والقاضي وظاهرا بن زهرة وسعيد الوجوب المنافي للاصل وظاهر الخبر المزبور وغيره ، فلا ريب في ضعفه ، كضعف المحكي عن ابن ادريس من استحباب ذلك ايضاً لغير الامام المنافي لما عرفت ، والله العالم .

﴿ و ﴾ يستحب ﴿ السعي ﴾ بمعنى الهرولة أي الاسراع في المشي العاشي ، وتحريك الدابة للراكب ﴿ بوادي محسر وهو يقول : اللهم سلم عهدي واقبل توبتي وأجب دعوتي واخلفني في من تركت بعدي ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص (٤) التي منها قول الصادق عليه السلام في صحيح

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الوقوف بالمحسر -

الحديث ٥ - ٢ - ٤

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ و ١٤ - من ابواب الوقوف بالمحسر

معاوية (١) « إذا مررت بوادي محسر وهو واد عظيم بين جمع ومنى ، وهو إلى منى أقرب فاسمع فيه حتى تتجاوزته ، فإن رسول الله ﷺ حرك ناقته فيه وقال : اللهم سلم عهدي » إلى آخر الدعاء ، وفي صحيح محمد بن اسماعيل (٢) عن أبي الحسن (عليه السلام) « الحركة في وادي محسر مائة خطوة » وفي خبر محمد بن عذافر (٣) « مائة ذراع » .

﴿ ولو ترك السعي فيه رجع فسمى استحباً ﴾ الحسن حفص البخاري (٤) وغيره عن الصادق (عليه السلام) « أنه قال لبعض ولده هل سميت في وادي محسر ؟ فقال له : لا فأمره أن يرجع حتى يسمى » وفي مرسل الحجال (٥) « مر رجل بوادي محسر فأمره أبو عبدالله (عليه السلام) بعد الانصراف إلى مكة أن يرجع فيسمى » والظاهر عدم الفرق بين الترك عمداً جهلاً وغيره ونسياناً . والله العالم .

﴿ القول في نزول منى ﴾

﴿ وما بها من المناسك ﴾ وهي المكان المعروف ، وسميت بذلك لما عني بها من الدعاء ، ولما عن ابن عباس « أن جبرئيل (عليه السلام) لما أراد أن يفارق آدم (عليه السلام) قال : له تمن . قال : أتني الجنة فسميت بذلك لأمنية

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر -

الحديث ١ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٥

محمد بن عذافر عن صهر بن يزيد .

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١ - ٢

آدم » وفي خبر ابن سنان (١) المروي عن العليل عن الرضا (عليه السلام) « لما سئل عن ذلك قال : لأن جبرئيل (عليه السلام) قال هناك لابراهيم (عليه السلام) : تمنّ على ربك ما شئت ، فتمنّى ان يحمل الله مكان ولده اسماعيل كبشاً يأمره بذبحه فداء له ، فاعطاه الله مناه » .

وكيف كان ﴿ فاذا هبط الى منى ﴾ في المتن ﴿ استحب له الدعاء بالمرسوم ﴾ لكن لم اقف على دعاء مأثور في ذلك كما اعترف به في المدارك ﴿ ومناسكه بها يوم النحر ثلاثة : رمي جرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق أما الأول ﴾ فقد صرح به ابنا إدريس وسعيد ومن تأخر عنهما ، بل عن المنتهى والتذكرة لا نعلم فيه خلافاً ، بل في السرائر لا خلاف فيه بين اصحابنا ؛ ولا اظن احداً من المسلمين يخالف فيه ، وقد يشقه على بعض اصحابنا ويعتقد انه مسنون غير واجب لما يجده من كلام بعض المصنفين وعبارة موهمة اوردها في كتابه ، ويقلد المسطور بغير فكر ولا نظر ، وهذا غاية الخطأ وضد الصواب ، فان شبخنا قال في الجمل : والرمي مسنون فظن من يقف على هذه العبارة انه مندوب ، وإنما اراد الشيخ بقوله : مسنون ان فرضه علم من السنة ، لأن القرآن لا يدل على ذلك ، وكأنه اشار بذلك الى ابن حمزة في الوسيلة حيث قال : والرمي واجب عند ابي يعلى (رحمه الله) مندوب اليه عند الشيخ ابي جعفر (رحمه الله) وفي كشف اللثام الذي نص عليه ابو يعلى في المراسم وجوب رمي الجمار ، وقال الحلبي : فان اخل برمي الجمار او بشيء منه ابتداء او قضاء اثم بذلك ، ووجب عليه تلافي ما فاتته وحجبه ماضٍ ، وهذان الكلامان يحتملان العموم لرمي جرة العقبة يوم النحر

(١) علل الشرائع - الباب - ١٧٢ - من ج ٢ - الحديث ٢ - ج ٢ ص ١٢٠

وعدمه » قلت : الموجود فيما حضرنى من نسخة المراسم بعد ان ذكر ان الرمي من الواجبات قال فى التفصيل : « فاذا بلغ وادى محسر فليهرول حتى يجوزه ، وياخذ حصى الجمار من المزدلفة او من طريقه او من رحله بمنى ، ثم يتوضأ إن امكنه ، ثم يأتى الجمره التى عند العقبة ، فليقم بها من قبل وجهها ، ولا يقيم من أعلاها ، وليكن بينه وبينها قدر عشرة اذرع او خمسة عشر ذراعاً ، وليقل وفى يده الحصى : اللهم هذه حصياتى فاحصهن لى ، وارفعهن فى صملى ثم ليرم خذفاً الى آخره ثم ذكر الذبح بعد ذلك وغيره من الأفعال ، وهو كالصريح فى وجوبها ، ونحو ذلك فى المقنعة وان قال بعد ذلك : « باب تفصيل فرائض الحج ، وفروض الحج الاحرام والتلبية والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة وشهادة الموقنين ، وبعد ذلك سنن بعضها أو كد من بعض » إلا انه يمكن ان يريد ما سمعته من ابن ادريس كما ان الشيخ وإن أهمل الرمي فى المبسوط فى تعداد فرائض الحج لكن قال فيه : « وعليه بمنى يوم النحر ثلاثة مناسك أولها رمي الجمره الكبرى » ونحوه عن النهاية ، وبالجملة لا خلاف محقق كما سمعته من ابن ادريس ، وعلى تقديره فلا ريب فى ضعفه ، لقول الصادق (عليه السلام) فى حسن معاوية (١) « خذ حصى الجمار ثم ائت الجمره القصوى التى عند العقبة فارمها » وأحدها (عليها السلام) فى خبر على بن حمزة (٢) « أي امرأة او رجل خائف افاض من المشعر ليلاً فلا بأس فليرم الجمره ثم ليمض وليأمر من يذبح عنه » الحديث ، وصحيح سعيد الاعرج (٣) « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) :

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب رمي جمره العقبة - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب رمي جمره العقبة - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

جعلت فداك معنا نساء فأفيض بهن بليل قال : نعم - الى ان قال - ثم افض بهن حتى تأتي الجرة العظمى فيرمين الجرة » الحديث ، وغيره من النصوص السابقة في مسألة جواز الافاضة بليل من المشعر للنساء وللخائف وغيره المتضمنة للرمي على وجه يظهر منها وجوبه ولو بمعونة ما سمعته من الشهرة او عدم الخلاف والاجماع المحكي ، بل والنصوص الآتية ايضاً ، مضافاً الى النسي ، في الدعائم (١) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) « لما أقبل رسول الله ﷺ من المزدلفة صر على جرة العقبة يوم النحر فرماها بسبع حصيات ، ثم أتى قبا ، وكذلك السنة » وقد قال ﷺ (٢) « خذوا عني مناسككم » .

وعلى كل حال ﴿ فالواجب فيه ﴾ شرعاً او شرطاً ﴿ النية ﴾ التي عرفت مكرراً اعتبارها في كل مأمور به ، وكيفيتها وإن قال في المسالك هنا : « يعتبر اشتغالها على تعيين الفعل ووجهه وكونه في حج الاسلام او غيره والقربة والمقارنة لأولى الرمي والاستدامة حكماً ، والاولى التعرض للاداء ، فانه مما يقع على وجهين : الاداء والقضاء ، وعلى هذا لو تداركه بعد فواته نوى القضاء ، وهل يجب التعرض للعدد ؟ يحتمله لان الرمي في الجملة يقع باعداد مختلفة كما في ناسي الاكمال ، ووجه العدم انه لا يقع على وجهين إلا إذا اجتمعا ، ولا ريب انه اولى كالاداء » ولسكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الاطاعة بما ذكرناه في النية ، وانه لا يجب فيها غير القربة والتعيين مع الاشتراك ، بل يكفي في نحو المقام إيقاعه بقصد الجزئية للحج الذي نواه سابقاً مع القربة من غير حاجة الى امر آخر ، والله العالم .

(١) المستدرك - الباب - ١ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٢

وفيه « منى » بدل « قبا »

(٢) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

﴿و﴾ من الواجب أيضاً ﴿العدد وهو سبع﴾ حصيات بلا خلاف أجده فيه ، بل عن المنتهى إجماع المسلمين ، وقال أبو بصير (١) لابي عبدالله (عليه السلام) : « ذهبت ارمي فإذا في يدي ست حصيات فقال : خذ واحدة من تحت رجلك » وقال هو (عليه السلام) أيضاً في صحيح معاوية (٢) « في رجل اخذ إحدى وعشرين حصاة فرمى بها فزاد واحدة ، فلم يدر من ايتهن نقصت ، قال : فليرجع فليرم كل واحدة بحصاة ، قال : وقال : في رجل رمى الأولى باربع والأخيرتين بسبع قال : يعود فيرمي الأولى بثلاث وقد فرغ » الحديث ، لكن ليس هو في عدد جرة العقبة يوم النحر ، كخبر عبد الأعلى (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً « قلت له رجل رمى الجرة بست حصيات ووقعت واحدة في الحصى قال : يعيدها إن شاء من ساعته وإن شاء من الغد إذا اراد الرمي ولا يأخذ من حصى الجمار » بل يمكن كون الواحدة من الست فلا يكون دالاً على السبع ، نعم في المحكي (٤) عن فقه الرضا (عليه السلام) « وارم جرة العقبة في يوم النحر بسبع حصيات » والله العالم .

﴿و﴾ وإقارؤها بما يسمى رمياً ﴿بلا خلاف أجده فيه ، بل ولا إشكال لما سمعته من الأمر به المتوقف صدق امتثاله على تحقق مسماه ، فلا يجزي الوضع ونحوه مما لا يسمى رمياً قطعاً ، بل إجماعاً بقسميه خلافاً للعامة ، بل لا يجزي

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب العود الى منى - الحديث ٢ - ٣

(٢) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب العود الى منى -

الحديث ١ وذيله في الباب ٦ منها الحديث ١

(٤) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٤

الجواهر - ١٣

المشكوك فيه ايضاً فضلاً عن المقطوع به .

﴿ وإصابة الجمرة بها ﴾ او عملها ﴿ بفعله ﴾ بلا خلاف اجدده فيه ، بل ولا إشكال ، فلا يكفي الوقوع دونها ونحوه مما لا يسمى اصابة ، قال الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية (١) : « فان رميت بحصاة فوقعت في محل فاعد مكانها » ولا إذا كانت بغير فعله كما لو اصاب ثوب انسان فنفضه حتى اصاب عنق بغير فحركه فأصاب ، بل يجب مع ذلك كون الاصابة بها ﴿ فلو وقعت ﴾ على حصاة فارتفعت الثانية الى الجمرة لم تجزه وإن كانت الاصابة عن فعله ، لخروجه عن مسمى رميته .

نعم لو وقعت ﴿ على شيء ﴾ فأنحدرت على الجمرة ﴿ او مرت على منتهى ﴾ حتى اصاب الجمرة ﴿ جاز و ﴾ كذا إن اصاب شيئاً صلباً فوقعت باصابته على الجمرة للصدق بعد ان كانت الاصابة على كل حال بفعله ، قال الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية (٢) : « وان اصاب انساناً او جملاً ثم وقعت على الجمار أجزأك » خلافاً للمحكي عن بعض الشافعية فلم يجتز بها إن وقعت على اعلى الجمرة لان رجوعها لم يكن بفعله ولا في جهة الرمي ، وفي كشف اللثام وهو إن تم شمل ما اذا وقعت على ارض مرتفع عن الجنبتين او وراء الجمرة ثم انحدرت اليها والمصنف في التذكرة والتحرير والمنتقى قاطع بالحكم إلا في الوقوع اعلى من الجمرة ففيه مقرب والشيخ قاطع به في المبسوط ، قلت : هو في محله ، ضرورة الصدق عرفاً ، وعدم الاعتذار باصابة السهم الغرض بعد ازدلافه في المسابقة ممنوع مع انه احتمل الفرق بان القصد هنا الاصابة بالرمي وقد حصلت ، وفي المسابقة القصد الى إيالة الحذق ، فاذا ازدلف السهم فقد عدل عن السنن ، فلم تدل الاصابة

على حدقه ، فلهذا لم نعتبره هناك

نعم قد عرفت سابقاً انها ﴿ لو قصرت فتتمها حركة غيره من حيوان او انسان لم يحز ﴾ لعدم صدق الاصابة بفعله .

﴿ وكذا ﴾ لا يحزي ﴿ لو شك فلم يعلم وصلت الجمرة ام لا ﴾ لاصالة الشغل ، وعن الشافعي قول بالاجزاء ، لأن الظاهر الاصابة ، وهو كما ترى ﴿ و ﴾ كذا قد عرفت سابقاً انه ﴿ لو طرحها على الجمرة من غير رمي لم يحز ﴾ .
ويجب التفريق في الرمي بلا خلاف اجده فيه ، بل عن الخلاف والجواهر الاجماع عليه ، ولعله كذلك ، وهو الحجة بعد الانسياق ، خصوصاً مع ملاحظة الأمر بالتكبير مع كل حصاة ، والنأسي والسيرة ، فما عن عطا من اجزاء الرمي بها دفعة واضح الفساد بعد مخالفته فعل النبي ﷺ والصحابة ، نعم لا يعتبر التلاحق في الاصابة ، للصدق ، فحينئذ لو رمى بحجرين مثلاً دفعة كان رمية واحدة وان تلاحقا في الاصابة ، ولو اتبع احدهما الآخر في الرمي فرميتان وان اتفقا في الاصابة .

ثم المراد من الجمرة البناء المخصوص او موضعه إن لم يكن كما في كشف الثام ، وسمي بذلك لرميه بالحجار الصغار المسماة بالجمار ، او من الجمرة بمعنى اجتماع القبيلة لاجتماع الحصى عندها ، او من الاجمار بمعنى الاسراع ، لما روي (١) « ان آدم (عليه السلام) رمى فأجر ابليس من بين يديه » او من جمرته وزمرته اي نحيته ، وفي الدروس انها اسم لموضع الرمي ، وهو البناء ، او موضعه مما يجتمع من الحصى ، وقيل هي مجتمع الحصى لا السائل منه ، وصرح علي بن بابويه بانه الأرض ولا يخفى عليك ما فيه من الاجمال ، وفي المدارك بعد حكاية ذلك عنها قال :

(١) نهاية ابن الأثير مادة « جمر » .

« ويلبغي القطع باعتبار إصابة البناء مع وجوده ، لأنه المعروف الآن من لفظ الجمرة . ولعدم تيقن الخروج من العهدة بدونه ، اما مع زواله فالظاهر الاكتفاء بإصابة موضعه » واليه يرجع ما سمعته من الدروس وكشف اللثام إلا أنه لا تقييد في الأول بالزوال ، ولعله الوجه ، لاستبعاد توقف الصدق عليه ، ويمكن كون المراد بها المحل بأحواله التي منها الارتفاع ببناء أو غيره أو الانخفاض ، لكن ستمسمع ما في خبر أبي غسان (١) بناءً على إرادة الاخبار بحيطان فيه عن الجمار كما هو محتمل ، بل لعله الظاهر ، إلا أنه محتمل البناء على المجهود الغالب ، فتأمل جيداً ، والله العالم .

﴿ والمستحب فيه ﴾ امور ذكر المصنف منها ﴿ ستة ﴾ منها ﴿ الطهارة ﴾ من الأحداث على المشهور لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) « ويستحب ان ترمي الجمار على طهر » وفي خبر أبي غسان حميد بن مسعود (٣) بعد ان سأله عليه السلام عن رمي الجمار من غير طهر : « الجمار عندنا مثل الصفا والمروة حيطان إن طقت بهما على غير طهر لم يضرك ، والطهر أحب الي ، فلا تدعه وأنت قادر عليه » المنزل عليهما ما في صحيح ابن مسلم (٤) « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجمار فقال : لا ترم الجمار إلا وانت على طهر » وخبر علي بن الفضل الواسطي (٥) عن أبي الحسن عليه السلام المروي عن قرب الاسناد « ولا ترم الجمار إلا وانت طاهر » لقصورهما عن المعارضة من وجوه ، بل يمكن حمل ما عن المفيد والسيد وأبي علي من عدم الجواز على ذلك خصوصاً بعد معروفة التعبير في كلامهم بذلك عن السكرافة المستفادة من النهي المزبور المستفاد منها تأكيد النذب أيضاً ، ومن الغريب ما في المسالك من المناقشة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب ٣ - من ابواب رمي جمرة

العقبة - الحديث ٥ - ٣ - ٥ - ١ - ٦ .

في الجمع المزبور بقصور رواية أبي غسان بالضعف عن المعارضة بعد ما عرفت من الانحياز بالشهرة وعدم انحصار الدليل فيها .

وعن بعض الأصحاب استحباب الفسل ، لكن في الصحيح (١) « سأله عليه السلام عن الفسل اذا رمى الجمار قال : ربما فعلته ، فاما السنة فلا ولكن من الحر والعرق » وفي صحيح الحلبي (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفسل اذا أراد أن يرمي الجمار فقال : ربما اغتسلت ، فاما من السنة فلا » اللهم إلا أن يكون المراد من نفي السنة أنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله لأمر رجحت ذلك بالنسبة اليه وإن كان هو راجحاً في نفسه ، كما يدل عليه فعل الامام عليه السلام له في بعض الأوقات ، وفي دعاءه الاسلام (٣) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) « انه استحب الفسل لرمي الجمار » .

❦ ومنها ❦ الدعاء عند إرادة الرمي ❦ بما في صحيح معاوية (٤) عن الصادق عليه السلام « خذ حصي الجمار ثم ائت الجرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها ، ولا ترمها من أعلاها ، وتقول والحصى في يدك : اللهم هؤلاء حصياتي فأحصن لي ، وارفعهن في عملي ثم ترمي فتقول مع كل حصاة : الله أكبر ، اللهم ادرأ عني الشيطان ، اللهم تصديقاً بكتابك وعلى سنة نبيك ، اللهم اجعله حجاً مبروراً وعملاً مقبولاً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً ، وليكن فيما بينك وبين الجرة قدر عشرة اذرع او خمسة عشر ذراعاً ، فاذا اتيت رحلك ورجعت من الرمي فقل : اللهم بك وثقت ، وعليك توكلت ، فنعم الرب ونعم المولى ونعم النصير » بل يستفاد استحباب الدعاء بما سمعت في غير الحال المزبور .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٢ - ٤

(٣) المستدرک - الباب - ٢ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يكون بينه وبين الجمرة عشرة أذرع الى خمسة عشر ذراعاً ﴾ كما في القواعد ، لحسن مماوية السابق ، وعن علي بن بابويه تقديرهما بالخطأ وهما متقاربان نعم قد يناقش في تحقق الامتثال للامر الندي بالتباعد بين المقدارين المفهوم من عبارة الكتاب ، اللهم إلا ان يدعى ان ذلك هو المفهوم من نحو العبارة المزبورة في نحو المقام ، فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يرميها خذفاً ﴾ بأعجام الحروف على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل لم يحك الخلاف فيه إلا عن السيد وابن ادريس ، بل عن المختلف أنه من متفردات السيد ، ومن الغريب دعواه الاجماع على ذلك ، ومن هنا قال الفاضل في محكي المختلف إنما هو الرجحان ، وعلى كل حال فيدل عليه قول الرضا رحمته في خبر البزنطي (١) المروي صحيحاً عن قرب الاسناد ، قال : « حصى الجمار تكون مثل الأعملة ، ولا تأخذها سوداء ولا بيضاء ولا حمراء ، خذها كحلية منقطة ، تحذفهن خذفاً وتضعها على الابهام وتدفعها بظفر السبابة » المحمول على النذب بقرينة سوقه لذكر السنن ، ولقصوره عن معارضة إطلاق الأدلة المعتضد بالشهرة المزبورة ، وبالأصل وغير ذلك ، والخذف هو الرمي بالاصابع كما عن الصراح والديوان وغيرهما ، بل عن ابن ادريس انه المعروف عند أهل اللسان ، واليه يرجع ما عن الخلاص من أنه الرمي بأطراف الأصابع ، بل وما عن المجمل والمفصل من انه الرمي من بين اصبعين ، وعن العين والمحيط والمقائيس والغريبين والمغرب بالأعجام ، والنهاية الأثرية من بين السبابتين ، وعن الأخيرين أو يتخذ مخذفة من خشب ترمي بها بين ابهامك والسبابة ، وفي القاموس الخذف كالضرب رميك بحصاة او نواة او نحوهما ، تأخذ بين سبابتك وتخذف به ،

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٢٠ من ابواب الوقوف بالمشر

الحديث ٢ وذيله في الباب ٧ من أبواب رمي الجمرة العقبة - الحديث ١

وعن المصباح المنير خذفت الحصاة ونحوها خذفاً من باب ضرب رميتها بظفري
الابهام والسبابة ، والأولى العمل بما في الخبر المزبور من الوضع على الأبهام أي
باطنه والدفع بظفر السبابة كما عن المبسوط والسرائر والنهاية والمصباح ومختصره
والمقنعة والمراسم والكافي والفنية والمهذب والجامع والحريز والتذكرة والمنتهى
وعن القاضي ، وقيل بل يضعها على ظفر ابهامه ويدفعها بالمسبحة ، وعن المرتضى
ان يضعها على بطن الابهام ويدفعها بظفر الوسطى ، ولم نجد ما يشهد له .

﴿ و ﴾ منها ﴿ الدعاء مع كل حصاة ﴾ بما سمعته في حسن معاوية السابق .
﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يكون ما شيئاً ﴾ و ﴿ ان كان ﴾ لورمى راكباً جازاً
ايضاً ، إلا أن الأول المستحب كما في القواعد وعلمي النهاية والجل والعمود
والجامع ، لما في صحيح علي بن جعفر (١) عن اخيه عن آباءه (عليهم السلام)
« كان رسول الله ﷺ يري الجمار ماشياً » وفي دعائم الاسلام (٢) عن جعفر
بن محمد عليهما السلام « ان رسول الله ﷺ كان يري الجمار ماشياً ، ومن ركب اليها
فلا شيء عليه » وقال عنبسة بن مصعب (٣) « رأيت ابا عبدالله (عليه السلام) .
يمشي ويمشي ويركب فحدثت نفسي ان اسأله اذا دخلت عليه فابتدأني هو بالحديث
فقال : إن علي بن الحسين عليه السلام كان يخرج من منزله ماشياً اذا اراد رمي الجمار ،
ومنزلي اليوم انفس من منزله فاركب حتى آتي منزله ، فاذا انتهيت الى منزله مشيت
حتى اري الجمرة » وقال علي بن مهزيار (٤) « رأيت ابا جعفر عليه السلام يمشي بعد يوم
النحر حتى يري الجمرة ثم ينصرف راكباً ، وكنت اراه راكباً بعد ما يحاذي

(١) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب رمي جرة العقبة
الحديث ١ - ٢ - ٤ وفي الثالث « وكنت اراه ماشياً » .
(١) المستدرك - الباب - ٨ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

المسجد بمنى « وفي مرسل الحسن بن صالح (١) « نزل أبو جعفر عليه السلام فوق المسجد بمنى قليلاً عن دابته حتى توجه لرمي الجمرة عند مضرب علي بن الحسين (عليهما السلام) فقلت له جعلت فداك لم تنزل هاهنا فقال : إن هذا مضرب علي بن الحسين (عليهما السلام) ومضرب بني هاشم ، وإنما أحب أن أمشي في منازل بني هاشم . »

ولا يخفى عليك دلالة النصوص المزبورة على المشي الى الجمار أيضاً . مضافاً الى الرمي راجلاً ، لكن عن المبسوط والسرائر أن الركوب أفضل ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رماها راكباً (٢) وفي المدارك لم أقف على رواية تتضمن ذلك من طريق الأصحاب لكن في كشف الثام يعنيان في حجة الوداع التي يبين فيها المناسك للناس وقال (٣) : « خذوا عني مناسككم » فلولاء الاجتماع على جواز المشي وكثرة المشاة إذ ذاك بين يديه صلى الله عليه وآله وسلم لوجب الركوب ، وفي مرسل محمد بن الحسين (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) في رمي الجمار « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رمى الجمار راكباً على راحلته » وفي صحيح أحمد بن عيسى (٥) « انه رأى أبا جعفر الثاني عليه السلام رمى الجمار راكباً » وفي صحيح ابن نجران (٦) « انه رأى أبا الحسن الثاني عليه السلام

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٥

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب رمي جرة العقبة -

الحديث ٢ .

(٣) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢ .

(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١ عن

أحمد بن محمد بن عيسى

(٦) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٣

عن ابن أبي نجران

رمى الجمار وهو راكب حتى رماها كلها « ولعله لذا مال بعض متأخري المتأخرين الى التساوي بينهما ، وفيه أن حمل ما دل على الركوب على بيان الجواز أولى باعتبار ان الرمي راجلا أوفق بالخضوع والخشوع وكونه أحز ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها أنه ﴿ في جرة العقبة ﴾ حال الرمي ﴿ يستقبلها ﴾ بأن يكون مقابلا لها ، وهو معنى « رميها من قبل وجهها » ﴿ و ﴾ حيثئذ فيلزمه أن ﴿ يستدبر القبلة ﴾ كما صرح به غير واحد ، بل عن المنتهى نسبتته الى أكثر أهل العلم ، بل لعله لا خلاف فيه وإن حكي في المختلف بعد نسبتته الى المشهور عن علي بن بابويه انه يقف في وسط الوادي مستقبل القبلة ، ويدعو والحصى في يده اليسرى ، ويرميها من قبل وجهها لا من أعلاها ، ونحو منه ما عن المقنعة والهداية لكن في الدروس هو موافق المشهور إلا في موقف الدعاء ، وهو كذلك لأنها إنما ذكرا استقبال القبلة عند الدعاء ، بل قد عرفت أن الرمي من قبل وجهها بمعنى الاستقبال المتضمن لاستدبار القبلة كما عن المنتهى ، وحيثئذ فيها كغيرها ، نعم في كشف اللثام أنه روي استقبال القبلة عند الرمي في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام ، وفيه أنه ان كان المراد الفقه المنسوب (١) الى الرضا عليه السلام فلفظه المحكي عنه في الحقائق « وارم جرة العقبة يوم النحر بسبع حصيات ، وتقف في وسط الوادي مستقبل القبلة يكون بينك وبين الجرة عشر خطوات او خمس عشرة خطوة وتقول وأنت مستقبل القبلة والحصى في كفك اليسرى : اللهم هذه حصياتي فأحصن عندك ، وارفعهن في عملي ، ثم تتناول منها واحدة وترمي من قبل

(١) ذكر صدره في المستدرك في الباب - ١ - من ابواب رمي جرة العقبة

الحديث ٤ وذيله في الباب ٣ منها الحديث ١

وجها ، ولا ترهما من أعلاها ، وتكبر مع كل حصاة ، وهو نحو ما سمعته من الصدوقين .

وعلى كل حال فيدل عليه ما عن الشيخ (١) من أن النبي ﷺ رماها مستقبلاً لها مستدبر الكعبة ، بل عن بعض أنه ورد الخبر باستدبار القبلة في الرمي يوم النحر واستقبالها في غيره ، وهو دال على الأمرين ، مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام في الأول في حسن معاوية (٢) « فإرمها من قبل وجهها ولا ترها من أعلاها » بناء على كون المراد منه ما سمعت ، واحتمال كون المراد بالرمي من الوجه أنه لا يرميها عالياً عليها إذ ليس لها وجه خاص يتحقق به الاستقبال يدفعه ملاحظة كلامهم ، ضرورة كون المستفاد منه مسألتين الأولى استقبالها واستدبار القبلة ، والثانية الرمي من قبل وجهها لا عالياً عليها ، ولعل الصحيح المزبور يدل على الأمرين .

هذا كله في جرة العقبة ﴿و﴾ أما ﴿في غيرها﴾ فـ ﴿يستقبلها ويستقبل القبلة﴾ كما عن الشيخ وبني حمزة وإدريس وسعيد والقاضي ولم تقف له على رواية بالخصوص عدا ما سمعته من المرسل ، نعم هو أفضل الهيئات خصوصاً في العبادات وعند الذكر والدعاء ، ولذا خفي عن الشيخ أنه قال : جميع أفعال الحج يستحب أن يكون مستقبل القبلة من الموقف بالموقفين ورمي الجمار إلا رمي جرة العقبة يوم النحر ، بل عن ظاهر المذهب استحباب استقبال القبلة في رميها أيضاً وإن كان فيه ما عرفت ، والظاهر عدم تنافي ما في خبر البزنطي السابق (٣)

(١) المبسوط - كتاب الحج - فصل النزول يعني

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

« واجعلهن عن يمينك » وصحيح اسماعيل بن همام (١) « تجعل كل جرة عن يمينك » لما سمعت من الاستدبار في جرة العقبة والاستقبال في غيرها ، والله العالم .
 ﴿ وأما الثاني وهو الذبح فيشتمل على أطراف ﴾ :

﴿ الأول في الهدى ، وهو واجب على المتمتع ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، بل في المنتهى إجماع المسلمين عليه ، وهو الحجة بعد الكتاب (٢) « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » والمعتبرة المستفيضة ، منها قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة (٣) المتضمن صفة التمتع إلى أن قال : « وعليه الهدى ، فقلت : وما الهدى ؟ قال : أفضله بدنة ، وأوسطه بقرة ، وأخسه شاة » ومنها قول الصادق عليه السلام في خبر سعيد الأعرج (٤) « من تمتع في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحضر الحج فعليه شاة ، وإن تمتع في غير أشهر الحج ثم تجاوز مكة حتى يحضر الحج فليس عليه دم ، إنما هي حجة مفردة » وخبر اسحاق بن عبدالله (٥) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن المعتمر المقيم عليه بمجرد الحج أو يتمتع مرة أخرى ؟ فقال : يتمتع أحب إلي ، وليكن إحرامه من مسيرة ليلة أو ليلتين ، فإذا اقتصر على صمرته في رجب لم يكن متمتعاً ، وإن لم يكن متمتعاً لا يجب عليه الهدى » إلى غير ذلك من النصوص الدالة

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب رمي جرة العقبة - الحديث ٥

(٢) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ١ مع

الاختلاف والصحيح ما في الوسائل .

(٥) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٢٠ إلا أنه

لم يذكر ذيل الحديث وذكر تمامه في التهذيب ج ٥ ص ٢٠٠ الرقم ٦٦٤

منطوقاً ومفهوماً على الوجوب على المتمتع .

بل ﴿ و ﴾ على انه ﴿ لا يحب على غيره سواء كان مفترضاً أو متنفلاً ﴾ بلا خلاف أجده إلا ما يحكي عن سلاب من عهد سياق الهدي للعقرن في أقسام الواجب ويمكن أن يريد ما عن الغنية والكافي من وجوبه بعد الاشعار أو التقليد ، أو يريد الدخول في حقيقته ، فاذا وجب القران بنذر أو شبهه وجب للمسيق ، فلا خلاف حينئذ ، وصحيح العيص بن القاسم (١) عن الصادق عليه السلام « في رجل اعتمر في رجب فقال : إن أقام بمكة حتى يخرج منها حاجاً فقد وجب عليه الهدي وإن خرج من مكة حتى يحرم من غيرها فليس عليه هدي » محمول على ضرب من الدب ، أو على من بقي في مكة ثم تمتع بالعمرة الى الحج ، أو على التقية من أبي حنيفة وأتباعه ، وعلى ما قيل من أن هذا الهدي جبران إن كان عليه أن يحرم من خارج وجوباً أو استحكاماً فأحرم من مكة ، فإن خرج حتى يحرم من موضعه فليس عليه هدي ، بل ربما كان ما في الدروس من أن فيه دققة إشارة اليه ، قال فيها : « وفي صحيح العيص يجب على من اعتمر في رجب وأقام بمكة وخرج منها حاجاً لا على من خرج فأحرم من غيرها وفيه دققة » بل في الحقائق نسبة ذلك الى غير هذه الرواية من الأخبار إلا اني لم أتحققها .

﴿ و ﴾ على كل حال ف ﴿ لو تمتع المسي وجب عليه الهدي ﴾ ايضاً على المشهور شهرة عظيمة ، بل لم يحك الخلاف فيه إلا عن الشيخ في المبسوط جزماً والخلاف احتمالاً بناء على رجوع اسم الاشارة في قوله تعالى (٢) : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » الى الهدي لا الى التمتع ، لأنه كقوله :

(١) الوسائل - أبواب - ١ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) سورة البقرة - الآية ١٩٢

« من دخل دارى فله درهم ، ذلك لمن لم يكن عاصياً » فى الرجوع الى الجزاء دون العسر ، ووافقه عليه ايضاً سابقاً فى المكى ومن فى حكمه إذا عدل الى التمتع ، وفى الدروس احتمال وجوبه على المكى إن كان لغير حج الاسلام ، ولعله لا اختصاص الآية به ، وفيه بعد التسليم عدم المحصار الدليل فيها .

وعلى كل حال فلا ريب فى ضعف القول المزبور ، إذ هو - مع أنه اجتهاد ، ويمكن منعه عليه فى نفسه باعتبار أولوية الرجوع الى الأبعد فى الإشارة بذلك - مدفوع بتعيين النصوص كصحیح زرارة (١) المشتغل على سؤاله لأبي جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : « ذلك لمن » الى آخره فقال : يعنى « أهل مكة ليس عليهم متعة » وقول الصادق عليه السلام فى خبر سعيد الاعرج (٢) : « ليس لأهل شرف ولا لأهل سر ولا لأهل مكة متعة ، يقول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » فعموم الأدلة وإطلاقها حينئذ كتاباً وسنة بحاله مؤيداً بالاحتياط .

ولو كان التمتع مملوكاً باذن مولاه كان مولاه بالخيار بين أن يهدي عنه أو يأمره بالصوم ، بلا خلاف محقق معتد به أجده فيه عندنا ، بل فى ظاهر المنتهى والتذكرة الاجماع عليه ، بل فى صريح المدارك ذلك لصحيح جميل (٣) « سأل رجل أبا عبد الله عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع قال : فمره فليصم ، وإن شئت فاذبح عنه » وصحيح سعيد بن أبي خلف (٤) « سألت أبا الحسن عليه السلام قلت : أمرت مملوكي أن يتمتع قال : إن شئت فاذبح عنه ، وإن شئت فمره »

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب أقسام الحج الحديث ٣ - ٦

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

والثاني عن سعد بن أبي خلف

فليهم » وإلى ذلك يرجع ما في صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « مثله عن المتمتع كم يجزيه ؟ قال : شاة ، وسأله عن المتمتع المملوك قال : عليه مثل ما على الحر ، إما ضحية وإما صوم » بعد جملة على إرادة المائلة في كنية ما يجب عليه وإن اختلفت الكيفية .

وعلى كل حال فلا يتعين الذبح عنه على المولى ، للأصل والاجماع المحكي عن التذكرة المعتضد بنفي علم الخلاف فيه إلا في قول الشافعي عن المنتهى ، وبخبر الحسن العطار (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل أمر بملاكوه يتمتع بالعمرة إلى الحج أعليه أن يذبح عنه ؟ فقال : لا إن الله عز وجل يقول : عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء (٣) » وهو نص في خلاف المحكي عن الشافعي من تعيين الذبح على المولى ، لآذنه له في التمتع الموجب لذلك ، لأن الأذن في الشيء إذن في لازمه ، والقرض اعتبار العبد ، إذ هو مع أنه اجتهد يمكن دفعه بأن مقتضى ذلك تعيين الصوم عليه ، كما هو المحكي عن بعض العامة لا الذبح عنه ، واحتمال صيرورته مؤسراً بتملك المولى إياه ذلك واضح الفساد بعد أن عرفت أن العبد لا يملك مطلقاً عندنا ، نعم قد سمعت النص والاجماع على مشروعية الذبح عنه ، وبذلك كله يظهر لك أنه ينبغي حمل خبر علي بن أبي حمزة (٤) سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن غلام أخرجته ممي فامرته فتمتع ثم أهل بالحج يوم التروية ولم أذبح عنه فله أن يصوم بعد النفر ، فقال : ذهبت الأيام التي قال الله تعالى ألا كنت أمرته

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الذبح - الحديث ١

وذيله في الباب ٢ منها الحديث ٥

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ٤

(٣) سورة النحل - الآية ٧٧

أن يفرد الحج ، قلت : طلبت الخير فقال : كما طلبت الخير فأذهب فأذبح عنه شاة سميحة ، وكان ذلك يوم النحر الأخير « على ضرب من الندب كما عن نهاية الشيخ وغيرها ، وإن حكى عنه العمل بمضمونه في كتابي الأخبار ، ولو امتنع المولى عن الذبح وجب على المملوك الصوم ، ولا ولاية المولى على منعه منه ، فإنه لاطاعة المخلوق في معصية الخالق ، والله العالم .

﴿ ولو أدرك المملوك ﴾ المنتم ﴿ أحد الموقفين معتقاً لزمه الهدي مع القدرة ومع التمذر الصوم ﴾ بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في محكي المنتهى بل ولا إشكال ، لأنه بالادراك المزبور يكون حجه حج اسلام ، فيساوي غيره من الأحرار في وجوب الهدي عليه مع القدرة ، ومع التمذر فالصوم ، بل في القواعد فإن اعتق قبل الصوم تعين عليه الهدي أي مع التمكن ، وظاهره ذلك وإن كان بعد إتمام الحج ، وأمله لارتفاع المانع وتحقق الشرط ، ودعوى اختصاص الآية بحج الاسلام قد عرفت ما فيها .

﴿ والنية شرط في الذبح ﴾ كما في غيره من الأفعال ، فيجب مقارنتها لأول جزء منه واستدامتها الى آخره ، ولسكن التحقيق أنها الداعي ، وأنه لا يجب فيها أزيد من نية القربة والتعيين مع فرض الحاجة اليه ، وإن كان الأحوط مع ذلك ذكر الوجه وغيره مما سمعته سابقاً ، كما أنك سمعت أيضاً الاجتزاء بالالتيان بعنوان الجزئية للحج الذي سبق تعيينه عند إحرامه ، والله العالم .

﴿ ويجوز أن يتولاها عنه الذابح ﴾ النائب عنه في الذبح ونيته بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل عن بعض الاجماع عليه ، بل في كشف الثام الاتفاق على توليه لها مع غيبة المنوب عنه ، لانه الفاعل ، فعليه نيته ، فلا يحزى حينئذ نية المنوب عنه وحدها ، لان النية إنما تعتبر من المباشر ، بل لا معنى لها إن نوى الذبح او النحر ، فالجواز بمعناه الأعم ، أو التعبير به لأن

النياحة جائزة ، نعم إن جعلت يده مع يده نويًا كما في الدروس لانهما مبشران ، وفي الدروس ونجب النية في الذبح ، ونجزي الاستنابة في ذبحه ، ويستحب جعل يده مع يده فينويان ، ومباشرة أفضل إن أحسن ، ويستحب للنائب ذكر المنوب لفظاً ونحو نيته ، قلت : قد سمعت ما في خبر أبي بصير (١) المتضمن للرخصة للنساء والصبيان في الإفاضة من المشعر بالليل ، وإن يرموا الجمار فيها ، وإن يصلوا الغداة في منازلهم ، فإن خفن الحيض وكان من يضحى عنهن ، وخبر علي بن أبي حمزة (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « أي امرأة أو رجل غائف إفاضة من المشعر ليلاً فلا بأس . فليرم الجمرة ثم ليمض وليأمر من يذبح عنه » الحديث وخبر أبي بصير (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام « رخص رسول الله ﷺ للنساء والضعفاء أن يفيضوا من جمع بليل ، وإن يرموا الجمرة بليل ، فإذا أراد أن يزوروا البيت وكلوا من يذبح عنهم » إلى غير ذلك من النصوص الدالة على جواز التوكيل الظاهر في الذبح ونيته ، بل الظاهر مشروعيته في حال الحضور أيضاً كالتوكيل في الزكاة والخمس ، فينوي النائب حينئذ ، نعم قد يقال لو كان التوكيل في الفعل نفسه خاصة نوى الأصل حينئذ ، ولا يقدر كونه غير مباشر بمشروعية التوكيل في الفعل الذي صار به بمنزلة فعله ، فينوي القربة فيه ، ولعل المراد بالجواز في المتن والقواعد الإشارة إلى ذلك ، والاولى مع حضوره جمع النيتين منها ، وهو سهل بعد كون النية الداعي .

ولو غلط الوكيل في تسمية الموكل لم يقدح تقديماً لنيته على الغلط اللساني وهو المراد من خبر علي بن جعفر (٤) عن أخيه عليه السلام المروي في التهذيب وغيره

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر -

الحديث ٣ - ٤ - ٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الذبح - الحديث ١

« سألته عن التضحية يخطئ الذي يذبحها فيسمي غير صاحبها أتجزى عن صاحب التضحية ؟ فقال : نعم ، إنما له ما نوي » فإن الاسم لا مدخلية له ، ولذا لو نساه اجزه ايضاً ، كما في خبر عبدالله بن جعفر الحميري (١) المروي عن الاحتجاج عن صاحب الزمان (روي له الفداء) « كتب اليه يسأله عن رجل اشترى هدياً لرجل غائب ، وسأله ان ينحر عنه هدياً بمنى فلما اراد نحر الهدى نسي اسم الرجل ونحر الهدى ثم ذكر بعد ذلك أيجزى عن الرجل ام لا ؟ الجواب لا بأس بذلك ، وقد اجزه عن صاحبه » والله العالم .

﴿ ويجب ذبحه بمنى ﴾ عند علمائنا في محكي المنتهى والتذكرة وعندنا في كشف اللثام ، وهذا الحكم مقطوع في كلام الاصحاب في المدارك ، وقال الصادق عليه السلام في خبر ابراهيم الكرخي (٢) « في رجل قدم هديه مكة في العشر ، فقال : إن كان هدياً واجباً فلا ينحره إلا بمنى ، وإن كان ليس بواجب فلينحره بمكة إن شاء وإن كان قد اشعره او قلده فلا ينحره إلا يوم الاضحى » وقال ايضاً في خبر عبدالاعلى (٣) . « لا هدي إلا من الابل ، ولا ذبح إلا بمنى » بل ربما استشعر من قول النبي (٤) « منى كلها منحر » تخصيصها بالحكم من حيث تخصيصها بالذكر ، بل ربما استدلل بقول الصادق عليه السلام ايضاً في صحيح منصور (٥) « في

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ وهو خبر

محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٦

(٤) المستدرک - الباب - ٣٥ - من ابواب كفارات الصيد - الحديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

الجواهر - ١٥

الرجل يفضل هديه فيجده رجل آخر فينحره : إن كان نحره بمنى فقد اجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه ، وإن كان نحره في غير منى لم يجز عن صاحبه ، بناء على أولوية عدم الاجزاء مع الاختيار من حال الاضطرار ، لكن فيه انه مبني على اجزاء التبرع ، وإلا كان مطرحاً .

وكيف كان فما عن العامة - من جوازها في اي مكان من الحرم ، بل جوازها في الحل إذا فرق لجه في الحرم - واضح الفساد ، وما في صحيح عمار (١) عن الصادق (عليه السلام) « في رجل نسي ان يذبح بمنى حتى زار البيت فأشترى بمكة فذبح قال : لا بأس قد اجزه عنه » مع - انه صريح في الذبح بفيز منى ، وإن اشككه الشهيد بأنه في غير محل الذبح - محمول على غير الهدي الواجب ، كحسن معاوية بن عمار (٢) « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) إن اهل مكة أنكروا عليك انك ذبحت هديك في منزلك بمكة فقال : إن مكة كلها منحر » والله العالم .

﴿ ولا يجزي واحد في ﴾ الهدي ﴿ الواجب إلا عن واحد ﴾ ولو حال الضرورة عند المشهور ، بل عن ضحايا الخلف الاجماع عليه للاصل المستفاد من تعدد الخطاب الموافق لقوله تعالى (٣) : « فمن لم يجد فصيام » الى آخره ، ضرورة صدق عدم وجدان الهدي مع الاضطرار ، فان النمكن من جزء منه ليس تمكناً منه بعد أن كان المتساق منه الحيوان التام ، والأمر بما استيسر إنما هو

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث •

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٢

لإرادة بيان النعم الثلاثة لا اجزاء الحيوان الواحد ، وصحيح الحلبي (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نفر تجزئهم البقرة قال : أما في الهدي فلا ، وأما في الأضحية فنعم » وصحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « لا تجوز البدنة والبقرة إلا عن واحد بمعنى » وخبر الحلبي (٣) عن الصادق عليه السلام « تجزي البقرة والبدنة في الأمصار عن سبعة ، ولا تجزي بمعنى إلا عن واحد » بناء على إرادة الكناية بذلك عن الهدي الواجب والمندوب أي الأضحية ، لا الحج المندوب تمتاً ، لأن الهدي فيه واجب أيضاً بعد وجوبه بالنبلس به .

﴿ و ﴾ لكن مع ذلك ﴿ قيل يجزي مع الضرورة عن خمسة وعن سبعة إذا كانوا أهل خوان واحد ﴾ إلا أنا لم نعرف القائل بذلك ، نعم في محكي المبسوط « ولا يجوز في الهدي الواجب إلا واحد عن واحد مع الاختيار سواء كان بدنأ أو بقرأ ، ويجوز عند الضرورة عن خمسة وعن سبعة وعن سبعين . وكلما قلوا كان أفضل ، وإن اشتركوا عند الضرورة أجزأت عنهم ، سواء كانوا متفقين في النسك أو مختلفين ولا يجوز أن يريد بعضهم اللحم ، وإذا أرادوا ذبحه أسندوه الى واحد منهم ينوب عن الجماعة ، ويسلم مشاعا اللحم الى المساكين » ونحو منه النهاية ، وكذا الاقتصاد والجمل والمقود ، ولم يقتصر فيها على البدنة والبقرة ، ولا اشترط أن لا يريد بعضهم اللحم أي اجتماعهم على التقرب بالهدي ، وفي كشف اللثام وهو خيرة الفاضلي والمختلف والمنتعمى ومحتمل التذكرة ، والموجود في المختلف أن الأقرب الاجزاء عند الضرورة عن الكثير دون الاختيار « وفي المقنعة « وتجزي البقرة عن خمسة إذا كانوا أهل بيت ، ولا يجوز في الهدي الواجب

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الذبح

البقرة والبدنة مع التمكن إلا عن واحد ، وإنما تجوز عن خمسة وسبعة وسبعين عند الضرورة وعدم التمكن ، وإن كان كلما قل المشتركون فيه والحال ما وصفناه كان أفضل » وعن الهداية « ويجزى البقرة عن خمسة نفر إذا كانوا من أهل بيت وروي أنها تجزى عن سبعة » والجذور يجزى عن عشرة متفرقين ، والكبش يجزى عن الرجل وعن أهل بيته ، وإذا عزت الأضاحي أجزاء شاة عن سبعين » وفي المراسم « تجزى بقرة عن خمسة نفر » واطلاق فلم يقيد بالضرورة ولا بالاجتماع على خوان واحد ، نعم عن بعض نسخها زيادة « والابل تجزى عن سبعة وعن سبعين قرأ » وفي المحكي من حج الخلاف « يجوز اشتراك سبعة في بدنة واحدة أو بقرة واحدة إذا كانوا متفرقين وكانوا أهل خوان واحد سواء كانوا متمتعين أو قارنين أو مفردين ، أو بعضهم مفرداً وبعضهم قارناً أو متمتعاً أو بعضهم مفترضين أو متطوعين ، ولا يجوز أن يريد بعضهم اللحم ، وبه قال أبو حنيفة إلا أنه لم يعتبر أهل خوان واحد ، وقال الشافعي : مثل ذلك إلا أنه أجاز أن يكون بعضهم يريد اللحم ، وقال مالك : لا يجوز الاشتراك إلا في موضع واحد ، وهو إذا كانوا متطوعين ، وقد روى ذلك أصحابنا أيضاً ، وهو الأحوط ، وعلى الأول خبر جابر (١) قال : « كما نمتع على عهد رسول الله ﷺ ونشترك السبعة في البقرة أو البدنة » وما رواه أصحابنا أكثر من أنه يحصى ، وعلى الثاني ما رواه أصحابنا ، وطريقة الاحتياط تقتضيه .

والجميع كما ترى ليس في شيء منها ما يوافق القول المزبور مع اختلافها كاختلاف النصوص ، ففي خبر معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « تجزى

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٣٤

(٢) المسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٥

البقرة عن خمسة بمعنى ان كانوا اهل خوان واحد « وخبر ابي بصير (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « البدنة والبقرة تجزي عن سبعة اذا اجتمعوا من اهل بيت واحد ومن غيرهم » وخبر اسماعيل بن ابي زياد (٢) عن ابي عبدالله عن ابيه عن علي (عليهم السلام) « البقرة الجذعة تجزي عن ثلاثة من اهل بيت واحد ، والمسنة تجزي عن سبعة نفر متفرقين ، والجزور تجزي عن عشرة متفرقين » وفي خبر حمران (٣) قال : « عزت البدن سنة بمعنى حتى بلغت البدنة مائة دينار ، فسئل ابو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : اشتركوا فيها ، قال : قلت : وكم ؟ قال : ما خف فهو افضل ، فقال : قلت : عن كم تجزي ؟ فقال عن سبعين » وفي خبر الحسين بن خالد (٤) المروي عن العلل والعيون سئل الرضا عليه السلام « عن كم تجزي البدنة ؟ فقال : عن نفس واحدة ، قال : فالبقرة قال : تجزي عن خمسة قال : لأن البدنة لم يكن فيها من العلة ما كان في البقرة ، ان الذين امروا قوم موسى بعبادة العجل كانوا خمسة ، وكانوا اهل بيت يأكلون علي خوان واحد وهم الذين ذبحوا البقرة . »

إلا انها اجمع كما ترى لا تصريح في شيء منها بالهدي الواجب ، فيمكن حملها على الأضحية المندوبة كخبر سواده (٥) قال : « كنا جماعة بمنى فعزت الأضاحي بمنى فنظرنا فإذا ابو عبدالله عليه السلام واقف على قطيع يساوم بفنم ،

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب الذبيح - الحديث

٦ - ٧ - ١١ - ١٨

(٥) ذكر صدره في الوسائل في الباب ١٩ من ابواب الذبيح - الحديث ١ واسقط قطعة منه وذكر ذيله في الباب ١٨ منها الحديث ١٢ وذكر تمامه في الاستبصار ج ٢ ص ٢٦٧ الرقم ٩٤٧

ويما كسه مكاساً شديداً فوقفتنا ننظر فلما فرغ اقبل علينا وقال : أظنكم قد تمعجبتم من مكاسي فقلنا نعم ، فقال : إن المغبون لا محمود ولا مأجور ألكم حاجة ؟ قلنا نعم اصلحك الله ان الأضاحي قد عزت علينا ، قال : فاجتمعوا فاشترؤا جزورا فأنحروها فيما بينكم ، قلنا فلا تبلغ نفقتنا ذلك ، قال : فاجتمعوا فاشترؤا شاة واذبحوها فيما بينكم ، قلنا : يحزني عن سبعة قال : نعم وعن سبعين « وخبره الآخر مع علي بن اسباط (١) عنه رحمته الله ايضاً قال : « قلنا له : جعلنا فذلك عزت الأضاحي علينا بمكة فيحزني اثنين ان يشتركا في شاة فقال : نعم وعن سبعين » وخبر علي بن الريان بن الصلت (٢) عن ابي الحسن الثالث رحمته الله قال : « كتبت اليه اسأله عن الجاموس عن كم يحزني في الضحية فجاء الجواب ان كان ذكراً فعن واحد ، وان كان اثنى فعن سبعة » وخبر يونس بن يعقوب (٣) « سألت ابا عبدالله رحمته الله عن البقرة يضحى بها فقال : يحزني عن سبعة » نعم في خبر زيد بن جهم (٤) « قلت لابي عبدالله رحمته الله متمتع لم يجد هدياً فقال : اما كان معه درهم يأتي به قومه فيقول : اشركوني بهذا الدرهم » وصحيح ابن الحجاج (٥) « سألت ابا ابراهيم رحمته الله عن قوم غلت عليهم الأضاحي وهم متمتعون وهم متوافقون ليسوا باهل بيت واحد وقد اجتمعوا في مسيرهم ، ومضربهم واحد ، ألهم ان يذبحوا بقرة ؟ فقال : لا أحب ذلك إلا من ضرورة » والأول - مع وهن سنده بجهالة حفص وزيد ، ولا جابر له - يمكن حمله على ضرب من الندب بدفع شيء للشركة مع من يضحى وإن كان تكليفه الصوم ، والثاني لا تصريح فيه بالهدي ، فيمكن الاشتراك في الأضحية المندوبة وإن كانوا متمتعين ، خصوصاً

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الذبح

المحدث ٩ - ٨ - ١٩ - ١٣ - ١٠ والاول عن ابي الحسن الرضا رحمته الله

بعد ظهوره في جواز ذلك اختياراً مع عدم القائل به أو ندرته ، فالتحقيق حينئذ عدم الاجزاء في الهدي الواجب مطلقاً .

﴿ و ﴾ حينئذ ﴿ الاول اشبه و ﴾ ان كان الأحوط مع الضرورة الاشتراك مع الصوم ، نعم ﴿ يجوز ذلك في المندوب ﴾ أي الأضحية والمبعوث من الآفاق والمنبرع بسياقه مع عدم تعينه بالاشعار والتقليد ، لا سمعته من النصوص السابقة ، بل عن المنتهى الاجماع على اجزاء الهدي في التطوع عن سبعة نفر سواء كان من الابل أو البقر أو الغنم ، بل في التذكرة « اما في التطوع فيجزى الواحد عن سبعة وعن سبعين حال الاختيار سواء كان من الابل أو البقر أو الغنم إجماعاً » بل الظاهر إرادة المثال من السبعين في النصوص في الشاة فضلاً عن غيرها من غير فرق في ذلك بين كونهم أهل خوان واحد أو لا ، وبين كونهم من أهل بيت واحد أو لا ، ففي مرسل ابن سنان (١) « كان رسول الله ﷺ يذبح يوم الأضحية كبشين أحدهما عن نفسه والآخر عن من لم يجد من أمته » وما في بعض النصوص من التقييد ببعض ذلك محمول على ضرب من الندب ، والله العالم

﴿ ولا يجب بيع ثياب التجمل في الهدي ، بل يقتصر على الصوم ﴾ مع عدم وجدانه غيرها بلا خلاف أجده فيه ، بل في المدارك وغيرها انه مقطوع به في كلام الأصحاب ، فحوى استثنائها في دين المخلوق الذي هو أهم في نظر الشارع من دين الخلق ، ولصدق عدم الوجدان عليه الذي هو عنوان الصوم ، وانتفاء صدق الاستيسار الذي هو عنوان وجوب الذبح ، ولمرسل علي بن اسباط (٢) المنعبر بما عرفت عن الرضا عليه السلام سئل « عن رجل يتمتع بالعمرة الى الحج

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب الذبح الحديث ٢

وفي عيبته ثياب أله ان يبيع من ثيابه شيئاً ويشتري بدنة ؟ قال : لا ، هذا يتزين به المؤمن ، يصوم ولا يأخذ من ثيابه شيئاً « بل وصحيح البنزطي (١) » سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع يكون له فضول من الكسوة بعد الذي يحتاج اليه فتسوي تلك الفضول مائة درهم ، هل يكون ممن يجب عليه ؟ فقال له بد من كراء وثققة ، فقال : له كراء وما يحتاج اليه بعد هذا الفضل من الكسوة ، فقال : وأي شيء كسوة بمائة درهم ، هذا ممن قال الله : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم « وإن كان يحتمل غير ذلك ، لكن ما عرفته أولاً كافي ، بل الظاهر استثناء كل ما يستثنى في الدين ، ولو باعها واشترى في الدروس أجزاء ، ونوقش بأنه غير آت بالمأمور به وليس هو كمن وهب فقبل ونحوه ممن يصدق عليه أنه تبسر له الهدي بعد قبوله ، بخلاف الفرض خصوصاً بعد ظهور المارسل في عدم كون ذلك له ، اللهم إلا أن يكون المراد منه عدم الوجوب لا النهي ، ولعل الاجزاء لا يخلو من قوة ، ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه ولو بالجمع ، والله العالم .

﴿ ولو ضل الهدي فذبحه غير صاحبه ﴾ ناوياً به صاحبه ﴿ لم يجز عنه ﴾ كما في النافع بل في المسالك انه المشهور وان كان لم نجده لغير المصنف في الكتابين ، بل في كشف اللثام قصر الحكاية على الثاني منها ، بل هو في الكتاب في هدي القران صرح بما عليه المشهور كما ستسمع ، فينحصر الخلاف حينئذ في النافع وإن كان ما حضرنا من نسخته هنا وما شرحه ثاني الشهيدين وسببه نحو ما في النافع ، وعلى كل حال فلا دليل له إلا الأصل المقطوع بما في صحيح منصور بن حازم (٢) « في رجل

(١) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

ضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال : إن كان نحره في منى فقد اجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه ، وإن كان نحره في غير منى لم يجز عن صاحبه « ومن هنا كان المشهور على ما في كشف اللثام الاجزاء عنه ان ذبحه بمنى ، بل ظاهر الصحيح المزبور إطلاق الاجزاء عن صاحبه مع الذبح بمنى ، إلا انه لا قائل به على الظاهر ، ولعله لانسباق ذلك منه ، مضافاً الى ما تسمعه من صحيح ابن مسلم (١) فحينئذ إن لم ينوه عن صاحبه لم يجز عن احد منهما كما عن المنتهى والتحرير النصريح به ، قال : واما عن الذابح فلانه منهى عنه ، واما عن صاحبه فلمدم النية « وفي الرياض « هو حسن لولا إطلاق النص بالاجزاء عن صاحبه « ولكن ظاهرهم الاطلاق على المنع هنا ، ولعلمهم حملوا اطلاق النص على الاصل في فعل المسلم من الصحة ، فلا يتصور فيه الذبح بغير النية عن صاحبه « قلت : لا يخفى عليك في هذا الأصل هنا سيما بعد عموم جواز الالتقاط ، ولذا قال في كشف اللثام : « لا يجزي عنه وان نواه عن نفسه إلا ان يجده في الحل فيتملكه بشرائطه ، وحينئذ فهو صاحبه « قلت : بل لو وجدته في الحرم بناءً على جواز أخذ الضالة . نعم لو قلنا بخروج الهدي عن حكم الضالة ولو للنص المزبور اتجه عدم الاجزاء حينئذ عنه للنهي ، ولكن فيه نظر لاطلاق الأدلة بل عمومها ، فلاحظ وتأمل . وكيف كان فقد سمعت ما عن المشهور المبني على عدم تملك الواجد ، لكن عن الفاضل في المنتهى انه ينبغي لواجد الهدي الضال ان يعرفه ثلاثة ايام ، فان عرفه صاحبه وإلا ذبحه عنه ، لصحيح محمد بن مسلم (٢) عن احدهما (عليهما السلام) « اذا وجد الرجل هدياً ضالاً فليعرفه يوم النحر واليوم الثاني واليوم الثالث ثم يذبحه عن صاحبه عشية يوم الثالث » الحديث ، ولكن ظاهر

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

الصحيح المزبور وجوب التعريف كما هو المحكي عن ظاهر الشيخ في النهاية ، بل في كشف اللثام الظاهر الوجوب للامر بلا معارض ، وللتحرز عن النية بلا ضرورة ولا استنباط خصوصاً عن غير معين ، وعن إطلاق الذبح مما في الذمة إطلاقاً محتملاً للوجوب والتدب ، وللهدي وغيره ، ولتتمتع وغيره ، وحج الاسلام وغيره ، ولذا لم يجتز به المحقق في النافع ، قلت : أما عدم اجتزاء المصنف فهو كالاتجاه في مقابل النص نحو ما سمعته من التعليل ، فالعمدة ظاهر الأمر الذي لا ريب في قصوره عن معارضة الصحيح الأول مع فرض إرادة اعتبار ذلك في الاجزاء ، وإلا كانت واجباً تعبداً معارضاً بالأصل وغيره ، بل ظاهر الفاضل الذي ذكره التدب ، كما أن ظاهر الشيخ التعبير بما في الخبر ، فالأقوى التدب ، وخصوصاً بعد الذبح ، وإن قال في المدارك : « ولو قلنا بجواز الذبح قبل التعريف لم يبعد وجوبه بعده ليعلم المالك فيترك الذبح ثانياً » إلا انه كما ترى ، خصوصاً مع القول بالاجزاء عن صاحبها بمجرد الضياع كما في مرسل محمد بن عيسى (١) عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل اشترى شاة لمتعة فسرقته منه او هلك فقال : إن كان اوتقها في رحل فضاعت فقد اجزأت عنه » وخبر علي (٢) عن عبد صالح عليه السلام قال : « اذا اشتريت أضحيتك وصارت في رحلك فقد بلغ الهدى محلّه » ويقرب من ذلك ما في صحيح معاوية (٣) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اشترى أضحية فماتت أو سرقته قبل ان يذبحها قال : لا بأس ، وإن ابدلها فهو أفضل ، وإن لم يشتر فليس عليه شيء » ومرسل ابراهيم بن

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ عن احمد بن

محمد بن عيسى في كتابه عن غير واحد من اصحابنا .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ - ١

عبدالله (١) قال : « اشترى لي ابي شاة غنى فسرقت فقال لي ابي انت ابا عبدالله
 ﷺ فاسأله عن ذلك فأتته فاجبرته فقال ما ضحى ببنى شاة أفضل من شاتك »
 وان كانا هما في غير الضال ، مع احتمال إرادة ما يشمله من الهلاك في الاول
 نحو خبر ابي بصير (٢) « سألت أبا عبدالله ﷺ عن رجل اشترى كبشاً فهلك
 منه قال : يشتري مكانه آخر ، قلت : فانت اشترى مكانه آخر ثم وجد الأول
 قال : إن كانا جميعين قائمين فليذبح الأول وليبيع الأخير وان شاء ذبحه ، وان كان
 قد ذبح الأخير ذبح الأول معه » المحمول على التذبح ، لحصول الاجزاء بذبح الاخير
 نعم لو فرض تعيين ذبحه بنذر ونحوه وجب حينئذ ، ومنه الاشعار الذي قد صرح
 بالوجوب معه في محكي التذكرة والمنهى والنحرير ، بل عن المختلف انه حكاه عن
 الشيخ ايضاً ، ولكن هو قرب الاستحباب للامثال ، وهو مناف لصحيح
 الحلبي (٣) سأل الصادق ﷺ « عن الرجل يشتري البدنة ثم تضل قبل أن يشمرها
 ويقلدها فلا يمجدها حتى يأتي متى فينحرو ويجد هديه ، فقال ﷺ : ان لم يكن قد
 اشمرها فهو من ماله ، ان شاء نحرها وان شاء باعها ، وان كان أشمرها نحرها »
 هذا ، وفي المدارك « انه متى جاز ذبحه فالظاهر وجوب الصدقة به والاهداء
 ويسقط وجوب الاكل قطعاً ، لتعلقه بالمالك » ونحوه في المسالك ، وقد يناقش
 في وجوب الاولين أيضاً بظهور دليلها في المالك واطلاق الامر هنا بالذبح
 الظاهر في الاجزاء ، ولو ان الواجد معامل معاملة المالك لوجب الاكل عليه ايضاً ،
 ولكن مع ذلك والاحتياط لا ينبغي تركه ، والله العالم .

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ - ١

﴿ ولا يجوز إخراج شيء مما ذبحه ﴾ في منى من الهدي الواجب ﴿ عن منى ﴾ بل يخرج ﴿ من رحله مثلاً ﴾ إلى مصرفه بها ﴿ وفقاً للمشهور على ما في الذخيرة ﴾ ، بل في المدارك هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً ، واستدل عليه في التهذيب بصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « سألت عن اللحم أخرج به من الحرم ؟ فقال : لا يخرج منه شيء إلا السنام بعد ثلاثة أيام » وصحيح معاوية (٢) قال أبو عبد الله عليه السلام : « لا تخرج شيئاً من لحم الهدي » وخبر علي بن أبي حمزة (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) « لا يتزود الحاج من أضحيته ، وله أن يأكل بمنى أيامها » قال : وهذه مسألة شهاب كُتب إليه فيها « ولكن لا يخفى عليك عدم دلالة الأول على المطلوب بل والثاني مع فرض كون المراد به ما في الأول من عدم الخروج من الحرم ، وكذا الثالث ، ضرورة النهي فيه عن التزود لا الصدقة بها مثلاً في خارج منى ، ولعله لذا كان المحكي عن الفقيه والمنفع والجامع والمنتهى والتذكرة والتحرير التعبير بما يوافق الصحيح الأول ، ومنه يعلم ما في النسبة المزبورة ، نعم عن الصدوق وابن سعيد استثناء السنام كما في الخبر ، بل عن الأخير زيادة الجلد لما تسمعه إن شاء الله من النصوص (٤) بل عن المنتهى تخصيص الحكم هنا باللحم ، لكن في المسالك لا فرق في ذلك بين اللحم والجلد وغيرهما من الأطراف والأمعاء ، بل تجب الصدقة بجميع ذلك ، لفعل النبي (صلى الله عليه وآله) (٥) وناقشه في المدارك بأنه لا يقتضي الوجوب ، وفيه أن ذلك مقتضى دليل التأسّي بناء على شموله لغير معلوم الوجه من

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الذبح الحديث

٣ - ٢ - ١

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الذبح - الحديث ٠ - ٣

الفعل ، مضافاً الى قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « خذوا غني مناسككم »
ثم قال في المدارك : نعم يمكن الاستدلال عليه بصحيح معاوية (٢) « سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الاهاب فقال : تصدق به او تجمله مصلى تنفع به في البيت ،
ولا تعطى الجزارين ، وقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يعطى جلالها وجلودها
وقلائدها الجزارين ، وأمر أن يتصدق بها » وصحيح علي بن جعفر (٣) عن
اخيه عليه السلام « سألت عن جلود الأضاحي هل يصلح لمن ضحى بها أن يجعلها جراباً ؟
قال : لا يصلح ان يجعلها جراباً إلا ان يتصدق بشئها » لكن فيه انه لا دلالة
في شيء منها على عدم جواز الاخراج من منى كما هو واضح ، بل الاخير منها
في الأضاحي التي يمكن القول بجواز إخراج لحومها اختياراً وان كره كما عن
الفاضلين وغيرهما التصريح به ، كالحكي عن صريح آخرين من الجواز معها في جلود
الهدي ايضاً ، ولعله للصحيح او الموثق (٤) « عن الهدي أ يخرج شيء منه عن
الحرم ؟ فقال : بالجلد والسنام والشيء ينفع به ، قلت : إنه بلغنا عن ابيك انه
قال : لا يخرج من الهدي المضمون شيئاً ، قال : بل يخرج بالشيء ينفع به »
وزاد فيه احمد « ولا يخرج شيء من اللحم من الحرم » نحو ما سمعته في صحيح
ابن مسلم السابق .

وبذلك كله ظهر لك أن المتجه العمل بما في صحيح ابن مسلم ، وان كان
الاحتياط لا ينبغي تركه ، خصوصاً بعد إطلاق النهي عن الخروج في صحيح
معاوية الذي لا تعارض بينه وبين صحيح ابن مسلم في ذلك ، وخصوصاً بعدما

(١) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبيح - الحديث

سمعت من النسبة الى الاصحاب في المدارك والى الشهرة في غيرها ، نعم ينبغي القطع بالجواز اذا لم يكن مصرف له إلا في خارجها كما صرح به في المسالك مستثنياً له من إطلاق المنع ونحوه ، كما انه ينبغي القطع بالجواز اذا كان قد اشتراه مثلاً من المسكين ، لانساق دليل المنع الى غيره ، فيبقى الاصل حينئذ بلا معارض كما جزم به في التهذيب جامعاً به بين ما سمعته من النصوص وبين صحيح ابن مسلم او حسنه (١) عن ابي عبد الله عليه السلام « سألت عن إخراج لحوم الأضاحي من منى فقال : كئنا نقول : لا يخرج شيء لحاجة الناس اليه ، فأما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس باخراجه » وان كان فيه أنه غير مناف لما ذكرنا ، بل هو مؤيد له على أنه في الأضاحي دون الهدي الواجب الذي هو محل البحث ، والله العالم .

﴿ ويجب ذبحه ﴾ أي الهدي ﴿ يوم النحر ﴾ بلا خلاف اجمده فيه كما اعترف به بعضهم ، بل في المدارك أنه قول علمائنا واكثر العامة للتأسي ، لكن المسلم منه كونه بمعنى عدم جواز تقديمه على يوم النحر الذي يمكن تحصيل الاجماع عليه كما ادعاه بعضهم ، أما عدم جواز تأخير عنه فهو وإن كان مقتضى العبارة لكن ستعرف القائل بالجواز صريحاً وظاهراً ، بل قد يشكل الدليل عليه ، فانهم لم يذكروا له إلا التأسي الذي يمكن الاشكال فيه - بعد تسليم وجوبه في غير معلوم الوجه - بأنه لم يعلم كون ذبحه في ذلك اليوم نسكاً ، ضرورة احتياج الذبح الى وقت ، وان كان هو خلاف ظاهر الحال .

وأن يكون ﴿ مقدماً على الحلق ﴾ بناء على وجوب الترتيب الذي ستسمع الكلام فيه عند تعرض المصنف (رحمه الله) له ﴿ و ﴾ لكن ﴿ لو أخره ﴾ عنه ﴿ أتم ﴾ بناء على الوجوب ﴿ وأجزأ ، و كذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة

جاز ﴿ اي أجزأ بلا خلاف اجده فيه ، بل في كشف اللثام قطع به الاصحاب من غير فرق بين الجاهل والعالم والعامد والنامي ، ولا بين المختار والمضطر ؛ بل عن النهاية والغنية والسرائر الجواز ، بل عن الثاني الاجماع عليه ، لكن يمكن إرادة الجميع الاجزاء منه كما في المتن ، نعم عن المصباح ومختصره « ان الهدي الواجب يجوز ذبحه ونحره طول ذي الحجة ، ويوم النحر افضل » بل عن ظاهر المذهب ما يؤمهم جواز تأخير ذبح ذي الحجة ؛ ولعله لا يريد ، لا يمكن تحصيل الاجماع كما ادعاه بعض على خلافه ، وعن المبسوط التصريح بأنه بعد ايام التشريق قضاء ، وعن ابن إدريس انه أداء .

وعلى كل حال فدليل الاجزاء بعد إطلاق الآية (١) حسن حريز (٢) عن الصادق عليه السلام « فيمن يجذ الثمن ولا يجذ النعم قال : يخلف الثمن عند بعض اهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه ، وهو يجزي عنه ؛ فان مضى ذو الحجة آخر ذلك الى قابل من ذي الحجة » إلا انه لا يشمل تمام المدعي ، كصحيح معاوية بن عمار (٣) عنه عليه السلام « في رجل نسي ان يذبح بمنى حتى زار البيت فاشتري بمكة ثم ذبح قال : لا بأس قد أجزأ عنه » كما انه لا دلالة في صحيح علي بن جعفر (٤) سأل اخاه عليه السلام « عن الاضحى كم هو بمنى ؟ قال : اربعة ايام » ونحوه موثق عمار (٥) على كونه قضاء بعد ايام التشريق ، لجواز كون الغرض عدم الصوم ، كما في صحيح ابن حازم او موثقه (٦) عن الصادق عليه السلام « النحر بمنى

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٥

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الذبح - الحديث ١-٢-٥

ثلاثة ايام ، فمن اراد الصوم لم يصم حتى تمضي الثلاثة الايام ، والنحر بالامصار يوم
فمن اراد ان يصوم صام من الغد « بل في موثق ابي بصير (١) سأل احدهما
(عليهما السلام) « عن رجل تمتع فلم يجد ان يهدي حتى اذا كان يوم النفر وجد
تمن شاة أذبح او يصوم ؟ قال : بل يصوم ، فان ايام الذبح قد مضت « وان كان
احتمل فيه إرادة يوم النفر من مكة وقد كان بعد ذي الحجة ، بل عن الشيخ حملة
على من صام ثلاثة ايام فمضي ايامه بمعنى مضي زمان اسقطه عنه للصوم فيه ،
والكلام في امر القضاء والاداء بعد عدم وجوب نيتها عندنا سهل .

انما الكلام في اصل الوجوب يوم النحر الذي قد عرفت عدم ذكر دليل له
إلا التماسي الذي قد سمعت الاشكال فيه ، نعم قد يستفاد وجوبه من بعض
النصوص (٢) التي مررت في الرخصة للنساء والخائف ونحوه المشتمل على الامر لمن
بالتوكيل في الذبح عنهن إن خفن الحيض ، وفي آخر (٣) « فان لم يكن عليهن
ذبح فليأخذن من شعورهن » ولكن ما سمعته من الامر (٤) لواجد الهدي بالذبح
في عشية اليوم الثالث بل وغيره يقضي بأن ايام النحر في منى الاربعة ، فيمكن
القول بوجوب فعله فيها ، بل يمكن إرادة ما يشملها من يوم النحر المراد به الجنس
وحينئذ فان اخر عنهن مختاراً اتم ، وان كان هو يجزي في جميع ذي الحجة ايضاً
كالمعذور ، والله العالم والهادي .

الطرف (٥) الثاني في صفاته ، والواجبات (٦) منها (٧) ثلاثة :

١- الاول الجنس ، ويجب ان يكون من النعم : الابل والبقر والغنم (٨)

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢٠ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى ما يحكى عن المفسرين في قوله تعالى (١) : « ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام » من أنها الثلاثة المزبورة ، والى صحيح زرارة (٢) عن ابي جعفر عليه السلام « في المتمتع قال : وعليه الهدي ، قلت : وما الهدي ؟ فقال : أفضله بدنة ، وأوسطه بقرة ، وأخسه شاة » وغيره من النصوص ، وكونه الممهور والمأثور من فعل النبي صلى الله عليه وآله والأئمة (عليهم السلام) والصحابة والتابعين ، بل هو كالضروري بين المسلمين ، قيل : ولذا كان إذا نذر أن يهدي عبده او جاريته او دابته لزمه بيعه وصرف ثمنه في مصالح البيت بعد تعذر إرادة الهدي منه حقيقة ، لأن القرض اختصاصه بغير ذلك ، وفيه أنه لا يدل على حصره في الثلاثة ، وكيف كان فأقله واحد من المزبورات ، ولا حد لأكثره ، فقد نحر النبي صلى الله عليه وآله (٣) ستاً وستين بدنة وعلي عليه السلام عام المائة .

﴿ الثاني السن ، فلا يجزي من الابل إلا الثني ، وهو الذي له خمس ودخل في السادسة ، و ﴿ كذا ﴾ من البقر والمز ﴾ وهو ﴿ ما له سنة ودخل في الثانية ويجزي من الضأن الجذع ﴾ بلا خلاف أجده فيه في الحكم ، والتفسير للأول الذي هو المعروف عند اهل اللغة ايضاً بل على الحكم في الثلاثة الاجماع صريحاً في كلام بعض وظاهراً في كلام آخر ، مضافاً الى صحيح العيص (٤) عن ابي عبدالله عن امير المؤمنين (عليهما السلام) « انه كان يقول : يجزي الثني من الابل ، والثنية

(١) سورة الحج - الآية ٣٥

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٥ - ٤

(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الذبح - الحديث ١

الجواهر - ١٧

من البقر ، والثنية من المعز ، والجذعة من الضأن « بناء على ظهوره في أن ذلك أقل المجزي ، والى قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن منان (١) : « يجزي من الضأن الجذع ، ولا يجزي من المعز إلا الثني » وفي حسن معاوية بن عمار (٢) « يجزي في المتعة الجذع من الضأن ، ولا يجزي جذع من المعز » وفي خبر أبي بصير (٣) « يصلح الجذع من الضأن ، وأما الماعز فلا يصلح » وسأله عليه السلام حماد بن عثمان (٤) « عن أدنى ما يجزي من أسنان الغنم في الهدي فقال : الجذع من الضأن ، قلت : فالمعز قال : لا يجوز الجذع من المعز ، قلت : ولم ؟ قال : لأن الجذع من الضأن يلقح ، والجذع من المعز لا يلقح » وفي خبر سلمة بن أبي حفص (٥) عنه عليه السلام أيضاً « كان علي عليه السلام - إلى أن قال - : وكان يقول : يجزي من البدن الثني ، ومن المعز الثني ، ومن الضأن الجذع » وفي دعائم الاسلام (٦) عن جعفر بن محمد (عليها السلام) أنه قال : « الذي يجزي في الهدي والضحايا من الأبل الثني ، ومن البقر المسن ، ومن المعز الثني ، ويجزي من الضأن الجذع ، ولا يجزي الجذع من غير الضأن ، وذلك لأن الجذع من الضأن يلقح ، ولا يلقح الجذع من غيره » .

وأما تفسير الثني في البقر والغنم بما عرفت فهو المشهور في كلام الأصحاب كما اعترف به غير واحد ، بل في كشف النام نسبتته إلى قطعهم ، قال : وروي (٧)

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبح -

الحديث ٢ - ٦ - ٨ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبح - الحديث ٩ عن سلمة

أبي حفص وهو الصحيح كما في الكافي ج ٤ ص ٤٩٠

(٦) و (٧) المستدرک - الباب - ٩ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢

في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام ، إلا أن المعروف في اللغة هو ما دخل في الثالثة فإن فيها تسقط ثنيتها على ما قيل ، بل عن زكاة المبسوط وأما المسنة يعني من البقر فقالوا ايضاً هي التي تم لها سنتان ، وهو الثني في اللغة ، فينبغي أن يعمل عليه ، وروي (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : المسنة هي الثانية فصاعداً ، وفي كشف اللثام وكذا في زكاة السرائر والمهذب والمنتهى والنحرير أنها الداخلة في الثانية وانها الثانية ، وقد سمعت ما في خبر الدعائم من التعبير بالمسن .

وعلى كل حال فلا ريب في أنه احوط بناء على أن المراد الثني فما فوقه ، كما عن المبسوط والاقتصاد والمصباح ومختصره والجل والعقود والسرائر في الابل وعن المهذب في البقر ، قال الحلبي (٢) في الحسن : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الابل والبقر أيها افضل أن يضحي بها ؟ قال : ذوات الأرحام ، وسألته عن أسنانها فقال : أما البقر فلا يضرك بأي أسنانها ضحيت ، وأما الابل فلا يصلح إلا الثني فما فوق » واشتماله على ما لا يقول به أحد من أجزاء أي اسنان البقر غير قاذح في المطلوب ، مع احتمال عدم قول البقر لما قبل الثني منها ، وإنما يقال له العجل ، لكن قال الصادق عليه السلام في خبر محمد بن حمران (٣) « أسنان البقر تبنيها ومسناها في الذبح سواء » ولعله في غير الفرض .

وأما الجذع من الضأن فلا خلاف اجدته في إجزائه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى ما سمعته من النصوص ، وهو على ما عن العين والمحيط والديوان والفريبين قبل الثني بسنة ، وعن الصحاح والمجمل والمغرب المعجم وفقه اللغة للشعالبي وأدب الكاتب والمفصل والسامي والخلاص أنه الداخل في السنة الثانية ، وفي كشف

(١) المبسوط - كتاب الزكاة - فصل زكاة البقر

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الذبح - الحديث ٥ - ٧

الثام والمعنى واحد ، وكأنه المراد بما في المقائيس من أنه ما آتى له سنتان ، وفيه أن الظاهر منه تمام السنتين لا الدخول في الثانية ، كما أنه عليه يتحدد حينئذ مع الثاني من المعز بناء على أنه الداخل في الثالثة نحو اتحاده معه على الأول بناء على أنه الداخل في الثانية ، مع أن الظاهر من النص والفتوى بل صريحهما الفرق ، وأن الجذع من الضأن اصغر في السن من الثاني .

بل عن كتب الصدوق والشيخين وسائر وابني حمزة وسعيد والفاضل نحو قول المصنف : ﴿ لسنته ﴾ وفي كشف الثام ومعناه ما في الغنية والمهذب والاشارة أنه الذي لم يدخل في الثانية ، وفي السرائر والدروس وزكاة التحرير انه الذي له سبعة اشهر ، وفي النذكرة والتحرير والمنتهى هنا انه الذي له ستة اشهر ، ولم نجد ما يشهد بشيء من ذلك ، فإن كان عرف يرجع اليه وإلا كان الاحوط مراعاة تمام السنة ، وعن ابن الاعرابي « الاجذاع وقت وليس بسن ، والجذع من الغنم لسنة ، ومن الخيل لسنتين ، ومن الابل لأربع سنين - قال - : والضأن يجذع لسنة ، وربما جذعت الضأن قبل تمام السنة للخصب ، فتسمن فيسرع إجذاعها ، فهي جذعة لسنة ، وثنية لتمام سنتين » وعن ابراهيم الحربي « انه كان يقول في الجذع من الضأن إذا كان ابن شابين اجذع لسنة اشهر الى سبعة اشهر ، وإذا كان ابن هرمين اجذع لثمانية اشهر الى عشرة اشهر » وعن ابي حاتم عن الاصمعي « الجذع من المعز لسنة ، ومن الضأن لثمانية اشهر او تسعة » الى غير ذلك من كلماتهم التي لا شاهد بشيء منها ، فالتحقيق ما عرفت ، والله العالم .

﴿ الثالث ان يكون تاماً ، فلا تجزي العوراء ولا العرجاء البين عرجها ﴾ ولا المريضة البين مرضها ولا الكبيرة التي لا تنق بلا خلاف اجده فيه ، بل في المدارك الاجماع عليه في الاولين ، وفي صحيح علي بن جعفر (١) سأل اخاه عليه السلام

« عن الرجل يشتري الأضحية عوراء فلا يعلم إلا بعد شرائها هل يجزي عنه ؟ قال : نعم إلا أن يكون هدياً واجباً ، فإنه لا يجوز أن يكون ناقصاً » بل في المنتهى « قد وقع الاتفاق من العلماء على اعتبار هذه الصفات الأربع في المنع ، وروى البراء بن عازب (١) قال : « قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً فقال : أربع لا تجوز في الأضحية : العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والمرجاء البين عرجها ، والكبيرة التي لا تنقى » - ثم قال - ومعنى البين عورها التي انخسفت عنها وذهبت ، فإن ذلك ينقصها ، لأن شحمة العين عضو يستطاب أكله ، والمرجاء البين عرجها التي عرجها متفاحش يمنعها السير مع النعم ومشاركتهم في العلف والرعي فتَهْزَل ، والتي لا تخ لها لَهَا لَهَا ، لأن النقي بالنون المكسورة والقاف الساكنة المخ ، والمريضة قيل هي الجرباء ، لأن الجرب يفسد اللحم ، والأقرب اعتبار كل مرض يؤثر في هزالها وفي فساد لحمها - ثم قال - : فرع العوراء لو لم تنخسف عينها وكان على عينها بياض ظاهر فالوجه المنع من الأجزاء ، لعموم الخبر ، والآنخساف ليس معتبراً آخر (٢) كما وقع الاتفاق على الصفات الأربع المتقدمة ، فكذا وقع على ما فيه نقص أكثر من هذه العيوب بطريق التنبيه ، كالعمى لا يجزي ، لأن العمى أكثر من العور ، ولا يعتبر مع العمى انخساف العين إجماعاً ، لأنه يخل بالسمعي مع النعم والمشاركة في العلف أكثر من إهلال العرج » ونحوه عن التذكرة إلا فيما جملة الوجه فيه فإنه ذكره احتمالاً ، وكذا عن التحرير ، وظاهر ما فيها التردد ، ولعله

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٤٢ وفيه « الكبيرة التي لا تنقى »

(٢) أي فرع (منه رحمه الله)

من إطلاق الصحيح السابق ، ومن التقييد بالبسّين في النبوي المتقدم ، وخبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه عن آباءه (عليهم السلام) « قال رسول الله ﷺ لا يضحى بالمرجاء بين عرجها ، ولا بالعوراء بين عورها ، ولا بالعجفاء ولا بالخرقاء ولا بالجذعاء ولا بالعضباء » وإن كان في خبر آخر له (٢) إبدال العوراء بالجرباء ، نعم لا دليل على اعتبار الانحساف في البين عورها كما سمعته من المنتهى في أول كلامه الذي ينافيه ما جعله الأقرب في آخره ، اللهم إلا أن يريد بالأول الفرد المتيقن من البين ، بل لا يبعد الاكتفاء بمطلق العور في عدم الاجزاء لإطلاق الصحيح السابق المعتضد بإطلاق المصنف وغيره من الأصحاب كما اعترف به في المدارك وإن حكي عن الغنية التقييد به ، إلا أن غيره أطلق إطلاقاً كالصريح في عدم اعتباره بقرينة ذكرهم له في المرجح دونه ، نعم لا بأس بالتقييد به في المرجح وإن أطلق المصنف في النافع ، بل عن بعض المتأخرين التصريح بذلك ، لإطلاق الصحيح المزبور ، إلا أنه يمكن تقييده بالنبويين المزبورين المنجبرين بكلام الأصحاب هنا ، وبإصالة عدم الاجزاء ، نعم ينبغي الرجوع فيه إلى العرف لا خصوص ما سمعته من المنتهى ، والله العالم .

﴿ ولا ﴾ يجزي ايضاً ﴿ التي انكسر قرنُها الداخل ﴾ وهو الأبيض الذي في وسط الخارج ، أما الخارج فلا عبرة به ﴿ ولا المقطوعة الاذن ﴾ بخلاف أجده في ذلك ، لما سمعته من الصحيح (٣) وغيره ، وفي صحيح جميل (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال في المقطوع القرن والمكسور القرن إذا كان القرن

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الذبح - الحديث

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

الداخل صحيحاً فلا بأس وإن كان القرن الظاهر الخارج مقطوعاً « ونحوه الصحيح (١) الآخر أيضاً « في الأضحية بكسر قريها ، إذا كان القرن الداخل صحيحاً فهو يجزي » وفي المذاهب « قال علماءنا : إن كان القرن الداخل صحيحاً فلا بأس بالأضحية به وإن كان ما ظهر منه مقطوعاً ، وبه قال علي عليه السلام (٢) وعمار - علي أن ذلك لا يؤثر في الإجماع كالأجلاء ، والنسب المروي (٣) من طرق العامة « أنه نهى أن يضحي بأضحية الأذن والقرن » مع أنه غير ثابت ، محمول علي المكسور من داخل ، نعم الظاهر بتحقيق النقص بذهاب بعض القرن الداخل « لكن عن ابن بابويه أنه قال : سمعت شيخنا محمد بن حسن الصفار يقول : « إذا ذهب من القرن الداخل ثلثه وبقي ثلثاه فلا بأس أن يضحي به » ولعله يريد المندوب لا الواجب وإن حكاه عنه في الدروس في الهدي لكن الموحود عن العقبه ما سمعت ، وفي نهج البلاغة (٤) عن أمير المؤمنين عليه السلام « فإذا سلمت الأذن والعين سلمت الأضحية ولو كانت عضباء تجر رجلها إلى المذسك » وأرسل في العقبه (٥) عنه عليه السلام « وإن كانت عضباء القرن أو تجر رجلها إلى المذسك فلا تجزي » فإن صح الأول فمع اختصاصه بالأضحية التي أصلها الذنب يحتمل عروض ذلك بعد السوق ، كما في نحو صحيح معاوية (٦) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل أهدى هدياً وهو سمين فأصابه مرض وانفقت عينها فأنكسر

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبح - الحديث ٦

(٣) كنز العمال ج ٣ ص ٤٥ الرقم ٨٥٧

(٥) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الذبح - الحديث ٨

(٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١

فبلغ المنحر وهو حي قال : يذبحه وقد أجزأ عنه « وهو أيضاً مخنص بالهدي المندوب للاخبار كصحيحه (١) ايضاً سألته عليه السلام عن رجل أهدى هدياً فانكسرت فقال عليه السلام ان كانت مضمونة فعليه مكانها ، والمضمون ما كان نذراً او جزاء او عيناً ، وله أن يأكل منها ، وإن لم يكن مضموناً فليس عليه شيء « كل ذلك لما سمعته من اعتبار التام في الهدي الواجب نصاً وفتوى على وجه لا يصلح لمعارضة ما عرفت من وجوه ، فالواجب حملة على ما سمعت .

كما ان الظاهر عدم الفرق بين قطع بعض الأذن او جميعها ، لاطلاق الأدلة السابقة ، بل في المنتهى « المضياء وهي التي ذهب نصف اذنها أو قرنهما لا يجزي - الى أن قال - : وكذا لا يجزي عندنا قطع ثلث اذنها « وظاهره المفروغية من ذلك عندنا ، مضافاً الى ما سمعته من النصوص المتقدمة .

نعم لا بأس بمشقوقة الاذن ومثقوبتها على وجه لا ينقص منها شيء بلا خلاف أجده ، لاطلاق الأدلة ، وخصوص مرسل ابن ابي نصر (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) سئل « عن الأضاحي إذا كانت مشقوقة الاذن او مثقوبة بسمة فقال : ما لم يكن منها مقطوعاً فلا بأس « وفي حسن الحلبي (٣) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الضحية تكون مشقوقة الاذن فقال : ان كان شقها وسما فلا بأس ، وان كان شقاً فلا يصلح « ولعل المراد من الشق فيه بقرينة الصحيح السابق المشتمل على قطع شيء منها ، فلا تنافي ، وفي مرسل سلمة ابي حفص (٤) عن ابي جعفر عليه السلام « كان علي عليه السلام يكره التشريم في الاذن والحرم ، ولا يرى

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الذبح - الحديث

١ - ٢ - ٣ والثالث عن سلمة ابي حفص عن ابي عبدالله عن ابيه (عليهما السلام)

به بأساً اذا كان ثقب في موضع المواسم « لكن في خبر شريح بن هاني (١) عن امير المؤمنين عليه السلام « امرنا رسول الله ﷺ في الأضاحي ان نستشرف العين والاذن ، ونهانا عن الخرقاء والشرماء والمقابلة والمدابرة » وقد سمعت سابقاً ما في خبر السكوني (٢) عن النبي ﷺ من النهي عن الخرقاء ، وعن الصدوق في معاني الاخبار « الخرقاء أن يكون في الاذن ثقب مسندبر ، والشرماء والمشقوقه الاذن باثنين (٣) حتى ينفذ الى الطرف ، والمقابلة ان يقطع من مقدم أذنها شيء ثم يترك ذلك معلقاً لا يبين كأنه زنمه ، ويقال لمثل ذلك من الابل المزنم ، ويسمى ذلك المعلق الرغل ، والمدابرة ان يفعل مثل ذلك بمؤخر اذن الشاة » وفي كشف الثمام « مو موافق لكذب اللغة ، قلت : ولكن المنتجه الحمل على البكراهة جمعاً ، هذا .

وفي المدارك قد قطع الاصحاب باجزاء الجاه ، وهي التي لم يخلق لها قرن والصمماء ، وهي العاقدة الاذن خلفه ، للاصل ، ولان فقد هذه الاعضاء لا يوجب نقصاً في قيمة الشاة ولا في لحمها ، واستقرب العلامة في المنهى اجزاء البتراء ايضاً ، وهي مقطوعة الذنب ، ولا بأس به ، وعنه ايضاً فيه وفي التحرير القطع باجزاء الجاه ، وعن الخلاف والجامع والدروس كراهتها ، قيل وذلك لاستحباب الاقرن لدحو قول أحدهما (عليهما السلام) لمحمد بن مسلم (٤) في الصحيح : « في الاضحية أقرن دحل » قلت : ان كان اجماع على اجزاء المزبورات فذاك ، وإلا فقد يمنع

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ - ٥

(٣) هكذا في النسخة المخطوطة المبيضة وظاهر المسودة « بآنة »

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

لانه مناف لاطلاق عدم جواز كون الهدي ناقصاً في الصحيح المزبور الشامل للجاء والبراء والصمعاء ولو خلقة ، ضرورة كون المراد النقص بالنسبة الى غالب النوع لا خصوص الشخص ، وعدم النقصان في القيمة والاحم لا يمنع صدق النقص الذي ينقطع به الأصل المزبور ، مع أنه قد يمنع عدم النقص في القيمة ، ولعله لذا نسب أجزاء البراء في الدروس الى قول مشعراً بتمريضه ، بل ينبغي القطع بفساده في البراء اذا كان المراد ما يشمل مقطوعة الذنب ، ضرورة صدق النقص عليه ، ولعله لذا قطع به في الروضة مدرجاً له إدراج غيره ، قال في شرح اعتبار التامة : « فلا يجزي الأعور ولو يبيض على عينه ، والأعرج والأجرب ومكسور القرن الداخل ، ومقطوع شيء من الاذن والخصي والأبتر وساقط الأسنان اكبر وغيره ، والمريض » وعن المنتهى والتذكرة والتحرير « أن الأقرب اجزاء الصمعاء » ومقتضاه احتمال عدم الاجزاء لما عرفت كما صرح به في كشف اللثام ، قال : وكرهها الشهيد ، ولعله لقول امير المؤمنين عليه السلام المروي عنه في الفقيه ونهج البلاغة (١) في خطبة له : « من تمام الأضحية استشراف اذنها وسلامة عينها » فان الاستشراف هو الطول إلا انه في الأضحية دون الهدي الواجب ، وبالجملة الظاهر اتحاد حكم البراء مع الصمعاء والجماء إن اريد البتر خلقة ، وإن اريد بها مقطوعة الذنب كما هو ظاهر عبارة المنتهى السابقة فالتعجه عدم اجزائها ، بل قد يقال بعدم اجزائها ولو خلقة وإن قلنا باجزاء الجماء والصمعاء باعتبار غلبة تعارف الصفتين المزبورتين بخلافها ، فتمد البراء ناقصة دون الجماء والصمعاء ومع ذلك كله فلا احتياط لا ينبغي تركه في الجميع .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ لا ﴾ يجزي مسلول الخصية المسمى بـ ﴿ الخصى من الفحول ﴾ كما صرح به غير واحد ، بل هو المشهور ، بل عن ظاهر التذكرة

والمنتهى الاجماع عليه لنقصانه ، وخصوص صحيح ابن مسلم (١) سأل أحدهما (عليهما السلام) « أبيضى بالخصي ؟ فقال : لا » وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٢) سأل الكاظم عليه السلام « عن الرجل يشتري الهدي فلما ذبحه اذا هو خفي محبوب ولم يكن يعلم أن الخصي المحبوب لا يجوز في الهدي هل يحزبه أم بعيد ؟ قال : لا يحزبه إلا أن يكون لا قوة له عليه » .
بل لعل مشاغل البيهقيين كالخصي كما عن الفاضل في المنتهى والتذكرة والتحرير للنقمان .

نعم قد يقال برجوحية الموجه بالنسبة الى غيره ، وهو مرضوض عروق الخصيتين حتى تغسد ، لحسن معاوية (٣) « اشتر فحلا سميناً للمتعة » فان لم تجد فوجوه ، فان لم تجد فن فحولة المعز ، فان لم تجد فنعجة ، فان لم تجد فما استيسر من الهدي » بل عن السرائر انه غير محز وإن كان قبل ذلك باسطر قال فيها إنه لا بأس به ، وانه أفضل من الشاة ، كما عن النهاية والمبسوط أي النعجة كما قال الصادق عليه السلام لابي بصير (٤) « المرضوض أحب إلي من النعجة وان كان خصياً فالنعجة » وقال أحدهما (عليهما السلام) لابن مسلم (٥) في الصحيح : « الفحل من الضأن خير من الموجه ، والموجه خير من النعجة ، والنعجة خير من المعز » وذلك مؤيد لما قلناه من المرجوحية ، بل عن الحسن الكراهة في الخصي المحبوب الذي قد عرفت الحال فيه ، ويمكن حمل كلامه على الأضحية المندوبة ، كقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٦) : « الكباش السمين خير

(١) و (٢) و (٣) و (٦) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الذبح

الحديث ١ - ٣ - ٧ - ٥

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ١

من الخصى ومن الانثى » وعن النهاية والمبسوط والمهذب والوسيلة اجزاؤه في الهدي إذا تعذر غيره ، وتبعهم على ذلك بعض المتأخرين ومتأخريهم ، ولعله لاطلاق الآية (١) وما سمعته من النصوص ، وخصوص صحيح عبدالرحمان (٢) المتقدم ، وفي المدارك اختاره حاكياً له عن الدروس مستدلاً عليه بحسن معاوية السابق المشتمل على الموجوء الذي هو غير الخصى .

فالأولى الاستدلال عليه بصحيح عبدالرحمان السابق ، ونجبر أبي بصير (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام « قلت فالخصي يضحى به قال : لا إلا أن لا يكون غيره » إلا أن الأول منها قد اشترط عدم قوة المكلف على غيره ، والثاني عدم وجود غيره ، وهما مختلفان ، ولا يبعد حمل خبر أبي بصير على الأضحية المندوبة ، خصوصاً بعد قصوره عن المقاومة من وجوه ، منها إطلاق الأصحاب عدم إجزائه كما اعترف في الحدائق حتى قال : لم أقف على من قيد إلا على الشيخ في النهاية وتبعه الشهيد في الدروس وبعض من تأخر عنه ، وبذلك يظهر ضعف القول الزبور ، وأولى منه بذلك ما عن الغنية والاصباح والجامع من تقييد النهي عنه وعن كل ناقص بالاختيار ، لعموم الآية المخصص بما سمعته من إطلاق عدم إجزاء الناقص نصاً وفتوى الذي يمكن أن لا يكون من الهدي شرعاً ، فينتجه حينئذ الانتقال الى البدل ، ولكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين البدل وبينه ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ لا ﴾ يجزي ﴿ المهزولة ﴾ بلاخلاف أجده فيه ، للاصل

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٢) (٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ٨

وصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « سئل عن الأضحية فقال :
أقرن فحل سمين عظيم الأنف والاذن - الى أن قال - إن اشترى أضحية وهو
ينوي أنها سمينة فخرجت مهزولة لم تجز عنه ، وقال : إن رسول الله ﷺ كان
يضحي بكبش أقرن عظيم سمين فحل يأكل في سواد ، وينظر في سواد ، فإذا
لم يجدوا من ذلك شيئاً قاله أولى بالمذبح » وصحيح العيص بن القاسم (٢) عن
أبي عبد الله عليه السلام « في الهرم الذي وقعت ثنياه انه لا بأس به في الأضاحي ، وإن
اشترت مهزولا فوجدته سميناً اجزأك ، وإن اشترته مهزولا فوجدته مهزولا فلا
يجزي » وحسن الحلبي (٣) عنه عليه السلام أيضاً « إذا اشترى الرجل البدن مهزولة
فوجدتها سمينة فقد أجزأت عنه . » فان اشتراها مهزولة فوجدتها مهزولة فانه
لا يجزي عنه » بناء على أن المراد بالأضحية في هذه النصوص الهدى ولو بقرينة
ذكر الاجزاء وعدمه ، وخبر منصور (٤) عنه عليه السلام أيضاً « وإن اشترى الرجل
هدياً وهو يرى أنه سمين أجزأ عنه وإن لم يجده سميناً ، وإن اشترى هدياً
وهو يرى أنه مهزول فوجدته سميناً أجزأ عنه ، وإن اشتراه وهو يعلم أنه مهزول
لم يجز عنه » وخبر السكوني (٥) عن جعفر من أبيه عن آباءه عليهم السلام قال رسول الله
ﷺ : « صدقة رغيف خير من نسك مهزول » .

﴿ و ﴾ المراد بالمهزول ﴿ هو ﴾ التي ليس على كليتها شعع ﴿ كما في القواعد

(١) ذكر صدره وذيله في الوسائل في الباب ١٣ من ابواب الذبح -
الحديث ٢ ووسطه في الباب ١٦ منها الحديث ١ واسقط عنه ما يضر بالمعنى في
الجواهر فراجع

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الذبح - الحديث

والنافع ومحكي المبسوط والنهاية والمهذب والسرائر والجامع ، لخبر الفضل (١) قال : « حجبت بأهلي سنة فعزت الأصاحي فانطلقت فاشتريت شاتين بفلاء ، فلما القيت إهابها ندمت ندامة شديدة لما رأيت بها من الهزال ، فاتيته فأخبرته بذلك ، فقال : إن كان على كليتهما شيء من الشحم فقد أجزأت » وهو وإن كان غير نقي السند ومضراً - ومن هنا أعرض عنه بعض متأخري المتأخرين ، واحال الأمر الى العرف - إلا أنه موافق للاعتبار ، كما في كشف اللثام وصل به من عرفت ، فلا بأس بالعمل به .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد ظهر لك من النصوص السابقة أنه ﴿ لو اشتراها على أنها مهزولة فبانت كذلك لم تجزه ﴾ بلا خلاف أجده فيه بل ﴿ و ﴾ لا إشكال ، نعم ﴿ لو خرجت سمينة أجزأت ﴾ في المشهور للنصوص السابقة ، خلافاً للمعاني فلم يجتز به للنهي عنه المنافي لنية التقرب به حال الذبح ، وهو كالأجهاد في مقابلة النص المعتبر المقتضي صحة التقرب به وإن كان مشكوك الحال أو مظنون الهزال رجاء لاحتمال العدم :

﴿ وكذا ﴾ تجزي ﴿ لو اشتراها على أنها سمينة فخرجت مهزولة ﴾ بعد الذبح ، لما سمعته من النص (٢) السابق المعتضد بالعمل ، وبقول أمير المؤمنين عليه السلام في مرسل الصدوق (٣) : « اذا اشترى الرجل البدنة عجفاء فلا تجزي عنه ، فان اشتراها سمينة فوجدها عجفاء أجزأت عنه ، وفي هدي التمتع مثل ذلك » وباتتفاء العسر والخرج وصدق الامتثال ، نعم لو ظهر الهزال قبل الذبح لم يجز ،

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ٨

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الذبح الحديث ١ و ٢

لاطلاق عدم الاجزاء (١) في الخبر السابق السالم عن المعارض بعد انسياق ما بعد الذبح من الوجدان نصاً وفتوى فيها وفي المسألة السابقة المنظومة معها في مسلك واحد ، فما عن بعضهم من القول بالاجزاء ضعيف .

﴿ ولو اشتراها على انها تامة فبانت ناقصة لم تجز ﴾ كما عن الأكثر سواء كان بعد الذبح أو قبله ، نقد الثمن أو لم ينقده ، لاطلاق عدم الاجتزاء بالناقص الذي هو محسوس ، فهو مفرط فيه على كل حال ، امكن في النهذيب ان كان نقد الثمن ثم ظهر النقصان أجزاً ، ولعله لقول الصادق عليه السلام في صحيح عمران الحلبي (٢) : « من اشترى هدياً ولم يعلم به عيباً حتى ينقد ثمنه ثم علم به فقد تم » وحمل حسن معاوية (٣) عن ابي عبدالله (عليه السلام) « في رجل اشترى هدياً وكان به عيب عور أو غيره فقال : إن كان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه وإن لم يكن نقد ثمنه رده واشترى غيره » على من نقد الثمن بعد ظهور العيب ، ونفى عنه البأس في المدارك ، واحتمل في محكي الاستبصار أن يكون هذا في الهدي الواجب ، وذاك في المندوب ، والاجزاء اذا لم يقدر على استرجاع الثمن ، ولا يخفى عليك ما في الجميع بعد إعراض الأكثر حتى الشيخ في غير الكتاب المزبور .

نعم في الدروس اجزاء الخصى اذا تعذر غيره أو ظهر خصياً بعد ما لم يكن يعلم ، وقد عرفت البحث في الأول ، واما الثاني فلا اعرف به قولاً ولا منهداً كما اعترف به في كشف اللثام ، ولو اشتراها على انها ناقصة فبانت تامة قبل الذبح أجزاً لصدق الامتثال ، ولو كان بعد الذبح ففي الاجزاء وعدمه إشكال

(١) ليس في المقام ما يدل على ذلك إلا صحيحة محمد بن مسلم على ما نقلها في ص ١٤٨ إلا انه (قدس سره) سهى في نقل متنها كما أشرنا اليه .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ١

ينشأ من فحوى ما ورد في المهزول ، ومن عدم النية حال الذبح مع حرمة القياس ولعله الأقوى ، والله العالم .

﴿ والمستحب أن تكون سمينة ﴾ بلا خلاف أجده فيه نصاً وفتوى ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى الاعتبار ﴿ تنظر في سواد وتترك في سواد ويمشي في مثله ﴾ كما في القواعد والنافع ، بل ومحكي الجامع ، لكن فيه وصف فحل من الغنم بذلك ، كما عن الاقتصاد والسرائر والمصباح ومختصره وصف الكبش به ، بل عن الاول اشتراطه به ، وعن المبسوط « وينبغي إن كان من الغنم أن يكون فحلاً أقرن ينظر في سواد ويمشي في سواد » ونحوه النهاية لكن في الأضحية ، ولعله لصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « أن رسول الله ﷺ كان يضعي بكبش أقرن عظيم فحل يأكل في سواد ، وينظر في سواد » وصحيحه أيضاً أو حسنه (٢) « سألت أبا جعفر (عليه السلام) أين أراد إبراهيم (عليه السلام) أن يذبح ابنه ؟ قال : على الجرة الوسطى ، وسألت عن كبش إبراهيم (عليه السلام) ما كان لونه وأين نزل ؟ فقال : املح وكان أقرن ونزل به من السماء على الجبل الايمن من مسجد منى ، وكان يمشي في سواد ويأكل في سواد وينظر ويبيع ويبول في سواد » وصحيح ابن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) « كان رسول الله ﷺ يضعي بكبش أقرن فحل ينظر في سواد ويمشي في سواد » وحسن الحلبي (٤) قال : « حدثني من سمعه (عليه السلام) يقول : ضح بكبش اسود أقرن فحل ، فإن لم تجد اسود فأقرن فحل يأكل في سواد ويشرب في سواد وينظر في سواد » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الذبح - الحديث

ولكن الجميع كما ترى لم يذكر فيها البروك في السرد ، ولعله لذا قال في كشف الرموز : لم أظهر بنص فيه ، ولكن عن المبسوط والنذكرة والمنتهى انه عليه السلام امر بكبش اقرباً في سواد وينظر في سواد ويبرك في سواد ، فأتى به فضحى به « وكأنه لذا كان المحكي عن ابن حمزة ذكر البروك فيه في الأضحية ، بل لعل ما قيل في معناه من انه يرتفع في مرتفع كثير النبات شديد الاخضرار به ينضمن البروك فيه ، كما أن ما سمعته من صحيح ابن مسلم (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) يلوح منه هذا المعنى ، بل لعل التفسير الثاني له بان المراد سواد هذه المواضع منه - أي القوائم والعين والبطن والمبرم الذي يصعب اسفاده من مثل هذا اللفظ ، وإن كان قد يؤيده مرسل الحلبي (٢) السابق - يستلزم البروك فيه ايضاً ، فان المشي في السواد بهذا المعنى كذلك ، لأنه على الأرجل والصدر والبطن .

بل وكذا الثالث الذي اشار اليه المصنف بقوله : ﴿ اي يكون لها ظل تمشي فيه ﴾ بمعنى ان لها ظلاً عظيماً باعتبار عظم جسمها وسمنها لا مطلق الظل اللازم لكل جسم كثيف ﴿ وقيل ان تكون هذه المواضع منها سوداً ﴾ وهو الذي اشرنا اليه سابقاً ، وعن الراوندي ان المعاني الثلاثة مرويّة عن اهل البيت (عليهم السلام) ولكن لا يخفى عليك ان المراد به على الاول والاخير الكناية عن السمن بخلاف الثاني الذي على تقديره يكون وصفاً مستقلاً برأسه ، ولعل الاولى الجمع بين الجميع ، فان امر الاستحباب بما يتسامح فيه ، وان كان قد سمعت ان لون

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الذبح - الحديث

كباش إبراهيم (عليه السلام) كان املح ، بل في المرسل (١) « ان النبي ﷺ ضحى بالاملح » اندي عن ابي عبيدة ان المراد به ما فيه سواد وبياض ، والبياض أغلب ، بل عن ابن الأعرابي أنه الابيض النقي البياض ، إلا ان ذلك كله كما ترى مناف للعرف ، ولما سمعت عن الأمر بكونه أسود ، فالأولى مراعاة السواد مع امكانه ، وإلا فالاملح عرفاً ، كل ذلك للتساح الذي منه أيضاً يقوى عدم الاختصاص بالكباش ولا بالأضحية ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا يستحب ﴿ أن يكون ﴾ الهدي ﴿ مما عرف به ﴾ كما في القواعد والنافع وغيرها ومحكي السرائر والجامع ، بل عن التذكرة والمنتهى الاجماع عليه ، بل الظاهر كراهة غيره ، لقول الصادق عليه السلام في خبر ابي بصير (٢) « لا يضحي إلا بما قد عرف به » وصحيح ابن ابي نصر (٣) قال : « سئل عن الخصي يضحي به قال : إن كنتم تريدون اللحم فدونكم ، وقال لا يضحي إلا بما قد عرف به » المحمولين على ذلك جمعا بينهما وبين خبر سعيد بن يسار (٤) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن اشترى شاة لم يعرف بها قال : لا بأس بها عرف بها ام لم يعرف » المعتضد بما سمعت من الاجماع المحكي وغيره ، بل لعل المراد من الوجوب في المحكي عن الشيخين وابني زهرة والبراج والكيدري تأكيد الاستحباب ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت ، واحتمال إرادة عدم تعريفه نفسه بها من خبر سعيد ليس باولى من حمل الهمي على الكراهة

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ وهو خبر

الحسن بن صمارة عن ابي جعفر عليه السلام .

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الذبح - الحديث

في خبر أبي بصير ونحوه بل هو أولى من وجوه ، والمراد عن التعريف به احضاره في عشية عرفة بعرفات كما صرح به الفاضل وغيره وإن أطلق غيره ، إلا أنه هو المتساق منه ، نعم الظاهر الاكتفاء بإخبار البائس كما أشار إليه في الصحيح عن سعيد (١) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنا نشترى النعم بمعنى ولسنا ندرى عرف بها أم لا فقال : إنهم لا يكذبون عليك ، ضح بها » وربما كان ذلك مناسباً للاستحباب ، كما أنه ربما يؤدي إلى قبول إخباره في منه وإن كان لا يخلو من اشكال ، والله العالم .

﴿ وأفضل الهدى من البدن والبقر الاناث ، ومن الضأن والمز الذكر ان ﴾ كما صرح به غير واحد ، لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) : « أفضل البدن ذوات الأرحام من الابل والبقر ، وقد تجزي الذكورة من البدن والضحايا من الغنم الفعولة » وفي صحيح عبد الله بن مسنان (٣) « تجوز ذكورة الابل والبقر في البلدان إذا لم تجدوا الاناث والاناث أفضل » وسأله الحلبي (٤) أيضاً في الحسن او الصحيح « عن الابل والبقر أيهما أفضل أن يضحي بها قال : ذوات الأرحام » وفي خبر أبي بصير (٥) سأله عليه السلام « عن الأضاحي فقال : أفضل الأضاحي في الحج الابل والبقر ، وقال : ذوات الأرحام ، ولا يضحي بشور ولا جمل » وفي المنتهى لا نعلم خلافاً في جواز العكس في البابين إلا ما روي عن ابن ممرانه قال : « ما رأيت أحداً فاعلاً ذلك أنحر اتى احب الي » وهو ظاهر في الموافقة ، وفي صحيح ابن مسلم (٦) « الذكور والاناث من الابل والبقر

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الذبح

الحديث ١ - ٢ - ٥ - ٤ - ٣

تجزى « نعم عن النهاية » لا يجوز التضحية بشور ولا جل بمنى ، ولا بأس بها في البلاد ، ولكن يحتمل إرادته التأكد - خصوصاً مع قوله قبل ذلك ييسر : « وأفضل الهدى والأضاحي من البدن والبقر ذوات الارحام ، ومن الغنم الفحولة » كالحكي عن الاقتصاد « أن من شرط الهدى إن كان من البدن أو البقر أن يكون اتى ، وإن كان من الغنم أن يكون فحلاً من الضأن ، فان لم يجد الضأن جاز التيس من المعزى » وعن المذهب إن كان من الابل وجب أن يكون ثنيا من الأنثى ، وإن كان من البقر فيكون ثنيا من الاناث - وإلا كان محجوباً بما عرفت من النص وغيره ، والله العالم .

﴿ و ﴾ يستحب ﴿ ان ينحر الابل قائمة ﴾ بلا خلاف ولا إشكال بعد قوله تعالى (١) « فاذكروا اسم الله عليها صواف ، فاذا وجبت جنوبها » أي سقطت ، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (٢) في قول الله عز وجل : « فاذكروا » الى آخره : « ذلك حين تصف للنحر تربط يديها ما بين الخف الى الركبة » وقال ابو الصباح الكناني (٣) « سألت ابا عبد الله عليه السلام كيف تنحر البدنة ؟ قال تنحرها وهي قائمة من قبل اليمين » وقال ابو خديجة (٤) « رأيت ابا عبد الله عليه السلام وهو ينحر بدنة معقولة يدها اليسرى ثم يقوم على جانب يده اليمنى ويقول بسم الله والله اكبر ، اللهم هذا منك ولك ، اللهم تقبله مني ، ثم يطمئن في لبثها ثم يخرج السكين بيده ، فاذا وجبت قطع موضع الذبح بيده » إذ لا خلاف في عدم إرادة الوجوب من الأمر بذلك كما اعترف به في محكي المنتهى والتذكرة ، وفي خبر علي بن جعفر (٥) المروي عن قرب الاسناد ، « سأل أخاه عليه السلام

(١) سورة الحج - الآية ٣٧

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الذبح

الجديد ١ - ٢ - ٣ - ٥

عن البدن كيف ينحرها فأمة او بركة قال : يعقلها ، وان شاء فأمة ، وان شاء بركة .

ومما سمعت في صحيح ابن سنان يستفاد استحباب ما ذكره المصنف وغيره من كونها فأمة ﴿١﴾ قد ربطت بين الخف والركبة ﴿٢﴾ كما أنه يستفاد من خبر الكناشي ﴿٣﴾ و ﴿٤﴾ أبي خديجة استحباب ان ﴿٥﴾ يطعنهما من الجانب الايمن ﴿٦﴾ إلا انك قد سمعت ما في الأخير من عقل اليسرى ، وعن العامة روايته (١) بل قيل اختاره الحلبيان ، ولكن اطلق المصنف وغيره كاطلاق ما سمعته من النصوص ، ولا يبعد شدة النذب في عقل اليسرى ، كما انك قد سمعت إطلاق النص والفتوى سابقاً هنا الربط بالكيفية المزبورة لمطلق البدن لكن في خبر حمران (٢) « واما البعير فشد اخفافه الى إبطه ، واطلق رجله » وهو الذي يأتي في كتاب الصيد والنباحه ويمكن افتراق الهدى عن غيره ، كما انه يمكن جواز التخيير بين الكيفيتين ، والأمر سهل بعد كون الحكم ندياً ، والله العالم .

﴿١﴾ يستحب ﴿٢﴾ ان يدعو الله تعالى عند الذبح ﴿٣﴾ بالمأثور عن الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية (٣) وحسن صفوان وابن أبي عمير (٤) « إذا اشترت هديك فاستقبل به القبلة وانحره او اذبحه ، وقل : وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك امرت وانا من المسلمين ، اللهم

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٣٧

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الذبائح - الحديث ٢ من كتاب الصيد والنباحه

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١

منك ولك ، بسم الله وبالله ، اللهم تقبل مني ، ثم تمر السكين ولا تنخمها حتى تموت « أو بما سمعت في خبر أبي خديجة (١) »
 ﴿ و ﴾ يستحب أيضاً أن ﴿ يترك يده مع يد الذابح ﴾ إذا استنابه ،
 لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية (٢) « كان علي بن الحسين (عليهما السلام) يجعل السكين في يد الصبي ، ثم يقبض الرجل على يد الصبي فيذبح »
 وليس بواجب شرعاً ولا شرطاً ، وعن الوسيلة والجامع أنه يكفي الحضور عند الذبح ، ولعله لما عن المحاسن من قول النبي ﷺ في خبر بشر بن زيد (٣)
 لفاطمة عليها السلام : « اشهدي ذبح ذبيحتك ، فإن أول قطرة منها يغفر الله لك بها كل ذنب عليك وكل خطيئة عليك قال : وهذا للمسلمين عامة » ﴿ و ﴾ ان كان الظاهر عدم اعتباره أيضاً ، نعم ﴿ افضل منه ﴾ أي وضع اليد ﴿ ان يتولى الذبح ﴾ أو التمر ﴿ بنفسه اذا احسن ﴾ للتأسي ، ولقول الصادق (عليه السلام) (٤) :
 « فان كانت امرأة فلتذبح لنفسها » والله العالم .

﴿ ويستحب ﴾ أيضاً ﴿ ان يقسمه اثلاثاً يأكل ثلثه ، ويتصدق بثلثه ، ويهدي ثلثه ﴾ كما هو ظاهر جماعة وصرح أخرى ، بل في كشف الثام نسبتها الى الأكثر ، بل عن التبيان « عندنا يطعم ثلثه ، ويمطي ثلثه القانع والمعتز ويهدي الثلث » ونحوه المجمع عنهم (عليهم السلام) والظاهر ان محل البحث هنا في هدي التمتع ، لانه سيأتي حكم هدي القران والأضحية ، لكن لم يحضرنا ما يدل على التثليث فيه بخصوصه ، وإنما الموجود في القران والأضاحي ، كخبر العرقوفي

(١) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الذبح - الحديث

او موثقه (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) مسقت في العمرة بدنة فاين انحرها ؟ قال : بمكة ، قلت : فاي شيء اعطي منها ، قال : كل ثلثاً واهد ثلثاً وتصدق بثلث » وصحيفة سيف التمار (٢) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) ان سميد بن عبد الملك قدم حاجاً فلقني ابي فقال : اني سقت هدياً فكيف اصنع به ؟ فقال له ابي اطعم منه اهلك ثلثاً ، واطعم الفقائم والمعتري ثلثاً ، واطعم المساكين ثلثاً فقلت : المساكين هم السؤال فقال : نعم ، وقال : الفقائم الذي يقنع بما ارسلت اليه من الدفعة فما فوقها ؛ والمعتري بذبغني له اكثر من ذلك ، وهو اغنى من الفقائم ، يمتريك ولا يسالك » بناء على إرادة الاهداء من اطعام الفقائم والمعتري وإن كان بعيداً ، بل هو مقتضى حيثئذ لا اعتبار الفقر في ثلث الاهداء ، مع ان ظاهر الاطلاق والمقابلة خلافه كما صرح به بعضهم ، بل حكي عن الاصحاب .

وعلى كل حال فقد يستفاد منه دلالة مجموع الآيتين اي قوله تعالى (٣) : « فكلوا منها واطعموا البائس الفقير » وقوله (٤) : « فكلوا منها واطعموا الفقائم والمعتري » على التثليث ايضاً وان كان فيه من التكلف ما لا يخفى ، وقد يدل عليه خبر ابى الصباح القريب من الصحيح (٥) في الأضاحي ، قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن لحوم الأضاحي فقال : كانت علي بن الحسين وابوجعفر (عليهما السلام) يتصدقان بثلث علي جيرانهما ، وثلث علي السؤال ، وثلث يسكنونه لاهل البيت » بناء على إرادة الاهداء من التصديق علي الجيران ، ولعل الاولى في الآيتين مع فرض إرادة التثليث منها جعل قسم الاهداء في قوله

(١) و(٢) و(٥) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبيح - الحديث

١٨ - ٣ - ١٣

(٣) و(٤) سورة الحج - الآية ٢٩ - ٣٧

تعالى : « كلوا منها » على معنى إرادة أكل الناسك ومن يهدي إليه من أصدقائه وجيرانه ، إذ من المعلوم عدم إرادة أكل الناسك الثلث بتمامه ، ضرورة تذرره غالباً ، مضافاً إلى ما سمعته في خبر أبي الصباح وصحيح سيف (١) وإلى حسن معاوية (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أمر رسول الله ﷺ حين نحر أن يؤخذ من كل بدنة جذوة من لحمها ثم تطرح في برمة ثم تطبخ ، وأكل رسول الله ﷺ وعلي عليه السلام منها وحسيا من مرقها » وخبره (٣) الآخر عنه ، أيضاً « حج رسول الله ﷺ وساق مائة فنحر منها ستاً وستين ، ونحر علي عليه السلام أربعاً وثلاثين بدنة ، وأمر رسول الله ﷺ أن يؤخذ من كل بدنة منها جذوة من لحم ثم يطرح في برمة ثم يطبخ فاكل رسول الله ﷺ وعلي عليه السلام منها وحسيا من مرقها » الحديث . وما رواه الشيخ عن صفوان وابن أبي عمير وجميل بن دراج وحماد بن عيسى وجماعة (٤) عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قالوا : « إن رسول الله ﷺ أمر أن يؤخذ من كل بدنة بضعة ، فأمر بها رسول الله ﷺ فطبخت وأكل هو وعلي عليه السلام وحسوا المرق ، وقد كان النبي ﷺ أشركه في هديه » .

وعلى كل حال فإنا عن السرائر - من أنه يأكل ولو قليلاً ، ويتصدق على القانع والمعتز ولو قليلاً ، ولم يذكر الإهداء بل خصه بالأضحية اقتصاراً على منطوق الآيتين لاغفالهما الإهداء حينئذ ، واتحاد مضمونها إلا في المتصدق عليه - واضح الضعف بعد ما سمعته من النص الذي لا ينافيه إطلاق الآيتين

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٣

الممكن إرادة القانع والمعتز من البائس الفقير في إحداها على أن يكون قسم الاهداء داخلا في الاكل كما عرفت ولو بملاحظة النصوص ، بل ربما احتتمل إرادة التثليث من آية القانع والمعتز على معنى جعل الاهداء لأحدهما ، والصدقة على الآخر ، وإن كان هو كما ترى .

وعلى كل حال فلا ريب في استحباب التثليث المزبور في هدي النمتع ، فإن النصوص وإن لم تنص عليه بخصوصه إلا أنه مع إمكان شمول خبر الأضاحي له قد يقال بأن المراد منها بيان الكيفية التي لا تفاوت فيها بين الواجب والندب ، كما أنه لا ريب في عدم اعتبار الفقر في ثلث الاهداء ، بل إن لم يكن الاجماع لا يعتبر فيه الايمان ، خصوصاً مع الندرة في تلك الامكنة والأزمته ، فيلزم إما سقوط وجوب الهدي او التكليف بالمحال ، وليس هو كالكافة التي يمكن فيها الانتظار ، على أنه قد ورد ما يدل (١) عدم كراهة إعطاء المشرك ، وعلى جواز اعطاء الحرورية (٢) وان لكل كبده حراء اجر (٣) ولكن مع ذلك لا ريب في أن الأحوط مراعاته مع الامكان ، كما أن الاولى منع المعلوم نصبه ، بل يعطى المستضعف او مجبول الحال .

وكيف كان فالمراد من الاستحباب المزبور جواز عدمه على معنى فعل التفاوت ، ولكن في الدروس نسبة استحباب أصل الصرف في الثلاثة الى

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب زكاة الغلات من كتاب الزكاة

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبيح - الحديث ٨

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الصدقة - الحديث ٢ و ٥ من

كتاب الزكاة

الأصحاب بعد أن اختار هو الوجوب ، وتبعه ثاني الشهيدين والسكري ، ومقتضاه جواز الاقتصار على مصرف واحد منها ولو أكله أجمع ، بل قد يستفاد من نحو عبارة المتن - المقابل فيها القول بوجوب الأكل للقول باستحباب الثلث - ان اصل الصرف مستحب .

وكيف كان فقد سمعت ما قاله ابن إدريس الذي أشار اليه المصنف بقوله : ﴿ وقيل : يجب الاكل منه ﴾ بل اختاره هو فقال : ﴿ وهو الاظهر ﴾ وتبعه عليه بعض من تأخر عنه كالفاضل وغيره للامر به في الكتاب والسنة ، لكن فيه - مع عدم اختصاصه بهدي التمتع - انه في مقام توهم الحظر ، خصوصاً بعد أن كان المحكي عن الجاهلية تحريم ذلك على أنفسهم ، قال في الكشف : « الأمر بالاكل منها امر إباحة ، لان أهل الجاهلية ما كانوا يأكلون من نساءكم ، ويجوز أن يكون ندباً ، لما فيه من مواساة الفقراء ومساواتهم من استعمال النواضع ، ومن ثم استحباب الفقهاء ان يأكل الموسع من اضحيته مقدار الثلث » الى آخره . مضافاً الى انه هدي لله تعالى ، ووصوله اليه بأكل الفقراء له ، بل قد يقال بجواز الاقتصار على الصدقة التي هي الأصل في ذلك وان اطلق الامر بالاطعام في الآيتين إلا أنها هي المنساقه منه بملاحظة المتعلق ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط .

نعم ظاهر اقتصار المصنف على حكاية القول بوجوب الاكل المفروغية من عدم وجوب غيره ، ولعله للاصل بعد صرف الأمر بذلك في الكتاب والنصوص الى إرادة بيان كيفية الصرف لو اراده لا وجوبه ، إلا انك قد سمعت ما في الدروس وبعض من تأخر عنها ، ولا ريب في انه الأحوط ايضاً .

واما القسمة أثلاثاً فلم اعرف قولاً بوجوبها ، وفي دعائم الاسلام (١) عن

جعفر بن محمد (عليه السلام) « ينبغي لمن أهدى هدياً تطوعاً أو ضحى أن يأكل من هديه وأضحيته ثم يتصدق ، وليس في ذلك توقيت ، يأكل ما أحب ، ويعطى ويهدي ويتصدق ، قال الله عز وجل وقرأ الآيتين » .

ثم على الوجوب لا يضمن مع الإخلال بالاكل كما صرح به غير واحد من غير تردد ، لعدم تعلق حق لغيره به ، بل قطع في التذكرة ايضاً بعدمه لو اخل بالاهداء بأن تصدق بالجميع ، وقربه في محكي المنتهى وجعله الوجه في التحرير ، ولعله لتحقق الاطعام الذي ليس في الآيتين غيره مع الاكل ، ولكون التصديق إهداء ، نعم لو اخل به بالاكل ضمن قطعاً ، كما أنه كذلك لو اخل بثلاث الصدقة بل قد يحتمل الضمان لو اخل بالاهداء ولو للصدقة ، الأمر به ، وهو مبين لها ؟ ولذا حرمت عليه عليه السلام الصدقة دون الهدية .

ولو باع أو اتلف فلا اشكال في الضمان ، ولكن هل هو الثلث أو الثلثان أو الجميع ؟ وجوه ، ظاهر التحرير الاخير منها ، وفيه منع ، والمتجه ضمان شيء للهدية وللصدقة لما عرفت من عدم وجوب التثليث ، هذا ، وقد سمعت ما في صحيح سيف (١) من تفسير القانع والمعر وفي صحيح معاوية أو حسنه (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل (٣) « فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعر » قال : القانع الذي يقنع بما اعطيته ، والمعر الذي يمتريك ، والسائل الذي يسألك في يديه ، والبائس الفقير ونحوه خبره الآخر (٤) وفي خبر عبدالرحمان أو موثقه (٥) عنه عليه السلام ايضاً في قوله تعالى :

(١) و (٢) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح

الحديث ٣ - ١٤ - ١ - ١٢

(٣) سورة الحج - الآية ٣٧

« فإذا » الى آخره « اذا وقعت على الارض فكلوا منها واطعموا القانع والمعتز ، قال : القانع الذي يقنع بما اعطيته ولا يستخط ولا يكبح ولا يلوي شدقه ، والمعتز المار بك لتطعمه » وفي المحكي عن مجمع البيان ان في رواية الحلبي (١) عن ابي عبد الله عليه السلام « القانع الذي يسأل فيرضى بما اوتي ، والمعتز الذي يعتري رحلك ممن يسأل » وفي الدروس القانع السائل ، والمعتز غير السائل كما عن الحسن ومعيد بن جبير ، بل قيل : هو الموجود في تفسير علي بن ابراهيم ، وعن ابن عباس ومجاهد وقتادة أنه القانع الراضي بما عنده وبما يعطى من غير سؤال ، والمعتز المعرض بالسؤال ، وعلى كل حال فالعمل (على ما خ ل) بما ورد عن أهل بيت العصمة (عليهم السلام) من كون الجميع لبيان أفراد الفقهاء ، فلا تعارض بين الآيتين كما هو واضح .

ويكره التضحية بالجاموس ﴿ كما في القواعد وغيرها من دون تقل خلاف ، ﴿ و ﴾ في كشف اللثام أي الذكر منه ، وهو مع تقييد لاطلاقهم لم نعرف ما يدل عليه ولا على المطلق كما اعترف به في المدارك ، اللهم إلا أن يكون فحوي كراهية التضحية ﴿ بالثور ﴾ لما في مضمرة ابي بصير (٢) من قوله عليه السلام : « ولا تضحي بثور ولا جمل » وفيه منع واضح ، وفي كشف اللثام أي في منى لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (٣) : « تجوز ذكورة الابل والبقر في البلدان » وهو غير صالح للتقييد ، ولذا اطلق من عرفت ، واجزاء الجاموس مع انه من البقر لخبر علي بن الريان بن الصلت (٤) « كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام يسأله

(١) مجمع البيان ج ٧ ص ٨٦ سورة الحج - الآية ٣٧

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الذبح - الحديث ١

عن الجاموس عن كم يجزي في الضحية ؟ فجاء في الجواب إن كان ذكرًا فمَن واحد ، وإن كان أنثى فمَن سبعة ﴿١﴾ كذا قطع المصنف وغيره بكراهة التضحية ﴿بالموجوه﴾ أي مرضوض الخصيتين حتى تفسدا ، بل في المدارك نسبته إلى قطع الأصحاب مستدلين عليها بما سمعته من النصوص (١) التي تدل على أن الفحل من الضأن خير منه ، ومقتضاها الحرمة لا الكراهة ، اللهم إلا أن يراد بها هذه المرجوحية ، خصوصاً مع كونها كراهة عبادة ، وعلى كل حال فقد سمعت النص والفتوى في التضحية ، وأما الهدي فيمكن إرادة ما يشملها منها ولو بقرينة كون البحث فيه ، أو يستفاد كراهته من فحواها بناء على أن التوسعة فيها أشد منها فيه كما سمعته في الناقص ، وينبغي ذكر الجمل مع الثلاثة لما سمعته من المصنف (٢) .

الطرف ﴿الثالث﴾ من أطراف الذبيح ﴿في البدل﴾ ولكن ينبغي أن يعلم أن ﴿من فقد الهدي ووجد ثمنه قيل﴾ والقائل المشهور ، بل عن ظاهر الفنية الإجماع عليه ، بل قد يشهد له التتبع لاختصار المخالف في ابن إدريس بناء على أصله والمصنف : ﴿يخلفه عند من يشتره طول ذي الحجة﴾ فإن لم يوجد فيه في العام المقبل في ذي الحجة ﴿وقيل﴾ والقائل ابن إدريس ﴿يلتقل فرضه إلى الصوم ، وهو الأشبه﴾ عند المصنف بأصول المذهب والقواعد باعتبار صدق قوله تعالى (٣) : ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة﴾ ودعوى

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبيح

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبيح - الحديث ٤

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٢

ان تيسر الهدى ووجدانه يمان العين والتمن - وإلا لم يجب الشراء مع الوجود يوم النحر وإمكانه إن خصص الوجود به عنده ، وإلا فهو اعم منه عنده أو عند غيره في أي جزء كان من اجزاء الزمان الذي يجزي فيه - واضحة المنع ، فانه إذا لم يحججه بنفسه ما دام هناك يصدق عليه « فمن لم يحج » ودعوى ان وجدان النائب كوجدانه لأنه مما يقبل النيابة أوضح منعاً من الأولى وإن قبل النيابة .

نعم قد يقال يجب الخروج عن ذلك كله بالحسن (١) كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام « في متمتع يحج الثمن ولا يحج النعم قال : يخلف الثمن عند بعض اهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه وهو يجزي عنه ، فإذا مضى ذوالحجة أخر ذلك الى قابل ذي الحجة » المؤيد بخبر النضر بن قرواش (٢) المنع بما سمعته من الشهرة ، وبان الراوي عنه احمد بن محمد بن ابي نصر وهو من أصحاب الاجماع بناء على انه لا يضر مع ذلك ضعف من بعده ، قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج فوجب عليه النسك فطلبه فلم يصبه وهو مؤسر حسن الحال وهو يضعف عن الصيام فما ينبغي له أن يصنع فقال : يدفع ثمن النسك الى من يذبحه بمكة ان كان يريد المضي الى اهله ، وليذبح عنه في ذي الحجة ، فقلت : فانه دفعه الى من يذبحه عنه فلم يصب في ذي الحجة نسكا واصابه بعد ذلك قال : لا يذبح عنه إلا في ذي الحجة » بناء على عدم بناء الجواب على ما في السؤال من الضعف عن الصيام ولو بضميمة ما عرفت ، فينتج حيف مذهب المشهور ، ضرورة كون ما سمعته حيفاً كالاتجاه في مقابلة النص ، وكان ما وقع من الحل بناء على اصله من عدم العمل باخبار الآحاد ، لكن فيه منع واضح هنا باعتبار الاعتضاد بعمل رؤساء الأصحاب الذين هم الأساس في حفظ الشريعة كالشيخين

والصدوقين والمرضى وغيرهم ، وكفى بذلك قرينة على صحة مضمونه ، ولا يمارضه خبر أبي بصير (١) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أذبج أو يصوم ؟ قال : بل يصوم ، فإن أيام الذبج قد مضت » بعد قصوره من وجوه ، مع أنه فيمن قدر على الذبج بمنى ، وهو غير ما نحن فيه ، بل المصنف وابن ادریس لا يوجبان عليه الصوم ، ومن هنا حملة الشيخ على من صام ثلاثة قبل الوجدان كما في خبر حماد بن عثمان (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن تمتع صام ثلاثة أيام في الحج ثم أصاب هدياً يوم خرج من منى قال اجزأه صيامه » وإن كان بعيداً ، بل هو مناف لخبره الآخر (٣) الذي فيه « فلم يجد ما يهدي ولم يصم الثلاثة أيام » وربما حملة غيره على ما مر في وجوب كون الذبج يوم النحر ، وعلى كل حال فعن ذلك كله بان لك ضعف القول المزبور .

واضعف منه ما عن أبي علي من التخيير بين الصوم والتصدق بالثمن بدلاً عن الهدي ، ووضعه عند من يشتره فيذبجه إلى آخر ذي الحجة جمعا بين ما تقدم ونحو خبر عبدالله بن عمر (٤) قال : « كنا بمكة فاصابنا غلاء في الأضاحي ، فاشترينا بدينار ثم بدينارين ثم بلغت سبعة ثم لم يوجد بقليل ولا كثير ، فرفع هشام المكاربي رقعة إلى أبي الحسن عليه السلام فأخبره بما اشترينا وأنا لم نجد بعد فوقع عليه السلام إليه انظروا إلى الثمن الأول والثاني والثالث فاجمعوا ثم تصدقوا بمثل ثلثه »

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الذبج - الحديث ٣ - ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب الذبج - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الذبج - الحديث ١

وهو - مع عدم الشاهد ، وعدم المكافأة ، والمخالفة لكتاب الله - قيل انه ظاهر في المندوب .

ثم إن الذي صرح به غير واحد اعتبار كون المخلف عنده الثمن ثقة ، وقد سمعت خلو النصوص عن ذلك ، ولا يبعد الاجتزاء بالمطمئن به وان لم يكن ثقة ، فانه يصدق عليه انه جعله عند من يذبحه عنه ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ اذا فقدها ﴾ اي الهدى وعنه بما يصدق عليه عدم الوجدان عرفاً ، وفي المسالك « يتحقق المعجز عن الثمن بان لا يقدر على تحصيله ولو بتكسب لائق بحاله ، وبيع ما زاد على المستثنى في الدين » ولا يخفى عليك ما في الأول ، نعم المعتبر القدرة في موضعه لا في بلده إلا اذا تمكن من بيع ما في بلده بما لا يتضرر به او من الاستدانة عليه ، فانه لا يبعد الوجوب بل اطلق في المسالك البيع بدون ثمن المثل ، وعلى كل حال فاذا صدق العنوان المزبور ﴿ صام عشرة ايام : ثلاثة في ﴾ سفر ﴿ الحج ﴾ قبل الرجوع الى اهله وشهره ، وهو هنا ذو الحجة عندنا ، ويجب ان تكون ﴿ متواليات ﴾ بلا خلاف ، بل عن المنتهى وغيره الاجماع عليه ، مضافاً الى النصوص ، منها قول الصادق عليه السلام في خبر اسحاق (١) : « لا يصوم الثلاثة الأيام متفرقة » ونحوه الصحيح (٢) المروي في قرب الاسناد ﴿ يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ﴾ بلا خلاف اجده في شيء من ذلك ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى الكتاب العزيز (٣) والمعتبرة المستفيضة او المتواترة ، منها خبر رفاعة بن

(١) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٧

موسى (١) « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتمتع لا يجزئ الهدي قال : يصوم قبل التروية بيوم ، ويوم التروية ويوم عرفة ، قلت : فانه قدم يوم التروية قال : يصوم ثلاثة ايام بعد التشريق ، قلت : لم يقم عليه جماله قال : يصوم يوم الحصة وبعده يومين ، قال : قلت : وما الحصة قال يوم تفره ، قلت يصوم وهو مسافر قال : نعم ، أليس هو في يوم عرفة مسافراً ، إنا اهل بيت نقول ذلك لقول الله عز وجل فصيام ثلاثة ايام في الحج ، يقول في ذي الحجة « وصحيح معاوية بن عمار (٢) عنه عليه السلام ايضاً « سألت عن متمتع لم يجز هدياً قال : يصوم ثلاثة ايام في الحج يوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، قال : قلت : وإن فاته ذلك قال : يتسحر ليلة الحصة ويصوم ذلك اليوم ويومين بعده ، قلت : فان لم يقم عليه جماله يصومها في الطريق قال : إن شاء صامها في الطريق ، وإن شاء اذا رجع الى اهله « الى غير ذلك من النصوص

ولعل المراد بقوله تعالى : « تلك عشرة كاملة » بيان ان كمالها كمال الأضحية ، قال عبد الله بن سليمان الصيرفي (٣) قال ابو عبد الله عليه السلام لسفيان الثوري : « ما تقول في قول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة الآية اي تتيه يعني بالسكاملة ؟ قال سبعة وثلاثة ، قال : ويختل ذا على ذي حجى ان سبعة وثلاثة عشرة ، قال : فأني شيء هو اصلحك الله قال : السكامل كمالها كمال الأضحية سواء أتيت بها او أتيت بالأضحية ، تمامها كمال الأضحية « او لرفع احتمال ارادة معنى « او » من الوار او غير ذلك ، هذا .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث

٩ - ٤ - ١

الجواهر - ٢١

ولا يشكل الحكم المزبور بانه لا معنى للبدل قبل تحقق الخطاب بالبدل خصوصاً بعد ظهور الآية في عدم الوجدان عند الأمر بالذبح ، كما دل عليه خبر احمد بن عبدالله الكرخي (١) قال : « قلت لارضا عليه السلام المتمتع يقدم وليس معه هدي أيصوم ما لم يجب عليه قال : يصير الى يوم النحر ، فان لم يصب فهو ممن لم يجز » وعن علي بن ابراهيم في تفسيره ان من لم يجز الهدي صام ثلاثة أيام بمكة يعني بعد النحر ولم يذكر صومها في غير ذلك ، إلا أن ذلك كله اجتهاد في مقابلة النصوص والفتاوى والاجماع بقسميه ، بل إن اراد علي بن ابراهيم عدم جواز صومها إلا على الوجه المزبور فهو ، ولعله لذا حمل الخبر المزبور على الجواز أو على من وجد الثمن ، على ان الخطاب بالذبح يتحقق بالاحرام بالحج الذي هو أحد أفعاله .

﴿ و ﴾ كيف كان ذ ﴿ لو لم يتفق ﴾ صوم اليوم قبل يوم التروية ﴿ اقتصر على ﴾ يوم ﴿ التروية ﴾ يوم ﴿ عرفة ثم صام الثالث بعد النحر ﴾ كما هو المشهور بل عن ابن ادريس وغيره الاجماع عليه ، وهو الحجة في اغفار الفصل بالعبد وأيام التشريق في التوالي ، مضافاً الى خبر عبد الرحمان بن الحجاج (٢) المنجبر بما عرفت عن الصادق عليه السلام فيمن صام يوم التروية ويوم عرفة قال : يجزيه أن يصوم يوماً آخر » وخبر يحيى الأزرق أو موثق (٣) عن أبي الحسن عليه السلام « سألت عن رجل قدم يوم التروية متمتعاً وليس له هدي فصام يوم التروية ويوم عرفة قال : يصوم يوماً آخر بعد أيام التشريق » ورواه الصدوق عنه في الحسن انه سأل أبا ابراهيم عليه السلام ، بل ظاهرها حتى الاخير تناول حال الاختيار كما اعترف

(١) الوسائل - الباب - ٥٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ١-٢

به بعضهم ، فإن القدوم يوم التروية لا ينافي صوم يوم قبله قبل القدوم ، بل عن ابن حمزة النصريح بذلك ، بل في كشف اللثام نسبته الى ظاهر الباقيين إلا القاضي والحلبيين فاشتروا الضرورة ، ولا ريب في أنه أحوط وإن كان الأقوى الأول ، وعن بعض المتأخرين اشتراط الجهل بكون الثالث العيد ، وإطلاق النص والفتوى على خلافه كما اعترف به الكركي وثاني الشهيدين ، بل عن ابن حمزة جواز صوم السابع والثامن ثم يوماً بعد النفر لمن خاف أن يضعفه صوم يوم عرفة عن الدعاء ، ونفى عنه البأس في المختلف محتجاً له بأن التشاغل بالدعاء فيه مطلوب للشارع ، فجاز الإفطار له ، وفيه ما لا يخفى وإن أيدته بعض الناس بالنهي عن صوم عرفة مطلقاً كقول الصادقين (عليهما السلام) في خبر زرارة (١) « لا تصم في يوم عاشوراء ولا عرفة بمكة ولا في المدينة ولا في وطنك ولا في مصر من الأمصار » أو إن اضعف عن الدعاء كقول أبي جعفر عليه السلام في خبر ابن مسلم (٢) إذ سأله عن صومها : « من قوي عليه فحسن إن لم يمنعك من الدعاء ، فإنه يوم دعاء ومسألة فصمه ، وإن خشيت أن يضعفك عن الدعاء فلا تصمه » إلا أن ذلك كله لا يدل على اغتفار الفصل به في التوالي الذي قد عرفت اعتباره في النص ومعقد الاجماع .

بل يظهر من جملة من النصوص عدم اغتفار الفصل بالعيد الذي قد عرفت النص والفتوى ومعقد الاجماع عليه ، منها صحيح معاوية (٣) السابق ، ومنها

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الصوم المندوب - الحديث ٦ من كتاب الصوم

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الصوم المندوب - الحديث ٤ من كتاب الصوم

(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب النحر - الحديث ٤

صحيح العيص بن القاسم (١) عن أبي عبد الله عليه السلام سأله « عن تمتع يدخل في يوم التروية وليس معه هدي قال : فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ويتسحر ليلة الحصبية فيصبح صائماً ، وهو يوم النفر ، ويصوم يومين بعده » وصحيح حماد ابن عيسى (٢) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال علي عليه السلام صيام ثلاثة أيام في الحج قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، فمن فاته ذلك فليستسحر ليلة الحصبية يعني ليلة النفر ويصبح صائماً ويصوم يومين بعده وسبعة إذا رجع » وخبر علي بن الفضل الواسطي (٣) قال : « سمعته قال : إذا صام المتمتع يومين لا يتابع صوم اليوم الثالث فقد فاته صيام ثلاثة أيام في الحج ، فليصم بمكة ثلاثة أيام متتابعات ، فان لم يقدر ولم يقد عليه الجمال فليصمها في الطريق ، فإذا قدم على أهله صام عشرة أيام متتابعات » .

إلا انها قاهرة عن معارضة ما عرفت من وجوه ، خصوصاً بعد امكان تقييد جملة منها بما سمعت ، وحمل آخر على بيان الجواز وغيره ، هذا ، وفي كشف اللثام « والظاهر وجوب المبادرة الى الثالث بعد زوال المذر وان اطلقت الاخبار والفتاوى التي عثرت عليها إلا فتوى ابن سعيد فانه قال : صام يوم الحصبية وهو رابع النحر » قلت : مع أنه من أيام التشريق التي يستسمع الكلام فيها ، بل والكلام في ابتداء الثلاثة منه ، ولا ريب ان الأحوط المبادرة بها بعد أيام التشريق وإن كان الوجوب لا يخلو من نظر بعد إطلاق النص والفتوى ، بل قد سمعت ما في النص من كون المراد من قوله « في الحج » شهر ذي الحجة ، مضافاً

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

الى ما تسمعه مما يدل على جواز صومها طول ذي الحجة من النس (١) والاجماع وغيرهما ، والله العالم .

﴿ولو فات يوم التروية أخره الى ما ﴿ بعد النفر ﴾ بمعنى أنه لم يغتفر الفصل بالعيد حيثئذ كما هو المشهور ، بل لا أجد فيه خلافا ، لاطلاق ما دل على وجوب التتابع ، وإطلاق ما دل على صومها متتابعة اذا فات صومها على الوجه المزبور ، ولكن عن الاقتصاد أن من أفطر الثاني بعد صوم الأول لمرض أو حيض أو عذر بني ، وكذا الوسيلة إلا إذا كان العذر سفراً ، أو لعلها استندتا الى صوم التعليل في خبر سليمان بن خالد (٢) سأل الصادق عليه السلام « من كان عليه شهران متتابعان فصام خمسة وعشرين يوماً ثم مرض فاذا برئ أييني على صومه ام يعيد صومه كله ؟ فقال عليه السلام : بل ييني على ما كان صام ، ثم قال : هذا بما غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عليه شيء » واستثناء السفر لأنه ليس هنا عذراً ، وفيه - مع انه في غير ما نحن فيه ضرورة العلم بالعيد - يمكن الفرق بين المقامين خصوصاً بعد النصوص الدالة هنا على وجوب صومها بعد ذلك إذا فاتت الثلاثة .

وعلى كل حال فلهشهور عدم جواز استئنافها أيام التشريق ، بل عن الخلاف الاجماع عليه ، لعموم النهي عن صومها بمنى ، كمرسل الصدوق (٣) « ان النبي ﷺ بمث بديل بن ورقاء الخزاعي على جبل اوراق وامره أن يتخلل الفساطيط ينادي في الناس ايام متى أن لا يصوموا فانها ايام أكل وشرب وبعمال » أي ملاعبة الرجل مع أهله ، وخصوصاً صحيح ابن سنان (٤) « سألت ابا عبد الله

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ١٣

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب بقية الصوم الواجب - الحديث ١٢

من كتاب الصوم

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٥١ - من ابواب الذبح - الحديث ٨ - ١

عن رجل تمتع فلم يحج هدياً قال : فليصم ثلاثة أيام ليس منها أيام التشريق ، ولكن يقيم بمكة حتى يصومها ، وسبعة اذا رجع الى أهله ، وذكر حديث بديل بن ورقاء « وصحيح سليمان بن خالد (١) » سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع ولم يحج هدياً قال : يصوم ثلاثة أيام ، قلت له أفيها أيام التشريق ؟ قال : لا ، ولكن يقيم بمكة حتى يصومها وسبعة اذا رجع الى أهله . فان لم يقيم عليه أصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة أيام اذا رجع الى أهله ، ثم ذكر حديث بديل بن ورقاء « ورواه في كشف اللثام عن ابن مسكان ، والتدبر فيما رواه في التهذيب هنا (٢) وفي شرح من فاته صوم هذه الثلاثة الأيام بمكة لعائق يعوقه (٣) يقتضي ما ذكرنا من كون الخبر عن سليمان ، فلاحظ وتأمل ، وخبر عبد الرحمن بن الحجاج (٤) قال : « كنت قائماً أصلي وابو الحسن عليه السلام قاعد قدامي وأنا لا أعلم فجاءه عباد البصري قال : فسلم فجلس فقال : له يا أبا الحسن ما تقول في رجل تمتع ولم يكن له هدي ؟ قال : يصوم الأيام التي قال الله عز وجل ، قال : فجعلت اصغي اليها فقال له عباد : وأي أيام هي ؟ قال : قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة ، قال : فان فاته ذلك قال : يصوم صبيحة الحصة ويومين بعد ذلك ، قال : أفلا تقول كما قال عبد الله بن الحسن ؟ قال : فاي شيء قال قال : يصوم أيام التشريق ، قال : إن جعفر اكان يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وآله امر بديلاً أن ينادي ان هذه أيام اكل وشرب ، فلا يصوم من أحد ، قال

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ٥١ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ - ٤

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٢٩ الرقم ٧٧٥

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٣٣ الرقم ٧٨٩ وهو ما رواه في الوسائل في الباب

- ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٧

يا ابا الحسن : ان الله تعالى قال : فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ، قال كان جعفر عليه السلام يقول : ذو الحجة كله من اشهر الحج .

فما عن ابي علي - من اباحة صومها فيها لقول امير المؤمنين عليه السلام في خبر اسحاق (١) « من فاته سبام الثلاثة الايام التي في الحج فليصمها ايام التشريق فان ذلك جائز له » ونحوه منه خبر القداح (٢) - واضح الضعف بعد شذوذ الخبرين ونسبهما وموافقة لقول من العامة ، وقصورهما عن معارضة ما عرفت من وجوه ، بل احتمال تأنيق ايام التشريق فيها بالقول وإن كان بعيداً غاية البعد ، نعم ارسل في النقبه (٣) ان في رواية عنهم « يتسمر ليلة الحصبة ، وهي ليلة النفر ويصبح صائماً » بل عن النهاية والمبسوط والمهذب والسرائر انه يصوم الحصبة وهو يوم النفر ، وهو المحكي عن ابي علي وابن بابويه ، بل قد سمعت انصوص الدالة عليه كصحیح العيص (٤) وصحيح حماد (٥) وصحيح رفاعه (٦) بل وصحيح معاوية (٧) وإن كان ليس فيه قوله « وهو يوم النفر » .

ومن هنا قال في المدارك في شرح عبارة المتن : « بل الأظهر جواز صوم يوم النفر ، وهو الثالث عشر » ويسمى يوم الحصبة كما اختاره الشيخ في النهاية وأما بابويه وابن ادریس للاخبار الكثيرة الدالة عليه ، وإن كان الأفضل تأخير الصوم الى ما بعد ايام التشريق ، كما تدل عليه صحيحة رفاعه (٨) عن الصادق عليه السلام

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥١ - من ابواب الذبيح - الحديث ٥ - ٦

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبيح - الحديث ١٢ - ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب الذبيح - الحديث ٣

(٦) و(٧) و(٨) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبيح - الحديث

حيث قال فيها : « قلت فان قدم يوم التروية قال : يصوم ثلاثة أيام بعد التشريق قلت لم يقم عليه جماله قال : يصوم يوم الحصة وبعده يومين » وقد ظهر من هذه الروايات أن يوم الحصة هو الثالث من أيام التشريق ، ونقل عن الشيخ في المبسوط انه جعل ليلة التحصيب ليلة الرابع ، والظاهر أن مراده ليلة الرابع من يوم النحر لا الرابع عشر ، لصراحة الأخبار في أن يوم التحصيب هو يوم النفر ، وربما ظهر من كلام أهل اللغة انه يوم الرابع عشر ، ولا عبرة به .

قلت : الأصل في ذلك الفاضل في المختلف فانه بعد أن ذكر ما يدل على حرمة صوم أيام التشريق وذكر صوم يوم الحصة - قال : « ولا ريب أن يوم الحصة هو يوم الثالث من أيام التشريق إلا أن يقال أن الشيخ ذكر في المبسوط أن ليلة الرابع ليلة التحصيب ، فيصح ذلك ، إلا أن هذا التأويل بعيد ، أما أولاً فلأن التحصيب إنما يكون لمن نحر في الأخير ، وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة ، وأما ثانياً فلانه قال : فليصم يوم الحصة ، وهو يوم النفر ، والنفر نهران : أول ، وهو الثاني عشر ، وثاني ، وهو الثالث عشر ، ويحمل قول الشيخ في المبسوط بأنه أراد الرابع من يوم النحر لا الرابع عشر » قلت : كما سمعته من الجامع ، لكن في محكي الخلاف أن الأصحاب قالوا : يصبح ليلة الحصة صائماً ، وهي بعد انقضاء أيام التشريق ، وفي خبر إبراهيم بن أبي يحيى المروي (١) عن تفسير المياشي عن أبي عبد الله عن أبيه عن علي (عليهم السلام) قال : « يصوم المتمتع قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة ، فان فاتته ذلك ولم يكن عنده دم صام اذا انقضت أيام التشريق يتسحر ليلة الحصة ثم يصبح صائماً .

وفي كشف اللثام « وما في صحيح حماد والعيص من التفسير يجوز ان يكون من الراوي - ثم قال - وما في المبسوط - من ان يوم الحصة يوم النفر ، وكذا النهاية والمهذب والسرائر ، ان خبر رفاة نص فيه - لا يقتضي ان يكون ليلة الحصة قبله ، وإنما يومه القياس على نحو ليلة الخميس ، والشيخ ثقة فيما يقوله ، ولا حاجة الى تأويل كلامه بما في المختلف ايضاً بان مراده بالربع الرابع من يوم النحر ، مع ان كلام الخلاف نص في خلافه ، ثم الاحتياط يقتضي التأخير ، إذ لا خلاف في الاجزاء معه ثم احتمل سابقاً في خبر عبدالرحمان تبعاً للمختلف ان المراد من صبيحة الحصة بمعنى اليوم الذي بعدها ، كما انه احتمل في صحيح رفاة الاقتصار على حال الضرورة ، قلت : كل ذلك مضافاً الى ما سمعته من الخبر وما حكاه في المدارك عن بعض اهل اللغة إلا ان الانصاف مع ذلك عدم إمكان إنكار ظهور النصوص في إرادة صوم يوم النفر الذي هو اليوم الثالث عشر او الثاني عشر ، ولعله لكون المحرم صوم ايام التشريق لمن أقام بمنى لا مطلقاً كما عن الأكثر على ما في محكي المعبر ، وفي الروضة لا يحرم صومها على من ليس بمنى إجماعاً ، وفي صحيح معاوية (١) سأل الصادق عليه السلام « عن الصيام فيها فقال : اما بالأمصار فلا بأس ، واما بمنى فلا » ومن هنا يظهر لك النظر فيما عن النهاية والمبسوط من انه لو كان بمكة لا يصومها لعموم الهي عنه ، اللهم إلا أن يكون المراد (٢) بكونه في منى من مكة ،

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الصوم المحرم والمكروه - الحديث ١

من كتاب الصوم .

(٢) هكذا في النسخة الاصلية وحق العبارة هكذا « اللهم إلا ان يكون

المراد كونه في منى من مكة » فكأن عبارة المبسوط هكذا « انه لو كان بمنى لا يصومها »

هذا ، وقد تقدم في كتاب الصوم بعض الكلام في ذلك فلاحظ ، وكيف كان فالاحتياط لا ينبغي تركه . والله العالم .

﴿ ويجوز تقديمها من أول ذي الحجة بعد النبلس بالمتعة ﴾ كما في القواعد والنافع طبر زرارة أو موثقه (١) عن أبي عبدالله عليه السلام « من لم يجد المهدي وأحب أن يصوم الثلاثة الأيام في أول العشر فلا بأس » المعتضد باطلاق الآية المفسر في صحيح روضة (٢) بشهر الحيج كله ، واليه أشار ابن سعيد في المحكي عنه من النص على أنه رخص في ذلك لغير عذر ، كالمحكي عن القاضي من أنه قد رويت رخصة في تقديم صوم هذه الثلاثة من أول العشر ، وكذلك في تأخيرها إلى بعد أيام التشريق لمن ظن أن صوم يوم التروية ويوم عرفة يضعفه عن القيام بالمناسك ، وكذا عن النهاية والتهذيب والمبسوط والمهذب في ذكر الرخصة في صومها أول العشر ، لكن عن الأخيرين « أن التأخير إلى السابع أحوط » وفي التهذيب « أن العمل على ما ذكرناه أولى » بل عن التبيين والسرائر « الإجماع على وجوب كون الصوم في الثلاثة المتصلة بالنحر » كما عن الخلاف « نفي الخلاف عن وجوبه اختياراً » وإن احتمل إرادة نفي الخلاف عن تقديمها على الإحرام بالحيج ، بل عن ظاهر اختصاص الرخصة بالمضطر .

﴿ وعلى كل حال فلا ريب في أن الأحوط عدم التقديم وإن كان القول بالجواز لا يخلو من قوة ، خصوصاً بعد دعوى الشهرة عليه في محكي التنقيح لما عرفت ، نعم لا خلاف في أنه ﴾ يجوز صومها طول ﴾ باقي ﴿ ذي الحجة ﴾ بل في المدارك أنه قول علمائنا وأكثر العامة لا إطلاق الآية المفسرة في صحيح روضة السابق بذي الحجة ، وخصوص قول الصادق عليه السلام في صحيح زرارة (٢) : « من

لم يجد ثمن الهدى فحب أن يصوم الثلاثة الأيام في العشر الأواخر فلا بأس بذلك» بل يمكن تحصيل الاجماع منا فضلاً عن محكيه على الجواز الزبور بمعنى الاجزاء وإن قلنا بوجوب المبادرة كما سمعته سابقاً من كشف الشام ، وقال في المقام : « وظاهر الأكثر ومنهم المصنف في سائر كتبه وجوب المبادرة بعد التشريق ، فإن قلت فليصم بعد ذلك الى آخر الشهر ، وهو أحوط ، لاختصاص أكثر الأخبار بذلك ، ومن ذهب الى كونه قضاء بعد التشريق لم يحجز عنده التأخير اليه اختياراً قطعاً ، وهو مذهب الشيخ في المبسوط على ما في المختلف ، والحق انه أداه كما في الخلاف والسرائر والجامع والمختلف والمنتهى والتذكرة والتحرير وفيما عندنا من نسخ المبسوط ، إذ لا دليل على خروج الوقت ، بل العدم ظاهر ما سر ، غاية الأمر وجوب المبادرة » قلت : قد سمعت سابقاً ما اعترف به من إطلاق الأخبار والفتاوى وأنه لم يعثر على ما يقتضي وجوب المبادرة إلا ما حكاها من عبارة الجامع ، فما أدري ما الذي دعاه هنا الى نسبة ذلك الى ظاهر الأكثر الذي يشهد بالتبع بخلافه ، خصوصاً مع ملاحظة تصريحهم بجواز ذلك طول ذي الحجة ، إذ لا داعي الى حمله على إرادة الاجزاء لا الجواز بمعنى عدم الانتم والقول بالقضاء الزبور ليس لأحد من أصحابنا ، نعم في المدارك أنه حكى في التذكرة عن بعض العامة قولاً بخروج وقتها بمضي يوم عرفة ، ولا ريب في بطلانه كما لا ريب في بطلان توقيتها بخصوص الأيام التي بعد التشريق ، أو خصوص يوم الحصة منها ، والتحقيق ما عرفت من عدم وجوب المبادرة للأصل ، وظاهر النصوص والفتاوى ومعاقد الاجماع فضلاً عن التوقيت ، وإن كانت هي أحوط ؛ والله العالم .

﴿ ولو صام يومين وأفطر الثالث ﴾ لا لعذر ﴿ لم يجزه واستأنف ﴾ لا

عرفته من وجوب التتابع فيها نصاً (١) وفتوى وإجماعاً بقسميه ، وفي العذر ما سمعته من الكيدري وابن حمزة ، مع أن ظاهر الأصحاب هنا خلافه ﴿ إلا أن يكون ذلك هو العيد فيأتي بالثالث بعد النفر ﴾ لما سمعته من النص (٢) والفتوى ومعقد الاجماع ، فوسوسة سيد المدارك فيه لبعض النصوص (٣) المعرض عنها أو المحمولة على ما عرفت في غير محلها كما تقدم ذلك كله ، بل وغره مما سمعته من ابن حمزة الذي نفى عنه البأس في المختلف ، فلاحظ وتأمل .

﴿ ولا يصح صوم هذه الثلاثة إلا في ذي الحجة بعد التلبس بالتمتع ﴾ بلا خلاف أجده فيه بيننا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، نعم عن احمد في رواية جواز تقديمها على احرام العمرة ، وهو خطأ واضح ، ضرورة كونه تقديماً للواجب على وقته وسببه بلا دليل ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، نعم يتحقق التلبس بالتمتع بدخوله في إحرام العمرة التي صارت جزء من حج التمتع كما صرح به غير واحد ، بل قد عرفت النص (٤) والاجماع على رجحان صومها في السابع مع استحباب أن يكون الاحرام بالحج في الثامن ، ولكن مع ذلك اشترط الشهيد التلبس بالحج ، ونحوه المصنف في النافع وثاني الشهيدين ، لكونه تقديماً للواجب على وقته ، والمسبب على سببه ، وهو كالاتجاه في مقابلة ما عرفت ، ثم قال في الدروس : وجوز بعضهم صومها في إحرام العمرة ، وهو بناء على وجوبها يعني الحج أو الهدي أو الصوم ، قال : « وفي الخلاف لا يجب الهدي قبل إحرام

(١) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ و ٤ و ٥

وبالباب ٥٣ منها

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح

الحج بلا خلاف ، ويجوز الصوم قبل إحرام الحج ، وفيه إشكال « وفيه أنه لا حاجة الى البناء المزبور بعد ظهور الدليل في ذلك وإن لم نقل بالوجوب ، ولعل ذلك هو الوجه في كلام الشيخ (رحمه الله) ضرورة عدم المانع من مشروعية الصوم قبل الخطاب بالذبح للدليل كما أوضحناه سابقاً ، وقلنا إن خبر الكرخي (١) عن الرضا عليه السلام محمول على إرادة بيان الجواز أو غير ذلك ، على أنه يمكن القول بوجوب الذبح بإحرام العمرة على معنى صيرورته مخاطباً بأفعال الحج على حسب ترتبها ويكتفي ذلك في مشروعية الصوم بدلالة عنه ، كما هو واضح .

﴿ ولو خرج ذو الحجة ولم يصمها ﴾ أي الثلاثة ﴿ تعين الهدي ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في ظاهر المدارك وصريح المحكي عن الخلاف الاجماع عليه بل عن بعض أنه قلله جماعة ، وهو الحجة بعد صحيح حازم (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « من لم يصم في ذي الحجة حتى يهل المحرم فعليه شاة » ، وليس له صوم ، وبذلك يعني « لكن في كشف اللثام » أنه كما يحتمل الهدي يحتمل الكفارة ، بل هي أظهر « وكذا النهاية والمهذب » وفيه انه دال باطلاقة أو عمومها لها ، خصوصاً بعد ملاحظة استدلال الأصحاب به على الهدي « ولعله لذا قال في محكي للبسوط وجب عليه دم شاة واستقر في ذمته الدم وليس له صوم » ونحوه الجامع بل هو محكي عن صريح المنتهى ، بل لعل عبارة المصنف وما شابهها لا دلالة فيها على نفي الكفارة بعد أن كانت مساقاة لبيان ذلك ، ومن التريب ما في الرياض ، فانه بعد ان اعترف بدلالة الصحيح (٣) على الهدي والكفارة قال : « إن عدم

(١) الوسائل - الباب - ٥٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١ وهو صحيح

منصور بن حازم

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١

ج ١٩ (في وجوب الهدي على من لم يصم الثلاثة في ذي الحجة) — ١٨١ —

الوجوب اقوى للاصل » بعد أن نسبه الى ظاهر المصنف والأكثر ، وذكر الاستدلال بالنبوي الذي تسمعه ، ثم قال : « وسند الخبر لم يثبت » وكأنه غفل عما اعترف به من دلالة الصحيح ، فلاحظ وتأمل .

وعلى كل حال فيؤيده مضافا الى ذلك بالنسبة الى الكفارة النبوي (١) « من ترك نسكا فعليه دم » وبالنسبة الى الهدي صحيح عمران الحلبي (٢) قال : « سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل نسي أن يصوم الثلاثة الايام التي على المتمتع اذا لم يجد الهدي حتى يقدم اهله قال : يبعث بدم » بل هو صريح كظاهر الأول في عدم الفرق بين كون الترك لعذر أو لا ، كل ذلك مضافاً الى ما تقدم من النصوص (٣) الدالة على ان وقتها ذوالحجة ، وانه المراد من قوله تعالى : « الحج » هذا .

ولكن في محكي النهاية والمبسوط بعد ما سمعته « ان من لم يصم الثلاثة بمكة ولا بالطريق ورجع الى بلده وكان متمكناً من الهدي بعث به ، فانه افضل من الصوم » وظاهره التخيير بين الهدي والصوم ، بل في الدروس حكاية ذلك عنه على الجزم ، وفيه أنه إن كان قد خرج ذو الحجة تعين الهدي ، ضرورة فوات وقت الصوم ، بل وكذا إن لم يخرج ، لأن من وجد الهدي قبل شروعه في الصوم يجب عليه الهدي ، اللهم إلا أن يكون المراد الوجدان في منى ، فيتعين عليه الصوم حينئذ لا التخيير ، إلا أن يكون هو مقتضى الجمع بين ذلك وبين إطلاق صحيح الحلبي المزبور ، لسكن ندرة القول

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٥٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح

به تمنع من ذلك ، فان عبارة الشيخ المزبورة غير صريحة فيه ، ولذا قال في المختلف انها مشعرة به ، واهله لاحتمال تعليله بانه افضل بيان حكمة التعيين لا التخيير .

نعم قد يقال إن الصحيح المزبور معارض بالنصوص المستفيضة الدالة على أن من فاته صومها بمكة لعائق أو نسيان صامها في الطريق إن شاء ، وإن شاء إذا رجع إلى أهله ، منها حسن معاوية (١) وخبر علي بن الفضل الواسطي (٢) المتقدمان ، ومنها صحيح معاوية (٣) أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : من كان متمتعاً ولم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، فان فاته ذلك وكان له مقام بعد الصدر صام ثلاثة أيام بمكة ، وإن لم يكن له مقام صام في الطريق أو في أهله ، وإن كان له مقام بمكة فإراد أن يصوم السبعة يترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله أو شهراً ثم صام » قال في القاموس : « الصدر الرجوع كالصدر ، والاسم بالتحريك ، ومنه طوف الصدر - ثم قال - : والصدر محركة اليوم الرابع من أيام النحر » ومنها صحيح معاوية (٤) الآخر ، قال : « حدثني عبد صالح عليه السلام سألت عن المنعم ليس له أضحية وفاته الصوم حتى يخرج وليس له مقام قال : يصوم ثلاثة أيام في الطريق إن شاء ، وإن شاء صام عشرة في أهله » ومنها صحيح سليمان بن خالد (٥) « سألت أبا عبد الله عن رجل تمتع ولم يجد هدياً قال :

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٤

(٣) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٤٧ من أبواب الذبح - الحديث ٤

وذيله في الباب ٥٠ منها الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الذبح - الحديث ٢

(٥) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٧

ج ١٩ (في عدم وجوب الهدي على من صام الثلاثة ثم وجد) - ١٨٣ -

يصوم ثلاثة أيام بمكة وسبعة إذا رجع الى اهله ، فان لم يقم عليه اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة ايام اذا رجع الى اهله ومنها صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « الصوم الثلاثة الايام إن صامها فأخرها يوم عرفة ، وإن لم يقدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها في اهله ، ولا يصومها في السفر » ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين خروج ذي الحجة وعدمه ، ومن هنا احتمل في الذخيرة الجمع بينها بأن حكم السقوط مختص بالناسي ، كما في صحيحة حمران (٢) ويحمل عليه حسنة منصور بن حازم (٣) قال وحيفئذ يجمع بين صحيحة ابن مسلم وما يعارضها بالترخيص ، وجمع بينها في التهذيب بحملها على من استمر به عدم التمكن من الهدي حتى وصل الى بلده ، فان الصوم يجزيه والحال هذه ، وإن تمكن من الهدي قبل الصوم بعث به ، قلت : لعل الأولى الجمع بحمل هذه النصوص على عدم خروج ذي الحجة وإن استبعد في الذخيرة ، لاعتضاده بعد الشهرة والاجماع المنقولة بظاهر الكتاب والسنة والاجماع الموقفة لها بذي الحجة ، فتسقط حيفئذ بخروجه ، وتقييد ذلك كله بحال التمكن والاختيار في البقاء في مكة ليس بأولى من تقييد الصحاح بها بحملها على بقاء ذي الحجة ، بل هذا أولى من وجوه ، والله العالم .

﴿ ولو صامها ﴾ أي الثلاثة ﴿ ثم وجد الهدي ﴾ في ذي الحجة ﴿ ولو قبل التلبس بالسبعة لم يجب عليه الهدي وكان له المضي على الصوم ﴾ كما في النافع والقواعد ومحكي النهاية والمبسوط والجامع ، بل في المدارك نسبتته الى أكثر

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ١٠

(٢) وهي صحيحة حمران الحلبي المتقدمة في ص ١٨١

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١

الأصحاب ، بل عن الخلاف الاجماع على ذلك ، للاصل وخبر حماد بن عثمان (١) سأل الصادق عليه السلام « عن متمتع صام ثلاثة ايام في الحج ثم أصاب هدياً يوم خرج من منى قال : اجزأه صيامه » وخبر ابي بصير (٢) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أذبج او يصوم ؟ قال : بل يصوم ، فان ايام الذبح قد مضت » بعد حمله على انه قد صام الثلاثة ، وان المراد من قوله « او يصوم » إكماله بصوم السبعة ، كما ان المراد من مضي ايام الذبح مضي ايام تمينه ، فما عن القاضي من وجوب الهدي لصديق الوجدان واضح الضعف لما عرفت ، ولكن قد يستدل له بخبر عقبة (٣) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل تمتع وليس معه ما يشتري به هدياً فلما ان صام ثلاثة ايام في الحج اعمر يشتري هدياً فينحره او يدع ذلك ويصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله قال يشتري هدياً فينحره ، ويكون صيامه الذي صامه نافلة » إلا انه لمكان الشهرة المزبورة - بل الاجماع المحكي على عدم الوجوب ان لم يكن المحصل ، والنصوص المزبورة المجبورة بالعمل - حمل على إرادة التدب كما أشار اليه المصنف بقوله :

﴿ ولو رجع الى الهدي كان افضل ﴾ مؤيداً بانه الأصل وبدلالة النصوص على فضله على الصوم على الاطلاق ، بل عن ابن ادريس والفاضل والمقداد الاكتفاء في الحكم المزبور بالتلبس بالصوم مستدلاً عليه في محكي المنتهى باطلاق الآية وجوب الصوم على من لم يجد الهدي الذي مقتضاه عدم الاجتزاء به وإن لم يدخل في الصوم ، إلا أنه خرج ذلك بالوفق ، فيبقى ما عداه ، ولكن فيه

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

أن مقتضى الآية صوم من لم يجد ، وهذا واجد ، لأن ذا الحجة كله وقت ، بل مقتضاه وجوب الهدي وإن صام العشرة فضلاً عن الثلاثة كما سمعته من القاضي بل مال اليه بعض متأخري المتأخرين ، لضعف خبر حماد (١) بعبد الله بن بحر كما في التكا في أو بعبد الله بن يحيى كما في التهذيب لا شترأكه ، مع أن الظاهر كونه تصحيحاً ، وضمف خبر أبي بصير (٢) ايضاً وإن روي بعدة طرق ، وإن كان قد يدفع ذلك بعد التسليم في الأخير بالأنجبار بما عرفت مؤيداً بالوفاق ، على أن الأصل في الثلاثة صومها في السابع وتاليه كما عرفت ، وهو يعطي الاجزاء وإن وجد يوم النحر ، فالتحقيق حينئذ اعتبار مضي الثلاثة في الحكم المزبور ، وأولى منه الزيادة عليها كما أوماً اليه المصنف بلو الوصلية ، نعم في عبارة القواعد تقييد ذلك بما قبل السبعة ، وهو يعطي عدم جواز الرجوع الى الهدي بعدها ، لكن فيه منع واضح ، ضرورة جوازه ما دام ذو الحجة ، ولذا قال الشهيد لو صام ثم وجد الهدي في وقته استحب الذبح ، بل لعله أحوط ، وأوضح منه منماً لو أراد عدم أجزاء الصوم ، ضرورة كونه بالتلبس بالسبعة زاد على الثلاثة كما هو واضح .

﴿و﴾ كيف كان في صوم السبعة بعد وصوله الى بلده بلا خلاف أجده فيه بيننا بل الاجماع بقسميه عليه ، وهو الحجة بعد ظاهر الآية الذي مقتضاه العود الى الوطن ، وصحيح معاوية (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال رسول الله ﷺ : « من كان متمتماً فلم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى »

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

أهله « وصحیح سليمان بن خالد (١) » سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع ولم يجد هدياً قال يصوم ثلاثة أيام بمكة ، وسبعة إذا رجع الى أهله ، فإن لم يقم عليه اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة أيام اذا رجع الى أهله « وغيرهما ، خلافاً لبعض العامة فقال : يصوم السبعة اذا فرغ من أعمال الحج ، ولآخر منهم أيضاً فقال : يصومها إذا خرج من مكة سائراً في الطريق ، ولثالث فقال : بعد أيام التشريق ، والجميع مخالف للتزويل الذي مقتضاه ايضاً صومها بعد الرجوع متى شاء ، وعن اسحاق بن عمار (٢) انه سأل أبا الحسن عليه السلام « انه قدم الكوفة ولم يصم السبعة الايام حتى فرغ في حاجة الى بغداد فقال عليه السلام : صمها ببغداد ، فقلت افرقها قال : نعم » والله العالم .

ولا يشترط فيها الموالاة على الأصح ﴿﴾ وفقاً للمشهور ، بل عن المنتهى والتذكرة لا نعرف فيه خلافاً للأصل بعد إطلاق الدليل ، وخبر اسحاق بن عمار المتقدم آنفاً المنجبر بما عرفت المعتضد بالعموم في حسن عبد الله بن سنان (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام « كل صوم يفرق إلا ثلاثة أيام في كفارة اليمين » خلافاً لما عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح من وجوبها فيها كالثلاثة لخبر علي بن جعفر (٤) عن أخيه موسى عليه السلام « سألت عن صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة أفصومها متوالية أو نفرق بينها ؟ قال : تصوم الثلاثة الأيام لا تفرق بينها ، والسبعة لا تفرق بينها » وهو - مع الطعن في سنده بمحمد بن احمد العلوي الذي هو غير

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٧

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٥٥ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب بقية الصوم الواجب - الحديث ١

معروف الحال وان وصف الفاضل الروايات الواقعة في طريقها بالصحة ، فهو كالهواة منه بذلك - قاصر عن معارضة ما سمعت ، وكخبير الحسين بن زيد (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « السبعة الأيام والثلاثة الايام في الحج لا تفرق انما هي بمنزلة الثلاثة الايام في اليمين » فالوجه حملها على ضرب من الكراهة ، كما عساه يشعر بها التفريق في الجواب في الاول .

ثم إن الظاهر اعتبار التفريق بين الثلاثة والسبعة بلا خلاف أجده فيه ، بل عن المنتهى نسبته الى علمائنا ، لظاهر الآية ، وخبر علي بن جعفر (٢) عن اخيه عليه السلام « لا يجمع بين الثلاثة والسبعة » لكن الظاهر اختصاص ذلك بما اذا صام في مكة ، اما لو وصل الى اهله ولم يكن قد صام الثلاثة لم يجب عليه التفريق ، كما نهى عليه الفاضل في محكي المنتهى ، بل هو ظاهر الأمر بصوم العشرة فيما سمعته من النصوص (٣) والله العالم .

﴿ فارب اقام بمكة انتظر ﴾ مقدار ﴿ مدة وصوله الى اهله ما لم يزد على شهر ﴾ ثم صام السبعة كما انه يصومها إذا مضى الشهر كما في النافع والقواعد ومحكي النهاية والمقنع والسرائر والجامع ، بل في التخيير لا اعلم فيه خلافا ، والاصل فيه قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار (٤) « قال رسول الله

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب بقية الصوم الواجب - الحديث ٢

من كتاب الصوم

(٢) الوسائل - الباب - ٥٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٧ و ١٢ والباب

٤٧ منها الحديث ٢ والباب ٥١ منها - الحديث ٢ .

(٤) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٤٧ من ابواب الذبح - الحديث ٤

وذيله في الباب ٥٠ منها الحديث ٢

عن أبي بصير (٢) المضمير « رجل تمتع فلم يجد ما يهدي فصام الثلاثة أيام
 منها قضى نسكه بدا له أن يقيم بمكة سنة قال : ينتظر منهل أهل بلده ، فإذا ظن
 أنهم دخلوا بلادهم فليصم السبعة الأيام » وصحيح ابن أبي نصر (٣) « في المقيم
 إذا صام الثلاثة الأيام ثم يجاور ينظر مقدم أهله ، فإذا ظن أنهم قد دخلوا فليصم
 السبعة الأيام » والمراد من الظن فيها هو تقدير المدة المزبورة ، ضرورة عدم
 حصول العلم بدخولهم بعضها لامكان المانع ، والمدار عليها لا على دخولهم ، فما
 عن القاضي والحليين - من الانتظار إلى الوصول من غير اعتبار الشهر ، بل عن
 ابن زهرة منهم الإجماع عليه ، بل عن المفيد روايته (٤) عن الصادق عليه السلام - واضح
 الضعف وإن استدلل لهم بإطلاق الصحيحين المزبورين المحمول على ما عرفت ، بل
 يمكن حمل كلامهم على إرادة أحد الفردين لا قصر الحكم عليه ، كالحكي عن الشيخ
 من أنه عكس في الاقتصاد ، فذكر الانتظار شهراً فحسب ، فيرفع الخلاف
 حينئذ من البين كما سمعته من النخبة .

(١) المستدرک - الباب - ٤٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥٠ - من ابواب الذبح - الحديث

ثم إن ظاهر النص والفتوى قصر الحكم على المقيم بمكة ، لكن في كشف اللثام عممه الحلبيات لمن صد عن وطنه ، وابن أبي مجد المقيم بأحد الحرمين ، والفاضل في التحرير لمن أقام بمكة أو الطريق واطلق في التذكرة لمن أقام إلا أنه استدل بصحيح معاوية الذي سمعته ، ولا يخفى عليك ما في الجميع ، ضرورة كون الوجه الاقتصار في الشهر على المنصوص ، الأمر في الآية بالتأخير الى الرجوع الظاهر منه الحقيقة لا الحكم ايضاً وإن ذكره بعض المتأخرين ، لكنه محل للنظر كما اعترف به في الذخيرة والمدارك ، هذا ، وقد ذكر غير واحد من المتأخرين على ما في الذخيرة أن مبدأ الشهر باقضاء ايام التشريق ، ولم يستوضحه قال : بل يحتمل الاحتساب من يوم يدخل مكة او يوم يعزم على الإقامة ، وفي كشف اللثام « والأظهر من آخرها الذي هو يوم النفر ، ويحتمل من دخول مكة او قصد إقامتها » قلت : قد يشهد للاول ما سمعته من خبر المقتنع مؤيداً بما سمعته سابقاً من أن جواز صوم يوم الآخر منها باعتبار كونه يوم النفر هو الخروج من منى ، وحرمة صومها إنما هي فيها لا مطلقاً ، ولعل الأمر هنا كذلك ايضاً ، فإن خرج من منى في اليوم الأخير احتسب الشهر منه ، وإلا فن بعده ، ولكن مع ذلك فلا احتياط لا ينبغي تركه ، والله العالم ،

﴿ ولو مات من وجب عليه الصوم ولم يصم ﴾ بعد التمكن منه ﴿ وجب أن يصوم عنه وليه الثلاثة دون السبعة ﴾ كما عن الشيخ وجمع للاصل وحسن الحلبي (١) عن الصادق عليه السلام « عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج ولم يكن له هدي فصام ثلاثة ايام في ذي الحجة ثم مات بعد أن رجع الى اهله قبل أن يصوم السبعة الأيام أعلى وليه ان يقضي عنه ؟ قال : ما أرى عليه قضاء » وفيه ان

الأصل مقطوع بما تسمعه ، والحسن محتمل للموت قبل التمكن من الصوم الذي لا خلاف معتد به في عدم وجوب الصوم عنه معه بل عن المنتهى انه مذهب علمائنا واكثر الجمهور ، كما عن الصيمري ان عليه إطباق الفتاوى ، وبه حيثئذ يقيد الاطلاق ، فاما عن بعض من الوجوب واضح الضعف ، على ان الحسن المزبور ظاهر في نفي القضاء مطلقاً كما في الرياض حاكياً له عن الصدوق ، قال : لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المحل ، وإن كان هو كما ترى ، نعم هو محتمل لما عرفت ، خصوصاً بعد قوة المعارض .

﴿ و ﴾ من هنا ﴿ قيل ﴾ والقائل ابن ادریس واكثر المتأخرين : ﴿ بوجوب قضاء الجميع ﴾ مع فرض عدم صومها بعد التمكن ﴿ وهو الأشبه ﴾ باصول المذهب وقواعده التي منها عمول ما دل (١) على وجوب قضاء ما فات الميت من الصيام ، بل عن المختلف الاجماع على ذلك ، وخصوص صحيح معاوية (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام « من مات ولم يكن له هدي لمتعة فليصم عنه وليه » ومن الغريب ما في الرياض من المناقشة بان هذا ظاهر ، والأول نص ، ويحمل على الاستحباب بعد رجحانه عليه بالشهرة والاجماع المحكي وغير ذلك ، واغرب منه المناقشة ايضاً بان الشهرة ليست بتلك الشهرة الموجبة لصرف الأدلة عن ظواهرها ، وبعدم وضوح تناول العموم لمثل المغام ، ويجمع الاجماع في محل النزاع ، إلا ان ذلك كله كما ترى ، والتحقيق ما عرفت . ثم لا فرق في ذلك بعد وجوبها عليه بين وصوله الى بلده وعدمه ، للعموم المزبور ، فما عساه يظهر من محكي الفقيه - من انه اذا مات قبل ان يرجع الى

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب احكام شهر رمضان من

كتاب الصوم

(٢) الوسائل - الباب - ٤٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

اهله ويصوم السبعة فليس على وليه القضاء من اعتبار الوصول - في غير محله اللهم إلا ان يريد بذلك الكناية عن التمكن منها ، كما ان ما يحكي عن الصدوق من استحباب اصل القضاء للولي كذلك ايضاً بعد ما عرفت ، والله العالم

﴿ ومن وجب عليه بدنة في نذر او كفارة ولم يجد ﴾ ولم يكن على بدنها نص بخصوصه كفداء النعامة على ما متعرف إن شاء الله ﴿ كان عليه سبع شياء ﴾ كما في القواعد والنافع وغيرها ومحكي السرائر والنهاية والمبسوط ، بل في الاخيرين فان لم يجدها صام ثمانية عشر يوماً بمكة او في منزله ، لخبر داود الرقي (١) عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون عليه بدنة واجبة في فداء قال : إذا لم يجد بدنة فسبع شياء ، فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة او في منزله « مؤيداً بما عن ابن عباس (٢) » انه أتى النبي ﷺ رجل فقال علي بدنة وانا موسر لها ولا اجدها فاشترىها فأمره النبي ﷺ ان يبتاع سبع شياء فيذببحهن « بل وبما تسمعه إن شاء الله في الايمان وتوابها من ان من وجب عليه بدنة في نذر ولم يجد لزمه بقرة ، فان لم يجد فسبع شياء ، لكن لاقتصار الخبر المزبور على الفداء اقتصر عليه ابن سعيد فيما حكى عنه ، وعن الصدوق في المقنع والفقيه الاقتصار على الكفارة التي هي اعم من الفداء ، ولا يبعد اتحاد المراد منهما هنا كما انه لا يبعد العمل بالخبر المزبور بعد الاعتضاد بالعمل وغيره مما سمعت ، نعم ينبغي الاقتصار عليه بعد حرمة القياس عندنا ، فلا تجزي السبع المزبورة عن البقرة وان اجزأت عن الاعظم ، كما ان البدنة لا تجزي من السبع حيث يجب وإن وجبت هي بدلاً عنها ، وما عن التذكرة والمنتهى من اجزاء البدنة عن البقرة لأنها اكثر لحماً

(١) الوسائل - الباب - ٥٦ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٢٧٤

واوفر لا يخفى عليك ما فيه ، ويتحقق المعجز عن السبع بالمعجز عن البعض فيمتثل الى الصوم حينئذ ، كما هو واضح ، والله العالم .

﴿ ولو تعين الهدي فمات من وجب عليه اخرج من اصل تركته ﴾ كما في غيره من الحقوق المالية التي هي كالديون ، ومن هنا لو قصرت التركة وزعت على الجميع بالخصص ، فان لم تف الحصبة بالهدي وجب الجزء لقاعدة الميسور « وما لا يدرك » (١) « واذا أمرتكم » (٢) ولو لم يمكن ففي المدارك الأصح عوده ميراثاً ، بل يحتمل قوياً ذلك مع امكان شراء الجزء ايضاً ، وفي المسألة قول ضعيف بوجوب الصدقة به ، وفيه انه اولى من عوده ميراثاً او مساو ، ولذا قال في المسالك في الصدقة به او عوده ميراثاً وجهان ، نعم قد يقال إن الأقوى منها صرفه في الدين ، إذ لا معنى لجملة ميراثاً مع وجود الدين ، والله العالم .

الطرف ﴿ الرابع في هدي القران ﴾ الذي لا خلاف أجده في انه ﴿ لا يخرج ﴾ أي ﴿ هدي القران عن ملك سائقه ﴾ بشرائه وإعداده وسوقه لاجل ذلك قبل عقد الاحرام به ، بل في المسالك الاجماع عليه ، مضافاً الى الأصل وخبر الحلبي (٣) الآتي وغيره ﴿ و ﴾ حينئذ ﴿ له ابداله ﴾ وركوبه وتناجه ﴿ والتصرف فيه ﴾ بالملف وغيره ، لقاعدة تسلط الناس على اموالهم ﴿ وإن اشعره او قلده ﴾ مع ذلك بدون عقد نية الاحرام ﴿ و ﴾ لا تأكيدها به ﴿ لكن ﴾ كان ذلك من قبل الاحرام اعداداً له وعزماً انه يهديه لحجه او عمرته نعم ﴿ متى ساقه ﴾ بمعنى انه اشعره او قلده عاقداً به الاحرام او مؤكداً به

(١) روي حديث « الميسور لا يسقط بالميسور » و « ما لا يدرك كله

لا يترك كله » في غوالي اللثالي عن امير المؤمنين عليه السلام .

(٢) تفسير الصافي - سورة المائدة - الآية ١٠١ وسنن البيهقي ج ٤ ص ٣٢٦

التلبية العاقدة ﴿ فلا بد من نحره ﴾ أو ذمحه ، ولا يجوز له إبداله ولا التصرف فيه بما يمنع من نحره ، لتعينه حينئذ كذلك كما صرح به جماعة ، بل لا أجد فيه خلافا لقوله تعالى (١) : « لا تحلوا شمائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد » ولتظافر الأخبار بأن السياق يمنع من المدلول إلى التمتع ، وخبر الحلبي أو صحيحه (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري البدنة ثم تفضل قبل أن يشمرها أو يقلدها فلا يجدها حتى يأتي منى فينحر ويحج هديه قال : إن لم يكن أشمرها فهي ماله إن شاء نحرها وإن شاء باعها ، وإن كان أشمرها نحرها » والمناقشة بأن أقصى ما يدل عليه وجوب نحر الهدى الذي ضل بعد الاشعار ثم وجد في منى ، لا وجوب النحر بالاشعار مطلقاً كما ترى لا تستأهل أن يستطر ، ضرورة ظهوره أو صراحته في أن المدار على الاشعار وعدمه ، نعم لا دلالة فيه على اعتبار المقد بالاشعار أو التأكيد ، بل مقتضاه كالأية الاكتفاء بحصوله بقصد الهدى ، فإن لم يكن إجماع لم يبعد القول به ، اللهم إلا أن يقال إن المراد بهدي القران هو ما يقتزن به نية الاحرام سواء عقده به أو بالتلبية وأكده به ، وفيه منع ، ولكن مع ذلك هو باق على ملكه وإن وجب عليه نحره للأصل وغيره ، فله ركوبه وشرب لبنه وغير ذلك مما لا ينافي وجوب نحره المدلول عليه بما عرفت ، كما تسمع ما يدل عليه من النصوص (٣) بل الظاهر أن نتاجه له أيضاً وإن قلنا بوجوب نحره عليه معه للدليل كما ستعرف .

وكيف كان فمبارة المصنف هنا لا تخلو من تنافر كما اعترف به السكركي

(١) سورة المائدة - الآية ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الذبح

وثاني الشهيدين وان تبعه عليها الفاضل في القواعد ، بل في المسالك في أكثر كتبه وإن كنا لم نتحققه ، وذلك لأن وجوب النحر الذي ذكره أخيراً ينافي جواز التصرف فيه والابدال الذي ذكره أولاً ، وما في المدارك - من دفعه بأنه إنما يتجه لو اتحد متعلق الحسنيين ، والمباراة كالصريحة بخلافه ، فإن موضع جواز التصرف فيه ما بعد الاشعار وقبل السياق ، وموضع الوجوب المقتضي لعدم جواز التصرف ما بعد السياق - يدفعه ما في حاشية الكركي من أنه لا يراد بالسياق امر زائد على الاشعار أو التقليد ، فإن السياق بمجرد لا يوجب ذلك اتفاقاً ، ومقتضى النص وكلام الأصحاب عدم الاحتياج الى ضمه الى الاشعار والتقليد في ذلك ، فالتنافر حينئذ بحاله ، ولعله لذا خلت عن ذلك عبارة الأولين على ما في المسالك ، ودفعه فيها بتنزيل الأول على إرادة عدم خروجه عن ملكه بمجرد الاعداد للسوق والشراء لذلك ونحوه وإن تودي عليه كونه هدي سياق ، وتسميته حينئذ سائقاً مجاز باعتبار ما يؤول اليه أو حقيقة لغوية ، وحينئذ فله إبداله والتصرف فيه ، وقوله : « وإن أشعره أو قلده » وصلي لقوله « لا يخرج عن ملكه » لا لقوله : « وله إبداله » الى آخره ، بل هو معترض بينهما ، والنقدير انه لا يخرج عن ملكه وإن أشعره أو قلده وتعين ذبحه ، والموجب لتعبيره كذلك محاولة الجمع بين الحكيين المختلفين أعني جواز التصرف فيه قبل الاشعار وعدم الخروج عن ملكه بعده ، فاتفق تعقيد العبارة ، ولو قدم قوله : « وإن أشعره » على قوله « وله إبداله » لصح من هذه الجهة ، ولكن لا يتم بعده قوله « وله إبداله » لايهامه حينئذ أن له ذلك بعد الاشعار ، بخلاف ما لو قدم جواز الابدال ، وغاية الأمر أن يتساويا في الاجمال ، وقوله « لكن متى ساقه » أي عينه للسياق بالاشعار أو التقليد المذكورين « فلا بد من نحره » أي تعين لذلك وإن لم يخرج عن ملكه ، والمباراة في قوة قوله : « ولكن متى فعل ذلك

أي بان أشعره أو قلده تعين نحره ولم يحز له إبداله ولا التصرف فيه ، وهو يزيل احتمال كون قوله « وإن أشعره » وصلياً لجواز إبداله حذراً من التدافع ، إذ لا معنى لسياقه شرعاً إلا عقد الاحرام به بالأشعار أو التقليد ، وهذا أجود ما تنزل عليه العبارة على ما فيها من التعقيد ، قلت : هو كذلك ، ضرورة عدم القرينة على ما ذكره ، كما هو واضح .

ونزلها السكركي في حاشيته على ما أشرنا إليه في مخرج العبارة من كون المراد بقوله « وإن أشعره » إلى آخره الأشعار على غير الوجه المعتبر ، وهو الذي يعقد به الاحرام ، فإنه الذي يتعين به عليه ذبحه ولا يجوز إبداله ، ولكن متى ساقه أي أشعره أو قلده عاقداً به الاحرام وجب عليه ذلك ، ولا ريب في كونه مصححاً للعبارة وإن كان هو خلاف الظاهر ، وفي كشف اللثام هو الوجه عندي لانه في التحرير مع حكمه بما في الكتاب قال : تعين الهدي يحصل بقوله هذا أو بأشعاره أو تقليده مع نية الهدي ، ولا يحصل بالشراء مع النية ، ولا بالنية المجردة ، وقال : لو ضل فأشترى مكانه غيره ثم وجد الأول فصاحبه بالخيار إن شاء ذبح الأول ، وإن شاء ذبح الأخير ، فإن ذبح الأول جاز له بيع الأخير وإن ذبح الأخير ذبح الأول إن كان قد أشعره ، وإلا جاز له بيعه ، ونحوه في المنتهى والتذكرة ، وحكي في المسالك عن بعض الفضلاء تنزيلاً غريباً حاصله الالتزام بأنه لا يتعين للذبح أو النحر بالسياق ، وهو الأشعار أو التقليد العاقد للاحرام ، ولكن يجب إما ذبحه أو ذبح بدل منه ، وهذا معنى قول المصنف وسائر الأصحاب انه لا (١) يتعين به ذبحه أو نحره ، وفيه أنه مع بعده

(١) شطب على لفظة « لا » في النسخة الأصلية المبيضة ولكنها موجودة

في النسخة الأصلية المسودة وهو الصحيح كما يظهر بادنى تأمل .

لا دليل على حكمه ، بل ظاهر الأدلة من النص والفتوى بخلافه ، ضرورة كونها كالصريح في تعيين ذبح خصوص المساق لا بدله كما هو واضح ، وعلى كل حال فإن أراد المصنف ومن تبعه ما ذكرناه وإن قصرت عبارته فذاك ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت .

هذا كله إذا لم يعينه بالنذر ، وإلا تعين وإن لم يشعره أو يقلده ، ولم يحز له إبداله قطعاً كما صرح به في المسالك وغيرها ، وهو كذلك مع فرض تعلق النذر بعينه ، ولو تلفت بغير تقريط لم يجب عليه عوضه بخلاف ما إذا تعلق بكلي ثم عينه في فرد ، فإن الظاهر وجوب عوضه من غير فرق بين أن يقتصر على نية أن هذا ما وجب عليه وبين أن يقول مع ذلك إن هذا ما علي من النذر ، إذ لا دليل على برائته إلا بالذبح في المنحر ، فالأصل حيثئذ بحاله ، وبه صرح الفاضل في المنتهى إلا أنه فرق بين القول وغيره بتعين الواجب عليه في الأول وان لم تبره ذمته بذلك ، وعدمه في الثاني الذي له التصرف فيه بإبدال وغيره ، بخلاف الأول الذي يصير بقوله كالعين المرهونة في الدين ، إلا أنه كما ترى لا دليل على ذلك في المقام ، بل في كل واجب مطلق كدم المتعة وجزاء الصيد ، فإنه مع تعيينه له في فرد لا يتعين ، سواء قرنه مع ذلك بالقول أولاً ، كما أن ما في المنتهى من الخروج عن الملك في نذر العين بعينها لا يخلو من نظر كما أوضحناه في كتاب النذور .

وكيف كان فلا خلاف في وجوب نحر هدي القران أو ذبحه ﴿ بمضى ﴾ إن كان ﴿ قد ساقه ﴾ لأحرام الحج ، وإن كان للعمرة بفناء الكعبة ﴿ بل في المدارك الإجماع عليه ، مضافاً إلى التاميم وقول الصادق ﴿ في خبر عبد الأعلى ﴾ (١)

« لا هدي إلا من الابل ، ولا ذبيح إلا بئى » وفي موضح المقرئ (١) « سألته رحمته سقت في العمرة بدنة فأين أنحرها ؟ قال : بمكة » والمراد بفناء الكعبة سمعة امامها وقيل ما امتد من جوانبها دوراً وهو حريمها خارج المملوك عنها .

وعلى كل حال فافضل مواضع الذبيح فيها عند الاصحاب على ما في المدارك أن يكون ﴿ بالحزورة ﴾ بالحاء المهملة التي هي على وزن قسورة تل خارج المسجد بين الصفا والمروة ، وربما قيل الحزورة بفتح الزاء وتشديد الواو ، وفي الصحيح (٢) « من ساق هدياً وهو معتمر نحر هديه في المنحر ، وهو بين الصفا والمروة ، وهي الحزورة » وظاهره الوجوب ، بل ربما حكى عن ظاهر بعض ، ولكن ما سمعته من المدارك مؤيداً بتصريح غير واحد من الأصحاب يقتضي إرادة الندب منه ، وإن كان الجمع بالاطلاق والتقييد أولى لولا ذلك ، كما أن التسامح يقتضي استحباب فناء الكعبة من مكة ايضاً ، وإن اطلق في الموضح المزبور ، والله العالم .

﴿ ولو هلك ﴾ هدي القران بدون تفريط وكان قد ساقه تطوعاً ﴿ لم يجب إقامة بدله ﴾ بلا خلاف أجده فيه مما عدا الحلبي ، بل ولا اشكال ﴿ لانه ليس بمضمون ﴾ للاصل والمعتبرة المستفيضة ، منها صحيحة ابن مسلم (٣) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن الهدي الذي يقلد او يشعر ثم يعطب فقال : ان كان تطوعاً فليس عليه غيره ، وإن كان جزاء أو نذراً فعليه بدله » وصحيح معاوية ابن همار (٤) سأل أبا عبدالله عليه السلام « عن الهدي اذا عطب قبل ان يبلغ المنحر أيجزي عن صاحبه ؟ فقال : ان كان تطوعاً فلينحره وليأكل منه وقد أجزأ عنه بلغ المنحر او لم يبلغ ، فليس عليه فداء ، وإن كان مضموناً فليس عليه أن

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الذبيح - الحديث ٣ - ٤

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الذبيح - الحديث ١ - ٣

يأكل منه بلغ المنحر أو لم يبلغ ، وعليه مكانه » فما من الحلبي - من وجوب
البدل مع التمكن اظاهر بعض النصوص التي تأتي إن شاء الله المحمول على ذلك -
واضح الضعف .

﴿ ولو كان ﴾ أي هدي الفران ﴿ مضموناً ﴾ بأن كان واجباً أصالة
لا بالسباق وجوباً مطلقاً لا مخصوصاً بفرد ﴿ كالكفارات ﴾ والمنذور مطلقاً
﴿ وجب اقامة بدله ﴾ كما صرح به غير واحد : لأن وجوبه غير مختص بفرد ،
فلا تبره الذمة الا بالذبح في المحل وصرفه فيما يصرف فيه ، ولما سمعته من النصوص
التي منها ومن عبارة المصنف - بل في المدارك وغيره من الاصحاب - يستفاد
تأدي وظيفة السياق بالمستحق كالكفارة والذبح ، ولا بأس به بعد ظهور النص
والفتوى ، بل قيل ان عبارات الاصحاب كالصريحة في ذلك ، بل هو صريح
الشهيد في الدروس ، قال : « ولو كان ساق مضموناً كالكفارة ضمنه » ويتأدى
السياق المستحب بها والمنذور » ونحوه عن العلامة في التذكرة .

وعلى كل حال فلا ينافي الحكم المذكور مرسل حريز (١) عن ابي عبد الله
عليه السلام « كل شيء اذا دخله الحرم فعطب فلا بدل على صاحبه تطوعاً أو غيره »
وان كان خاصاً الا انه قاصر عن المعارضة من وجوه ، ولذا حمله غير واحد على
العجز عن البدل او على ارادة غير الموت من العطب كالكسر ونحوه مما يمنع من
الوصول الذي ستعرف حكمه ان شاء الله او على المنذور المعين ، او غير ذلك ،
وان كان هو كما ترى ، الا انه خير من الطرح ، ولعل لفظ المضمون في
النصوص (٢) يناف في الدلالة على ما ذكره من اختصاص وجوب الابدال بالكلي
في الذمة ، ضرورة ان سياق ذلك منه لا ما يشمل المنذور بخصوصه ، كما هو
واضح ، والله العالم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٦ -

﴿ ولو عجز هدى السياق ﴾ بعد اشعاره او تقليده ﴿ عن الوصول ﴾ الى المحل ﴿ جاز ﴾ بل وجب ولو تخيراً على ما استعرف ان شاء الله ﴿ ان ينحر او يذبح ﴾ في ذلك المكان ويصرف في مصرفه ، وان لم يمكن لعدم وجود المستحق يذبح او ينحر ﴿ ويعلم بما يدل على انه هدى ﴾ بكتابة او بتلطيف نعلها بلا خلاف اجده في شيء من ذلك ، للمعتبرة المستفيضة ، كصحيح حفص (١) « قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل ساق الهدى فمطب في موضع لا يقدر على ان يتصدق به عليه ولا يعلم انه هدى قال : ينحره ويكتب كتاباً يضمه عليه ليعلم من مر به انه صدقة » وصحيح الحلبي (٢) عنه عليه السلام ايضاً « أى رجل ساق بدنة فانكسرت قبل ان تبلغ محلها او عرض لها موت او هلاك فلينحرها ان قدر على ذلك ثم يلمطخ نعلها التي قلدت بها بدم حتى يعلم من مر بها قد ذكيت فيأكل من لحمها ان اراد ، وان كان الهدى الذي كسر او هلك مضموناً فان عليه ان يبتاع مكان الذي انكسر او هلك ، والمضمون هو الشيء الواجب عليك في نذر او غيره ، وان لم يكن مضموناً وانما هو شيء تطوع به فليس عليه ان يبتاع مكانه الا ان يشاء ان يتطوع » وخبر علي بن ابي حمزة (٣) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل ساق بدنة فانكسرت قبل ان تبلغ محلها او عرض لها موت او هلاك قال : يذكيها ان قدر على ذلك ويلطخ نعلها التي قلدت بها حتى يعلم من مر بها انها قد ذكيت ، فيأكل من لحمها ان اراد » ومرسل حريز (٤) عنه عليه السلام ايضاً « كل من ساق هدياً تطوعاً فمطب هديه فلا شيء عليه ، ينحره ويأخذ تقليد النعل فيغمسها في الدم فيضرب به صفحة سنامها ، ولا بدل عليه ، وما كان من جزاء صيد او نذر

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الذبح

فمطب فعل مثل ذلك وعليه البذل « الحديث ، وخبر عمر بن حفص الكلبي (١) « قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل ساق الهدي فمطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا من يعلمه انه هدي قال : ينحره ويكتب كتاباً ويضعه عليه ليعلم من مر به انه صدقة »

ومنها - مضافا الى عمل الأصحاب على وجه لا يظهر فيه خلاف - يستفاد جواز العمل على الامارة المزبورة في قطع اصالة عدم التذكية ، ولا يجب الاقامة عنده الى ان يوجد المستحق وان امكن ، كما انه يستفاد من صحيح الحلبي (٢) وخبر علي بن ابي حمزة (٣) منها وجوب الابدال مع ذلك لو كان مضموناً ، وربما اشكل بان مقتضى وجوب الابدال باعتبار الذر المطلق او غير رجوع المبدل الى ملك صاحبه يفعل به ما يشاء ، لا وجوب النحر والدلالة عليه بانه هدي كما سمعت ، وبه جزم في الحقائق ، وهو كالاتجاه في مقابلة النص ، اذ يمكن جريان حكم الهدي عليه باشعاره أو تقليده وإن لم يصل الى المحل ووجب بدله .

﴿ و ﴾ لكن قول المصنف والفاضل والشيخ في محكي المبسوط والنهاية انه ﴿ لو أصابه ﴾ أى هدي السياق الذي تعين ذبحه بالاشعار ﴿ كسر جاز بيعه والأفضل ان يتصدق بثمنه أو يقيم بدله ﴾ مناف لذلك ، ضرورة كون مقتضاه الرجوع الى ماله وإن كان قد تعين ذبحه بالاشعار ، ومن هنا انكر الكركي

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الذبح - الحديث ٦ - ٤
والأول عن عمرو بن حفص الكلبي وهو أيضاً سهو فانه لم يذكر اسمه في التراجم
والموجود في التهذيب ج ٥ ص ٢١٨ الرقم ٧٣٦ عمر بن حفص الكلبي
(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٨ الرقم ١٤٧٨

جواز البيع إلا أنه وجهه في المسالك بأن الواجب كان ذبحه بحمله ، فإذا تعذر سقط ، فيجوز بيعه وتستحب الصدقة بثمنه كما تستحب الصدقة ببعض لحمه ، ثم قال : وهذا الحكم ذكره المصنف والعلامة وجماعة ، وينبغي تقييده بما إذا لم يكن مضموناً كالكفارات والمندور ، فإنه يجب حينئذ إقامة بدله ، وهذا النوع يمكن جملة فرداً من أفراد هدي السياق كما مر ، فلا بد من استثنائه ، إلا أن يحمل على الغالب الظاهر من كون هدي السياق هو المتبرع به ، وقد دل على الحكمين معاً صحيحة محمد بن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « سألت عن الهدي الذي يقد أو يشمر ثم يعطب قال : إن كان تطوعاً فليس عليه غيره ، وإن كان جزاء أو نذراً فعليه بدله » وفي حسنة الحلبي (٢) اطلق بيعه والصدقة بثمنه وإهداء هدي آخر ، وحملت على الاستحباب مع أنها مقطوعة ، فلا حجة فيها واستشكل المحقق الشيخ علي في حاشية الكتاب الحكم المذكور بأن هدي السياق صار متعيناً نحره ، فكيف يجوز بيعه ، وجوابه أنه مع مدافعة النص الصحيح فلا يسمع أن الواجب إنما هو ذبحه في محله وقد تعذر فيسقط ، نعم ربما أشكل بما تقدم من وجوب ذبحه عند عجزه ، وهو قريب من الكسر ، بل العجز أعم منه ، لكن النص قد ورد بالفرق ، وفيه أولاً أنا لم نجد نصاً فارقاً بين الكسر وغيره ، بل صحيحة الحلبي (٣) السابقة مصرحة بالذبح والتعليم على الوجه المذكور مع الكسر كخبر علي بن أبي حمزة (٤) بل عن ظاهر أهل اللغة أنه المراد من العطب الذي وقع عنواناً في النصوص ، قال في القاموس : عطب كفرح هلك

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ - ٣

والبعير والفرس انكسر ، وإن كان الظاهر كونه للاعم من الكسر وغيره ، وثانياً أن الذي عثرنا عليه من نصوص البيع هي صحيحة محمد بن مسلم (١) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أيبيعه صاحبه ويستمين بثمنه في هدي آخر ؟ قال : يبيعه ويتصدق بثمنه ويهدي هدياً آخر » وحسنة الحلبي (٢) « سأله عن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أيبيعه صاحبه ويستمين بثمنه في هدي آخر ؟ قال : يبيعه ويتصدق بثمنه ويهدي هدياً آخر » وموردهما كما ترى في الواجب .

ومن هنا قال في المدارك : « الاستفادة من الأخبار أن هدي السياق المنبرع به متى عجز عن الوصول بكسر أو غيره وجب ذبحه في مكانه على الوجه المتقدم ، وأما البيع والصدقة بالثمن مع إقامة البديل فأنما ورد في الهدي الواجب ، فيجب قصر الحكم عليه إلى أن يثبت الجواز في غيره ، ومع ذلك فالأظهر كراهة بيعه للنهي عنه في صحيح ابن مسلم (٣) » قلت : وبذلك يظهر لك الاشكال فيما ذكره المصنف والفاضل وغيرها من الفرق بين العجز عن الوصول وبين خصوص الكسر ، بل والاشكال في الحكم باستحباب الصدقة مع ظهور الأمر في الوجوب ولا صارف ، ودعوى كون صحيحة الحلبي مقطوعة لا حجة فيها يدفعها بعد التسليم اعتضاها بالصحيح الآخر ، بل ربما يؤيد وجوبها كونها قاعة مقام الصدقة بلحمه ، نعم لا وجه للاشكال في أصل البيع بما سمعته من الكركي في مقابلة النص المعتبر ، مع أنه باق على ملكه وإن وجب نحره أو ذبحه بالاشعار على ما عرفت ، كما أنه

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الذبح - الحديث

٢ - ١ - ٢ وفي الأول « قال : لا يبيعه فإن باعه فليتصدق بثمنه » كما في التهذيب ج ٥ ص ٢١٧ الرقم ٧٣١ وقد اشار (قدس سره) إلى هذا النهي فيما يأتي قريباً

يمكن تعدية الحكم بالبيع الى غير الواجب من سياق الهدي بالفحوى ، بل قد يقال إن المراد الواجب بحره بالاشعار ، فيشمل المتبرع به حينئذ ، ولعله لذا لم يفرق من تعرض للحكم بين افراد هدي السياق ، نعم في كشف اللثام تفسير هدي السياق الذي جعل عنواناً للمسألتين أي الذبح عند المعز والبيع والصدقة بالثمن عند الكسر بما وجب إهداؤه بالسياق انضم اليه نذر معين أو لا ، بل قال في الأول : وكذا ما وجب عينه اصالته بالنذر ونحوه معطلا لجواز بيعه بخروجه بذلك عن صفة الهدي مع بقاءه على الملك وصحيح حماد (١) السابق ، لكن اعترف بعد ذلك بأن الصحيح المزبور ظاهر في الواجب مطلقاً بالسياق ، بل في نذر أو كفارة ، قال : ووجوب بدله ظاهر ، وعليه حمل في التذكرة والمنتهى ولكن فيه ما عرفته سابقاً من أنه لا دليل حينئذ على البيع مع الكسر واستحباب الصدقة بالثمن في محل البحث بعد فرض ظهور الصحيح المزبور فيما ذكره ، مضافاً الى عدم قرينة على تخصيص هدي السياق هنا بما ذكره ، بل لعل ظاهر النص والفتوى خلافه ، فالأولى التعميم لجميع أفراد هدي السياق في الحكمين معاً وإن وجب الابدال في المضمون كما دلت عليه النصوص السابقة .

ودعوى أنه يقتضي إعادة المبدل عنه الى الملك ولذا جاز البيع واضحة المنع كما عرفته ، بل يمكن كون البيع مع الصدقة بشئ لكونه أعود للفقراء ، خصوصاً اذا كان في مكان لا مستحق فيه ، وذبحه في المكاتب وتركه تغريباً باتلافه وأكل الحيوانات له ، ومن ذلك يظهر لك وجوب الصدقة بالثمن كما هو مقتضى النص باعتبار كونه عوضاً عما هو للفقير .

فالتحقيق الموافق للنصوص إن لم يكن إجماع على خلافه هو التخيير في

الماجز والمكسور ونحوهما بين ذبحه والدلالة عليه وبين بيعه والصدقة بشئ ، ولكن مع ذلك يجب في المضمون البذل ، ومنه يعلم الاشكال فيما في المتن والقواعد وغيرهما من الفرق بين الكسر وغيره بما سمعت ، ومن استحباب الصدقة بالثمن وغير ذلك مما لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، وان استدلل للاخير باصل البراءة المقطوع بما عرفت ، والمسر والخرج الواضح منعهما وفي القواعد استحباب الصدقة بالثمن او شراء بدله به نحو بعض نسخ المتن ولم نجد ما يشهد له إلا دعوى احتمال إرادة معنى « او » من الواو في الصحيح بلا قرينة ، والله العالم .

﴿ ولا يتعين هدي السياق ﴾ في حج او عمرة ﴿ للصدقة إلا بالنذر ﴾ وشبهه بل سيأتي استحباب تثليثه بالأكل والصدقة والهدية ، بل استقرب الشهيد في الدروس مساواته لهدي التمتع في وجوب الأكل منه والاطعام ، ولا بأس به كما في المدارك ، لاطلاق قوله تعالى (١) : « فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر » المتناول لهدي التمتع وغيره ، وربما احتل في نحو عبارة المتن ارادة ان الهدي الذي يريد سوقه لا يتعين هدياً قبل السوق والاشعار إلا اذا نذره بعينه . لكنه كما ترى ، وكذا احتمال إرادة انه لا يتعين هدياً بالاشعار لجواز الابدال بناء على بعض الأقوال السابقة ، وربما أيد في المختلف من أنه ان ضل فاشترى بدله فذبحه ثم وجد ما ساقه لم يجب ذبحه وان اشعره او قلده ، لانه امتثل وخرج عن الهبة ؛ لكن قد عرفت ما في ذلك كله وانه بالاشعار او التقليد يتعين ذبحه كما تقدم الكلام فيه ، نعم ظاهر العبارة ونحوها انه لا يجب في هدي السياق إلا الذبح والنحر ، وأنه لا يجب الأكل والاطعام لا هدية ولا صدقة ،

ولكنه مناف لظاهر الكتاب كما سيأتي ان شاء الله .

﴿ ولو سرق ﴾ هدي السياق ﴿ من غير تفريط لم يضمن ﴾ وإن كان قد عينه بالنذر مثلاً للأصل وما عرفته من عدم وجوب هدي السياق في الذمة وإن تعين الذبح بالأشعار ، ولصحيح معاوية (١) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اشترى أضحية فماتت او سرقت قبل ان يذبحها قال : لا بأس ، وان ابدلها فهو أفضل ، وان لم يشتد فليس عليه شيء » بناء على ارادة ما يعم الهدي من الأضحية او على عدم الفرق بينهما في ذلك ، وحينئذ يتجه الاستدلال بقول الكاظم عليه السلام في خبر علي (٢) : « اذا اشتريت أضحيتك او قطعتها وصارت في رحلك فقد بلغ الهدي محله » ومرسل ابراهيم بن عبدالله (٣) عن رجل قال : « اشترى لي ابي شاة بمضى فسرقت فقال لي ابي ائت أبا عبدالله عليه السلام فأسأله عن ذلك فأتيته فأخبرته فقال لي ما ضحيتي بمضى شاة أفضل من شاتك » نعم يضمن إن نذر مطلقاً ثم عين فيه المنذور كما سمعت ، وكذا الكفارات بل وهدي التمتع على ما عن ظاهر السرائر لوجوب الجميع في الذمة ، بل في المدارك انه قد قطع العلامة في المنتهى بأنه بمطبه او سرقة يرجع الواجب الى الذمة كالدين اذا رهن عليه رهن ، فان الحق متعلق بالذمة والرهن فمضى تلف الرهن استوفى من المدين ، وقال : إنه لا يعلم في ذلك خلافاً ، لكن في كشف الثام عن التهذيب والنهاية والمبسوط والجامع والتذكرة والمنتهى والتحرير عدم الضمان ايضاً لمرسل احمد بن محمد بن عيسى (٤)

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث

٤ - ٣ - ٢ والثالث عن احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن غير واحد من اصحابنا عن

ابي عبدالله عليه السلام والظاهر انه ليس بمرسل

عن الصادق عليه السلام « في رجل اشترى شاة لمتعة فسرقت منه او هلكت فقال : ان كان اوثقها في رحله فضاعت فقد اجزأت عنه » المختص بالمتعة ، والخبرين السابقين المحتمل اخيرهما كما في كشف اللثام كونه في المندوب ، ووصف شاته بالفضل والاخبار بانه ضحي عنه وله بذلك اجر النضحية ، واولها أن له حينئذ الحاق ، على أن الجميع ضعيف ، ولا جابر كي يخرج به عما تقتضيه القواعد والنصوص السابقة ، ويمكن تنزيل المتن وما شابهه على غير ذلك .

هذا كله مع عدم التفريط ، اما معه فظاهر بعض وصريح آخر الضمان مطلقاً لتعين ذبحه ، لكن اشكاه الكركي بأنه مناف لما سبق من عدم تعيين هدي السياق للصدقة إلا بالنذر ، فان مقتضاه جواز التصرف فيه كيف شاء ، فلا وجه لضمائه مع التفريط ، ولو حمل أي ما في المتن ونحوه على المضمون في الذمة لآتجه الضمان حينئذ مع التفريط وعدمه ، وفيه عدم توقف الضمان على تعيين الصدقة ، بل يكفي فيه وجوب نحره او ذبحه بمعنى ، فاذا فرط فيه قبل فعل الواجب ضمنه على معنى وجوب ذبح البديل وان لم يجب الصدقة كما هو واضح ، والله العالم .

﴿ ولو ضل فذبحه الواجد ﴾ في محله ﴿ عن صاحبه اجزأ عنه ﴾ كما صرح به الشيخ وغيره ، لصحيح منصور بن حازم (١) عن ابى عبد الله عليه السلام « في الرجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال : إن كان نحره بمنى فقد اجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه ، وإن كان نحره في غير منى لم يجز عن صاحبه » الذي مقتضاه كالفتاوى عدم الفرق بين المتبرع به وبين الواجب بنذر او كفارة ، فتوقف الكركي في الواجب في غير محله ، خصوصاً مع موافقته على الاجزاء في هدي التمتع الذي هو مقتضى الصحيح المزبور ، بل والفتاوى عدا

محكي التلخيص كالكفارة والنذر ، وكذا لا يشترط معرفة صاحبه بعينه ، ولا ان يكون الضلال عن تفريط (١) لاطلاق الخبر والفتاوى ، بل صحيح ابن مسام (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « ان من وجد هدياً ضالاً فليعرفه ثم ليذبحه عن صاحبه » كالصريح في عدم اعتبار المعرفة ، نعم لو ذبحه عن نفسه أولاً عن أحد لم يحجز عن أحد كما تقدم الكلام فيه سابقاً .

﴿ ولو ضاع فأقام بدله ثم وجد الأول ذبحه ولم يجب ذبح الأخير ﴾ إن لم يكن قد أشعره ، لعدم تعينه له حينئذ بالاقامة ﴿ ولو ﴾ كلف قد ذبح الأخير ﴿ الذي هو البديل ﴾ ذبح الأول ندباً ﴿ كما في محكي المختلف ، لانه امتثل فخرج عن العهدة ﴾ إلا أن يكون مندوراً ﴿ بعينه ، وفيه أن المتجه حينئذ وجوب ذبحه مع الاشعار الذي قد عرفت سابقاً إيجابه الذبح ، ولذا قال في كشف اللثام : نص في التذكرة والتحرير والمنتهى على وجوبه مع الاشعار وفقاً لغيره ، بل هو مقتضى الأمر في صحيح الحلبي (٣) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري البدنة ثم تضل قبل أن يشعرها أو يقلدها فلا يجدها حتى يأتي منى فينحر فيجده هديه ، قال : إن لم يكن أشعرها فهي من ماله إن شاء نحرها وإن شاء باعها ، وإن كان أشعرها نحرها » ودعوى إرادة النذب منه لا شاهد لها حتى خبر ابى بصير (٤) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اشترى كبشاً فهلك منه قال : يشتري مكانه آخر ، قلت : فإن اشترى مكانه آخر ثم وجد

(١) هكذا في النسخة الأصلية ولكن التحقيق ان تكون العبارة هكذا « ولا ان لا يكون الضلال عن تفريط » .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

الأول قال : إن كان جميعاً قاعين فليذبح الأول وليبيع الأخير ، وإن شاء ذبحه وإن كان قد ذبح الأخير ذبح الأول معه « بعد ضعف سنده بمحمد بن سنان كما في المدارك ، وعدم تعرضه لهدي السياق ، بل لعل الظاهر ان المسؤول عنه فيه هدي التمتع على أنه أمر فيه أيضاً بذبح الاول مع ذبح الأخير ، فمن الغريب ما في المسالك من دعوى كون مستند المصنف والجماعة صحيح أبي بصير مشيراً به الى الخبر المزبور ؛ كما أن من الغريب الاستدلال له في المدارك بالصحيح الأول مع عدم ذكر خلاف في المسألة ، بل حكاة عن المصنف والعلامة في جملة من كتبه مع انك قد سمعت ما عن المنتهى والتذكرة والتحرير وغيرها .

ثم إن فيها معاً إشكال المتن وغيره بظهوره في وجوب اقامة البدل في هدي السياق المتبرع به ، ووجوب ذبحه اذا لم يجد الأول ، وهو مناف لما تقدم من عدم وجوب اقامة البدل لو هلك ، ثم أجاب عنه في المسالك إما بالانزام وجوب البدل مع الضياع وسقوطه مع السرقة والهلاك ، ولا بعد في ذلك بعد ورود النص وإما بتخصيص الضياع بما وقع منه بتفريط ، وفيه أولاً أنه لا ظهور في المتن في ذلك ضرورة اهمية اقامة البدل المذكورة في المتن من الوجوب ، لصدقه مع الجواز ، كما أن وجوب الذبح بعد الاشمار لا يقتضي ذلك ايضاً ، وثانياً انه لا نص يقتضي الفرق بين الضياع وبين الهلاك والسرقة ، إذ لم نعر كما اعترف به غيرنا ايضاً إلا على الخبرين المزبورين الواضح عدم دلالتها على ذلك ، ثم قال في المدارك : انه يمكن حمل عبارة المصنف على الهدي الواجب ليم وجوب اقامة بدله ، ويكون المراد انه لو وجد الأول بعد ذبح الأخير لم يجب ذبحه ، لقيام البدل مقامه الا اذا كان منذوراً على التعيين ، فيجب ذبحه حينئذ بعد ذبح الاخير لتميئته بالنذر لذلك ، وفيه - مع عدم قرينة على التنزيل المزبور بل

الظاهر خلافه - منع عدم وجوب ذبحه وان كان قد ذبح الاخير مع فرض اشعاره أو تقليده كما عرفته سابقاً ، فالتحقيق عدم وجوب الابدال في المتبرع به وإن كان قد أشعره ، كما أنه يجب عليه ذبحه مع ذبح الأخير وعدمه اذا كان قد أشعره ، نعم لا يجب عليه ذبح ما لم يشعر منها ، والله العالم .

❦ ويجوز ركوب الهدي ❦ المتبرع به ❦ ما لم يضر به ، وشرب لبنه ما لم يضر بولده ❦ بلا خلاف أجده فيه ، بل في المدارك هو موضع وفاق ، وعن غيرها الاجماع مطلقاً إلا من الاسكافي في الواجب ، بل ولا اشكال بناء على ما عرفته سابقاً من عدم خروجه عن ملكه بالاشعار والتقليد وإن تعين للذبح ، مضافاً الى كونه المتيقن من نصوص المقام ، كقول الصادق عليه السلام في خبر ابي الصباح السكناني (١) وابي بصير (٢) في قوله تعالى (٣) « لكم فيها منافع الى أجل مسمى » ان احتاج الى ظهرها ركبها من غير أن يعنف بها ، وان كان لها لبن حلبها حلباً لا ينهكها » وفي صحيح سليمان بن خالد (٤) « ان نتجت بدنك فاحلبها ما لم يضر بولدها ، ثم انحرها جميعاً ، قلت : أشرب من لبنها وأسقي قال : نعم ، وقال : ان امير المؤمنين عليه السلام إذا رأى انساناً يمشون قد جهدهم المشي حملهم على بدنه ، وقال : ان ضلت راحلة الرجل أو هلكت ومعه هدي فليركب على هديه » وفي صحيح حريز (٥) « كان علي عليه السلام إذا ساق البدن ومروا على المشاة حملهم على بدنه ، وإن ضلت راحلة رجل ومعه بدنة ركبها غير مضر ولا مثقل » وفي صحيح منصور (٦) « كان علي عليه السلام يحلب البدن ويحمل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٥

(٣) سورة الحج - الآية ٣٤

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الذبح - الحديث

عليها غير مضر» وسأله عليه السلام يعقوب بن شبيب (١) في الصحيح «عن رجل يركب هديه ان احتاج اليه فقال : قال رسول الله ﷺ : يركبها غير مجهد ولا متعب» كما ان ابن مسلم (٢) سأل أبا جعفر عليه السلام في الصحيح «عن البدنة تفتج أيجلبها قال : اجلبها غير مضر بالولد ثم انحرها جميعاً ، قلت : يشرب من لبنها قال : نعم ويسقي إن شاء» بل لعل إطلاقها شامل للهدي الواجب مطلقاً سواء كان مضموناً او غير مضمون كما هو المشهور خلافاً للحكي عن أبي علي ، قال : «لا بأس بان يشرب من لبن هديه ، ولا يختار ذلك في المضمون ، فان فعل غرم قيمة ما شرب من لبنها لمساكين الحرم» مع انه غير صريح في المخالفة لكنه نفى عنه البأس في المختلف ، بل في المسالك بعد أن حمل عبارة المتن على المتبرع به قال «ولو كان الهدي مضموناً كالكفارات والنذور لم يحجز تناول شيء منه ولا الانتفاع به مطلقاً ، فان فعل ضمن قيمته أو مثله للمستحق أصله ، وهو مساكين الحرم» وفي الحداائق التفصيل بما سمعته سابقاً من الفاضل ، وعن المنتهى الاجماع على الاستثناء ، فان تم وإلا كان الجميع كما ترى اجتهداً في مقابلة اطلاق النصوص بل وفتاوى كثير كما اعترف به في الرياض المتناول لجميع الأفراد حتى الواجب المعين بالنذر ونحوه وإن قلنا بخروجه عن الملك بذلك ، إذ الاباحة الشرعية الثابتة من الاطلاق المزبور لا تنافي ذلك ، ودعوى كون المراد من الاطلاق المزبور غير المضمون لا دليل عليها ، نعم في خبر السكوني (٣) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) «انه سئل ما بال البدنة تقلد النمل وتشعر ؟ فقال : اما النمل فيعرف أنها بدنة ، ويعرفها صاحبها بنعله ، واما الاشعار فيحرم ظهرها

على صاحبها من حيث أشعرها ، فلا يستطيع الشيطان أن يتسببها ، لكن لقصوره عن المعارضة من وجوه يلبي حملته على الكراهة ، او على صورة الاضرار على انه بالنسبة الى الركوب خاصة ، وحينئذ فلا طلاق بحاله في الشمول المزبور ، كما أن الأمر بذبح ولدها معها شامل لما اذا كان موجوداً حال السياق وسبق معها او متجدداً بعد ، من غير فرق بين قصده مع الام في السوق وعدمه ، ومن هنا أطلق في محكي النهاية والمبسوط والتهذيب والسرائر والجامع ان الهدي إذا نتجت فالولد هدي .

نعم لو كان متولداً حال السوق ولم يقصد سوقه لم يجب ذبحه للاصل بعد ظهور النصوص في غيره ، فلو أضر به شرب اللبن حينئذ فلا ضمان ، لكونه ماله وأما الصوف والشعر ففي المدارك بل في الحدايق نسبتته الى الأصحاب أنه ان كان موجوداً عند التمين تبعه ولم يحجز إزالته إلا أن يضره فيزيله ويتصدق به على الفقراء ، وليس له التصرف فيه ، ولو تجدد بعد التمين كان كاللبن والولد ، وفيه أن المتجه مع عدم النص فيه بالخصوص مراعاة القواعد في المتجدد بالنسبة الى بقاء الهدي على ملك صاحبه وعدمه كالهدي المتبرع به وغيره مما كان معيناً بنذر ونحوه وقلنا بخروجه عن الملك ، فيحكم في الأول بجواز التصرف فيه بما شاء بخلاف الثاني ، على أن قوله كاللبن والولد غير واضح الوجه بعد ما عرفت من جواز شرب اللبن وسقيه ووجوب ذبح الولد .

ثم إن ظاهر قول المصنف ما لم يضر بها أو بولدها عدم الجواز مع ذلك ، لظاهر النصوص ، بل صرح غير واحد بال ضمان ايضاً وإن كان لا يخلو من نظر كما ان ما عن الدروس من أن الأفضل الصدقة باللبن إذا فضل عن الولد كذلك ايضاً ، لعدم الدليل ، وإن كان الأمر سهلاً بعد ملاحظة التسامح ، والله العالم .
وهو كل هدي واجب في غير الاشعار والتقليد نحو هدي القران بل كان

﴿ كهدى ﴾ والكفارات ﴿ والفداء والنذر ونحو ذلك غير هدي التمتع ﴾ لا يجوز ان يعطى الجزار منها شيئاً ﴿ عوضاً عن ذبحه ﴾ ولا أخذ شيء من جلودها ولا اكل شيء منها ، فان أكل تصدق بثمان ما اكل ﴿ وقافاً للمشهور ، بل في محكي المنتهى والتذكرة لا يجوز الاكل من كل واجب غير هدي التمتع ، ذهب اليه علماءنا اجمع ، مضافاً الى تعلق حق الفقراء سيما في نحو النذر ، والى صحيح الحلبي (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فداء الصيد يأكل صاحبه من لحمه قال : يأكل من أضحيته ويتصدق بالفداء » وصحيح معاوية (٢) عن الصادق عليه السلام « سألت عن الاهاب فقال : تصدق به او نجعله مصلي تنفع به في البيت ولا تعطى الجزارين ، وقال : نهى رسول الله ﷺ ان يعطى جلالها وجلودها وقلائدها الجزارين ، وأمر ان يتصدق بها » وحسن حفص بن البختري (٣) « نهى رسول الله ﷺ ان يعطى الجزار من جلود الهدى وجلالها شيئاً » وخبر البصري (٤) عنه عليه السلام ايضاً « سألت عن الهدى ما يؤكل منه قال : كل هدي من قصاص الحج فلا تأكل منه ، وكل هدي من تمام الحج فكل » ومضمير ابى بصير (٥) سألته عليه السلام « عن رجل أهدي هدياً فافكسر قال : إن كان مضموناً والمضمون ما كان في عين يغني نذراً او جزاء فعليه فداؤه ، قلت : أيأكل منه ؟ قال : لا انما هو للمساكين ، فان لم يكن مضموناً فليس عليه شيء ، قلت : أيأكل منه قال : يأكل منه » وخبر ابى البختري (٦) المروي عن قرب الاسناد عن جعفر عن ابيه عليه السلام « ان علي بن ابى طالب عليه السلام كان يقول : لا يأكل المحرم

(١) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح

الحديث ١٥ - ٤ - ١٦ - ٢٧

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ١

من الفدية ولا الكفارات ولا جزاء الصيد . ويأكل مما سوى ذلك » وخبر السكوني (١) عن أبي جعفر عليه السلام « إذا أكل الرجل من الهدى تطوعاً فلا شيء عليه ، وإن كان واجباً فعليه قيمة ما أكل » وفي الفقيه في رواية حماد عن حريز (٢) « أن الهدى المضمون لا يؤكل منه إذا عطب ، فإن أكل منه غرم » .
 لكن في الكافي (٣) روى أيضاً « أنه يأكل منه مضموناً كان أو غير مضمون » بل في خبر عبد الملك القمي (٤) عن الصادق عليه السلام « يؤكل من كل هدى نذراً كان أو جزاء » وفي خبر جعفر بن بشير (٥) عنه عليه السلام أيضاً سأل « عن البدنة التي تكون جزاء الايمان والنساء ولغيره يؤكل منها قال : نعم يؤكل من كل البدن » وخبره الآخر (٦) عنه عليه السلام أيضاً « يؤكل من الهدى كله مضموناً كان أو غير مضمون » وفي خبر صمر بن يزيد (٧) عنه عليه السلام أيضاً قال : « قال الله في كتابه (٨) : « فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي المحرم إذا كان صحيحاً فالصيام ثلاثة أيام والصدقة على عشرة مساكين يشبههم من الطعام ، والنسك شاة يذبحها فيأكل ويطعم ، وإنما عليه واحد من ذلك » وفي الفقيه (٩) عنهم (عليهم السلام)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح

الحديث ٥ - ٢٦ - ١٧ - ١٠ - ٧

(٦) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٦ عن عبد الله

ابن يحيى الكاهلي

(٧) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب بقية كفارات الاحرام - الحديث ٢

(٨) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٩) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٧

« إنما يجوز للرجل ان يدفع الأضحية الى من يساخذها بجلدها ، لان الله عز وجل قال فسكروا منها واطعموا » والجلد لا يؤكل ولا يطعم » وفي خبر صفوان بن يحيى (١) المروي عن العليل « انه سأل السكاظم عليه السلام الرجل يعطي الأضحية من يسلمها بجلدها قال : لا بأس به ، قال الله عز وجل : « فسكروا منها واطعموا » والجلد لا يؤكل ولا يطعم » ولعله لذلك مع الأصل كان المحكي عن ابن ادريس كراهة اعطاء الجزار الجلد جمعاً بين ذلك وبين النهي السابق ، وإن نوقش بأن ظاهر الأضحية المستحب ، لكن يدفعه ظهور الاستدلال في العموم ان لم يكن صراحته فيه .

نعم هو قاصر عن المعارضة بالشهرة العظيمة وغيرها ، فلذا كان العمل على المشهور ، كما ان ما عن النهاية من انه يستحب ان لا يأخذ شيئاً من جلود الهدي والأضاحي بل يتصدق بها كلها ، ولا يجوز ايضاً ان يعطيه الجزار فان أراد ان يخرج منها شيئاً لحاجته الى ذلك تصدق بشعنه ، ونحوه عن المبسوط كذلك ايضاً ، وان قيل إنما حرم الثاني دون الأول للنهي عنه من غير معارض بخلاف الأول ، فانك قد سمعت ما في صحيح معاوية (٢) عن الصادق عليه السلام ولكن فيه - مع ان المعارض لكل منهما حاصل كما عرفت - عدم المكافأة ، فالأولى اجتنابه اجمع وخصوصاً بالنسبة الى الأكل الذي قد عرفت حكاية الاجماع عليه ، وان سمعت ما في النصوص السابقة المحتمل لحال الضرورة مع غرامة القبيحة كما عن الشيخ ، بل قيل إنه غير نص في اكل المالك وان كان هو بعيداً ، فتخص الآية حينئذ بغير ذلك . هذا كله في إعطاء الجزار الالهاب والقلائد والجلال والاحم على وجه الاجرة ، اما اذا كان على وجه الصدقة مع كونه من اهله فلا بأس كما صرح

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٨ - ٥

به في المدارك ومحكي الكافي والغنية والاسباح وإن لم يذكر الجلال في الأخير ،
والقلائد ايضاً في سابقه ، وعن المقنع في هدي المتعة « ولا تمط الجزار
جلودها ولا قلائدها ولا جلالها ولكن تصدق بها ، ولا تمط السلاخ منها »
وقد تقدم بعض الكلام في ذلك ، والله العالم .

﴿ومن نذر ان ينحر بدنة فان عين موضعاً وجب ، وان اطلق نحرها بمكة﴾
كما في النافع والفوائد بل ومحكي النهاية والمبسوط والسرائر وان خصت من
مكة فناء الكعبة ، وهو مع انه احوط موافق لما تسمعه من الخبر (١) الا انه
ليس خلافاً في اصل الحكم الذي ينبغي القطع به في الاول ، فان البدنة وان
كانت اسماً للناقة والبقرة التي تنحر بمكة كما في القاموس ، او لما ينحر فيها او في
منى من الابل خاصة ، او والبقر ايضاً الا ان تعيين المكان من النادر قرينة
على عدم ارادة ذلك كما يشهد له خبر محمد (٢) عن ابي جعفر عليه السلام « في رجل
قال عليه بدنة ينحرها بالكوفة فقال عليه السلام : اذا سمى مكانا فلينحر فيه » وخبر
اسحاق الازرق الصائغ (٣) « سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل جعل لله تعالى عليه
بدنة ينحرها بالكوفة في شكر ، فقال عليه السلام لي : عليه أن ينحرها حيث جعل الله
تعالى عليه ، وان لم يكن سمى بلداً فانه ينحرها قبالة الكعبة منحر البدن » ومن
الاخير - مضافاً الى الاعتضاد بمفهوم الاول ، وبقوله تعالى (٤) « ثم محلها الى
البيت العتيق » وبما عرفت من كون البدنة اسماً لذلك ، وبما عن الغنية « من انه
إن نذر الهدي وعين موضعاً معين وإلا ذبحه او نحره قبالة الكعبة للاجماع

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٩ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من كتاب النذر والعهد - الحديث ١

(٤) سورة الحج - الآية ٣٤

والاحتياط « بل وما عن الخلاف » من أن ما يجب من الدماء بالنذر إن قيده ببلدة أو بقعة لزمه في الذي عينه بالنذر ، وإلا لم ينحر إلا بمكة قبالة الكعبة بالحزورة للاجماع « بل عن بعض أن الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب - يظهر الوجه في الحكم في الثاني وإن توقف فيه جماعة من متأخري المتأخرين مستوجهين النحر حيث شاء للاصل والاطلاق الذين لا يخرج عنها بالخبر المزبور بعد ضعفه ولكن فيه ما لا يخفى بعد الاطالة بما ذكرناه .

نعم لو لم يكن المنذور بدنة أو هدياً أو نحو ذلك مما هو ظاهر كون المراد مكة أنجه حينئذ التخير بين سائر الامكنة ، وما سمعته من اجماع الخلاف يمكن تنزيله على إرادة نذر الهدي أو البدن أو نحو ذلك مما يكون ظاهراً في إرادة مكة ، بل ربما قيل بعدم صحة نذر الهدي الى غيرها أو نحره في غيرها ، وإن كان فيه أن الهدي وإن كان اسماً لما ينحر فيها لكن قد عرفت ان التصريح بغير المكان قرينة على إرادة غير ذلك من الهدي ، فالتحقيق حينئذ ملاحظة مصداق عنوان النذر مثلاً مع عدم القرينة فضلاً عن التصريح ، وإلا اتبعا ، وبذلك يظهر لك عدم مخالفة المسألة للاصول بعد ما عرفت من كون الهدي اسماً للنحر والذبح في المكان المخصوص ، وكذا البدن ، أما مع اطلاق نذر الذبح والنحر فلا اشكال في الاجتزاء بأي مكان شاء مع فرض عدم انصراف للاطلاق الى فرد ، والله العالم .

﴿ ويستحب ﴾ كما في القواعد ﴿ أن يأكل من هدي السياق ﴾ غير الواجب من كفارة أو نذر للصدقة ﴿ وإن يهدي ثلثه ويتصدق بثلثه كهدي التمتع ﴾ الموقوف عن شعيب المقرئوفي (١) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : سقت

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث ١٨

الجواهر - ٢٧

في العمرة بدنة فإن انحراها ؟ قال بمكة ، قلت : فأي شيء اعطى منها ؟ قال : كل ثلثاً وتصدق بثلث واحد ثلثاً « وفي صحيح سيف التمار (١) عنه عليه السلام » ان سمع ابن عبد الملك ساق هدياً في حجه فلقى أبا جعفر عليه السلام فسأله كيف نصنع به ؟ فقال أطعم أهلك ثلثاً ، وأطعم القانع والمعتز ثلثاً ، وأطعم المساكين ثلثاً ، فقلت : المساكين هم السؤال فقال : نعم ، وقال : القانع الذي يقنع بما أرسلت اليه من البضعة فما فوقها ، والمعتز ينبغي له أكثر من ذلك هو أغنى من القانع ، يعترفك فلم يسألك « ولم يقيد المصنف والفاضل الأكل بالثلث ، لتعذره أو تعمده غالباً فيكفي فيه المسمى ، ولذا نطقت الاخبار (٢) بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسر بأن يؤخذ من كل بدنة من بدنه جذوة فطبخت وأكل هو وأمير المؤمنين (عليهما السلام) وحسبوا المرق ، ولعل الأمر بالثلث في الخبر الأول محمول على إرادة أكل أهله معه أو من يقوم مقامهم ، وعن ابن ادريس التصريح بوجوب الثلاثة كما في هدي التمتع لما مر من الدليل ، وفي كشف اللثام وكلام الحلبي وابن سعيد يحتمل الأمرين ، والمصنف يحتمل أن يقول بالوجوب ، وإنما ذكر الاستحباب بناء عليه في هدي التمتع ، ولم يتبعه حينئذ بالوجوب اكتفاء بما قدم ، وإن لا يقول إلا بالاستحباب بناء على أن أصل هذا الهدى الاستحباب وإن تعين بالسوق للذبح بمعنى أنه ليس له بيعه ونحوه ، بل قد سمعت عن المختلف أنه لم يوجب الذبح ، وقال : قد حصل الامتثال بالسوق بعد الاشعار أو التقليد ، قلت : ويأتي مثله في عبارة المصنف .

- (١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ وفيه « قال ابو عبدالله عليه السلام : إن سمع بن عبد الملك « وهو سهو فان الموجود في التهذيب ج ٥ ص ٢٢٣ الرقم ٧٥٣ » إن سمع بن عبد الملك «
(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ و ١١ و ٢١

والوجوب وان كان أحوط بل هو مقتضى الآية لكن ظاهر المصنف والفاضل الذنب خصوصاً بعد قولها : ﴿ وكذا الأضحية ﴾ أي يستحب أن يأكل منها ثلثاً ويهدي ثلثاً ويتصدق بثلث ؛ لقول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة (١) له : « وإذا ضحيم فكلوا واطعموا واهدوا واحمدوا الله على ما رزقكم من بهيمة الأنعام » ولما روي (٢) « من أن علي بن الحسين والباقر (عليهم السلام) كانا يتصدقان بثلث الأضاحي على الجيران ، وبثلث على المساكين ، وبمسكان ثلثاً لأهل البيت » ومقتضى الاستحباب المزبور جواز الترك الذي من أفراد أكل الجميع ، فلا يضمن للفقراء حينئذ شيئاً وإن استحب له غرامة الثلث بناءً على تبعية الغرامة للخطاب بالصدقة به ، لكن عن مبسوط الشيخ « ولو تصدق بالجميع كان أفضل - إلى أن قال - : فإن خالف وأكل الكل غرم ما كان يحجزه التصديق به ، وهو اليسير ، والأفضل أن يغرم الثلث » وظاهره وجوب الغرم في الجملة ، كما أن صريحه أفضلية التصديق بالجميع مع إجماع علمائنا كما في المدارك على استحباب الأكل ، بل حكى عنه فيها تصريحه بذلك ، اللهم إلا أن يريد أن الصدقة به أجمع أفضل من ذلك ، ولكن لم نعرف له شاهداً بذلك ، وعن المبسوط أن من نذر أضحية فليس له أن يأكل منها ، ولعله لعموم ما مر من النهي عن الأكل من الهدي الواجب ، وفيه إمكان منع شموله لذلك بعد عموم الأخبار بالأكل من الأضحية والنصراف النذر إلى المهور الشرعي المدرج فيه الأضحية المنذورة ، إذ المراد وجوبها به بحكمها ، ولعله لذا كان المحكي عنه في الخلاف والفاضل في التحرير أن له الأكل مستدلين عليه بعموم « فكلوا منها » وإن كان فيه منع ؛ هذا ، وفي المدارك قد أطلق الأصحاب عدم جواز بيع لحمها من غير

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح - الحديث ٢٣ - ١٣

تقييد بوجوبها ، واستدل عليه في المنتهى بأنها خرجت عن ملك المضحي بالذبح واستحقاقها للمساكين ، وهو إنما يتم في الواجب دون المتبرع به ، والأصح اختصاص المنع بالأضحية الواجبة ، ولعل ذلك مراد الأصحاب ، وفيه أنه خلاف الظاهر ، ولا استبعاد في خروجها عن الملك بالذبح كما سمعته من المنتهى وإن كانت مندوبة ، أو وجوب صرفها في ذلك وإن بقيت على الملك كما هو واضح .

﴿ الخامس في الأضحية ﴾ يضم الهزمة وكسرها وتشديد الياء على ما هو المعروف من اللغة فيها ، وإن جاء على ما عن مجمع البحرين فيها أيضاً ضحية كمطية ، واجمع ضحايا كمطايا ، واضحاة بفتح الهزمة كأرطاة ، واجمع أضحية كأرطى ، وربما كان هو الظاهر من الأضحية في بعض النصوص (١) الآتية والمراد بها ما يذبح أو ينحر من النعم يوم عيد الأضحية وما بعده إلى ثلاثة أيام أحدها يوم العيد ، أو أربعة كذلك ، بل لعل وجه تسميتها بذلك للذبْح في الضحية غالباً ، بل سمي العيد بها .

وعلى كل حال فهي مستحبة استحباباً مؤكداً إجماعاً بقسميه ، بل يمكن دعوى ضرورة مشروعتها ، مضافاً إلى ما حكاه غير واحد من المفسرين أنه المراد من قوله تعالى (٢) « فصل لربك وانحر » وإن كان الموجود فيما وصل إلينا من النصوص (٣) أن المراد به رفع اليدين حذاء الوجه مستقبل القبلة في افتتاح الصلاة ، وفي آخر (٤) أنه رفع اليدين في تكبيرات الصلاة ، وفي

(١) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب الذبح

(٢) سورة الكوثر - الآية ٢

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب تكبيرة الاحرام - الحديث

٠ - ١٤ من كتاب الصلاة

ثالث (١) للنحر الاعتدال في القيام على معنى أن يقيم المصلي صلبه في صلاته ، ولكن لا مانع من إرادة الجميع على ضرب من التجوز أو على نحو إرادة البطون مع الظواهر ، نعم هو فيها متوجه الى النبي ﷺ خاصة ، وقد قيل إن وجوبه عليه من خواصه ﷺ كما تسمعه في النبوي (٢) والى النصوص المستفيضة بل المتواترة حتى أن الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم (٣) قال : « الأضحية واجبة على من وجد من صغير أو كبير ، وهي سنة » والصادق عليه السلام (٤) في جواب السؤال عنها « هو واجب على كل مسلم إلا من لم يجد » فقال له المائل ما ترى في العيال ؟ فقال : إن شئت فعلت ، وإن شئت لم تفعل ، فلما أنت فلا تدعه » وسأله عليه السلام أيضاً عبدالله بن سنان (٥) « عن الأضحية أوجب على من وجد لنفسه ولعياله ؟ فقال : أما لنفسه فلا يدعه ، وأما لعياله إن شاء ترك »

ومن ذلك ظن الاسكافي وجوبها ، لكنه شاذ لما عرفت من الاجماع على الندب ، مضافاً الى النبوي (٦) « كتب على النحر » ولم يكتب عليكم « فلا بأس بإرادته من لفظ الوجوب على معنى كونه مندوباً مؤكداً كما في نظائر المقام ، بل لعله شائع خصوصاً بعد قوله ، في الاول « وهي سنة » وإن كان يحتمل لولا ما عرفت إرادة الوجوب المستفاد من السنة ، قيل ومع ذلك فهو صريح في الوجوب

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب القيام - الحديث ٣ من كتاب

الصلاة

(٢) و(٦) كنز العمال ج ٣ ص ١٧ الرقم ٣٦ وفيه « الأضحية على

فريضة وعليكم سنة »

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث

٣ - ٥ - ١

على الصغير ، والمراد به حيث يقابل به الكبير غير البالغ ، ولا ريب في أن التكليف في حقه متوجه الى الولي مع انه نفى الوجوب عنه في الصحيح الآخر (١) وغيره ، ولكن قد يناقش بأن نفى الوجوب عن العيال اعم من نفى الوجوب عن ولي الصغير ، إذ لا ملازمة بينهما إلا على تقدير أن يكون في العيال المسؤول عنهم صغير واحد ، وليس فيه تصريح به وإن كان السؤال بعمه ، إلا أن الصحيح المتقدم الموجب بالنسبة اليه عليه السلام خاص ، فيتقدم عليه ، بل من المعلوم أن التخصيص أرجح من المجاز عند التعارض ، خصوصاً مع اقتضاء ارتكاب المجاز في الواجب بحمله على المستحب مساواة الصغير والكبير فيه ، والحال أن مجموع الاخبار في الكبير مشتركة في إفادة الوجوب فيه فلا يمكن صرفه بالاضافة الى الصغير خاصة الى الاستحباب ، تلزم استعمال اللفظ الواحد في الاستعمال الواحد في معنياه الحقيقي والمجازي ، وهو خلاف التحقيق ، فلا ظهر في الجواب ما عرفت .

بل لا يخفى على العارف بلسانهم (عليهم السلام) وبما يلحونه له من القول ظهور هذه النصوص في الندب المؤكد سيما بعد ملاحظة غيرها من النصوص نحو ما ارسله في الفقيه (٢) من انه « ضحى رسول الله ﷺ بكبشين ذبح واحداً بيده وقال : اللهم هذا عني وعن من أهلك بيتي ، وذبح الآخر فقال : اللهم هذا عني وعن من لم يضح من امتي » قال (٣) : « وكان أمير المؤمنين عليه السلام يضحى عن رسول الله ﷺ كل سنة بكبش ، يذبحه ويقول : بسم الله وجهت وجهي للذي فطر السماوات والارض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين الآية ،

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث

اللهم منك ولك ، ويقول : اللهم هذا عن نبيك ثم يذبحه ، ويذبح كبشاً آخر عن نفسه « قال (١) : « وقال علي عليه السلام لا يضحي عمن في البطن » قال (٢) « وذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقرة » وفيه (٣) أيضاً « جاءت أم سلمة الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله : يحضر الأضحية وليس عندي ثمن الأضحية فاستقرض واضحي قال : استقرضي فإنه دين مقضي » .

ويغفر لصاحب الأضحية عند أول قطرة من دمه ، وعن شريح بن هانئ (٤) عن علي عليه السلام « لو علم الناس ما في الأضحية لاستدانوا وضحوها انه يغفر لصاحب الأضحية عند أول قطرة تقطر من دمه » وفي خبر السكوني (٥) المروي عن العلاء بن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبيه « قال رسول الله ﷺ : إنما جعل هذا الأضحية لتشبع مساكنكم ، فاطعموهم من اللحم » وفي خبر أبي بصير (٦) المروي عنه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام « قلت له : ما علة الأضحية ؟ فقال : إنه يغفر لصاحبها عند أول قطرة تقطر من دمه في الارض ، وليعلم الله عز وجل من يتقيه بالغيب » قال الله عز وجل (٧) : « ان ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم » ثم قال : انظر كيف قبل الله قربان هابيل ورد قربان قابيل « وعن علي بن جعفر (٨) عن اخيه موسى عليه السلام « سأله عن الأضحية فقال : ضح بكبش املح اقرن فخلاً سميناً ، فان لم تجد كبشاً سميناً

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٨ - ٩

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٦٤ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

(٥) و(٦) و(٨) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث

١٠ - ١١ - ١٢

(٧) سورة الحج - الآية ٣٨

فمن فحولة المز أو موجوءاً من الضأن أو المزم ، فإن لم تجد فنعجة من الضأن سمينة ، قال : وكان علي عليه السلام يقول : ضح بشي فصاعداً ، واشتره سليم الاذنين والعينين فاستقبل القبلة حين تريد أن تذبحه ، وقل وجهت وجهي - الآية - اللهم تقبل مني ، بسم الله الذي لا إله إلا هو والله أكبر ، وصلى الله على محمد وأهل بيته ، ثم كل واطعم « وفي الفقيه (١) » قال رسول الله صلى الله عليه وآله : استغفروا ضحاياكم فانها مطاياكم على الصراط « بل عن الملل روايته مسنداً عن أبي الحسن موسى عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) الى غير ذلك من النصوص المستفاد منها جملة من المندوبات ايضاً ككونه سليم العين والاذن والفراة وكونه ثنيا والدعاء بما سمعت ، بل ويستفاد منها ايضاً جواز فعلها عن الميت والحي تبرعاً متحداً ومتعددأ ذكراً واثقاً ، بل قيل يستفاد من خبر علي بن جعفر (٣) منها جواز تأخير الذبح عن التسمية بمقدار قراءة الدعاء المذكور ونحوه .

﴿ و ﴾ كيف كان ذ ذبح وقتها بمنى اربعة ايام اولها يوم النحر ، وفي الامصار ذبح او غيرها ذبح ثلاثة ايام بلا خلاف اجد فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى صحيح علي بن جعفر (٤) عن اخيه موسى عليه السلام « سألت عن الأضحى كم هو بمنى ؟ فقال : اربعة ايام ، وسألت عن الأضحى في غير منى فقال : ثلاثة ، فقلت : ما تقول في مسافر قدم بعد الأضحى يومين أله ان يضحى في اليوم الثالث ؟ قال : نعم » والظاهر ولو بقريئة ما قبله إرادة اليوم الثالث من يوم النحر لا الثالث بعده كما استظهره في كشف الثام ، فيكون

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٦٢ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث ١٢

(٤) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الذبح - الحديث ١

دالا على النحر في الرابع في غير منى ، فاحتاج الى حمله على القضاء المحتاج الى الدليل ، بل عن المنتهى التصريح بفوات وقتها بفوات الأيام ، فان ذبحها لم تكن أضحية ، واذا فرق لهما على المساكين استحق الثواب على التفريق دون الذبح نعم قال قبل ذلك في خصوص الواجبة بالنذر وشبهه : « لم يسقط وجوب قضائها إذا فأت الأيام معللا له بان لهما تختص بالمساكين ، فلا يخرجون عن الاستحباب بفوات الوقت » ولكن لا يخفى عليك ما فيه خصوصا بعد ما اعترف به سابقا من عدم كونها أضحية في غير الأيام المزبورة فلا يكون مورداً للوفاء بالنذر ، وعلى كل حال فالاولى إرادة ما ذكرناه من الخبر المزبور ، وموثق الساباطي (١) « سأله رحمه الله عن الأضحية بمعنى فقال : أربعة أيام ، وعن الأضحية في سائر البلدان فقال ثلاثة أيام » الى غير ذلك .

نعم في ظاهر بعض النصوص ما يخالف ذلك ، كقول ابي جعفر رحمه الله في حسن ابن مسلم (٢) « الأضحية يومان بعد يوم النحر ويوم واحد في الأمصار » وخبر كليب الاسدي (٣) « سألت ابا عبد الله رحمه الله عن النحر فقال : بمعنى فثلاثة أيام ، وأما في البلدان فيوم واحد » المحمول على ضرب من النذب ، او على ما عن الشيخ ان المراد ان أيام النحر التي لا يجوز الصوم فيها بمعنى ثلاثة أيام ، وفي سائر البلدان يوم واحد مستدلا عليه بقول الصادق رحمه الله في خبر منصور (٤) : « النحر بمعنى ثلاثة أيام ، فمن اراد الصوم لم يصم حتى يمضي ثلاثة أيام ، والنحر بالامصار يوم ، فمن اراد الصوم صام من غد » وإن كان قد يناقش بعدم جواز

و(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الذبح

الحديث ٢ - ٧ - ٦ - ٥

صوم اليوم الثالث من أيام التشريق في منى كما عرفت ، اللهم إلا أن يكون المراد أنه قد يجوز صومه بدلا عن الهدي إذا كان هو يوم الحصة أي يوم النحر وأما الخبر (١) « الأضحية ثلاثة أيام وأفضلها أولها » فأقصاه الإطلاق المحمول على التفصيل في غيره ، على أنه كما قيل موافق لمذهب مالك والثوري وأبي حنيفة فيمكن حمله على النقية ، بل يمكن نحوه في الخبرين السابقين .

ثم إن الظاهر عدم اعتبار وقت مخصوص من يوم العيد في ذبحها ، لإطلاق ما دل على مشروعيتها فيه ، لكن عن المبسوط « وقت الذبح يدخل بدخول يوم الأضحية إذا ارتفعت الشمس ومضى مقدار ما يمكن صلاة العيد والخطبتان بعدها » وعن المنتهى « وقت الأضحية إذا طلعت الشمس ومضى مقدار صلاة العيد سواء صلى الإمام أو لم يصل » وفي الدروس « ووقتها بعد طلوع الشمس إلى مضي قدر صلاة العيد والخطبة » إلا أن الظاهر إرادة الجميع ضرباً من التندب لموتى سماعة (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « قلت له متى نذبح ؟ قال : إذا انصرف الإمام ، قلت : فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام فأصلي بهم جماعة فقال : إذا استملت الشمس » المحمول على ذلك جماعاً بينه وبين إطلاق الأيام في غيره نصاً وفتوى ، وربما ظن من لا يعرف لسان النصوص والفتاوى فاعتبر الوقت المخصوص من اليوم المخصوص في مشروعيتها ، وهو غلط واضح ، والله العالم .

ولا بأس بادخار لحما عليه السلام بعد الثلاثة وإن قيل إنه كان محرماً ففسخ ، ففي خبر جابر بن عبد الله الأنصاري (٣) « أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نأكل

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب صلاة العيد - الحديث ٣ من

كتاب الصلاة

(٣) الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الذبح - الحديث ٢

لحم الأضاحي بعد ثلاثة أيام ، ثم أذن لنا أن نأكل ونقعد ونهدي إلى أهلنا »
 وخبر حنان بن سدير عن الباقر عليه السلام وأبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال :
 « نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام ، ثم أذن فيها فقال
 كلوا من لحوم الأضاحي بعد ذلك وادخروا » وصحيح ابن مسلم (٢) أو خبره
 المروي عن العلاء عن أبي جعفر عليه السلام « كان النبي ﷺ نهى ابن تحبس لحوم
 الأضاحي فوق ثلاثة أيام من أجل الحاجة ، فاما اليوم فلا بأس به » وصحيح
 جميل بن دراج (٣) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حبس لحوم الأضاحي فوق
 الثلاثة أيام بمعنى فقال : لا بأس بذلك اليوم ، ان رسول الله ﷺ إنما نهى
 عن ذلك أولاً لأن الناس كانوا يومئذ مجهودين ، فاما اليوم فلا بأس » ومرسل
 الصدوق (٤) قال ابو عبد الله عليه السلام : « كنا ننهي عن خروج لحوم الأضاحي
 بعد ثلاثة أيام لقلة اللحم وكثرة الناس ، فاما اليوم فقد كثر وقلة الناس فلا بأس
 باخراجه » وخبر زيد بن علي (٥) عن ابيه عن جده عن علي (عليهم السلام)
 قال : « قال رسول الله ﷺ نهيتكم عن ثلاثة : عن زيارة القبور ألا فزوروها
 ونهيتكم عن خروج لحوم الأضاحي من بعد ثلاث أيام فكلوا وادخروا ونهيتكم
 عن التبيذ ألا فانبذوا ، وكل مسكر حرام ، يعني الذي ينبذ بالغداة ويشرب
 بالعشي وينبذ بالعشي ويشرب بالغداة ، وإذا غلى فهو حرام » وصحيح ابن
 مسلم (٦) عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن إخراج لحوم الأضاحي من منى

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الذبح

الحديث ١ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧

(٦) الوسائل - الباب - ٤٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٥

فقال : لا يخرج منها شيء لحاجة الناس اليه ، فاما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس بإخراجه .

﴿ و ﴾ ربما يشكل بملاحظة جملة من هذه النصوص ما في المتن والنافع والقواعد ، ومحكي الاستبصار من أنه ﴿ يكره أن يخرج به من منى ﴾ بل عن النهاية والمبسوط والتهذيب أنه لا يجوز وإن استدل له بخبر علي بن أبي حمزة (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « لا يتزود الحاج من لحم أضحيته ، وله أن يأكل منها بمنى أيامها ، وقال : وهذه مسألة شهاب كتب اليه فيها ، وخبره الآخر (٢) عن أبي إبراهيم عليه السلام الذي رواه عن أحمد بن محمد « لا يتزود الحاج من أضحيته ، وله أن يأكل منها أيامها إلا السنام فإنه دواء ، وقال أحمد : ولا بأس أن يشتري الحاج من لحم منى ويتزوده » بعد حمل النهي على الكراهة دون التحريم الذي يقصر الخبران المزبوران عن إثباته ، لضعفها ومعارضتها بما سمعت مما هو أقوى سنداً وأكثر عدداً ، مضافاً إلى الأصل ، وما قيل من أنه كان يجوز الذبح بغيرها ، بل لعل الشيخ وإن عبر بعدم الجواز في التهذيب يريد منه الكراهة بقرينة تصريحه بها في الاستبصار ، مع أنه قال قبل ذلك : « ولا بأس بأكل لحوم الأضاحي بعد الثلاثة أيام وادخارها ، مستدلاً عليه بجملة من النصوص السابقة ، ولا ريب أن الادخار بعد ثلاثة لا يكون غالباً إلا بعد الخروج من منى ؛ لانه بعد الثلاث لا يبقى فيها أحد ، فلو لا أن المراد بلا يجوز الكراهة لحصل التنافي بين كلاميه ، إلا أن يحمل جواز الادخار على غير منى ، أو على ما لا يجامع الخروج به من منى ، وعلى كل حال فلا ريب في عدم الحرمة ، إنما الكلام في إثبات الكراهة بالخبرين المزبورين المحتملين إرادة النهي عنه قبل

ذلك لا في مثل هذه الأيام كما سمعته في النصوص السابقة ، إذ هو أولى من حمل تلك على ارادة بيان الجواز لا رفع الكراهة ، او على ارادة إخراج ما يضحيه غيره دون أضحيته ، ولكن الانصاف مع التدبر يقتضي الجمع بينها بالاول وان تفاوتت الكراهة شدة وضعفاً .

بقي الكلام فيما اشكل على بعض الناس من منافاة هذه النصوص لما اتفقوا عليه ظاهراً من استحباب التثليث في الأضحية المقتضي لعدم بقاء شيء في يده إلا التثليث الذي هو في يده له يتصرف فيه كيف شاء ، مع أنه لا يزيد غالباً على مصرفه في ثلاثة أيام متى حتى ينهي عن إخراجهم ثم يؤمر به ويعمل بوجود المستحق وعدمه ، إذ لا يتعلق به حق المستحق بعد إخراج حق المستحقين اللهم إلا أن يحمل استحباب التثليث على صدر الاسلام من حيث قلة اللحم وكثرة الناس ، وأنه بعد ذلك سقط هذا الحكم لعدم من يتصدق به عليه ومن يهدي له بسبب كثرة اللحم وقلة الناس ، فلا بأس بإخراج اللحم وادخاره وعدم صرفه في ذلك المصروف الموقوف ، إلا أن هذا لا يلائم كلام الأصحاب لاتفاقهم على استحباب هذا الحكم في جميع الأعصار ، وهو كما ترى من غرائب الكلام ضرورة عدم التنافي بين الاستحباب المزبور وكراهة الادخار والاخراج اذا لم يأت بالمستحب ، أو في ثلاثة خاصة كما هو واضح .

﴿ و ﴾ كيف كان ، ﴿ لا بأس بإخراج ما يضحيه غيره ﴾ اذا كان قد أهدى إليه او تصدق به عليه او اشتراه ولو من أضحيته ، للاصل بعد اختصاص الخبرين السابقين بأضحيته من حيث تضحيتها لها ، بما سمعته في الثاني منها من قول احمد ، بل عن الشيخ حمل صحيح ابن مسلم (١) المشتمل على الاذن في الاخراج اليوم

على ذلك مستشهداً به بما سمعته من قول أحمد ، وإن كان هو بعيداً ، مع أن الشاهد مقطوع أيضاً ، فالعمدة حينئذ ما عرفت . والله العالم .

﴿ ويجزي الهدي الواجب عن الأضحية ﴾ المندوبة كما صرح به غير واحد ، لقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم (١) : « يجزيه في الأضحية هديه » والمصدق عليه السلام في صحيح الحلبي (٢) « يجزي الهدي عن الأضحية » ﴿ وكما راعى ﴾ كان في لفظ الاجزاء اشعار او ظهور فيما ذكره غير واحد من أن ﴿ الجمع بينها أفضل ﴾ مضافاً الى ما قيل من أن فيه فعل المعروف ونفع المساكين ، ثم ان ظاهر الصحيحين إجزاء مطلق الهدي عنها كما عن النهاية والوسيلة والتحرير والمنتهى والتذكرة خلافاً للقواعد والدروس فقيدها كالتن بالواجب ، بل في النافع وعن التلخيص والتبصرة التقييد بهدي التمتع ، ولعله لدعوى الانصراف ، ولكن فيها منع واضح ، كمنع احتمال إرادة النص على الاخفى من التقييد كما في كشف اللثام ، والله العالم .

﴿ ومن لم يجد الأضحية تصدق بضمنها ، فان اختلف أيمانها جمع الأعلى والالوسط والادون وتصدق بثلاث الجميع ﴾ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، فخر عبدالله بن عمر (٣) قال : « كنا بالمدينة فأصابنا غلاء في الأضاحي فاشترينا بدينار ثم بدينارين ثم بلغت سبعة ثم لم يوجد بقليل ولا كثير ، فوقع هشام المسكاري الى أبي الحسن عليه السلام فأخبره بما اشترينا وانا لم نجد بعد فوقع عليه السلام اليه انظر الى الثمن الاول والثاني والثالث فاجمعوا ثم تصدقوا بمثل ثلثه » والظاهر كما

(١) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٧ الرقم ١٤٧٢

(٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

مرح به غير واحد أن المراد التصديق بقيمة منسوبة الى ما كان من القيم ، فمن الاثنين النصف ، ومن الثلاث الثلث ، ومن الاربع الربع ، وهكذا ، وان اقتصر الاصحاب على الثلث تبعاً للرواية التي يمكن أن تكون هي المستند للاصحاب فيما ذكروه في اختلاف قيم المعيب والصحيح ، والله العالم .

﴿ ويستحب ان يكون التضحية بما يشتره ﴾ مثلاً ﴿ و ﴾ المراد انه ﴿ يكره ﴾ التضحية ﴿ بما يريه ﴾ خبر محمد بن الفضيل (١) عن ابي الحسن عليه السلام : « قلت : جعلت فداك كان عندي كبش سمين لاضحي به ، فلما اخذته واضجمته نظر الي فرحمته ورققت له ثم اني ذبحته ، فقال لي : ما كنت احب لك ان تفعل لا ترين شيئاً من هذا ثم تذبحه » بل في مرسل الفقيه (٢) عن ابي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) « لا تضحي بشيء من الدواجن » وهو يقتضي كراهية الاعم من الاول ، إذ الدواجن جمع داجن ، وهي الشاة التي تألف البيوت كما عن الجوهري ، وعن القاموس دجن بالمكان دجوناً أقام ، والحمام والشاة وغيرهما الفت وهي دجن ، وتسمى الدواجن رواجن ايضاً ، قال في محكي القاموس : « رجن بالمكان رجونا أقام ، والابل وغيرها الفت ، ودابته حبسها في المنزل على العلف » والله العالم .

﴿ ويكره ان يأخذ شيئاً من جلود الأضاحي ﴾ لصحيح علي بن جعفر (٣) عن اخيه موسى (عليه السلام) « سألت عن جلود الأضاحي هل يصلح لمن ضحى بها ان يجعلها جراباً ؟ قال : لا يصلح ان يجعلها جراباً إلا ان يتصدق بشئها » الظاهر فيها وفي إرادة المثال من جعلها جراباً ، فلا حرمة حيثئذ في

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦١ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ .

أخذها وانصرف فيها ببيع وغيره ، للاضل وبعض النصوص السابقة ، وخصوص
 خبر معاوية بن عمار (١) عن ابي عبدالله (عليه السلام) السابق المسؤول فيه عن
 الاهداب ، وخبره الآخر (٢) عنه (عليه السلام) ايضاً « ينتفع بجلد الأضحية
 ويشترى به المتاع ، وإن تصدق به فهو أفضل » مؤيداً بما تسمعه من جواز إعطائها
 الجزارين اجرة ، لكن عن المبسوط « لا يجوز بيع جلدها سواء كانت واجبة
 أو تطوعاً كما لا يجوز بيع لحمها ، فإن خالف تصدق بشتمه » وعن الخلاف « انه
 لا يجوز بيع جلودها سواء كانت تطوعاً أو نذراً إلا اذا تصدق بشتمه على
 المساكين ، وقال ابو حنيفة او يبيعها بآلة البيت على ان يعيرها كالقدر والفاص
 والمنخل والميزان ، وقال الشافعي لا يجوز بيعها بحال ، وقال عطاء : يجوز بيعها
 على كل حال ، وقال الاوزاعي : يجوز بيعها بآلة البيت الى ان قال : دليلنا
 إجماع الفرقة واخبارهم ، والجلد اذا كان للمساكين فلا فرق بين ان يعطيهم اياه
 وتمنه « ومقتضى الاول بل والثاني الحرمة وإن صح البيع ، وإلا فلا وجه
 للتصدق بالتمن ، إلا انه كما ترى لا دليل عليه سوى دعوى الاجماع المزبور
 الذي لم اجد ما يشهد له ، بل المنافي متحقق ، والاخبار المرسلة التي قد سمعت
 ما ينافيها ، فلاصح الجواز .

﴿ و ﴾ كذا يكره ﴿ ان يعطيها الجزار ﴾ اجرة لانهي عنه في صحيح
 معاوية بن عمار (٣) وغيره المحمول على الكراهة هنا ، لما سمعته من الرسل (٤)
 وخبر صفوان (٥) المتقدمين في جلود الهدي ﴿ والافضل ﴾ من ذلك كله ﴿ ان

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبيح

يتصدق بها ﴿ لا سمعته من خبر معاوية ولو على الجزارين اذا كانوا من اهلها ، والله العالم .

﴿ الثالث ﴾ من مناسك منى يوم النحر ﴿ في الحلق او التقصير ﴾ والمعروف بين الاصحاب وجوب النسك المزبور ، بل عن المنتهى انه ذهب اليه علماؤنا اجمع إلا في قول شاذ للشيخ في التبيان إنه مندوب مع ان المحكي عن الشيخين انها انما جعلاه مسنونا كالرمي ، وعن ابن ادريس انه فهم منه في الرمي الواجب بغير نص الكتاب ، ولكنه حكى عن النهاية ان الحلق والتقصير مندوب غير واجب ، وعن مجمع البيان التذنب ايضاً ، بل ربما كان ظاهره اتفاق الاصحاب عليه ، وعلى كل حال فلا ريب في ضعفه للتأني وما تسمعه من النصوص (١) الموجبة للحلق على الملبد او الصرورة المخيرة لغيرهما بينهما ، والآصرة (٢) بها إذا نسي حتى نفر او أتى مكة ، وبالكفارة (٣) إذا طاف قبلها ، والمملقة (٤) للاحلال عليهما ، ولا خلاف محقق اجده في وجوب فعل احدهما بمعنى قبل المضي للطواف ، بل في كشف اللثام قطع به جماعة من الاصحاب ويظهر من آخرين ، وما عن الغنية والاصباح من انه ينبغي ان يكون بمعنى يراد منه الوجوب ، وإلا كان محجوجاً بما تسمعه ان شاء الله فيما لو بنى على تركه حتى خرج منها ، وقول الصادق (عليه السلام) لسميد الاعرج (٥) : « فان لم يكن عليهن ذبح فليأخذ عن شعورهن

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير

(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الحلق والتقصير

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير

(٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشرع - الحديث ٢

ويقصرن من اظفارهن ثم يمضين الى مكة « بل المشهور كما في المدارك ان وقته يوم النحر بعد ذبح الهدي أو حلوله في رحله على القولين ، وعن ابي الصلاح جواز تأخيرها الى آخر ايام التشريق ، ولكن لا يزور البيت قبله ، بل عن الفاضل في المنتهى والتذكرة انه استحسنة ، لأن الله تعالى بين أوله بقوله (١) : « حتى يبلغ الهدي محله » ولم يبين آخره ، فمتى أتى به أجزء كالطواف للزيارة والسمي ، ولكن لا ريب في أن الأحوط إيقاعه يوم النحر للاتفاق على كونه وقتاً لذلك ، والشك فيما عداه .

وكيف كان ﴿ فاذا فرغ من الذبح فهو مخير ان شاء خلق وان شاء قصر والخلق أفضل ﴾ الفردين الواجبين ، فينوي فيه الوجوب أيضاً ، وعلى كل حال فلا خلاف أجده في شيء من ذلك في الحاج والمعتمر مفردة غير الملبد والصرورة ومعقوص الشعر ، بل عن التذكرة الاجماع عليه كما عن المنتهى نفي علم الخلاف فيه ، مضافاً الى قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٢) الذي رواه ابن ادريس عن نوادر البزنطي « من لبد شعره أو عقصه فليس عليه أن يقصر وعليه الخلق ، ومن لم يلبد تخير إن شاء قصر وان شاء خلق ، والخلق أفضل » كقوله (عليه السلام) لسالم أبي الفضل (٣) إذا عتمر فسأله فقال : « احلق فان رسول الله ﷺ ترحم على المخلقين ثلاث مرات ، وعلى المقصرين مرة واحدة » وقوله (عليه السلام) ايضاً في صحيح الحلبي (٤) « استغفر رسول الله ﷺ للمخلقين ثلاث مرات » وفي حسن حرير (٥) قال : « رسول الله ﷺ يوم الحديبية : اللهم اغفر للمخلقين،

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الخلق والتقصير

الحديث ١٥ - ١٣ - ٧ - ٦

قيل : وللمقصرين يا رسول الله ﷺ قال : وللمقصرين .
 ﴿ و ﴾ في النافع والقواعد ومحكي الجمل والعقود والسرائر والغنية بل في
 المدارك أنه المشهور أنه ﴿ يتأكد في حق ﴾ من لم يحج المسمى بـ ﴿ الصرورة
 ومن لبد شعره ﴾ بعسل او صمغ لثلا يقمل أو يتسخ (أو يتوسخ خ ل)
 ﴿ وقيل ﴾ والقائل الشيخ في محكي النهاية والمبسوط وابن حمزة في محكي الوسيلة
 ﴿ لا يجزيها إلا الحلق ﴾ وكذا عن المقتنع والتهذيب والجامع مع زيادة المعقوص
 وعن المقتنة والاقتصاد والمصباح ومختصره والكافي في الصرورة ، وعن ابن
 أبي عقيل في اللبد والمعقوص ولم يذكر الصرورة ، ومال اليه في المدارك .
 ﴿ و ﴾ على كل حال في ﴿ الاول أظهر ﴾ عند المصنف للأصل وإطلاق
 قوله تعالى (١) « محلقين رؤوسكم ومقصرين » بعد العلم بعدم إرادة الجمع
 والتفصيل الموجب للاجمال ، فتعين التخيير على الاطلاق كظاهر حسن حريز (٢)
 السابق المشتمل على دعاء النبي ﷺ لهما ، إلا انها معاً خصوصاً الاخير كما ترى
 ضرورة وجوب تقيدهما بقول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي السابق ،
 وصحيح هشام بن سالم (٣) « اذا عقص الرجل رأسه أو لبدته في الحج او العمرة
 فقد وجب عليه الحلق » وفي خبر أبي سعد (٤) « يجب الحلق على ثلاثة نفر
 رجل لبد ، ورجل حج بدءاً ولم يحج قبلها ، ورجل عقص رأسه » وفي خبر
 أبي بصير (٥) « على الصرورة أن يحلق رأسه ولا يقصر ، إنما التقصير لمن قد

(١) سورة الفتح - الآية ٢٧

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير

الحديث ٦ - ٢ - ٣ - ٥ - والثالث عن أبي سعيد إلا ان الموجود في التهذيب

ج ٥ ص ٤٨٥ الرقم ١٧٣٩ عن أبي سعد

حج حجة الاسلام « وفي صحيح معاوية وحسنه (١) » ينبغي للصرورة ان يحلق وان كان قد حج فان شاء قصر وإن شاء حلق ، فاذا لبد شعره او عقصه فان عليه الحلق وليس له التقصير « وفي صحيحه (٢) ايضاً » اذا أحرمت فمقصت شعر رأسك أو لبدته فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير ، وان أنت لم تفعل فمخير لك التقصير والحلق في الحج ، وليس في المنة إلا التقصير « وفي خبر بكير بن خالد (٣) » ليس للصرورة ان يقصر « وسأله (عليه السلام) صمار (٤) » عن رجل برأسه قروح لا يقدر على الحلق فقال : إن كان قد حج قبلها فليجز شعره ، وإن كان لم يحج فلا بد له من الحلق « وسأله (عليه السلام) ايضاً سليمان بن مهران (٥) » كيف صار الحلق على الصرورة واجباً دون من قد حج قال : ليصير بذلك موسماً بسمه الآمين ، ألا تسمع قول الله عز وجل (٦) لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين محلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون « ولا داعي الى حملها على التأكد ، وقوله (عليه السلام) : « ينبغي » في الصحيح والحسن مع انه في الصرورة خاصة لا صراحة فيه بعدم الوجوب ، بل ولا ظهور على وجه يصلح لصرف غيره عنه ، بل لعل إرادة ما لا ينافي الوجوب منه ولو بقرينة غيره أولى ، بل لعل الظاهر إرادة الوجوب منه هنا بقرينة قوله « وان

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٨-١

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١٠

عن بكر بن خالد وهو الصحيح كما في التهذيب ج ٥ ص ٢٤٣ الرقم ٨٢٠

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

كان قد حج فان عاءه الى آخره ، فان مفهومه في المعية عن النبي لم يحج ، وهو الصلوة ، وهو نص في الوجوب ، لان الاستحباب لا يجامع في المشية اللهم إلا أن يقال إن الشهرة ترجح على غيرها من القرائن ، خصوصاً بعد شم رائحة اللندب مما سمعته في خبر ابن مهران ، واعتبار إرادة التأكد من نحو ذلك ، والله للعالم .

﴿ وليس على النساء حلق ﴾ لا تمييزاً ولا تأخيراً بلا خلاف أجده ، بل عن التحرير والمنتهى الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد قول النبي ﷺ في وصيته (١) لعلي (عليه السلام) : « ليس على النساء جمعة - الى أن قال - : ولا استلام الحجر ولا الحلق » وللصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي (٢) : « ليس على النساء حلق ويميزهن التقصير » بل يحرم عليهن ذلك بلا خلاف أجده فيه ايضاً ، بل عن المختلف الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد المرتضوي (٣) « نهي رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها » أي في الاحلال لا مطلقاً ، فان الظاهر عدم حرمة عليها في غير المصاب المقتضي للجزع ، للاصل المالم عن معارضة دليل معتبر اللهم إلا أن يكون هناك شهرة بين الاصحاب تصلح جابراً لنحو المرسل المزبور بناء على إرادة الاطلاق ، فيكون كحلق الحية للرجال .

﴿ و ﴾ على كل حال فلا اشكال في عدم جوازه نسكاً ، وحيث أنه لا يتمين في حقهن التقصير ﴿ بلا خلاف أجده فيه ايضاً ، لقول أحدهما (عليهما السلام) في خبر علي بن حمزة (٤) « وتقصر المرأة ويحلق الرجل ، وان شاء قصران كان

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

٣ - ٤

(٣) كنز العمال ج ٣ ص ٥٨ الرقم ١٦٠١

(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

قد حج قبل ذلك « ولما سمعته من امر الصادق (عليه السلام) بالأخذ من شعورهن والتقصير من أظفارهن في صحيح سعيد الأعرج (١) السابق ، كقوله رحمه الله في مرسل ابن أبي عمير (٢) « تقصر المرأة لعمرتها مقدار الأملة » وله قال المصنف : « ويجزيهن منه ولو مثل الأملة » كما في القواعد والنافع ومحكي التهذيب والنهاية والمبسوط والوسيلة والجامع ، لكن الأولى الجمع بينه وبين التقصير من الأظفار أيضاً ، لما سمعته في صحيح الأعرج ، كما أن الأولى مراعاة القدر المزبور الذي يظهر من المصنف أنه أقل المجزي وإن كان المحكي عن المختلف وغيره أنه كناية عن المسمى ، بل قيل هو ظاهر المنتهى والتذكرة ، للاصل مع عدم ثبوت الزيادة ، وإطلاق الأخذ من الشعر في صحيح الأعرج ؛ وترك الاستفصال في حسن الحلبي (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال له رحمه الله : « أنى لما قضيت نسكي للعمرة أتيت أهلي ولم أقصر قال : عليك بدنة ، قال قلت : أنى لما أردت ذلك منها ولم تكن قصرت امتنعت ، فلما غلبتها قرضت بعض شعرها بإسنانها ، فقال رحمها الله كانت أفقه منك ، عليك بدنة وليس عليها شيء » نعم ما عن ظاهر أبي علي من أنها لا يجزئها في التقصير ما دون القبضة لا نعرف له مأخذاً ، وعن الشهيد حمله على الندب ، بل قد يظهر من القواعد والنافع وغيرها تحقق التقصير بذلك للرجل أيضاً ، قيل : للاصل ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمر بن يزيد (٤) « ثم أتت منزلك تقصر من شعرك ، وحل لك كل شيء » وإطلاق التقصير في حسن الحلبي (٥) السابق ، إلا أنها معاً كما ترى لا تقدير فيها بالأملة

(١) و(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث

١ - ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التقصير - الحديث ٣ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب التقصير - الحديث ٣

التي لا يتوقف صدق التقصير من الشعر عليها عرفاً كما هو واضح .
وكيف كان في القواعد في أجزاء الحلق للمرأة لو فعلته عن التقصير نظر ،
وفي كشف اللثام « من التباين شرعاً » ، ولذا وجبت الكفارة على من حلق في
عمرة النتمتع ، وهو ظاهر الآية (١) والتخير بينها وإيجاب أحدهما وتحريم الآخر
ومن أن أول جزء من الحلق بل كله تقصير ، ولذا لم يرد فيمن حلق في عمرة
النتمتع وجوب تقصير عليه بعده ، بل قال وهو الوجه أن لم ينو الحلق أولاً بل
التقصير أو اخذ الشعر « وفيه منع محقق التقصير بأول جزء من الحلق ، وعدم
ورود التقصير فيمن حلق في عمرة النتمتع للاتكال على وجوبه عليه ، على أنه بعد
أن عرفت حرمة الحلق عليهن كيف يتصور أجزاءه عن الواجب ، إذ أقصاه بعد
التسليم كونه فرداً من التقصير منهياً عنه ، فلا يجزي عن الواجب ، فتأمل جيداً .
والخشي المشكل تقصر إذا لم تكن أحد الثلاثة ، بل وإن كانت على القول
بالتخير أيضاً ، أما على القول بالوجوب فيتعين عليها فعلها مقدمة بناء على أن
حرمة الحلق على النساء تشريعية كما هو الظاهر ، فتسقط للاحتياط وإلا كان
المنتهى التخير ، والله العالم .

﴿ ويجب تقديم ﴾ الحلق أو ﴿ التقصير على زيارة البيت لطواف الحج
والسعي ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، وفي كشف اللثام « كأنه لا خلاف فيه »
وفي المدارك « لا ريب في وجوب تقديمهما على زيارة البيت للتأسي وللأخبار
الكثيرة » ولعل مراده ما تسمعه من النصوص (٢) الآمرة بإعادته للناسي أو مطلقاً
وبالاشاء للعالم ، لكن في الرياض - بعد الاعتراف بنفي خلاف ظاهر فيه في جملة

(١) سورة الفتح - الآية ٢٧

(٢) الوسائل - الباب - ٥ و ٢ - من أبواب الحلق والتقصير

من العبائر - قال : « فان تم إجماعاً وإلا فظاهر الصحيح المتقدم وغيره - المتضمنين للفظي « لا حرج » و « ينبغي » كالصحيح الآتي المتضمن أيضاً للفظ « لا ينبغي » - خلافه ، ولا ينافيه إيجاب الدم في الآخر لا مكان الحمل على الاستحباب لكن لا خروج عما عليه الاصحاب » ومراده بالصحيح الأول صحيح جميل (١) عن الصادق (عليه السلام) « ان رسول الله ﷺ أتاه اناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله خلقت قبل ان اذبح ، وقال بعضهم خلقت قبل ان ارمي فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي لهم ان يقدموه إلا اخروه ، ولا شيئاً كان لهم ان يؤخروه إلا قدموه ، فقال لا حرج » والظاهر كما في كشف اللثام انما ينفي الاثم عن الجاهل والناسي او احدهما ، واما الآخر فهو صحيح جميل (٢) ايضاً وحسنه سأل الصادق (عليه السلام) « عن الرجل يزور البيت قبل ان يحاق فقال : لا ينبغي إلا ان يكون ناسياً ، ثم قال : ان رسول الله ﷺ أتاه اناس يوم النحر » الى آخر ما سمعته آتياً ، ونحوه صحيح محمد بن حمران (٣) عنه (عليه السلام)

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

(٢) لم يرد صاحب الرياض (قدس سره) بقوله : « كالصحيح الآتي » إلا صحيحة محمد بن مسلم الآتية في الجواهر ص ٢٤٠ حيث انها ذات علي وجوب الشاة على العالم مع اشتغالها على لفظة « لا ينبغي » كما انه ذكرها في الرياض بعد أسطر ، فما ذكره صاحب الجواهر (قدس سره) « واما الآخر فهو صحيح جميل ايضاً وحسنه » غير صحيح ، إذ لم يذكر فيه لزوم الدم ابداً ، على انه ليس لجميل في المقام إلا رواية واحدة نقلت بطريقين ، ذكر في صدرها عن الرجل يزور البيت ... الى آخره » وفي ذيلها « ان رسول الله ﷺ أتاه اناس ... الخ » .

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

ايضاً ، لكن يمكن ارادة النهي منه ولو بقرينة شهرة الاصحاب وما تسمعه من النصوص .

﴿ و ﴾ على كل حال فـ ﴿ لو قدم ذلك على التقصير عامدا جبره بشاة ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل نسبه بعض الى قطع الأصحاب وان اغفل في بعض الكتب كمحكي المقنعة والمراسل والغنية والكافي ، ونسبه في الدروس الى الشيخ واتباعه بل عن ابن حمزة فان زار البيت قبل الحلق اعاد الطواف بعده ، وان تركه عمداً لزمه دم شاة ، فيحتمل ترك الاعادة او ارادة ترك الحلق حتى زار إلا ان الجميع ليس خلافاً محققاً ، وفي صحيح ابن مسلم (١) عن ابي جعفر (عليه السلام) « في رجل زار البيت قبل ان يحلق فقال : ان كان زار البيت وهو عالم ان ذلك لا ينبغي فان عليه دم شاة » وهو ظاهر في الوجوب المقتضي لوجوب الترتيب عليه ، بل هو مشعر بارادة عدم الجواز من قول « لا ينبغي » في غيره من النصوص ، فما سمعته من الرياض من امكان ارادة ندب الدم فيه في غير محله ، نعم هو خال عن ذكر الاعادة التي مقتضى الأصل تقيها ايضاً ، بل في الدروس نسبة ذلك الى ظاهرهم ، بل عن الصيمري التصريح به ، ولكن فيه انه معارض بما حكاه ثاني الشهيدين من الاجماع على وجوب الاعادة الذي يشهد له اولويته من الناسي ؛ وترك الاستفصال في صحيح ابن يقطين (٢) « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن المرأة رمت العفبة وذبحت ولم تقصر حتى زارت البيت وطافت وسعت من الليل ما حالها وما حال الرجل اذا فعل ذلك ، قال : لا بأس به يقصر

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

ويطوف للحج ثم يطوف للزيارة ثم قد أحل من كل شيء « وما قيل من أن الطواف المأتي به قبل التقصير منه فيكون فاسداً ، فلا يتحقق به الامتثال وإن كان لا يخلو من نظر لأهمية ذلك من الشرطية ، اللهم إلا أن يدعى ظهورها من الأمر بها في نحو العبادات المركبة ، وحينئذ يتجه الاستدلال به على المطلوب الذي لا ظهور في الصحيح المزبور بما ينافيه ، اذ خلوّه عن ذكر الابداع أعم من عدم وجوبها ، لكن في الرياض بعد ذكر الصحيح الدال عليها بالاطلاق قال : « وتنزيل هذا على ما يؤول الى الأول بحمله على غير العامد وإبقاء الأول على ظاهره من عدم وجوب الاعداد ليس بأولى من العكس وإبقاء هذا على عموم ومحمل الأول على خلاف ظاهره ، وبالجملة التعارض بينهما كتمارض العموم والخصوص من وجه يمكن صرف كل منهما الى الآخر ، وحيث لا مرجح ينبغي الرجوع الى مقتضى الأصل ، وهو وجوب الاعداد كما مر » ولا يخفى عليك ما في ذلك . هذا كله في العالم العامد ﴿ ولو كان ناسياً لم يكن عليه شيء ﴾ من دم ونحوه بلا خلاف أجده فيه للأصل وغيره ﴿ و ﴾ لكن ﴿ عليه إعادة الطواف على الأظهر ﴾ بل لا أجده فيه خلافاً كما اعترف به في المدارك وغيرها ، لاطلاق صحيح ابن يقطين (١) السابق الذي لا ينافيه صحيح جميل (٢) السابق وغيره الذي استثنى فيه الناسي بعد عدم إشعار فيه بعدم الاعداد بل ولا في الحرج في صحيحه (٣) الآخر المراد منه عدم بطلان الحج كفي البأس في صحيح ابن يقطين .

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ إلا أن ذلك

ليس صحيحاً آخر لجميل وإنما هو ذيل لصحيحته كما تقدم الإشارة إليه في ص ٢٣٩

وأما الجاهل فلا دم عليه للأصل المعتضد بمفهوم صحيح ابن مسلم (١) نعم عليه الاعادة وفقاً لثاني الشهيدين وغيره ، لأولوبته من الناسي ، وإطلاق صحيح ابن يقطين الذي لا ينافية في الحرج في صحيح جميل (٢) بعد ما عرفت المراد منه ، فاعن الشهيد من الميل الى المدم لا يخلو من نظر ، هذا .
والظاهر كما في كشف اللثام أن كل من وجبت عليه الاعادة فإن تمتد تركها بطل الحج إلا مع المذر فيستتيب وإن كان تمعدا لتقديم .
كما ان الظاهر وجوب اعادة السعي حيث تجب إعادة الطواف كما عن العلامة في التذكرة التصريح به تحصيلاً لترتيب الظاهر من الأدلة وجوبه ، وربما كان ظاهر المتن عدمه ، ولعله لصحيح ابن يقطين السابق الذي لا ظهور له في ذلك .
ولو قدم الطواف على الذبح أو على الرمي ففي إلحاقه بتقديعه على التقصير وجهان ، أجمعهما ذلك كما في المسالك والمدارك .

﴿ ويجب أن يحلق ﴾ أو يقصر ﴿ بمعنى ، فلو أدخل ﴾ علماً أو جاهلاً أو ناسياً ﴿ رجع فحلق ﴾ أو قصر ﴿ بها ﴾ وجوا بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، بل في المدارك هذا الحكم مقطوع به بين الأصحاب ، بل عن ظاهر التذكرة والمنتهى أنه موضع وفاق ، بل عن المفاتيح ذلك أيضاً ، وعن غيرها في الخلاف فيه أيضاً ، وفي صحيح الحلبي (٣) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يقصر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى قال : يرجع الى منى حتى يلقي شعره بها حلقاً أو تقصيراً » وخبر أبي بصير (٤) « سأله عليه السلام عن رجل جهل أن

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١-٤

يقصر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى قال : فليرجع الى منى حتى يحلق شعره بها أو يقصر « ولا ينافي ذلك خبر مسمع (١) » سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يحلق رأسه أو يقصر حتى نفر قال : يحلق في الطريق وأين كان « بعد إمكان إرادة حال عدم التمكن من الرجوع فيه خصوصاً بعد قصور الخبر المزبور عن معارضة ما سمعت من وجوه ، نعم قد يظهر من خبر أبي بصير (٢) عن الصادق عليه السلام « في رجل زار البيت ولم يحلق رأسه قال : يحلق بمكة ويحمل شعره لمنى ، وليس عليه شيء » عدم وجوب العود للحلق إذا قدم عليه الطواف إلا أن إطلاق الاصحاب أيضاً على خلافه .

وكيف كان ﴿ فان لم يتمكن ﴾ من الرجوع وإن كان قد تعمد ذلك ﴿ حلق أو قصر مكانه ﴾ وجوباً بلا خلاف ولا إشكال ، وقد سمعت حمل خبر مسمع عليه ﴿ وبعث بشعره ليدفن بها ﴾ ندباً كما في النافع ومحكي التهذيب والاستبصار بل في المدارك نسبته الى قطع الأكثر ، لا وجوباً كما عن الكافي وظاهر المتن ، للاصل وقول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير (٣) « ما يعجبني ان يلقي شعره إلا بمنى » وفي صحيح معاوية (٤) « كان علي بن الحسين عليه السلام يدفن شعره في فسطاطه بمنى ويقول : كانوا يستحبون ذلك ، قال : وكان ابو عبد الله عليه السلام يكره أن يخرج الشعر من منى ، ويقول : من أخرجه فعليه أن يردّه » وفي خبر أبي البختري (٥) المروي عن قرب الاسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن الحسن والحسين (عليهم السلام) « كما يأمران ان يدفن شعورهما بمنى » ولا ينافي ذلك قول الصادق

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الحلق والتقصير

الحديث ٧ - ٦ - ٥ - ٨

في صحيح ليث الرازي (١) : « ليس له أن يلقى شعره إلا بئى » وأسنده (عليها السلام) في خبر علي بن أبي حمزة (٢) في حديث « وليحصل الشعر إذا حلق بمكة إلى منى » بعد عدم دلالتها على الدفن كغيرها من النصوص ، بل لعل ما عن الكافي محمول على تأكيد التنب كظاهر المتن .

إنما الكلام في وجوب البعث الذي استوجهه الفاضل في محكي المختلف أن كل خروجه من منى صمداً دون النسيان ، لأنه كان يجب عليه الحلق بئى وإلقائه الشعر بها ، ولا يسقط أحد الواجبين إذا سقط الآخر ، بخلاف ما إذا نسي ، فإنه لا يجب عليه شيء منها ، مضافاً إلى خبر أبي بصير (٣) الظاهر في المأمور ، بل عن النهاية وظاهر المتن وجوبه مطلقاً ، ولعله للأمر به في حسن حفص بن البختري (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يحلق رأسه بمكة ظك : يرد الشعر إلى منى » وخبر أبي بصير (٥) السابق المحمول على التنب أيضاً بقرينة خبر أبي بصير (٦) الأخير الظاهر في ذلك ؛ ولكن مع ذلك لا ريب في أن الأحوط بعثه ، خصوصاً إذا كان قد أخرجه منها (و) أحوط منه دفنه فيها ، نعم لو لم يتمكن من بعثه سقط الوجوب (و) لم يكن عليه شيء (و) إجماعاً كما في المدارك للأصل وغيره .

وومن ليس على رأسه شعر (و) خلقه أو غيرها سقط عنه الحلق إجماعاً بقسيه ، ولكن يمر الموصى عليه إجماعاً في محكي التذكرة ، ومن أهل العلم في محكي المختلف ، بأن مقتضى قول المصنف (و) اجزاء أمرار الموصى عليه (و) عدم تعين التقصير عليه ، بل في المدارك « قيل بالوجوب مطلقاً ، أو على من حلق في

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) . الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب

الحلق والتقصير - الحديث ٤ - ٢ - ٧ - ١ - ٧ - ٦

إحرام العمرة ، والاستحباب للاقراع « بل في المحاكاة » بالتفصيل رواية والعمل بها أولى « وإن كنا لم نعتز عليها ولا رواها ، غير أنها اعترفت به في المدارك ، نعم في خبر زرارة (١) « أن رجلاً من أهل خراسان قدم حاجاً وكان اقراع الرأس لا يحسن أن يلبي فاستفتي له أبو عبد الله فامر أن يلبي عنه ويمر الموسيقى على رأسه ، فإن ذلك يجزي عنه » بل عن أبي حنيفة أنه أوجب ، لأنه كان واجباً عنده الخلق فإذا سقط لم يعذر ، بل عن الفاضل أن كلام الصادق عليه السلام يعطيه ، فإن الأجزاء إنما يستعمل في الواجب ، بل في كشف الثام إن لم يكن له ما يقصر منه أو كان ضرورة أو ملبداً أو معقوصاً وقلنا بتعين الخلق عليهم أنجه وجوب الامرار ، وتبعه في الرياض مؤيداً له بالخبر المتقدم بدعوى ظهوره في الضرورة ، وفيه أن المنتهى حينئذ السقوط للأصل بعد أن كان الواجب من الامرار ما يتحقق في ضمنه الخلق لا مطلقاً فلا تأتي قاعدة الميسور ، وما لا يدرك ، وبعد قصور الخبر المزبور من إثبات الوجوب .

ومن هنا كان المحكي عن الأكثر منا ومن غيرنا الاستحباب ، بل عن الشيخ في الخلاف الإجماع عليه ، وحينئذ فيتمتع عليه التقصير من لحيته أو غيرها الذي هو أحد الفردين ، ومع عدم يتجه السقوط ، نعم لو قلنا بوجوبه عملاً بالخبر المزبور أنجه الاجتزاء به عنه ، اظهر لفظه فيه ، وإن كان يحتمل إرادة الأجزاء عن الخلق الحقيقي لا عن مطلق الفرض ، فضلاً عن قلعة الامر ، ولعدم توجه الجمع بين الخلق والتقصير فكذا ما يقوم مقامه ، ولكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين الامرار والتقصير خصوصاً بعد ما سمعته من

امر الصادق عليه السلام في اقرع خراسان مؤيداً بخبر ابي بصير (١) عنه عليه السلام ايضاً
سأله « عن المنتقم اراد ان يقصر فخلق رأسه فقال : عليه دم يهريقه ، فاذا
كان يوم النحر امر موسى على رأسه حين يريد ان يخلق » وخبر عمار الساباطي (٢)
عنه عليه السلام ايضاً في حديث سأله « عن رجل خلق قبل ان يذبح قال : يذبح ويميد
الموسى ، لان الله تعالى (٣) يقول : ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله »
كما انه لا ينبغي تركه اذا لم يكن عنده شعر يقصره ، لاستبعاد حله بلا
خلق ولا تقصير ولا إصرار موسى ، مضافاً الى ما سمعته من النصوص ، هذا .

وفي المنتهى يستحب لمن خلق ان يبدأ بالناصية من القرن الأيمن ويخلق
الى العظمين النائيين بلا خلاف « وفي الدروس « ويستحب استقبال القبلة والبدء
بالأيمن من ناصيته ، وتسمية المخلوق والدعاء مثل قوله : اللهم اعطني بكل شعرة
نوراً يوم القيامة ، والاستيماب الى العظمين اللذين عند منتهى الصدغين »
والأصل في ذلك صحيح معاوية بن عمار (٤) عن ابي جعفر عليه السلام قال : « امر
الحلاق ان يضع موسى على قرنه الأيمن ، ثم امره ان يخلق ، ويسمي هو ،
وقال اللهم اعطني بكل شعرة نوراً يوم القيامة » وخبر غياث بن ابراهيم (٥) عن
جعفر عن آباءه (عليهم السلام) « السنة في الحلق ان يبلغ العظمين » وفي الفقه
المذنب (٦) الى مولانا الرضا عليه السلام « واذا اردت ان تحلق رأسك فاستقبل

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١ - ٢

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

(٦) المستدرك - الباب - ٩ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

القبلة وابدأ بالناسية ، واحلق الى العظمين المائتين بحذاء الاذنين ، وقل : اللهم اعطني بكل شجرة نوراً يوم القيامة .

واعلمها جميعاً بين الجميع بارادة البدأة بالناسية من القرن الأيمن وان كان في دخول القرن في الناسية التي هي من قصاص الشعر مما يلي الجبهة نوع خفاء بل منع ، على ان البدأة بالناسية ليس إلا في الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وهو غير ثابت عندنا ، وعلى تقديره فالتوجه الجمع بالتخيير بينهما لا بذلك ، وأما استقبال القبلة فليس إلا فيه ، نعم يخطر في بالي ان فيه رواية عن بعض موالى علي بن الحسين (عليهما السلام) لما اراد ان يحلق رأس أبي حنيفة ، لم تحضرني الآن في اي كتاب .

وكيف كان ففي كشف الاثام بعد ذكر خبر غياث « المراد بها - كما في الفقيه والمقنع والهداية والجامع والدروس - اللذان عند منتهى الصدغين قبالة وتد الاذنين ، وفي الوسيلة العظمين خلفه ، وفي الاقتصاد والجل والعقود والمهذب الى الاذنين ، وفي المصباح ومختصره العظمين المحاذيين للاذنين ، وهاتان المبارتان يحتملان الامرين ، وعلى كل حال فالغاية بها للاستيعاب كما في الدروس والمصباح ومختصره لا لعدمه ، ولكن المعنى الاول يفيد طولا : والثاني دوراً ، انتهى والامر سهل .

﴿ وكيف كان ﴾ ترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر الرمي ثم الذبح ثم الحلق ﴿ كما في النافع والقواعد بل ومحكي النهاية والمبسوط والاستبصار وظاهر المقنع في الاخيرتين ، بل نسبه غير واحد الى اكثر المتأخرين ، لقوله تعالى (١) : ﴿ ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله ﴾ وللتأسي مع قوله عليه السلام (٢)

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٢) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

« خذوا عني مناسككم » وقول الصادق عليه السلام في خبر عمر بن يزيد (١) « إذا ذهبت
اضحيتك فأحلق رأسك واغتسل وقلم اظفارك وخذ من شاربك » وفي خبر جميل (٢)
« تبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق » وفي صحيح معاوية بن عمار او حسنه (٣) « إذا
رميت الجرة فأشتر هديك » وفي خبر ابي بصير (٤) « إذا اشتريت اضحيتك
وقطعتها في جانب رحلك فقد بلغ الهدي محله ، فان احببت ان تحلق فأحلق »
وان كان هو دالا على قيام ربطها في رحله مقام الذبح ، ونحوه اخبار (٥) وفي
مؤثق عمار (٦) عنه عليه السلام أيضاً « سأله - الى ان قال - : وعن رجل حلق قبل ان
يذبح قال يذبح ويعيد المومي لان الله تعالى يقول : ولا تحلقوا رؤوسكم حتى
يبلي الهدي محله » وخبر سعيد السمان (٧) « سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم عجل النساء ليلا من المزدلفة الى منى فأمر من كان عليها منهن
هدي ان ترمي ولا تبرح حتى تذبح ، ومن لم يكن عليها منهن هدي ان تمضي الى
مكة حتى تزور » وصحيح ابي بصير (٨) عنه عليه السلام أيضاً قال : « سمعته يقول :
لا بأس ان تقدم النساء اذا زال الليل فتفيض عند المشعر الحرام ساعة ثم ينطلق
بهن الى منى فيرمين الجرة ثم يصبرن ساعة ثم ليقصرن ولينطلقن الى مكة إلا أن

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٢) و(٣) و(٤) و(٦) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح

الحديث ٣ - ١ - ٧ - ٨

(٥) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٧ بطريقين آخرين

(٧) و(٨) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث

٧ - ٥

يكن يردن أن يذبح عنهن ، فأنهن يوكلن من يذبح عنهن « وصحيح سعيد
الاعرج (١) » قالت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك معنا نساء فأفيض بهن بليل
قال نعم - الى أن قال - : افض بهن حتى تأتي الجمرة العظمى فيرمين الجمرة ، فإن
لم يكن عليهن ذبح فلبأخذن من شعورهن وليقصرن من أظفارهن « وخبر موسى
ابن القاسم (٢) عن علي عليه السلام قال : « لا يحلق رأسه ولا يزور البيت حتى يضحى
فيحلق رأسه ويزور متى شاء » وصحيح عبد الله بن سنان (٣) سأله الصادق عليه السلام
« عن رجل حلق رأسه قبل أن يضحى قال : لا بأس وليس عليه شيء ولا يعودن »
بناء على إرادة الحرمة من النهي عن العود وعدم الاعادة من نفي البأس كما ستعرف
ان شاء الله .

وعلى كل حال فلا إشكال في ظهور مجموع ما ذكرناه من الآيات والرواية
في وجوب الترتيب في الثلاثة ، خلافاً للمحكي عن الخلاف والمرائر والكافي من
عدم الوجوب ، وعن الأولين استجابه كما عن المختلف ومال اليه بعض متأخري
المتأخرين ، للاصل وصحيح جميل (٤) السابق المشتمل على نفي الحرج الذي
قد عرفت احتمال إرادة الاجزاء منه وحال الجهل والنسيان والضرورة ونفي النداء
ونحوه ، بل مال اليه في الرياض مرجحاً لاحتمال حمل الأوامر المزبورة على السدب
على احتمال غيره . بالاصل وخبر احمد بن محمد بن أبي نصر (٥) « قلت لأبي جعفر
الثاني عليه السلام : جعلت فداك ان رجلاً من أصحابنا رمى الجمرة يوم النحر وحلق
قبل أن يذبح قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله لما كان يوم النحر أثناء طوائف من
المسلمين فقالوا : يا رسول الله صلى الله عليه وآله ذبحنا من قبل أن نرمي وحلقنا من قبل أن

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٢

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح

الحديث ٩ - ١٠ - ٤ - ٦

نذبح فلم يبق شيء مما ينبغي لهم ان يقدموه إلا أخروه ، ولا شيء مما ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قدموه فقال : لا حرج « بل وغيره من الاخبار ، ومصير اكثر العامة كما في النتهى الى الوجوب ، قال : فيترجح بهما الاستحباب وإن تساوى الجمان ، والناسي إنما يجب لو لم يظهر الاستحباب من الخارج ، مضافاً الى أولوية حمل صحيح النهي عن العود على الكراهة مما عرفت ، لظهور نفي البأس في جواز الترك ، ولذا استدل به الفاضل في المختلف على النذب ، إلا أن الجميع كما ترى ، خصوصاً مع تصريح الآية بالبعض مع عدم القول بالفصل ، وخصوصاً مع الشهرة وغير ذلك .

بقي الكلام في وجوب فعلها اجمع يوم النحر كما هو ظاهر المتن ، وقد عرفت انه لا إشكال بل ولا خلاف في وجوب الرمي يوم النحر إلا للنساء والخائف ونحوه ممن تقدم سابقاً ، وأما الذبح فلا إشكال ولا خلاف في عدم جواز تقديمه عليه ، بل لعل الاجماع بقسميه عليه ، وأما وجوبه فيه فقد صرح به غير واحد وعرفت بعض الكلام فيه وكذا وجوب الحلق فيه ايضاً ، وإن كان لو لم يفعل شيئاً منهما فيه يجزئه ايضاً ، والله العالم .

وكيف كان ﴿ فلو قدم بعضاً على بعض ﴾ علماً عامداً ﴿ أتم ﴾ قطعاً ﴿ ولا اعادة ﴾ بلا خلاف محقق أجده فيه ، بل في المدارك ان الاصحاب قاطعون به ، وأسندوه في المنتهى الى علمائنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه ، وحيثئذ يكون الوجوب المزبور تعديلاً لا شرطياً ، ولعله المراد من صحيح ابن سنان (١) السابق المشتمل على نفي البأس والنهي عن العود لمثل ذلك ، بل ونصوص نفي الحرج (٢) وإن

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ١٠

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ و٦ والباب ٢

من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

لم يكن قد صرح فيها بالعمد ، والأمر بإسرار موسى بعد الذبح لمن قدم الحلق محمول على ضرب من الندب ، فما في المدارك - من اشكال ذلك بانها محمولة عند القائل بوجوب الترتيب على الجهل والذسيان وإلا لم يجب الترتيب - في غير محله ، وإن صدر من بعضهم ذلك ، ووجوب الترتيب أعم من شرطيته ، كما إن ما فيها وفي غيرها من إشكال الحكم المزبور بانه مناف لقاعدة عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه المقتضية وجوب الاعادة كذلك ايضاً ، ضرورة عدم الشرطية على التقدير المزبور جمعاً بين الأدلة ، بل لعل المراد من قوله « لا حرج » الإشارة الى قوله تعالى (١) « وما جعل عليكم في الدين من حرج » الذي منه التكليف بالاعادة ، فحينئذ يكون الترتيب واجباً مستقلاً لا شرطاً ، فالفاعل ممثّل في أصل الفعل وإن عصى في عكس الترتيب ، وعلى كل حال فما عن أبي علي - من أن كل سائق هدياً واجباً أو غيره يحرم عليه الحلق قبل ذبحه ، ولو حلق وجب دم آخر - محجوج بما عرفت إن أراد عدم الاجزاء اذا خولف الترتيب ، وقد يحتمل الكفارة ، فلا خلاف حينئذ ، والله العالم .

﴿ مسائل ثلاث : الأولى مواطن التحلل ثلاثة ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ﴿ الأول ﴾ المتمتع ﴿ عقيب الحلق او التقصير يحل من كل شيء إلا الطيب والنساء ﴾ كما عن النهاية والتهذيب والمبسوط والوسيلة والسرائر والمصباح ومختصره والجامع وغيرها ، بل في المدارك نسبتته الى الأكثر وفي غيرها الى المشهور ، بل عن المنتهى نسبتته الى علمائنا ، لقول الصادق « لا » في صحيح معاوية بن عمار (٢) : « اذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل

(١) سورة الحج - الآية ٧٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

شيء أحرم منه إلا النساء والطيب ، فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء ، فإذا طاف طواف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد « أي الحربي لا الإحرامي كما هو واضح ، وصحيح العلاء (١) » قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أني حلقت رأسي وذبحت وأنا متمتع أطلي رأسي بالحناء قال : نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب ، قلت : وألبس القميص وأتقنع قال : نعم ، قلت : قبل أن اطوف بالبيت قال : نعم « وصحيحه الآخر (٢) » قلت لأبي عبد الله عليه السلام : تمتعت يوم ذبحت وحلقت فألطي رأسي بالحناء قال : نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب ، قلت : فألبس القميص قال : نعم إذا شئت ، قلت : فأغطي رأسي قال : نعم « وخبر عمر بن يزيد (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام : « اعلم أنك إذا حلقت رأسك فقد حل لك كل شيء إلا النساء والطيب » وخبر منصور ابن حازم (٤) وخبر جميل (٥) المروي عن مستطرفات السرائر من نوادر البرزنجي عن جميل سأله عليه السلام « المتمتع ما يحل له إذا حلق رأسه ، قال : كل شيء إلا النساء والطيب : قال فلفرد قال : كل شيء إلا النساء » وخبر محمد بن حمران (٦) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحاج يوم النحر ما يحل له ؟ قال : كل شيء إلا النساء ، وعن المتمتع ما يحل له يوم النحر ؟ قال : كل شيء إلا النساء والطيب .

ولا ينافي ذلك ما في صحيح سعيد بن يسار (٧) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع إذا حلق رأسه قبل أن يزور فيطليه بالحناء ، قال : نعم الحناء

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٧) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق

والتقصير - الحديث ٥ - ٣ - ٤ - ٢ - ٧

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء ردها على مرتين أو ثلاثاً » قال : « وسألت أبا الحسن عليه السلام عنها فقال : نعم الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء » كذا عن الكافي ورواه الشيخ عنه أيضاً ولم يذكر فيه « قبل أن يزور » ومن هنا حملة على أنه عليه السلام أراد أن الحاج متى حلق وطاف طواف الحاج وسعى فقد حل له هذه الأشياء وإن لم يذكرها في اللفظ ، لعله بان المخاطب عالم بذلك ، أو تعويلاً على غيره من الأخبار ، وهو مع بعده مناف لما سمعته عن النسخة الصحيحة عن الكافي ، ولذا أجاب عنه في الدروس بأنه متروك ، وكذا لا ينافيه صحيح معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سئل ابن عباس هل كان رسول الله ﷺ يتطيب قبل أن يزور البيت قال : رأيت رسول الله ﷺ يضمده رأسه بالمسك قبل أن يزور البيت » لأن رسول الله ﷺ لم يكن متمتعاً بل وكذا خبر أبي أيوب الخزاز (٢) « رأيت أبا الحسن (عليه السلام) بعد ما ذبح وحلق ثم ضمده رأسه بمسك ثم زار البيت وعليه قميص وكان مقنعاً » حتى على ما عن بعض النسخ من أنه كان متمتعاً من التمتع لا التمتع بناء على أن ذلك كان زعماً منه لا أنه كذلك ، وخبر عبد الرحمن أو صحيحه (٣) قال : « ولد لأبي الحسن (عليه السلام) مولود بنى فارس لنا يوم النحر بخصيص فيه زعفران وكنا قد حلقنا قال عبد الرحمن فأكلت أنا ، والكاهلي ومرازم أياً أن يأكلوا ، وقالوا لم نزر البيت فسمع أبو الحسن كلامنا ، فقال لمصارف وكان هو الرسول الذي جاءنا به في أي شيء كانوا يتكلمون ؟ قال أكل عبد الرحمن وأبي الآخراش

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحلق والتقصير - الحديث ١٠

وقالا لم نزر البيت فقال : اصاب عبدالرحمان ثم قال : ما تذكر حين اتينا به في مثل هذا اليوم فاكلت انا منه ، وابى عبدالله اخي ان يأكل منه ، فلما جاء ابى حشره علي فقال : يا ابت ان موسى أكل خبيصاً فيه زعفران ولم يزر بعد ، فقال ابى هو افقه منك ، أليس قد حلقتم رؤوسكم ؟ لاحتمال كونهم غير متمتعين كما سمعت النصريح بذلك في خبر محمد بن حمران وغيره ، بل ولا خير اسحاق بن عمار (١١) ايضاً « سألت ابا ابراهيم (عليه السلام) عن المتمتع اذا حاق رأسه ما يحل له ؟ قال : كل شيء إلا النساء » لكونه قابلاً للتخصيص بما عرفت

كل ذلك مع ان المحكي عن الشافعي واحمد وابى حنيفة حل كل شيء له إلا النساء ، كما عن ابن الزبير وعلقمة وسالم وطاووس والنخعي وابى ثور ، فيمكن أن تكون النصوص المزبورة خرجت مخرج التقية ، فما في المدارك - من احتمال جواز الطيب له على كراهة ، وحينئذ يكون محالين - واضح الفساد ، وإن حكى عن ظاهر ابن ابى عقيل العمل بما في هذه النصوص من حل الطيب للمتمتع ايضاً ، لكنه مع كونه شاذاً محجوج بما عرفت .

وعلى كل حال فما عن ابن بابويه وولده من التحلل بالري إلا من الطيب والنساء لم نعرف له مأخذاً إلا خبر الحسين بن علوان (٢) عن امير المؤمنين (عليه السلام) المروي عن قرب الاسناد « واذا رميت جرة العقبة فقد حل لك كل شيء حرم عليك إلا النساء » وما يحكى عن الفقه المنسوب (٣) الى الرضا (عليه السلام) « وأعلم انك اذا رميت جرة العقبة حل لك كل شيء إلا الطيب

(١) و(٢) الوسائل .. الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

(٣) المستدرک - الباب - ١١ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٤

والنساء ، واذا طفت طواف الحج حل لك كل شيء إلا النساء ، فإذا طفت طواف النساء حل لك كل شيء إلا الصيد ، فإنه حرام على المحل في الحرم ، وعلى المحرم في الحل والحرم « وهو - مع ان الثاني منهما غير ثابت عندنا ، ولم يذكر في الأول الطيب وامكان تقييدهما بغيرهما مما اعتبر فيه الذبح والعلق - مخالف للمعروف بين العامة والخاصة من كون التحلل الاول بعد العلق كما عرفت ولما سمعته من النصوص أيضاً .

﴿ و ﴾ أما ﴿ الصيد ﴾ فقد ذكره المصنف هنا وفي النافع بل هو معقد النسبة الى علمائنا في محكي المنتهى لكن في القواعد على إشكال ، ولعله من إطلاق الأخبار والاصحاب انه يحل له كل شيء إلا النساء والطيب ، ومن الأصل وظاهر قوله تعالى (١) : « لا تقتلوا الصيد وانتم حرم » الذي يكفي في تحققة حرمة الطيب والنساء وانه في الحرم ، قيل ولذا ذكر علي بن بابويه والفاضي انه لا يحل بعد طواف النساء ايضاً لكونه في الحرم ، بل سمعت التصريح به في صحيح معاوية (٢) السابق ، ولعله لذا ضرب على الاشكال في بعض ما حكى من نسخ القواعد ، ولكن فيه انه لا ينافي التحلل منه من جهة الاحرام ، وتظهر الفائدة في اكل لحم الصيد كما عن الخلاف النص على حله ؛ وفي مضاعفة الكفارة ، واذا خرج الى الحل قبل الطواف ، والمنيقن من الآية غير الفرض ، بل لعله الظاهر ، فالمنتهج حينئذ العمل بالنصوص المزبورة وان بقي الحرمة من حيث الحرم ، لكن في الدروس عن العلامة عدم التحلل من الصيد إلا بطواف النساء مذهب علمائنا ، وان كنا لم نتحققه ، إلا انه لا ينبغي ترك الاحتياط

(١) سورة المائدة - الآية ٩٦

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

ثم ان الظاهر اعتبار فعل المناسك الثلاثة في منى في حصول هذا التحلل كما عن ابي علي والشيخ التصريح به ، بل والمصنف في النافع والفاضل في المختلف بل يمكن أن يكون هو المراد من اطلاق ، بل وخبري عمر بن يزيد (١) وجميل (٢) السابقين حملاً للحلق على الواقع على أصله ، ويؤيده الأصل والاحتياط ، مضافاً الى صحيح معاوية السابق (٣) المستفاد من الجمع بينه وبين خبر الرمي (٤) بعد تقييد اطلاق كل بالآخر اعتبار الثلاثة ايضاً ، نعم لا يعتبر ترتيبها لما عرفت من الاجزاء وان أم ، وعن المقنع والتحرير والتذكرة والمنتهى انه بعد الرمي والحلق وفي كشف اللثام « ولعل المراد ما سبقه ، ولم يذكر الذبح لاحتمال الصوم بدله واكتفاء بالأول والآخر » قلت : وان كان محجوجاً بما عرفت .

هذا كله في المتمتع ، أما غيره فيحل له بالحلق او التقصير الطيب ايضاً كما في القواعد ومحكي الأحمدى والتهديب والاستبصار والنهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر والجامع ، لما سمعته من خبر محمد بن حمران (٥) ومن المحكي عن ابن عباس في صحيح معاوية (٦) عن الصادق (عليه السلام) وخبر جميل (٧) المروي عن نوادر البزنطي ، بل هو مقتضى الجمع بين صحيح منصور (٨) « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل رمى وحلق أياً كل شيئاً فيه صفرة ؟ قال : لا حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم قد حل كل شيء إلا النساء » وبين

(١) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير

الحديث ٤ - ١ - ٢

(٢) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الحلق والتقصير

الحديث ٤ - ١ - ٢ - ٤

(٨) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

الجواهر - ٣٢

صحيح عبدالرحمان بن الحجاج (١) السابق المشتعل على قضية الخبيص ، ولا يخفى عليك ان مقتضى هذه الادلة عدم الفرق بين تقديمه الطواف والسمي وعدمه ، فما في الدروس من اشتراط حل الطيب له بذلك في غير محله ، وإن ذكر بعض الناس له وجهاً غير وجيه ، بل كالاتجاه في مقابلة النصوص ، كما أن اطلاق المصنف هنا والنافع ومحكي الخلاف بقاء حرمة النساء والطيب كذلك ايضاً بعد ما سمعت من الأدلة ، بل عن الجمعني التصريح بالتسوية بين المتمتع وغيره في ذلك ، ولا ريب في ضعفه ، والله العالم .

التحلل ﴿ الثاني ﴾ للمتمتع ﴿ إذا طاف طواف الزيارة ﴾ للحج ﴿ حل له الطيب ﴾ كما في النافع والقواعد وغيرها ومحكي الانتصار والاستبصار والنهاية والمبسوط والمصباح ومختصره والوسيلة والسرائر ، بل لا أجد فيه خلافاً ، لصحيح معاوية (٢) السابق ومنصور بن حازم (٣) « اذا كنت متمتعاً فلا تقرب شيئاً فيه صفرة حتى تطوف البيت » وفيما كتبه رحمته الى المفضل بن عمر (٤) فيما رواه سعد بن عبدالله في المحكي من بصائر الدرجات عن القاسم بن الربيع ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب ومحمد بن سنان جميعاً عن مباح المدائني « فاذا أردت المتعة في الحج - الى ان قال - : ثم أحرمت بين الركن والمقام للحج فلا تزال محرماً حتى تقف بالمواقف ثم ترمي وتذبح وتغتسل ثم تزور البيت ، فاذا أنت فعلت ذلك فقد أحللت » بل في كشف اللثام انه لا يتوقف على صلاة الطواف لا طلاق النص والفتوى ،

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ١٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٢٩

وإن كان لا يخلو من نظر ، لانساق اندراج صلاته فيه ، خصوصاً بعد أن كان المشهور كما اعترف به هو فيه توقف حل الطيب على السعي كما عن الخلاف والمختلف ، بل هو الأقوى ، للأصل وما سمعته في صحيح معاوية ومنصور السابقين وصحيح معاوية (١) الآتي ، وبها يقيد إطلاق الخبرين المزبورين إن لم نقل بتناول زيارة البيت فيها له ، نعم إن قدم الفارن والمفرد الطواف والسعي على الوقوف أو مناسك مني والتمتع للضرورة فالظاهر عدم التحلل إلا بالحلقة ، للأصل وخبر المفضل ، وانصراف الخبر الأول والفتاوى إلى المؤخر ، مضافاً إلى إمكان كون المحلل هو المركب من الطواف والسعي وما قبلها من الأفعال بمعنى كون السعي جزء الملة ، فما عسى بعض من التحلل لا يخفى عليك ما فيه وإن استوجهه في المسالك ، لكن قد سمعت فيما تقدم أنه مع تقديم الطواف والسعي لابد من تجديد التلبية لئلا يحصل التحلل ويصير الحج عمرة ، وحيث فلا وجه لدعوى التحلل بما وقع من الطواف والسعي مع فرض تجديد التلبية لتجدد الاحرام ، كما أنه لا وجه لبقاء حكم الاحرام مع فرض عدم تجديد التلبية وصيرورته حلالاً وانقلاب حجه عمرة ، وبذلك يظهر لك إشكال في أصل تصور المسألة ، فتأمل جيداً .

التحلل ﴿ الثالث إذا طاف طواف النساء حل له النساء ﴾ بلا خلاف معتمد به أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى ما سمعته من النصوص (٢) فما عن الحسن من عدم وجوبه لذلك واضح الفساد ، نعم في كشف اللثام صلى له أم لا ، لإطلاق النصوص والفتاوى إلا فتوى الهداية والاقتصاد ، وإن كان فيه ما عرفت ، مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « ثم أخرج

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحلل والتقصير

الى الصفا فأصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة ، ثم ائت المروة فأصعد عليها وطف بينهما سبعة اشواط ، تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة ، فاذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء ، ثم ارجع الى البيت وطف به اسبوعاً آخر ، ثم تصلي ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام ، ثم قد أحللت من كل شيء ، وفرغت من حجك كله وكل شيء أحرمت منه « واحتمل كون ذلك لتوقف الفراغ عليها لا حل النساء لا داعي له ، ثم الكلام فيما اذا قدمه على الوقوف او مناسك منى ما تقدم .

والظاهر اعتبار هذا الطواف في حج النساء بالنسبة الى حل الرجال لمن كان علي بن بابويه التصريح به في الرسالة ، مضافاً الى تصريح غير واحد به من المتأخرين ومتأخريهم ، للاصل وإطلاق قوله (١) : « فلارفت ولا فسوق ولا جدال في الحج » والرفث هو الجماع بالنص الصحيح (٢) كما عرفته سابقاً ، والاجماع والاختبار على حرمة الرجال عليها بالاحرام ، وقاعدة الاشتراك إلا فيما استثنى ، وللصحيح (٣) « المرأة المتمتعة اذا قدمت مكة ثم حاضت تقيم ما بينها وبين التروية فان طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة ، وإن لم تطهر الى يوم التروية اغتسلت واحتشمت ثم سعت بين الصفا والمروة ثم خرجت الى منى ، فاذا قضت المناسك وزارت البيت طافت بالبيت طوافاً لعمرتها ثم طافت طوافاً للحج ثم خرجت فسمعت ، فاذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء يحل منه المحرم إلا فراش زوجها ، فاذا طافت طوافاً آخر حل لها فراش زوجها » ونحوه خبر آخر (٤) إلا

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٣

(٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٢

انه ليس فيه « فإذا طافت طوافاً آخر » الى آخره ، وصحيح الحسين بن علي بن يقطين (١) سألت أبا الحسن عليه السلام « عن الخصبان والمرأة الكبيرة أعليهم طواف النساء ؟ قال : نعم عليهم الطواف كلهم » وخبر اسحاق بن عمار (٢) عن الصادق عليه السلام « لو لا ما من الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا الى منازلهم ، ولا ينبغي ان يمسا نساءهم يعني لا تحل لهم النساء حتى يرجع فيطوف بالبيت اسبوعاً آخر بعد ما يسمى بين الصفا والمروة ، وذلك على النساء والرجال واجب » إن كان آخر الكلام من كلامه عليه السلام ، بل هو المحكي عن الفقه المنسوب (٣) الى الرضا عليه السلام ، فإني القواعد ومحكي المختلف - من التوقف فيه لعدم الدليل ، بل استوجه في المسالك نظراً الى أن الأخبار الدالة على حل جميع ما عدا الطيب والنساء بالخلق وما عدا النساء بالطواف متناول للمرأة ، ومن جملة ذلك حل الرجال - واضح الفساد بعد ما عرفت ، كوضوح منع تناول المزبور .

وكيف كان فقد ظهر لك مما حررناه أن الحاج لو طاف الطوافين وسعى قبل الوقوفين في موضع الجواز فتحلله واحد عقيب الحلق بمنى ، ولو قدم طواف الحج والسعي خاصة كان له تحللان ، أحدهما عقيب الحلق مما عدا النساء ، والآخر بعد طواف النساء هن ، ولو قلنا انه يتحلل من الطيب بطواف الحج ومن النساء بطوافهن وإن تقدم على الوقوفين كانت المحللات ثلاثة مطلقاً ، هذا . وقد صرح بعضهم بحرمة النساء على المميز بعد بلوغه لو تركه ، لكون الاحرام سبباً لحرمتهن ، والاحكام الوضعية لا تخص المكلف ، حتى ان الشهيد حكم بمنعه من الاستمتاع قبل البلوغ ، بل عن المنتهى والتذكرة الاجماع على وجوبه

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

(٣) المستدرک - الباب - ٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١

على الصبيان ، وفي كشف اللثام بمعنى ان على الولي أمر المميز به ، والطواف بغير المميز ، فان لم يفعلوه حرمن عليهم اذا بلغوا حتى يفعلوه أو يستنيبوا فيه استصحاباً إلا على عدم توقف حاكم عليه ، ولكن في موضع من القواعد الاشكال في ذلك ، ولعله لتعريفية عبادة الصبي كما هو المختار ، اللهم إلا أن يدعى خروج الحج منها كما هو الظاهر .

وعلى كل حال لا إشكال في الحل اذا لم يتركه ، إذ كما أن إحرامه يصلح سبباً للحرمه الشرعية او مطلقاً فكذا طوافه يصلح سبباً للحل ، وما عن بعض - من انه كطهارته من الحدث في أنه إن لم تكن شرعية لم يرفع الحدث - وهم لان الحدث لا ينقسم الى شرعي وغيره ليتفاوت بحسبها في النية وعدمها .

وأما غير المميز فلا اشكال في عدم شرعية احرامه ولو تمريناً مع فرض وقوعه منه ، فلا تحرم النساء عليه اذا لم يطف به الولي ، نعم قطع الشهيد بكونه كالمميز إن أحرم به الولي ، واحتمله في كشف اللثام هنا قوياً ، وقد سمعت ما اسلفناه منه في غير المقام في تفسير اجماعي المنتهى والتذكرة ، فان تم كان هو الحجة ، مضافاً الى دعوى ظهور النصوص فيه .

ويجب على الخنثى لأنهم إما رجال او نساء ، وعلى الخصيان اجماعاً محكياً عن المنتهى والتذكرة ، مضافاً الى الأصل وما سمعته من صحيح ابن يقطين (١) على انهم من شأنهم الاستمتاع بالنساء مع حرمة عليهم بالاحرام ، فيستصحب مع عدم تعليل وجوبه به .

ولذا يجب قضاءؤه عن الميت ، قال الشهيد : وليس طواف النساء مخصوصاً بمن يشتهي النساء اجماعاً ، فيجب على الخصي والمرأة والهم وعلى من لا اربة له

فيهن ، والمراد بالخصي ما يعم المحبوب بل المقصود من عبارات الاصحاب والسؤال في الخبر (١) هو الذي لا يتمكن من الوطء .

وتحرم النساء بالاحرام على العبد المأذون فيه وإن لم يكن متزوجاً ، ولا يدفعه حرمتهم عليه قبله بدون الاذن ، لجواز توارد الاسباب الشرعية ، ويتفرع على ذلك أن المولى اذا أذن له في التزويج وهو يعلم أن عليه طواف النساء فقد أذن له المضي الى قضائه ، وكذا قيل اذا كان متزوجاً وقد أذن في احرامه ، فإنه أذن له في الرجوع لطواف النساء اذا تركه ، وفيه منع ، إذ يمكن أن لا يريد تحليل النساء له ، وعلى كل حال فليس المولى تحليله مما أحرم منه ، خلافاً للمحكي عن أبي حنيفة ، هذا .

وفي الفوائد وشرحها للاصبهاني وإنما يحرم بتركه الوطء وما في حكمه من التقبيل والنظر واللمس بشهوة دون العقد ، وإن كان حرم بالاحرام ، لاطلاق الأخبار والفتاوى باحلاله بما قبله من كل ما أحرم منه إلا النساء ، والمفهوم منه الاستمتاع بهن لا العقد عليهن ، وفيه نظر او منع ، ولعله لذا قطع الشهيد بحرمته ايضاً للاصل ، بل في كشف اللثام احتماله قويا ايضاً ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كيف كان فلا خلاف ولا إشكال في انه ﴿ يكره لبس المخيط ﴾ للتمتع ﴿ حتى يفرغ من طواف الزيارة ﴾ لخبر إدريس القمي (٢) « قلت لا يبي عبدالله عليه السلام إن مولى لنا تمتع ولما حلق لبس الثياب قبل أن يزور البيت فقال : بشما صنع ، فقلت أعليه شيء ؟ قال : لا ، قلت فأنى رأيت ابن أبي سميك يسمى بين الصفا والمروة وعليه خفان وقباء ومنطقة ، فقال بشما صنع

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٣

قلت أعليه شيء ؟ قال : لا « المحمول عليها جميعاً بينها وبين ما سمعت من النص والفتوى من الإحلال بالخلق من كل شيء عدا النساء والطيب ، بل ظاهر الخبر المزبور ذلك حتى يتم السمي .

كما ان مقتضى صحيح ابن مسلم (١) وغيره كراهية تغطية الرأس كذلك قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة فوقف بعرفة ووقف بالمشعر ورعى الجرة وذبح وحلق أيغطي رأسه ؟ فقال : لا حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمروة ، فقبل له فان كان فعل فقال : ما أرى عليه شيئاً « وفي صحيح منصور بن حازم (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل كان متمتعاً فوقف بعرفات وبالمشعر وذبح وحلق فقال : لا يغطي رأسه حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمروة ، فان أبي عليه السلام كان يكره وينهى عنه ، فقلنا : فان كان فعل قال : ما أرى عليه شيئاً » .

نعم ظاهر هذه النصوص اختصاص ذلك بالمتع ، بل في خبر سعيد الأعرج (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن رجل رعى الجمار وذبح وحلق رأسه ألبس قميصاً وقلنسوة قبل أن يزور البيت ؟ قال : ان كان متمتعاً فلا ، وان كان مفرداً للحج فنعم » وخبر اسماعيل بن عبد الحاق (٤) المروي عن قرب الاسناد « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ألبس قلنسوة اذا ذبحت وحلقت قال : أما المتمتع فلا ، وأما من افرد الحج فنعم » إلا أن المصنف وغيره أطلق ، ولعله يحمل ذلك على خفتها بالنسبة اليه ، إلا انه متوقف على مقتضى الكراهة على الإطلاق ولم يحضرنى ، فيتجه حينئذ نفيها فيه ، والامر سهل .

﴿ وكذا يكره الطيب ﴾ لمن طاف طواف الزيارة ﴿ حتى يفرغ من طواف النساء ﴾ لمصيبة محمد بن اسماعيل (١) « كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام هل يجوز للمعتمر المتمتع ان يمس الطيب قبل أن يطوف طواف النساء ؟ قال : لا » المحمول عليها جميعاً ، والله العالم .

المسألة ﴿ الثانية اذا قضى ﴾ الحاج ﴿ مناسكه يوم النحر فالأفضل المضي الى مكة للطواف والسعي ليومه ﴾ لاستحباب المسارعة والاسباق الى الخيرات ولوثق اسحاق (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن زيارة البيت تؤخر الى اليوم الثالث قال : تمجيلها أحب الي ، وليس به بأس ان اخرته » وخبر عبد الله بن منان (٣) عنه (عليه السلام) ايضاً « لا بأس أن يؤخر زيارة البيت الى يوم النحر ، إنما يمتنع تمجيل ذلك مخافة الأحداث والمعارض » وصحيح معاوية بن عمار (٤) عنه عليه السلام ايضاً « في زيارة البيت يوم النحر ، قال : ذره ، فان اشتغلت فلا يضرك أن تزور البيت من الغد ، ولا تؤخر أن تزور من يومك ، فانه يكره للمتمتع أن يؤخره ، وموسع المفرد أن يؤخره » .

ومنه يعلم الوجه في قول المصنف وغيره : ﴿ فان اخره فممن غده ، ويتأكد ذلك في حق المتمتع ﴾ مضافاً الى قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٥) « ينبغي للمتمتع ان يزور البيت يوم النحر او من ليلته ، ولا يؤخر ذلك » وصحيح معاوية بن عمار (٦) عنه (عليه السلام) ايضاً « سألت عن المتمتع

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب زيارة البيت

الحديث ١٠ - ٩ - ١ - ٢ - ٨

متى يزور البيت ؟ قال : يوم النحر أو من الغد ، ولا يؤخر ، والمفرد والقارن ليسا بسواء ، موسع عليها « وصحيح ابن مسلم (١) عن أبي جعفر عليه السلام » سألت عن المتمتع متى يزور البيت : قال : يوم النحر « وصحيح منصور بن حازم (٢) » سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يبيت المتمتع يوم النحر بمنى حتى يزور البيت « بل عن النهاية والمبسوط والوسيلة والجامع لا يؤخر عنه إلا لعذر ، وإن كان يحتمل أن يريدوا التأكيد .

نعم في المتن والنافع والقواعد ﴿فإن أخرائهم﴾ كالحكي عن المقيد والمرضى من عدم جواز تأخير المتمتع ذلك عن اليوم الثاني ؛ بل عن التذكرة والمنتهى نسبته إلى علمائنا ، ولعله لما سمعته من النهي في النصوص السابقة ، ولكن الأقوى حمله على الكراهة لا الحرمة ، وفقاً للحكي عن السرائر والمختلف وغيرهما ، بل في المدارك نسبته إلى سائر المتأخرين ، بل هو خيرة المصنف سابقاً ، للأصل وقوله تعالى (٣) « الحج أشهر معلومات » وذو الحجة منها ، فيجوز إيجاد أفعال الحج فيه إلا ما خرج بالدليل ، ولما تقدم من إطلاق نفي البأس عن تأخيره إلى يوم النحر في صحيح ابن سنان (٤) السابق وغيره والتبصير بقول « ينبغي » ونحوه مما هو مستعمل في لسان الكراهة والندب ، مضافاً إلى صحيح الحلبي (٥) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « سأله عن رجل نسي أن يزور البيت حتى أصبح فقال : لا بأس ، أنا ربما أخرته حتى تذهب أيام التشريق ولكن

(١) و(٢) الوسائل - الباب ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ٥ - ٦

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٣

(٤) و(٥) الوسائل - الباب ١ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ٩ - ٢

لا يقرب النساء والطيب وصحيح هشام بن سالم عنه (١) (عليه السلام) ايضاً « لا بأس ان أخرت زيارة البيت الى ان تذهب أيام التشريق ، إلا انك لا تقرب النساء ولا الطيب » وظاهرهما بقرينة النهي عن الطيب المتمتع ، وصحيح الحلبي (٢) المروي في المحكي من مستطرفات السرائر عن نوادر البزنطي ، سأل الصادق (عليه السلام) « عن رجل أخر الزيارة الى يوم النفر قال : لا بأس » ودعوى الجمع بينهما بالمثل على القارن والمفرد دون المتمتع مع انها لا تتم فيما كان ظاهره المتمتع ليس بأولى من حمل النهي على الكراهة ، بل هذا أولى من وجوه ، خصوصاً بعد ما سمعت التصريح بها في صحيح معاوية (٣) السابق

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ يحجزه طوافه وسعيه ﴾ على القولين اذا أوقعه في ذي الحجة كما صرح به غير واحد ، لظهور بعض ما سمعته من الأدلة في ذلك ؛ لكن عن الفنية والكافي أن وقته يوم النحر الى آخر أيام التشريق ، ولعله لصحيح ابن سنان السابق ، وعن الوسيلة لم يؤخر الى غد لغیر عذروا الى بعد غد لعذر ، وهو يعطي عدم الاجزاء إن أخر عن ثاني النحر ، ولا ريب في ضعفه لما عرفت . ﴿ و ﴾ كيف كان ذ ﴿ يجوز للقارن والمفرد تأخير ذلك ﴾ اختياراً ﴿ طول ذي الحجة ﴾ كما في النافع والقواعد وغيرها ، ومحكي النهاية والمبسوط والخلاف وبمعناه ما عن الاقتصاد والمصباح ومختصره والتهذيب من التأخير عن أيام التشريق للأصل ، وكون ذي الحجة من أشهر الحج ، وما سمعته من إطلاق جواز التأخير من مفهوم صحيح الحلبي وصحيح معاوية المشتغل على كراهة التأخير للمتمتع ، والتوسعة للمفرد ، بل وصحيحه الآخر (٤) المذكور فيه نفي التسوية

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب زيارة البيت

بين المفرد والقارن بعنوان الاعتراض او ان المراد ليسا سواء مع المتعمع ، وعلى كل حال فهو ظاهر في انه موسم عليها التأخير عن الغد كالحكي عن المقدمة والفقير والجل والمقود وجل العلم والعمل والوسيلة والمراسم والجامع ، لكن عن صريح الكافي وظاهر الغنية والاصباح أن وقته لها أيضاً الى آخر أيام التشريق ، وفيه ما عرفت ، نعم الظاهر جواز ذلك لها ﴿ على كراهة ﴾ كما صرح به الفاضل ، قال : لما سمعته من قول الصادق (عليه السلام) من تعليل استحباب التقديم بخوف الحوادث والمعارض ، وفي كشف الثام « وهو يعطي ان المراد أفضلية التقديم كما في التحرير والملخص ، وهو الوجه ؟ وفيه أنه يكفي في الكراهة التي يتسامح فيها إطلاق النهي عن التأخير في بعض النصوص السابقة ، والله العالم .

المسألة ﴿ الثالثة الأفضل لمن مضى الى مكة للطواف والسعي الفسل ﴾ قبل دخول مكة وقبل دخول المسجد ﴿ وتقليم الأظفار وأخذ الشارب ﴾ لقوله (عليه السلام) في خبر عمر بن يزيد (١) : « ثم احلق رأسك واغتسل وقلم اظفارك وخذ من شاربك وزر البيت فطف به اسبوعاً » ولو اغتسل لذلك بمنى جاز للإطلاق ، بل لعله أولى لقول الصادق (عليه السلام) للحسن بن ابي العلاء (٢) إذ سأل عن ذلك : « أنا اغتسل بمنى ثم أزور البيت » .

﴿ والدعاء إذا وقف على باب المسجد ﴾ بما في صحيح معاوية (٣) عن الصادق (عليه السلام) « اللهم أعني على نسكي ، وسلمني له وسلمه لي ، أسألك

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ١ عن الحسين

ابن ابي العلاء

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ١

مسألة العليل الذليل المعترف بذنبه أن تغفر لي ذنوبي ، وأن ترجعني بحاجتي ، اللهم أني عبدك والبلد بلدك والبيت بيتك جئت أطلب رحمتك ، وأؤم طاعتك تبعاً لأمرك ، راضياً بقدرك ، أسألك مسألة الفقير المضطر اليك المطيع لأمرك المشفق من عذابك الخائف لعقوبتك أن تبغني عفوك ، وتجيرني من النار برحمتك ، ثم تأتي الحجر الأسود فتستلمه وتقبله ، فإن لم تستطع فاستقبله وكبر وقل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكة ، ثم طفت بالبيت سبعة أشواط كما وصفت لك يوم قدمت مكة ، ثم صل عند مقام إبراهيم (عليه السلام) ركعتين قرأ فيها بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون ، ثم ارجع إلى الحجر الأسود فقبله إن استطعت ، وإلا استقبله وكبر ثم اخرج إلى الصفا واصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة ، ثم ائت المروة واصعد عليها وطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا ، وتختتم بالمروة ، فإذا فعلت ذلك فقد حلت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء ، ثم ارجع إلى البيت وطف أسبوعاً آخر ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) ثم قد أحلت من كل شيء وفرغت من حجبك كله وكل شيء أحرمت منه « والحمد لله رب العالمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا معين أغني

﴿ القول في الطواف ﴾

﴿ وفيه ثلاثة مقاصد ﴾

﴿ الأول في المقدمات ، وهي واجبة ومندوبة ، فالواجبات الطهارة ﴾
من الحدث الأصغر والأكبر في الطواف الواجب بلا خلاف أجده ، بل الاجماع
بقسميه عليه ، مضافا الى قول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية (١) :
« لا بأس أن تقضي المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت ، والوضوء
أفضل » وصحيح علي (٢) عن أخيه (عليه السلام) « سألته عن رجل طاف
بالبيت وهو جنب فذكر وهو في الطواف قال : يقطع طوافه لا يعتد بشيء مما
طاف ، وسألته عن رجل طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء فقال : يقطع طوافه
ولا يعتد به » وصحيح ابن مسلم (٣) « سألت أحدهما (عليهما السلام) عن رجل
طاف طواف الفريضة وهو على غير طهر قال : يتوضأ ويميد طوافه ، وإن كان

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب الطواف - الحديث

تطوعاً تَوْضاً وصلي ركعتين « نعم ظاهر الاخير عدم وجوبها في المندوب كما هو أحد القولين في المسألة ، بل أظهرهما لذلك وللأصل ، وصحيح حرير (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) في رجل طاف تطوعاً وصلي ركعتين وهو على غير وضوء قال يعمد الركعتين ولا يعمد الطواف « وخبر عبيد بن زرارة (٢) عنه (عليه السلام) ايضاً « لا بأس ان يطوف الرجل النافلة على غير وضوء ثم يتوضأ ويصلي ، وإن طاف متممداً على غير وضوء فليتوضأ وليصل ، ومن طاف تطوعاً وصلي ركعتين على غير وضوء فليعمد الركعتين ولا يعمد الطواف » فما عن أبي الصلاح - من وجوبها فيه ايضاً لا إطلاق لبعض النصوص المقيد بما عرفت - في غير محله .

بل الظاهر عدم اشتراطه بالطهارة من الأكبر الذي يحرم مطلقاً الكون في المسجد معه فضلاً عن البث ، لكن لو طاف ناسياً مثلاً صح طوافه للأصل بعدم امتناع تكليف الغافل ، ولعله المراد من محكي التهذيب « من طاف على غير وضوء او طاف جنباً فإن كان طوافه طواف الفريضة فليعمده ، وإن كان طواف السنة تَوْضاً او اغتسل فصلي ركعتين وليس عليه إعادة الطواف » نعم لا ريب في استحباب الطهارة له لما سمعته من صحيح معاوية وللنبوي (٣) العامي الذي يكفي مثله في الفرض « الطواف بالبيت صلاة » كما ان الظاهر إرادة الطواف المندوب لنفسه دون ما كان جزء عمرة مندوبة او حج كذلك فإنه من الواجب .

وعلى كل حال فقد عرفت في كتاب الطهارة ان كلما تبيحه الطهارة المائية تبيحه الطهارة الترابية ، لكن عن فخر المحققين عن والده انه لا يرى إجزاء التيمم فيه بدلا عن الغسل ، بل في المدارك أنه ذهب فخر المحققين الى عدم اباحة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب الطولف - الحديث ٧ - ٢

(٣) سنن البيهقي ج ٥ ص ٨٧ وكنز العمال ج ٣ ص ١٠ الرقم ٢٠٦

النيسم للحجب الدخول في المسجدين ولا البث فيما عداهما من المساجد ، ومقتضاها عدم استباحة الطواف به ، قلت : هو كذلك لكن لا صراحة فيه بطلان الطواف به مع الذنبيان ونحوه مما لا نهي معه من حيث الكون .

وعلى كل حال فلا ريب في ضعفه لما تقدم سابقاً في محله من النصوص والفتاوى ومعاقد الاجماع على إباحة الترابية ما تبيحه المائة من غير فرق بين الحدث الاكبر والأصغر الذي حكى الاجماع على اجزائه فيه كاجزاء طهارة المستحاضة فيه أيضاً بلا خلاف أجده فيه ، لقول الصادق (عليه السلام) في مرسل يونس (١) : « المستحاضة تطوف بالبيت بتصلي ولا تدخل الكعبة » وغيره من النصوص التي ذكرناها في محلها » (٢) .

نعم في كشف الثام تقدم أن المبطلون يطاف عنه والأصحاب فاطمون به ، ولعل الفارق النقص (٣) وإلا كان المتجه الجواز فيه كالمستحاضة والمسحوس وغيرها من ذوي الطهارة الاضطرارية ، هذا ، وفي السنة اعتبار رفع الحدث فيه ، واستظهر منها في الروضة عدم اجزاء الطهارة الاضطرارية ، ولكن يمكن منعه عليه بأن يريد من رفع الحدث ما يشمل ذلك ولو حكماً ، والله العالم .

﴿ وإزالة النجاسة عن الثوب والبدن ﴾ ولو ندباً كما عن الأكثر ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، للنبوي « الطواف بالبيت صلاة » وخبر يونس بن يعقوب (٤) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يرى في ثوبه الدم وهو في الطواف

(١) الوسائل - الباب - ٩١ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) المتقدم في ج ٣ ص ٣٥١ الى ص ٣٦٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الطواف

(٤) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

قال : ينظر الموضع الذي رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود فيتم طوافه « بل لا إشكال في الاشتراط بناء على تحريم إدخال النجاسة وإن لم تسر ، واستلزام الأمر بالشئ النهي عن ضده ، إلا أن لا يعلم بالنجاسة عند الطواف وإن كان للسياحة لها فيصح حينئذ بناء على أن مدرك الاشتراط ذلك لا الأول الذي مقتضاه مساواة حكمه للصلاة ، لكن عن ابن الجنيّد كراهته في ثوب أصابه دم لا يعنى عنه في الصلاة ، وعن ابن حمزة كراهته مع النجاسة في ثوبه أو بدنه ومال إليه في المدارك للأصل ، وضعف الخبرين المزبورين ، ومنع حرمة إدخال النجاسة غير المتعمدية والهاتكة حرمة المسجد ، ولرسل البرنطلي (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) « قلت له : رجل في ثوبه دم مما لا تجوز الصلاة في مثله وطاف في ثوبه فقال : أجزء الطواف فيه ثم ينزعه ويصلي في ثوب طاهر » . ولكن الأقوى الأول للخبرين السابقين الذين عمل بهما من لا يعمل إلا بالقطعيّات المنجبرين بما عرفت الذين ينقطع بهما الأصل المزبور ويقصر عن معارضتهما المرسل المذكور ، بل عن التذكرة والمنتهى والتحرير وظاهر غيرها عدم العفو عما يعنى عنه في الصلاة ، لعموم خبر يونس الذي لا يخص بالنبوي المزبور بعد عدم انحياره بالنسبة إلى ذلك ، وعدم انصراف مثله في وجه التشبيه ، هذا ، وفي الدروس ويجب قبله أي الطواف أربعة أشياء : إزالة النجاسة عن الثياب والبدن ، وفي العفو عما يعنى عنه في الصلاة نظر ، وقطع ابن أدريس والفاضل بعدمه ، والتوقف فيه لا وجه له ، وهي كما ترى لا تخلو من تدافع ، وظني أنها غلط من النساخ ، لأن هذه اللفظة موجودة بعد ذلك

(١) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الطواف - الحديث ٣

يسير في مسألة الستر ، وقد وجدت عبارة الدروس منقولة خالية عن ذلك ، والظاهر أنها هي الصحيحة ، وعلى كل حال فالتحقيق عدم العفو في الأقل من الدرم من الدم وفيما لا تتم الصلاة به ، ولذا صرح الفاضل ببطلانه في الخاتم المنجس أما دم القروح والجروح فالظاهر العفو للحرج وغيره ، والله العالم .

ولو ذكر في الواجب عدم الطهارة من الحدث استأنف معها ، بلا استئشاف في المندوب إلا لصلاته بناء على ما عرفت بلا خلاف في شيء من ذلك ولا إشكال وإن شك في الطهارة في أثناء الطواف وكان محدثاً قبله استأنفه مع الطهارة ، لقاعدة اقتضاء الشك في الشرط الشك في المشروط ، بل هو محدث شرعاً والصحة في الصلاة لو قلنا بها لدليل خاص ، وإلا فاصالة الصحة في بعض العمل لا تقتضي الحكم بوجودها في البعض الباقي منه ، والفرض توقف صحة بعضه على الآخر نعم لو شك بعد الفراغ لم يلتفت إليه كالصلاة وغيرها من دون فرق بين أجزائها وشرائطها ، نعم قد يقال في مثل الطواف بالطهارة لما بقي من أشواطه والبناء على الأول المحكوم بصحته لأصلها ، إذ هو باعتبار جواز ذلك فيه يكون كالعصر والظهر اللذين لا يلتفت إلى الشك في اثنائهما بعد تمام الأولى لاصالة الصحة وإن وجب الوضوء للمصر ، ولكن لم أجد من احتمله في المقام ، بل في محكي التحرير والمنتهى والتذكرة النصريح بما ذكرناه أولاً ، نعم في كشف اللثام « الوجه انه إن شك في الطهارة بعد يقين الحدث فهو محدث يبطل طوافه شك قبله أو بعده أو فيه ، وإن شك في نقضها بعد يقينها فهو متطهر يصح طوافه مطلقاً ، وإن تيقن الحدث والطهارة وشك في المتأخر ففيه ما مر في كتاب الطهارة ، ولا يفترق الحال في شيء من القروض بين الكون في الاناء وبعده ، وليس ذلك من الشك في شيء من الأفعال » وفيه ما لا يخفى بعد ما عرفت ، والله العالم

﴿ و ﴾ كذا يشترط في صحته واجباً كان او مندوباً ﴿ أن يكون ﴾ الرجل ﴿ مختوناً ﴾ بخلاف أجده فيه ، بل عن الحلبي أن إجماع آل محمد صلوات الله عليهم عليه مضافاً الى قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « الاغلف لا يطوف بالبيت ، ولا بأس أن تطوف المرأة » وفي صحيح حرير (٢) وابراهيم بن عمر (٣) « لا بأس أن تطوف المرأة غير مخفوضة ، واما الرجل فلا يطوفن إلا وهو مختون » وخبر ابراهيم بن ميمون (٤) عنه عليه السلام أيضاً « في رجل أسلم فريد أن يختن وقد حضر الحج أيجح أو يختن قال : لا يجح حتى يختن » وغير ذلك . فما في المدارك من أنه نقل عن ابن إدريس النوفلي في ذلك واضح الضعف ، مع أننا لم نتحققه ، كما أن عدم ذكر كثير له على ما في كشف الانام ليس خلافاً محققاً .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ لا يعتبر في المرأة ﴾ بخلاف أجده فيه ، بل يمكن دعوى تحصيل الإجماع عليه ، للأصل وما سمعته من النصوص . أما الخنثى المشكل فالمنجى بناء على الأهمية عدم الوجوب للأصل ، والوجوب على القول بأنها اسم للصحيح ، تحصيلاً ليقين الخروج عن الهدية إلا على القول بحريان الأصل فيها على هذا التقدير أيضاً .

بل قد يظهر من المصنف وغيره عدم اعتباره في الصبي ، قيل للأصل بعدم عدم توجه النهي اليه ، وحينئذ فإن أحرم وطاف أغلف لم يحرم النساء عليه بعد البلوغ ، ولكن قد يقال إن النهي وإن لم يتوجه اليه إلا أن الحكم الوضعي المستفاد منه ثابت عليه ، خصوصاً بعد صحيح معاوية السابق ، هذا .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب مقدمات الطواف

الحديث ١ - ٣ - ٣ - ٢

وفي القواعد وغيرها اعتبار التمكن ، وحيثئذ فلا أعذر ولو اضيق الوقت سقط ، ولعله لاشتراط التكليف بالتمكن كمن لم يتمكن من الطهارة ، مع عموم أدلة وجوب الحج والعمرة ، وفي كشف اللثام المداخلة بأنه يجوز أن يكون كالمبطلون في وجوب الاستئانة ، قلت لعل المدخلة فيه سقوط الحج عنه في ذلك العام لقوات المشروط بقوات شرطه ، بل لعل خبر إبراهيم بن ميمون لا يخلو من إشعار بذلك ، وإن كان هو غير نص في أنه غير متمكن من الحتان اضيق الوقت ، وأن عليه تأخير الحج عن عامه لذلك ، فإن الوقت إنما يضيق غالباً عن الاختتان مع الاندمال ، فأوجب عليه السلام أن يختن ثم يحج وإن لم يندمل نعم قد يقال إن شرطية مستفادة من النهي المشروط بالتمكن ، فيدور حيثئذ مداره ، وفمه - مع إمكان منع تقييد الحكم الوضعي المستفاد من الأمر والنهي بالتكليف كما في غيره من الشرائط ، ولذا قلنا بالاشتراط في الصبي - أنه لا يقتضي السقوط بضيق الوقت ، ضرورة حصول التمكن ولو في غير العام ، فتأمل جيداً .

ثم إن الفاضل في القواعد والمحكي من جملة من كتبه أوجب فيه ستر العورة كما عن الخلاف والفنية والاصباح ، ولعله لأنه صلاة ، ولقوله عليه السلام : « لا يحج بعد العام مشرك ولا عريان » لكن في المختلف وللعانع أن يمنعه ، والرواية غير مسندة من طرقنا فلا حجة فيها ، وفيه على ما في كشف اللثام أن الخبر الثاني يقرب من التواتر من طريقنا وطريق العامة ، روى علي بن إبراهيم في تفسيره عن أبيه عن محمد بن الفضل (١) عن الرضا عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام : « إن رسول الله أمرني عن الله تعالى أن لا يطوف بالبيت عريان ولا يقرب المسجد الحرام مشرك

بعد هذا العام « وروى فرات في تفسيره معنعنا عن ابن عباس في قوله تعالى (١) « وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر » « المؤذن عن الله ورسوله ﷺ علي بن ابي طالب رضي الله عنه ، أذن بأربع كلمات أن لا يدخل المسجد إلا مؤمن ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ أجل فأجله الى مدته ، ولكم أن تسيحوا في الأرض اربعة اشهر » وروى الصدوق في العلل عن محمد بن علي ما جيلويه عن عمه محمد بن أبي القاسم عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن خلف بن حماد عن ابي الحسن العبيدي عن سلمة بن مهران عن الحكم بن مقيم عن ابن عباس (٢) « ان رسول الله ﷺ بعث علياً رضي الله عنه ينادي لا يحج بعد هذا العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان » وروى العياشي في تفسيره بسنده عن حريز (٣) عن الصادق رضي الله عنه « ان علياً رضي الله عنه قال : لا يطوف بالبيت عريان ولا عريانة ولا مشرك » وبسنده عن محمد بن مسلم (٤) عنه رضي الله عنه « ان علياً رضي الله عنه قال : ولا يطوفن بالبيت عريان » وبسنده عن ابي بصير (٥) عن ابي حمزة رضي الله عنه قال : « خطب علي رضي الله عنه الناس واخترط سيفه وقال : لا يطوفن بالبيت عريان » الخبر ، وبسنده عن حكم بن الحسين (٦) عن علي بن الحسين عليهما السلام

(١) سورة التوبة - الآية ٣

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب الطواف

الحديث ١ - ٧ - ٨ - ٥

(٦) ذكر ذيله في الوسائل في الباب - ٥٣ - من ابواب الطواف - الحديث

٦ وتامه في تفسير العياشي ج ٢ من ٧٦ ذيل سورة التوبة الحديث ١٢ عن حكيم ابن الحسين

« ان لعلي عليه السلام اسماء في القرآن ما يعرفها الناس ، قال : وأذان من الله ورسوله الى أن قال - : فكان مما نادى به ألا لا يطوف بعد هذا العام عريان ، ولا يقرب المسجد الحرام بعد هذا العام مشرك » وروى الحاكم أبو القاسم الحسكاني بسنده عن عامر الشعبي عن علي عليه السلام لما لقيه (بعثه خ ل) رسول الله ﷺ حين أذن في الناس بالحج الاكبر قال : « ألا لا يحج بعد هذا العام مشرك ، ألا ولا يطوف بالبيت عريان » الخبر الى غير ذلك مما يطلعك عليه الاستقراء ، قلت : وفي البحار روى الشعبي عن محرز عن ابيه ابي هريرة (١) قال : « كنت اناادي مع علي عليه السلام حين أذن المشركين وكان صحل صوته مما ينادي ، قال : قلت : ما ابه أي شيء كنتم تقولون ؟ قال : كنا نقول : لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ، ولا يطوفن بالبيت عريان ، ولا يدخل البيت إلا مؤمن ، ومن كان بينه وبين رسول الله مدة فإن اجله الى اربعة اشهر ، فان انقضت اربعة اشهر فانت الله بريء من المشركين ورسوله » وفيه ايضاً ذكر ابو عبد الله الحافظ باسناده عن زيد بن مقنع (٢) قال : « سألتنا علياً عليه السلام بأي شيء بعثت في ذي الحجة ؟ قال : بعثت باربعة لا تدخل الكعبة إلا نفس مؤمنة ولا يطوف بالبيت عريان ، ولا يجتمع مؤمن وكافر في المسجد الحرام بعد عامه هذا ، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فعده الى مدته ، ومن لم يكن له فأجله الى اربعة اشهر » وفيه ايضاً (٣) « وروي انه عليه السلام قام عند حجرة العقبة

(١) ذكره في البحار ج ٢١ ص ٢٦٦ الطبع الحديث عن مجمع البيان

ورواه احمد ايضاً في مسنده ج ١٥ ص ١٣٣ الرقم ٧٩٦٤

(٢) ذكره في البحار ج ٢١ ص ٢٦٧ الطبع الحديث عن مجمع البيان

(٣) ذكره في البحار ج ٢١ ص ٢٦٧ عن مجمع البيان

وقال : أيها الناس اني رسول رسول الله اليكم بأن لا يدخل البيت كافر ، ولا يحج البيت مشركاً ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان له عهد عند رسول الله ﷺ فله عهد الى اربعة اشهر ، ومن لا عهد له فله مدة بقية الأشهر الحرم ، وقرأ عليهم سورة براءة الى غير ذلك ، ولكن قد يمنع دلالة ذلك على اعتبار الستر فيه للرجل والمرأة على حسب اعتباره في الصلاة ، ضرورة اعمية النهي عن العراء منه كما هو واضح ، وامله لذلك تركه المصنف وغيره ، الا ان يقال ان المراد من العراء في هذه النصوص ستر العورة ، للاجماع في الظاهر على صحة طواف الرجل عارياً مع ستر العورة ، ولا ريب في انه أحوط ، والله العالم .

والمندوبات ثمانية : الغسل لدخول مكة ﷻ كما في القواعد وغيرها ، احسن الحلبي (١) « امرنا ابو عبدالله ﷺ ان نفعل من فسخ قبل ان ندخل الى مكة » وقال ﷺ ايضاً في خبر محمد الحلبي (٢) : « ان الله عز وجل قال في كتابه (٣) : « طهرا بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود » فينبغي للعبد ان لا يدخل مكة إلا وهو طاهر قد غسل عرقه والاذى وتطهر » بناء على ارادة الكناية بذلك عن الغسل ، فما عن الخلاف من عدم استحبابه مدعياً الاجماع عليه في غير محله خصوصاً بعد كون الحكم ندباً يتسامح فيه مؤيداً بالاعتبار .

بل قد يستفاد من النصوص استحباب غسل آخر لدخول الحرم ، ففي خبر ابان بن تغلب (٤) قال : « كنت مع ابي عبدالله ﷺ مزاملة بين مكة والمدينة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث

١ - ٣

(٣) سورة البقرة - الآية ١١٩

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

فلما انتهى الى الحرم نزل واغتسل واخذ لعليه يديه ثم دخل الحرم حافياً ، فصنعت مثل ما صنع ، فقال : يا ابن من صنع مثل ما صنعت تواضعاً لله عز وجل يحى الله تعالى عنه مائة الف سيئة ، وبني له مائة الف درجة ، وقضى له مائة الف حاجة » وفي حسن معاوية بن عمار (١) عنه (عليه السلام) ايضاً « اذا انتهيت الى الحرم انشاء الله فاغتسل حين تدخله ، وان تقدمت فاغتسل من بئر ميمون او من فيخ او منزلك بمكة » ولكن في صحيح ذريح المحاربي (٢) « سألته عن الغسل في الحرم قبل دخول مكة او بعد دخولها قال : لا يضر كأي ذلك فعلت ، وان اغتسلت بمكة فلا بأس ، وان اغتسلت في بيتك حين تنزل مكة فلا بأس »

وربما ظهر منه كون الغسل واحداً كما جزم به في المدارك فانه - بعد ان ذكر النصوص المزبورة وخبر عجلان ابي صالح (٣) « قال لي ابو عبدالله (عليه السلام) : اذا انتهيت الى بئر ميمون او بئر عبد الصمد فاغتسل واخلع لعليك وامش حافياً وعليك السكينة والوقار » - قال : « ومقتضاها استحباب غسل واحد قبل دخول الحرم او بعده من بئر ميمون الحضرمي الذي في الا بطح ، او من فيخ وهو على فرسخ من مكة للقادم من المدينة ، او من المحل الذي ينزل فيه بمكة على سبيل التحخير ، وغاية ما يستفاد منها ان إيقاع الغسل قبل دخول الحرم أفضل ، فما ذكره المصنف وغيره من استحباب غسل لدخول مكة وآخر لدخول المسجد غير واضح ، واشكل منه حكم العلامة وجمع من المتأخرين باستحباب ثلاثة اغسال بزيادة غسل آخر لدخول

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٢

الحرم » وفيه ان النصوص المزبورة ظاهرة الدلالة على غسلين : أحدهما للحرم والآخر لدخول مكة ، والتخير المزبور فيها غير منافٍ خصوصاً بعد احتمال الرخصة في التداخل ، وأما الفصل الثالث لدخول المسجد فإنه وإن كنا لم نعثر في النصوص على ما يدل عليه لكن يكفي فيه ما عن الخلاف والغنية من الاجماع عليه ، نعم المعروف في الفصل للمكان التقدم على دخوله ، ولكن ظاهر للنصوص المزبورة الرخصة في الغسلين الأولين بوقوعهما بعد الدخول ، كما ان ظاهره الاجزاء بفصل واحد عنها بعد دخول مكة ، ولا بأس به ، بل لا بأس بقصد دخول المسجد معها لما ذكرناه في كتاب الطهارة من جواز التداخل في الأغسال المندوبة .

ثم قال فيها بعد ما سمعت : « وكذا الاشكال في قول المصنف : ﴿ فلو حصل عذر اغتسل بعد دخوله ﴾ إذ مقتضى الروايات التخير بين الغسل قبل دخول الحرم وبعده ، لا اعتبار العذر في تأخيرهما عن الدخول كما هو واضح » قلت : قد سمعت ما يدل على استعجاب الغسل عند دخول الحرم الذي لا ينافيه التخير المزبور المحمول على بيان الجواز او التداخل او غير ذلك ، بل قوله (عليه السلام) في حسن معاوية (١) : « وإن تقدمت فأغتسل من بئر ميمون او من فح » ظاهر في ذلك ، ضرورة كون المراد أن الأولى الغسل للحرم عند دخوله ، لكن مع التقدم يحزبك الغسل له ولدخول مكة من بئر ميمون بن عبدالله الحضرمي الذي كان حليفاً لبني امية ، وكان خفيها بالجاهلية ، وهي بأبطح مكة ، او من فح وهي على رأس فرسخ من مكة ، فالأول للقادم من العراق ونحوه ، والثاني

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٢

للقادم من المدينة ، على معنى ان كلا من يمر عليه في قدومه ، ولا يكاف غيره
ولذا قال المصنف ﴿والأفضل ان يغتسل من بئر ميعون او من فوخ ، وإلا ففي
منزله﴾ والأمر سهل بعد أن كان الحكم استحبابياً ، وقد تقدم غير مرة الحال
في هذه الأغسال المندوبة بالنسبة الى انتفاضها بالأصغر وعدمه ، فلاحظ ،
والله العالم .

﴿و﴾ كذا يستحب ﴿مضغ الأذخر﴾ كما في الفوائد ومحكي الجامع والجل
والعقود وفيه تطيب الفم بمضغ الأذخر او غيره عند دخول مكة كما في النافع وعن
الوسيلة والمذهب ، وفيه نحو ما عن الجل والعقود من تطيب الفم به أو بغيره . ارعند
دخول الحرم كما عن النهذيب والنهاية والمبسوط والمرائر والحرير والتذكرة والمنهجي
والاقتصاد والمصباح ومختصره ، وفي هذه التطيب بغيره ايضاً ، كما في الكباين
والأصل فيه قول الصادق عليه السلام في حسن معاوية (١) « إذا دخلت الحرم فخذ
من الأذخر فامضغه » وفي خبر أبي بصير (٢) « فتناول من الأذخر فامضغه »
وهو وإن كان يحتمل التأخير عن دخول الحرم والتقديم ، إلا أن المناسق إرادة
فعله عند الدخول ، قال الكليني : « سألت بعض أصحابنا عن هذا فقال :
يستحب ذلك ليطيب به الفم لتفصيل الحجر » وهو يؤيد استحبابه لدخول مكة
بل المسجد وكونه من سنن الطواف ، وكأنه الذي حمل الشيخ على حمل غيره
عليه ، ولعل الأولى الحكم باستحباب الجميع ، كما أن الأولى الحكم باستحباب
مضغ غيره بما يطيب به الفم وإن كان هو أولى من غيره ، لكونه المأثور ،
والأمر سهل ، والله العالم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث

﴿ وان يدخل مكة من أعلاها ﴾ كما في النافع والقواعد وغيرها ومحكي
النهاية والمبسوط والاقتصاد والجل والعقود والمصباح ومختصره والكافي والفنية
والجامع ، ولكن عن المفضلة والتهذيب والمراسم والوسيلة والسرار إذا أتاها من
طريق المدينة ، بل عن الفاضل أو الشام ، ولعله لا اتحاد طريقهما قبلها قال : فاما
الذين يجيئون من سائر الأقطار فلا يؤمرون بأن يدوروا ليدخلوا من تلك الثنية
وربما استشعر من خبر يونس (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام من أين
أدخل مكة وقد جئت من المدينة ؟ فقال : ادخل من أعلى مكة ، وإذا خرجت
تريد المدينة فأخرج من أسفل مكة » الذي هو الأصل في المسألة مع التأمي بفعل
النبي ﷺ الذي حكاه الصادق عليه السلام عنه في الصحيح (٢) قال : « ان رسول الله
ﷺ دخل من أعلى مكة من عقبة المدنيين » إلا أن التقييد في الأول قد كان
في كلام السائل ، والتأمي بالنبي ﷺ يقتضي الأعم ، خصوصاً مع كون
الأعلى على غير جادة طريق المدينة ، بل قيل إن النبي ﷺ عدل إليه ، فالمتجه
حينئذ ما أطلقه المصنف ، والأعلى كما في الدروس وعن غيرها ثنية كداء بالفتح
والمد ، وهي التي ينحدر منها إلى الحجون لمعبر مكة ، ويخرج من ثنية كداء
بالضم والفصر منونا ، وهي باسفل مكة ، والله العالم .

﴿ وان يكون حافياً ﴾ كما في القواعد والنافع ومحكي المبسوط والوسيلة
وظاهر الجمل والعقود والاقتصاد والمهذب والسرار والجامع ، لكن لم نثر عليه
بنص بخصوصه ، نعم قد سمعت خبر عجلان أبي صالح (٣) بل قد سمعت ما يدل

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٢

عليه في دخول الحرم ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « إذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافياً على السكينة والوقار والخشوع » قال : ومن دخله بخشوع غفر له إن شاء الله ، قلت ما الخشوع ؟ قال : السكينة لا تدخل بتكبر « وفي حسنه الآخر (٢) ايضاً » من دخلها بسكينة غفر له ذنبه ، قلت كيف يدخلها بسكينة ؟ قال : يدخل غير متكبر ولا متجبر « وفي خبر اسحاق (٣) « لا يدخل رجل مكة بسكينة إلا غفر له » قلت : ما السكينة ؟ قال : بتواضع « ولعل دخولها حافياً من التواضع المزبور » فما في كشف اللثام من النوقف فيه في غير محله ، ثم قال : ويدخل في الحفاء المشي لفة أو عرفاً ، وفيه منع ، ضرورة كون المنساق منه نزع النعلين ، بل قوله تعالى (٤) « فاخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى » صريح في ذلك ، بل لعل قوله : « انك » تشير بالحكم السابق ، إذ هو كالتعليق المستفاد منه نحوه .

وعلى كل حال فما سمعت يعلم استحباب كون ذلك ﴿ على سكينة ووقار ﴾ والمراد بهما واحد ؛ قيل أو أحدهما الخشوع الصوري ، والآخر المعنوي ، والله العالم .

﴿ و ﴾ أن ﴿ يغتسل لدخول المسجد الحرام ﴾ كما عرفت الكلام فيه .
﴿ و ﴾ أن ﴿ يدخل من باب بني شيبه ﴾ للتأسي والخبر (٥) عن الرضا عليه السلام

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب مقدمات الطواف

الحديث ١ - ٢

(٤) سورة طه - الآية ١٢

(٥) المستدرك - الباب - ٦ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

كما في كشف الثام ، وقول الصادق عليه السلام في خبر سليمان بن مهران (١) في حديث المأزمين « انه موضع عبد فيه الأصنام ، ومنه أخذ الحجر الذي نحت منه هبل الذي رمى به علي عليه السلام من ظهر الكعبة لما علا ظهر رسول الله ﷺ فأسر به فدفن من عند باب بني شيبه ، فصار الدخول الى المسجد من باب بني شيبه سنة لاجل ذلك ، ولما وسع المسجد دخل الباب ، ولعله لذا قيل فليدخل من باب السلام وليأت البيت على الاستقامة ، فانه بازائه حتى يتجاوز الأساطين فان التوسعة من عندها .

وليكن الدخول ﴿ بعد أن يقف عندها ويسلم على النبي ﷺ ويدعو بالمأثور ﴾ عن الصادق عليه السلام في خبر ابي بصير (٢) قال : « تقول على باب المسجد بسم الله وبالله ومن الله والى الله وعلى ما شاء الله وعلى ملة رسول الله ﷺ وخير الاسماء لله والحمد لله ، والسلام على رسول الله ﷺ والسلام على محمد بن عبدالله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام على انبياء الله ورسله ، السلام على ابراهيم خليل الرحمن ، السلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم صل على محمد وآل محمد عبدك ورسولك ، وعلى ابراهيم خليلك وعلى أنبيائك ورسلك وسلم عليهم وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، واستعملني في طاعتك ومريضاتك واحفظني بحفظ الايمان أبدا ما ابقيتني ، جل ثناء وجهك ، الحمد لله الذي جعلني من وفده وزواره ، وجعلني ممن يعمر مساجده ، وجعلني

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٢

من ينجيه ، اللهم اني عبدك وزائر في بيتك ، وعلى كل ماتي حق لمن آتاه وزاره ، وأنت خير ماتي وأكرم منور فأسألك يا الله يا رحمن ، وبأنك أنت الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وبأنك واحد أحد صمد لم تلد ولم تولد ولم يكن له كفواً أحد ، وأن محمداً عبدك ورسولك ﷺ وعلى أهل بيته ، يا جواد يا ماجد يا جبار يا كريم أسألك أن تجعل تحفكت أياي من زيارتي إياك أول شيء أن تعطيني فكاك رقبتي من النار ، اللهم فك رقبتي من النار ، تقولها ثلاثاً ، وأوسع علي من رزقك الحلال الطيب ، وادراً عني شر شياطين الجن والانس ، وشر فسقة العرب والمعجم « وقال أيضاً في صحيح معاوية (١) » اذا انتهيت الى باب المسجد فقم وقل : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، بسم الله وبالله وما شاء الله والسلام على انبياء الله ورسله ، والسلام على رسول الله ﷺ والسلام على ابراهيم خليل الله ، والحمد لله رب العالمين ، فاذا دخلت المسجد فارفع يديك واستقبل البيت ، وقل : اللهم إني أسألك في مقامي هذا في أول مناسكي أن تقبل توبتي ، وأن تتجاوز عن خطيئتي ، وتضع عني وزري ، الحمد لله الذي بلغني بيته الحرام ، اللهم اني اشهدك أن هذا بيتك الحرام الذي جعلته مثابة للناس وأمناً ومباركاً وهدى للعالمين ، اللهم إني عبدك والبلد بلدك ، والبيت بيتك ، جئت أطلب رحمتك ، وأؤم طاعتك مطيعاً لأمرك راضياً بقدرك ، أسألك مسألة المضطر اليك الخائف عقوبتك ، اللهم افتح لي ابواب رحمتك ، واستعملني بطاعتك ومرضاتك .

﴿ المقصد الثاني في كيفية الطواف ﴾ هو ﴿ يشتمل على واجب وندب ، فالواجب سبعة ﴾ منها ﴿ النية ﴾ بلا خلاف معتد به ولا إشكال ابتداء واستدامة

التي تقدم الكلام في حكمها وكيفيتها غير مرة ، نعم في الدروس هنا « ظاهر بعض القدماء أن نية الاحرام كافية عن خصوصيات نيات الافعال ، ولعله خلطوا الاخبار الواردة بتفصيل أحكام الحج من ذكر النية في شيء من أفعاله سوى الاحرام الذي هو أولها ، فيكون حينئذ كباقي العبادات المركبة من الصلاة وغيرها التي لا تحتاج احزائها الى نية » وهو كما ترى ، ضرورة الفرق بينه وبين الصلاة التي أصلها مرتبطة ومتصلة ، بخلاف أفعال الحج الباقية على مقتضى قوله ﷺ (١) « لا عمل إلا بنية » و« إنما الأعمال بالنيات » (٢) الذي هو لولا الاجماع لكان معتبرا في اجزاء الصلاة ايضاً ، بل لعله كذلك فيها بناء على أنها الداعي المفروض وجوده في تمام الصلاة ، بل ربما كان ذلك مرجحاً للقول بأنه الداعي كما أوضحناه في محله ، بل ربما كان على ذلك لا فرق بين الابتداء والاستدامة التي هي على هذا التقدير فعلية لا حكمية إلا في صورة نادرة ، وهي فيما لو فرض ذهاب الداعي في الاثناء مع بقاء الافعال منتظمة ، بل يمكن منع الفرض المزبور ومنع صحة الصلاة فيه لو سلم ، ولتحقيق المسألة مقام آخر ، هذا ؛ وربما كان الوجه في تخصيص الاحرام بذكر النية فيه توقف امتياز نوع الحج والعمرة عليه .

وكيف كان فلا بد من مقارنة النية للطواف على حسب غيره من الاعمال ، لكن في المدارك ولا يضر الفصل اليسير ، وفيه نظر ، ولنا اعتبره الفاضل وغيره عند الشروع فيه ، بل في كشف اللثام لا قبله بفصل ولا بعده ، وإلا لم تكن نية ، على انه لا يتم على تقدير كونها الداعي ، كما أن ما في كشف اللثام من انه لا بد من خطوط معنى الطواف وهو الحركة حول الكعبة سبعة أشواط

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات - الحديث

لا يخلو من نظر ايضاً ، لاطلاق الادلة ، وأما الاستدامة حكماً فقد تقدم الكلام فيها في الصلاة وغيرها ، بل ذكرنا بناء على انها الداعي كما هو التحقيق أنه موجود غالباً في جميع اجزاء الفعل ، وإلا لم يقع منه منتظماً ، كما هو واضح .

﴿ و ﴾ منها ﴿ البدأة بالحجر ﴾ الاسود ﴿ والختم به ﴾ بلا خلاف اجماع فيه لالاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها مستفيض كالصريح ، مضافاً الى الأساسي به خصوصاً بعد قوله بالحجر « خذوا عني مناسككم » منها قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الاسود الى الحجر الاسود » وما عن الشيخ في الاقتصاد من التعبير بلا يفني محمول على إرادة الوجوب قطعاً ، وحيث أن الطواف بدأ بالطائف بغيره مما قبله او بعده ففي القواعد لم يمتد بذلك الشوط الى ان ينتهي الى اول الحجر فمنه يبتدأ الاحتساب ان جدد عنده النية للاتمام مع احتمال البطلان ، ومزجها في كشف اللثام ، فقال ، « إن جدد عنده النية لمجموع سبعة اشواط سواء ألقى ما قبله او لا تذكره وزعم دخوله في الطواف واحتسابه منه او لا ، فإنه الآن طواف مقرون بالنية من ابتدائه ، فإذا آتاه سبعة اشواط غير ما قدمه صح وإن كان ذلك سهواً ، ولا يكفي استدامة حكم النية السابقة ، لعدم مقارنتها لاول الطواف ، وكذا يصح الاحتساب منه جدد عنده النية للاتمام اي إتمام سبعة اشواط بفعل سبعة اخرى او ضمها الى ما قدمه ، ولكن إنما يصح إذا اكمل سبعة اخرى بأن علم في الانتهاء كون المقدم لغواً فأكلها بنية ثانية ، او أكلها سهواً ، وإنما يصح الاول بناء على جواز تفريق النية على أجزاء المنوي ، والثاني بناء على ان نية الاتمام تتضمن نية مجموع السبعة اشواط ، لكن سهواً او جهلاً فزعم

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٣

ان منها ما قدمه ، كما إذا نوى القضاء بفريضة لزمه خروج الوقت ولم يكن خرج مع احتمال البطلان ، لبطلان النية المفرقة على أجزاء المنوي ، ومنافاة نية إتمام السابق الفاسد بستة لنية مجموع السبعة ، فانه ينوي الآن ستة لا غير ، وغايته لو صح ما قدمه تفريق النية على الاجزاء ، ويجوز ان يريد بالآتمام فعل مجموع سبعة اشواط لا مع إلغاء ما قدمه ليحتمل البطلان ، إذ لا شبهة في الصحة مع الالغاء ووجه الاحتمال حينئذ انه وإن نوى مجموع السبعة بنية مقارنة للمبدأ لكنه لما اعتقد دخول ما قدمه منها كان بمنزلة نية ستة اشواط ، هذا كله على كون اللام في الآتمام لتقوية العامل ، ويجوز كونها وقتية اي منه يحتسب ان آتم سبعة عدا ما قدمه مع تجديد النية عنده باحد المعنيين ، ويحتمل التحليل اي منه يحتسب إن جدد النية عنده باحد المعنيين ، لانه آتم حينئذ الطواف وشروطه وإن فعل قبله ما يلغو ، وآتم النية وآتى بها صحيحة مقارنة لما يجب مقارنتها له .

قلت لا يخفى عليك ان ذلك كله متعب لا فائدة فيها ، مضافا الى ما فيه من التجشم في الاخير بل وسابقه ، والى إمكان منع إرادة التفريق من التجديد ولذا قال في المدارك : « فلو ابتداء الطائف من غيره لم يعتد بما فعله حتى ينتهي الى الحجر الاسود فيكون منه ابتداء طوافه إن جدد النية عنده او استصحبها فعلا »

والهم تنقيح وجوب قصد البدأة بالحجر وعدمه ؛ ولا ريب في انه احوط بل لعل احتمال البطلان في كلام الفاضل لذلك ، وإن كان الاقوى عدم اعتباره ، ضرورة صدق الطواف سبعة اشواط من الحجر الى الحجر في الفرض وإن لم يقصد البدأة والختم به ، إلا ان الذي وقع منه ذلك ولو سهواً ، على ان النية هي الداعي والفرض استمراره ، فهو موجود عند سروره على الحجر . والابتداء الواقع منه كان لغواً ، لان الزيادة المتأخرة المفسدة لا المقدمة التي هي في الحقيقة ليست

زيادة ، وليست من التشريع اذا اتفق وقوعها منه سهواً ونحوه ، وبالجمله المنتجه الصحة في الفرض المزبور مع فرض كون الحاصل منه في الخارج سبعة أشواط صحيحة بلا زيادة عليها ، وكانت النية التي هي الداعي موجودة عند مروره على الحجر ، وقلنا بعدم وجوب قصد البدأة منه كما عرفت . هذا .

وذهب الفاضل بل غيره ممن تأخر عنه الى أنه لا بد من الابتداء بأول الحجر بحيث يمر كله على كله ، قال في المسالك : « والبدأة بالحجر بان يكون أول جزء منه محاذياً لأول جزء من مقادير بدنه بحيث يمر عليه علماً أو ظناً » ونحوه في غيرها ، ولم نعرف شيئاً من ذلك لمن سبق العلامة ، وعلمه في كشف الثام بأنه لازم من وجوب الابتداء بالحجر والبطلان بالزيادة على سبعة أشواط والنقصان عنها ولو خطوة أو أقل ، فانه إن ابتدأ بجزء من وسطه لم يأمن من الزيادة أو النقصان ، وحينئذ فلو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف بعد النية بجميع بدنه لم يصح ، لعدم ابتدائه فيه بأول الحجر بل بما بعده ، بل لا بد أن يحاذي بأقدم عضو من أعضائه أوله ، بل قيل إنهم اختلفوا لذلك في تعيين أول جزء البدن هل هو الأنف أو البطن أو ابهام الرجلين ، وربما اختلف الأشخاص بالنسبة الى ذلك ، ولكن ذلك كله بعد الاغضاء عما في الأخير كما ترى لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، خصوصاً ما في خبر محمد (١) من أن رسول الله ﷺ طاف على راحلته واستلم الحجر بحجته ، وسبها في هذه الأزمنة التي يشتد فيها الزحام كما أشار اليه في صحيح عمار (٢) « وكنا نقول لا بد أن يستفتح الحجر ويختم به ، فاما اليوم فقد كثر الناس » وإن كان الظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٨١ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١

إرادة الاستلام له في المبدأ والمنتهى ، لكن الفرض شدة الحرج والضيق فيما ذكره المنافي لسهولة الملة وسماحتها ، ودعوى الاستلزام المزبور واضحة المنع ، ضرورة تحقق الصدق عرفاً بدون ذلك ، اللهم إلا أن يراد من نحو قوله « من الحجر » الطواف بالحجر الذي هو اسم للمجموع ، كما أن المراد من الطواف به الطواف ببذنه عليه ، إلا أن ذلك كله شك في شك ، مضافاً الى إجمال الكيفية المزبورة التي هي الطواف بأول جزء من مقادير بذنه على أول جزء منه ماراً بجميع بذنه كله محافظاً على الطواف على اليسار ، وإن كان الظاهر عدم البأس في إدخال جزء من باب المقدمة مع استصحاب النية وقصد الاحتساب من حيث يحاذي ولا يلزم من ذلك الزيادة كما في إدخال جزء من الرأس في غسل الوجه ، وبالجمل لا ينفى حصول المشقة بملاحظة نحو ذلك ، بل ربما كان اعتباره مثاراً للوسواس كما أنه من المستهجنات القبيحة نحو ما يصنعه بعض الناس عند إرادة النية للصلاة بناء على أنه الاخطار من الاحوال التي تشبه احوال المجانين ، مع أنه منافٍ للنقطة ، بل قد يقال إنه لم يطف بالجزء المحاذي له من المقادير ، لان الطواف عبارة عن الحركة الدورية ، فالتحقيق عدم اعتبار ذلك ، بل ظاهر المدارك والرياض وغيرها عدم اعتبار محل الابتداء ، فلو ابتداء مثلاً بآخر الحجر كان له الختم بأوله ولعله لصدق أنه ابتداء بالحجر وختم به ، ودعوى عدم صدق الختم حتى يصل الى محل الابتداء الذي هو الوسط او الآخر ممنوعة ، والزيادة والنقيصة في الفرض غير قاذحة بعد ظهور الأدلة في كون المراد منها الزيادة على الحجر الذي هو محل الابتداء والنقيصة عنه ، بل الظاهر اعتبار إدخال الاولى في الطواف بقصد أنه منه في المنع لا لغواً او مقدمة كما ستعرف إن شاء الله ، ولكن صرح جماعة باعتبار محاذاة الحجر في آخر شوط كما ابتداء به أولاً من غير فرق بين الأول وغيره ، فينبغي حينئذ ان يعلم محل الابتداء وإن كان الظاهر عدم البأس بالزيادة مقدمة ، ولعله

انوقف صدق اسم الطواف بالبيت الذي منه الحجر عليه ، ضرورة صدق النقصان مثلاً على بعض الافراد ، ولا ريب في انه احوط إن لم يكن اقوى ، واحوط منه مراعاة اول جزء من الحجر على حسب ما عرفته سابقاً .

وكيف كان فلا ريب في استحباب استقبال الحجر بوجهه قبل الطواف للناسي ، وظاهر خبري الحسن بن عطية (١) ومعاوية بن عمار (٢) السابقين ، بل في المدارك وينبغي ايقاع النية حال الاستقبال ثم الاخذ في الحركة على اليسار عقيب النية ، وما قيل من فوات المفارئة لاول الطواف الذي هو الحركة الدورية حيثئذ ضعيف جداً ، لا ، مثل ذلك لا يخل بها قطعاً ، وفيه ما عرفت ، نعم بناء على انها الداعي لا بأس بذلك ، ضرورة خطوره في الحالتين ، والله العالم . ﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يطوف على يساره ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى الناسي ، بل ربما استفيد من قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (٣) : « اذا كنت في الطواف السابع فأت المنعوذ وهو اذا قمت في دبر الكعبة حذاء الباب ، فقل : اللهم - الى ان قال - : ثم استلم الركن اليماني ثم اتت الحجر فآختم به » وفي صحيح معاوية (٤) « إذا فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة وهو بحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل فابسط يدك على البيت - الى ان قال - : ثم اتت الحجر الاسود » وصحيحه الآخر (٥)

(١) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١ والظاهر

انه لم يتقدم وإنما يأتي في مسألة نقصان الطواف

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ١

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث

« ثم تطوف بالبيت سبعة اشواط - الى ان قال - فاذا انتهيت الى مؤخر الكعبة وهو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع فابسط يدك على البيت والصق يدك وبطنك بالبيت ثم قل : اللهم - الى ان قال - ثم استقبل الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الاسود واختم به » بتقريب استلزام الترتيب المزبور في الشوط السابع اكون الطواف على اليسار .

وعلى كل حال فلو جملة على يمينه او استقبله بوجهه او استدبره جهلاً او سهواً او عمداً لم يصح عندنا ، فما عن ابي خنيفة - من انه إن جملة على يمينه اعاده إن اقام بمكة ، وإلا جبره بدم ، بل عن اصحاب الشافعي لم يرد عنه نص في استدباره ، والذي يحجب على مذهبه الاجزاء ، بل عنهم ايضاً في وجه الاجزاء ان استقبله او من القهقري نحو الباب - قول بغير علم ، نعم لا يقدح في جملة على اليسار الانحراف الى جهة اليمين قطعاً ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يدخل الحجر في الطواف ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها مستفيض كالتصوص ، قال الحلبي في الصحيح (١) « قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل طاف بالبيت فاختصر شوطاً واحداً في الحجر كيف يصنع ؟ قال : يعيد الطواف الواحد » ورواه الشيخ « يعيد ذلك الشوط » وفي حسن ابن البختري (٢) عنه عليه السلام ايضاً « في الرجل يطوف بالبيت قال : يقضي ما اختصر في طوافه » وقد سمعت قوله عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الاسود الى الحجر الاسود » .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث

ولا فرق في الحكم المزبور بين القول بخروجه من البيت ودخوله فيه الذي قد تضمن به النصوص المزبورة ، بل في الدروس المشهور كونه منه ، بل في التذكرة والمنتهى ان جميعه منه ، وروي عن عائشة (١) « ان النبي ﷺ قال : ستة اذرع من الحجر من البيت » لكن سأل معاوية بن عمار (٢) الصادق عليه السلام في الصحيح « أمن البيت هو او فيه شيء من البيت ؟ فقال : لا ولا قلامة ظفر ، ولكن إسماعيل دفن امه فيه فكره ان توطأ فجعل عليه حجراً ، وفيه قبور انبياء » وفي خبر يونس بن يعقوب (٣) « قلت لابي عبدالله عليه السلام : اني كنت اصلي في الحجر فقال لي رجل : لا تصل المكتوبة في هذا الموضع فان في الحجر من البيت فقال : كذب صل فيه حيث شئت » وفي خبر مفضل بن عمر (٤) عنه عليه السلام ايضاً « الحجر بيت إسماعيل ، وفيه قبر هاجر وقبر إسماعيل » وسأله ايضاً الحلبي (٥) في المروي عن نوادر البزنطي « عن الحجر فقال : إنكم تسمونه الحطيم ، وإنما كان لغنم إسماعيل ، وإنما دفن فيه امه وكره ان يوطأ قبرها فحجر عليه ، وفيه قبور انبياء » الى غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك ، وما في التذكرة - من ان قريشاً لما بنت البيت قصرت الاموال الطيبة والهدايا والنذور عن عمارته ، فتركوا من جانب الحجر بعض البيت ، وقطعوا الركنين الشاميين من قواعد ابراهيم ، وضيقوا عرض الجدار من الركن الاسود الى الشامي الذي يليه ، فبقي من الاساس شبه الدكان مرتفعاً ، وهو الذي يسمى الشاذروان - لم تتحققه

(١) رواه في المغني ج ٣ من ٣٨٢ وسنن البيهقي ج ٥ من ٨٩

(٢) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الطواف - الحديث

١ - ٣ - ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٥٤ - من ابواب احكام المساجد - الحديث ١

من كتاب الصلاة

بل الثابت في نصوصنا (١) المشتملة على قصة هدم قريش الكعبة خلافة ، نعم ربما كان في مرفوع علي بن ابراهيم (٢) وغيره « انه كان بنيان ابراهيم الطول ثلاثون ذراعاً ، والعرض اثنا وعشرون ذراعاً ، والسمة تسعة أذرع » تأييد لكون نحو ستة أذرع منه من البيت .

وعلى كل حال فلا بد من إدخاله في الطواف ، فلو طاف بينه وبين البيت لم يصح شوطه إجماعاً ، لا الطواف كله كما سمعته في النصوص السابقة ، يمكن قال الشهيد : فيه روايتان ، ويمكن اعتبار تجاوز النصف هنا ، وحيث لو كان السابع كفى إتمام الشوط من موضع سلوك الحجر ، وعله أراد بالرواية الأخرى ما سمعته من صحيح معاوية بن عمار المحتمل لكون الاختصار في جميع الأشواط ، وكون الطواف بمعنى الشوط ، وكذا خبر ابراهيم بن سفيان (٣) « كتبت الى أبي الحسن الرضا عليه السلام امرأة طافت طواف الحج فلما كانت في الشوط السابع اختصرت فطافت في الحجر وصلت ركعتي الفريضة وسمعت وطافت طواف النساء ثم أتت مني قال : تعيد » بل عن التذكرة لو دخل إحدى الفتحتين وخرج من الأخرى لم يحتسب له ، وبه قال الشافعي في أحد قوليه ، ولا طوافه بعده حتى ينتهي الى الفتحة التي دخل منها ، يعني فان دخلها أيضاً لم يحتسب أيضاً وإن تجاوزها وطاف بالحجر احتسب مطلقاً أو بعد النصف ، وفيه إشارة الى عدم الاكتفاء بإتمام الشوط من الفتحة ، بل يجب الاستئناف ، لظهور الاعادة في الخبرين فيه ، بل نص الثاني منها على الاعادة من الحجر الأسود كما سمعت ، والله المالم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١٠٠ -

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يكمله سبماً ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص (١) المستفيضة بل المتواترة .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يكون بين البيت والمقام ﴾ الذي هو لغة موضع قدم القائم ، والمراد به هنا مقام ابراهيم عليه السلام أى الحجر الذي وقف عليه لبناء البيت كما عن ابن أثير ، أو للاذان بالحج كما عن غيره ، بل عن العلوي وابن جماعة أنه لما أمر بالدعاء وأقام على المقام تطاول المقام حتى كان كأطول جبل على ظهر الأرض فنادى ، أو لما عن ابن عباس من أنه لما جاء بطلب ابنه اسماعيل فلم يجده قالت له زوجته انزل فأبى فقالت دعني اغسل رأسك فأنته بحجر فوضع رجله عليه وهو راكب ففسلت شقه ثم رفعتة وقد غابت رجله فيه ، فوضعت تحت الشق الآخر وغسلته فغابت رجله الثانية فيه ، فجعله الله من الشمائر ، وعن الأزرقى أنه لما فرغ من الأذان عليه جعله قبة فكان يصلي اليه مستقبل الباب ، وذكر أيضاً ان ذراع المقام ذراع ، وان القدمين داخلان فيه سبعة أصابع ، وعن ابن جماعة ان مقدار ارتفاعه من الارض نصف ذراع وربع وثمان بنذراع القماش ، وأن أعلاه مربع من كل جهة نصف ذراع وربع ، وموضع غوص القدمين ملبس بغضنة ، وعمقه من فوق الفضة سبع قراريط ونصف قيراط بالذراع المتقدم أي ذراع مصر المستعمل في زمانه ، ولعل اختلافهما باعتبار الذراع باليد والحديد .

وعلى كل حال فلا خلاف معتد به أجده في وجوب كون الطواف بينه وبين البيت ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، لخبر حريز عن ابن مسلم (٢) قال : « سأله عن حد الطواف الذي من خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت قال : كان

(١) الوسائل - الباب - ١٩ و ٣٢ - من ابواب الطواف

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

الناس على عهد رسول الله ﷺ يطوفون بالبيت والمقام ، وانتم اليوم تطوفون ما بين المقام وبين البيت فكان الحد موضع المقام اليوم ، فمن جازه فليس بطائف ، والحد قبل اليوم واليوم واحد قد رما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلها فمن طاف فتباعد من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت بمنزلة من طاف بالمسجد ، لأنه طاف في غير حد ولا طواف له « المنجبر والمعتضد بما عرفت ، وكان وجه ما فيه من الاختلاف بين اليوم وعهده ﷺ مع قوله ﷺ « والحد قبل اليوم واليوم واحد » ما عن مالك والطبري من انه كانت قريش في الجاهلية الصقته بالبيت خوفاً عليه من السيول ، واستمر كذلك في عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر ، فلما ولي عمر رده الى موضعه الآن الذي هو مكانه في زمن الخليل ، وإن كان يبعد ذلك أن النبي ﷺ أولى من عمر بذلك ، خصوصاً بعد عدم معرفته بموضعه في زمن الخليل ، ومن هنا كان المحكي عن ابن أبي مليكة أنه قال : موضع المقام هذا الذي هو فيه اليوم هو موضعه في الجاهلية وفي عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، إلا أن السيل ذهب به في خلافة عمر ثم رد وجعل في وجه الكعبة حتى قدم عمر فردده ، وعن تاريخ البخاري أن سبيل أم نهشل لما أتى المسجد أخذ المقام الى أسفل مكة فلما جف الماء أتوا بالمقام والصقوه بالكعبة وكتبوا الى عمر بذلك فورد مكة معتمراً في شهر رمضان من ذلك العام وسأل هل أحد عنده علم بمحل الحجر فقام المطلب بن وداعة السلمي وقيل رجل من آل عابد ، والأول أشهر ، أنا كنت أخاف عليه مثل هذا فاخذت مقياسه من محله الى الحجر ، فأجلسه عمر عنده وقال له : ابعت فأنتي بالمقياس فأتي به فوضع عمر المقام في محله الآن ، ونحوه عن النواوي والازرقعي ، وعن ابن سراقه ان ما بين باب الكعبة ومصلى آدم أرجح من تسعة أذرع ، وهناك كان موضع

مقام ابراهيم عليه السلام وصلى رسول الله ﷺ عنده حين فرغ من طوافه ركعتين ، وانزل عليه (١) « واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى » ثم نقله الى الموضع الذي هو فيه الآن ، وذلك على عشرين ذراعاً من الكعبة لئلا ينقطع الطواف بالمصلين خلفه ، ثم ذهب به السيل في أيام عمر الى أسفل مكة فأقي به وامر صهر برده الى الموضع الذي وضعه فيه رسول الله ﷺ ، ونحوه في أن رسول الله ﷺ هو الواضع له هنا ما عن ابني عتبة وعروبة ، بل قد يظهر من صحيح زرارة (٢) ان صهر قد أحصى فعل الجاهلية ، « قال لأبي جعفر عليه السلام قد أدركت الحسين عليه السلام قال : نعم أذكر وأنا معه في المسجد الحرام وقد دخل فيه السيل والناس يقومون على المقام يخرج الخارج فيقول قد ذهب به السيل ، ويدخل الداخل فيقول هو مكانه ، قال فقال يا فلان ما يصنع هؤلاء ؟ فقلت اصلحك الله تعالى يخافون أن يكون السيل قد ذهب بالمقام فقال لهم : إن الله عز وجل جملة علماء لم يكن ليذهب به فاستقروا ، وكان موضع المقام الذي وضعه ابراهيم عليه السلام عند جدار البيت ، فلم يزل هناك حتى حوله أهل الجاهلية الى المكان الذي هو فيه اليوم ، فلما فتح النبي ﷺ مكة رده الى الموضع الذي وضعه ابراهيم عليه السلام ، فلم يزل هناك الى أن تولى صهر فسأل الناس من منكم يعرف المكان الذي كان فيه المقام فقال رجل أنا كنت قد أخذت مقداره بتسم ، فهو عندي فقال ائمني به فأتاه به فقامه فردّه الى ذلك المكان » .

وعلى كل حال فعن أبي علي أجزاء الطواف خارج المقام مع الضرورة ، لصحيح الحلبي (٣) سأل الصادق عليه السلام « عن الطواف خلف المقام فقال ما أحب

(١) سورة البقرة - الآية ١٢٩

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٥٨ الرقم ٦٨١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

ذلك وما أرى به بأساً ، فلا تفعله إلا أن لا تجد منه بداً » قيل بل قد يظهر الميل اليه من المختلف والتذكرة والمنتهى ، ولكن فيه ان الخبر المزبور دال على الكراهة مع الاختيار دون الاضطرار كما عن ظاهر الصدوق الفتوى به لا الجواز وعدمه ، نعم يمكن القول باجزائه تقية ، اما غيرها فمشكل ، بل ظاهر ما سمعته من النص والفتوى ومعقد الاجماع عدم الاجزاء مطلقاً .

ثم إنه لا بد من ملاحظة المقدار المزبور من جميع الجوانب كما سمعت التصريح به في الخبر المزبور (١) بل نسبه في المدارك الى قطع الاصحاب ، وهو كذلك وهو كما عن تاريخ الازرقى الى الشاذروان ست وعشرون ذراعاً ونصف ، نعم لا إشكال في احتساب المسافة من جهة الحجر من خارجه بناءً على أنه من البيت ، بل في المدارك وغيرها وإن قلنا بخروجه عنه لوجوب ادخاله في الطواف فلا يكون محسوباً من المسافة ، وفيه انه خلاف ظاهر الخبر المزبور ، ولذا احتمل في المسالك احتسابه منها وإن لم يحز سلوكه ، ولا ريب في انه الاحوط ، وهل يعتبر وقوع الطواف بين البيت وحائط البناء الذي هو على المقام الاصلي أو بين الصخرة التي هي المقام هنا ؟ الظاهر الثاني ، كما انه لا مدخلية للمقام نفسه في الطواف ، فلو حول عن مكانه وجب الطواف في المقدار المخصوص كما دل عليه الخبران المزبوران (٢) بل خبر زرارة صريح ، هذا .

وعن الشافعي لا بأس بالحائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري ، ولا كونه في آخر باب المسجد وتحت السقف وعلى الاروقة والسطوح اذا كان البيت ارفع بناءً على ما هو اليوم ، فان جعل سقف المسجد أعلى لم يحز الطواف

(١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١ و ٢

على سطحه ، ومقتضاه كما عن التذكرة انه لو انهدمت الكعبة والعباد بالله لم يصح الطواف حول عرستها ، وهو بعيد بل باطل كبطلان القول بجواز الطواف في المسجد خارجاً عن القدر المزبور عندنا .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ لو مشى ﴾ الطائف في طوافه ﴿ على أساس البيت ﴾ الذي هو القدر الباقي من أساس الحائط بعد عمارته المسمى بالشاذروان ﴿ او ﴾ على ﴿ حائط الحجر لم يحزه ﴾ بلا خلاف ولا إشكال ، لعدم صدق الطواف بالبيت والحجر ، اذ الاول من الكعبة فيما قطع به الاصحاب على ما في المدارك ، بل هو المحكي عن غيرهم من الشافعية والحنابلة وبعض متأخري المالكية ، نعم عن ابن ظهرة من الحنفية جواز الطواف عندنا على الشاذروان ، لانه ليس من البيت ، نص على ذلك الاصحاب ، واعلم لما روه (١) من ان ابن الزبير لما هدم الكعبة وادخل الحجر او ستة اذرع منه او سبعة فيها لما سمعته من عائشة (٢) عن النبي ﷺ انه بناها على اساس ابراهيم الخليل ولم ينقص من عرض جدارها شيء ، اللهم إلا أن يكون النقصان المحاطوف بين الناس في البناء اذا ظهر على الارض ، ومثله يمكن منع كونه نقصاناً من البيت ، نعم في بعض التواريخ انه لما قتل ابن الزبير هدموا الكعبة واخرجوا ما كان ادخله فيها من الحجر ، والمراد ان المعروف كور الشاذروان وهو ما نقصته قريش من عرض أساس الكعبة ، لكن قد بنيت بعدهم غير مرة ، منها في اواخر عشر السنين وستمائة او اوائل عشر السبعين وستمائة فان كان المراد النقصان المتعارف عند ظهور الاساس الى الارض اشكل حينئذ دعوى خروجه من البيت ، وإن كان غيره وانه لما جددوها ابقوها على ما نقصتها

(١) مستدرک الحاكم ج ١ ص ٤٨٠

(٢) رواء في المغنى ج ٣ ص ٣٨٢

قريش النقصان الغير المتعارف اتجه حينئذ وجوب احتسابه في الطواف ، لكون الطواف عليه حينئذ طوافاً بالبيت لا به كما هو واضح ، وعلى كل حال فالعمل على ما عليه الاصحاب .

وأما الثاني فلمناقضاته لما سمعته سابقاً من وجوب الطواف به ، سواء قلنا بكونه من البيت او خارجاً عنه ، ولا ريب في عدم تحقق ذلك مع الطواف ماشياً على حائطه ، بل عن التذكرة عدم جواز مس الطائف الجدار بيده في موازاة الشاذروان ، لانه يكون بعض بدنه في البيت ، فلا يتحقق الشرط الذي هو خروجه عنه بجميحه ، بل كان كما لو وضع احد رجليه اختياراً على الشاذروان ، ولكن فيه منع الشرط المزبور مع فرض صدق الطواف عليه ولو لخروج معظم بدنه ، ولعله لذا جزم بالصحة في القواعد ، لكن الاحوط ما ذكره ، نعم لو مسه لا في موازاته لم يكن به بأس ، وفي كشف اللثام هو مبني على اختصاصه ببعض الجوانب كما عرفت ، قلت : المحكي عن ابن ظهرة في شفاء الغرام ان شاذروان الكعبة هو الاحجار اللاصقة بالكعبة التي عليها البناء المسمى المرخم في جوانبها الثلاثة : الشرقي والغربي واليمني وبعض حجارة الجانب الشرقي بناء عليه وهو شاذروان ايضاً ، واما الحجارة اللاصقة بمجدار الكعبة التي تلي الحجر فليست شاذرواناً ، لان موضعها من الكعبة بلا ريب ، والشاذروان هو ما نقصته قريش من عرض جدار اساس الكعبة حين ظهر على الارض كما هو عادة الناس في الابنية اشار الى ذلك الشيخ ابو حامد الاسفريابي وغيره ، والله العالم .

ومن لوازمه ركعتا الطواف ، وهما واجبتان في الطواف الواجب على المشهور بين الاصحاب نقلاً ومحصيلاً شهرة عظيمة ، بل عن الخلاف نسبته الى عامة اهل العلم ، وإن حكى فيه عن الشافعي قولاً بعدم الوجوب ناسباً له الى قوم من اصحابنا ، لكن لا نعرفهم ، بل في الرياض عنه الاجماع مع ان فيه وفي السرائر نقل قول بالاستحباب ، وفي التذكرة نسبة ذلك الى شاذ كالمحكي عن ابن

ادريس للتأسي (١) به ﷺ فإنه صلاحها ، وتلا قوله تعالى (٢) : « واتخذوا من مقام ابراهيم مضى » بل قيل أنها نزلت عليه حين فعلها ، ومنه مع غيره من النصوص (٣) المشتعلة على وجوب عود الناس لها الى المقام والصلاة فيه وذكر الآية دليلاً عليه يظهر وجه دلالة الآية على ذلك ، مضافاً الى الاجماع على عدم وجوب غيرها فيه ، وللأمر (٤) بقضائهما مع فواتهما المحمول على الوجوب المقتضي لوجوب الاداء لقول الصادق ﷺ في حسن معاوية او صحيحه (٥) « اذا فرغت من طوافك فأتت مقام ابراهيم ﷺ وصل ركعتين واجمله اماماً واقراً في الاولى منها سورة التوحيد ، وفي الثانية قل يا ايها الكافرون ، ثم تشهد وحمد الله واثن عليه وصل على النبي ﷺ واسأله ان يتقبل منك ، وهاتان الركعتان هما الفريضة ، ليس يكره ان تصليهما في اي الساعات شئت عند طلوع الشمس وعند غروبها ، ولا تؤخرهما ساعة تطوف وتفرغ فصلهما » وغيره من النصوص ، بل في كشف اللثام نسبة ذلك الى الاخبار الكثيرة جداً ، ولعله يريد ما تسمعه منها إن شاء الله في وجوب كونها في المقام وفي قضائهما وغير ذلك ، وعلى كل حال فلا ريب في ضعف القول المزبور كدليله الذي هو الاصل المقطوع بما عرفت بعد تسليم جريانه هنا ، وعدم تامين الآية لهذا المعنى الذي

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ١٨٠

(٢) سورة البقرة - الآية ١١٩

(٣) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف

(٤) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣ و ١٨

(٥) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٧١ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

وذيله في الباب ٧٦ منها الحديث ٣

قد سمعت القرائن عليه النافية لاحتمال ارادة موضع الدعاء من المصلى أو القبلة ، وكون المراد بالمقام هو الحرم كله او مع سائر المشاعر ، وقوله عليه السلام (١) الاعرابي الذي قال له عليه السلام هل علي غيرها يعني الخس : « لا إلا أن تطوع » المحتمل لعدم وجوب حج وعمرة عليه ، وقول أبي جعفر عليه السلام لزراعة في الحسن (٢) : « فرض الله الصلاة ، ومن رسول الله عليه السلام عشرة أوجه : صلاة السفر وصلاة الحضر وصلاة الخوف على ثلاثة أوجه ، وصلاة كسوف الشمس والقمر ، وصلاة العيدين وصلاة الاستسقاء والصلاة على الميت » المحتمل كسابقه على ما في كشف اللثام ليكون المراد ما شرع من الصلاة بنفسها لا تابعة لطواف أو غيره ، على أنه عام أو مطلق يحكم عليه ما عرفت ، كما هو واضح .

ثم لا يخفى عليك دلالة الحسن المزبور على استحباب قراءة التوحيد في الاولى منها . والجحد في الثانية ، بل في المختلف انه المشهور ، وبه صرح في التذكرة والتحرير ، بل الأول منها انه رواه العامة (٣) عن النبي عليه السلام ، نعم في الثاني منها كاللديروس انه روي العكس (٤) إلا أنا لم نتحققه وإن حكى القول به في المختلف عن الشيخ في النهاية في باب القراءة دون باب الطواف الذي صرح فيه بما سمعت ، ولا ريب في أنه الأولى ، حملاً لاطلاق بعض النصوص على الحسن المزبور المتضمن لاستحباب الدعاء بهما كما أشار اليه في الدروس ، قال : والدعاء بالمأنور أو بما سنع ، والله العالم .

(١) سنن النسائي ج ١ ص ٢٢٧

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب اعداد الرأض ونوافلها - الحديث

٢ من كتاب للصلاة

(٣) و(٤) سنن البيهقي ج ٥ ص ٩١

﴿ولو نسيها وجب عليه الرجوع﴾ بلا خلاف أجده فيه إلا ما يحكي عن الصدوق من الميل إلى صلاتها حيث يذكر ، بل في كشف اللثام الاجماع عليه كما هو الظاهر ، ولعله كذلك لاصالة عدم السقوط مع النسي من الاتيان بالمأمور به على وجهه ، وصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) ، قال : « سئل عن رجل طاف طواف المريض ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف طواف النساء ولم يصل أيضاً لذلك الطواف حتى ذكر وهو بالابطح قال : يرجع إلى المقام فيصلي ركعتين » وخبر عبيد بن زرارة (٢) عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف طواف النساء فلم يصل الركعتين حتى ذكر بالابطح يصلي أربع ركعات قال : يرجع فيصلي عند المقام أربعاً » ومرسل الطبرسي في المحكي عن مجمله (٣) عن الصادق عليه السلام « انه سئل عن الرجل يطوف بالبيت طواف الفريضة ونسي أن يصلي الركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام فقال : يصليهما ولو بعد أيام ، لأن الله تعالى يقول واتخذوا الآية » وعن العياشي روايته (٤) ولكن « وجعل أن يصلي » ﴿و﴾ غيرها من النصوص .

نعم ﴿لو شق﴾ عليه الرجوع فضلاً عما لو تعذر ﴿قضاهما حيث ذكر﴾ كما في القواعد والنافع ومحكي التهذيب والاستبصار ، ولعله المراد من التعذر في محكي النهاية والمبسوط والسرائر والمهذب والجامع ، لقاعدة الحرج واليسر المشار إليها في صحيح أبي بصير (٥) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام وقد قال الله تعالى « واتخذوا من مقام إبراهيم

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف

مصلي « حتى ارتحل قال : إن كان ارتحل فإني لا اشق عليه ولا آمره أن يرجع ولكن يصلي حيث يذكر » المحمول عليه خبر أبي الصباح (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يصلي الركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام في طواف الحج أو العمرة فقال : إن كان بالبلد صلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام ، فإن الله تعالى يقول « واتخذوا » إلى آخره ، وإن كان قد ارتحل فلا آمره أن يرجع » بل وحسن معاوية (٢) « فلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل نسي الركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام فلم يذكر حتى ارتحل من مكة قال : فليصلها حيث ذكر ، وإن ذكرها وهو في البلد فلا يبرح حتى يقضيها » بل وخبر عمر بن البر (٣) عنه عليه السلام أيضاً « في من نسي ركعتين طواف الفريضة حتى أتى منى أنه رخص له أن يصليها بمنى » وخبر إبراهيم بن المثني وحنان (٤) قال : طفنا بالبيت طواف النساء ونسينا الركعتين فلما صرنا بمنى ذكرناها فأتينا أبا عبد الله عليه السلام فسألناه فقال : صليهما بمنى » وخبر عمر بن يزيد (٥) عنه عليه السلام أيضاً سأله « عن رجل نسي الركعتين ركعتي الفريضة عند مقام إبراهيم عليه السلام حتى أتى منى قال يصليهما بمنى » وخبر هاشم بن المثني (٦) قال : « نسيت أن أصلي الركعتين للطواف خلف المقام حتى انتهيت إلى منى فرجعت إلى مكة فصليتهما ثم عدت إلى منى فذكرنا

(١) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١٦

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف

الحديث ١٨ - ٢ - ١٧ - ٨ والرابع عن هشام بن المثني وحنان

(٦) الرسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف - الحديث ٩ عن هشام

ابن المثني ويحذف الحاده مع الهاشم كما ذكر في كتب التراجم .

الجواهر - ٣٨

ذلك لابي عبدالله عليه السلام فقال : « أولاً صلاحها حيث ذكر » وربما حمل على المندوب
وخبير حنان بن سدير (١) قال : « زرت ففسيت ركعتي الطواف فأبيت أبا عبدالله
عليه السلام وهو بقرن الثعالب فسأله فقال : صل في مكانك » .

ولعله له وسابقه وغيرها حكي عن الصدوق الميل الى قضائها حيث يذكر
مطلقاً ، لكنه مناف لما سمعته من النص والفتوى ، فالأولى الجمع بما عرفت ،
خصوصاً بعد ما قيل من قصورها جملة عن الصحة ، بل ضعف بعضها سنداً ،
وجميعها دلالة بعد احتمال التقييد المزبور الذي هو أولى من الجمع بتميل الدال على
التقييد على الاستحباب وإبقاء المطلق على حاله ، لماومية رجحان التخصيص على
غيره من أنواع المجاز ، مضافاً الى الاعتضاد بالمشهرة المنظمة التي كانت تكون
إجماعاً ، بل هي كذلك كما عرفت ، وبكثرة النصوص المزبورة وصحتها ، واتضمن
جملة منها تعليل الامر بالجوع بقوله تعالى « واتخذوا » والأمر للجوع دلماً ،
فما عن بعض من قارب عصرنا - من الميل الى جواز قضائها حيث ذكر مطلقاً تمسكاً
بما سمعت من المصوح - في غير محله ، ومنه يعلم النظر دليلاً في الدروس من أنه لو
نسي الركعتين رجع الى المقام ، فإن تعذر فحيث شاء من الحرم ، فإن تعذر فحيث
أمكن من البقاع ، ضرورة عدم موافق له على هذا التفصيل ، ولا دليل كما
اعترف به بعضهم .

وفي التحرير جواز الاستنابة فيها إن خرج وشق عليه الرجوع ، وكذا
في التذكرة إن صلاحها في غير المقام ناسياً ثم لم يتمكن من الرجوع ، ولعله لجواز
الاستنابة فيها تبعاً للطواف فكذا بدونه ، والصحيح عمر بن يزيد (٢) عن
ابي عبدالله عليه السلام « في من نسي ركعتي الطواف حتى ارتحل من مكة قال : إن

كان قد مضى قليلاً فليرجع فليصلهما أو يأمر بعض الناس فليصلهما عنه» وصحيحه الآخر (١) عنه عليه السلام أيضاً «من نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة حتى خرج من مكة فعليه أن يقضي أو يقضي عنه وليه أو رجل من المسلمين» وخبر ابن مسكان (٢) قال : «حدثني من سأله عن الرجل ينسى ركعتي طواف الفريضة حتى يخرج فقال : يوكل» قال ابن مسكان وفي حديث آخر (٣) «إن كان جاوز ميقات أهل أرضه فليرجع وليصلها ، فإن الله تعالى يقول : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» وخبر محمد بن مسلم (٤) سأل أحدهما (عليهما السلام) «عن نسي أن يصلي الركعتين فقال : يصلي عنه» لكن الجميع كما ترى لا تقييد في شيء منها بما ذكره ، كالحكي عن ظاهر المبسوط من الاستئابة إذا خرج مع تعبد الترك .

﴿و﴾ يحتمل في خبري ابني يزيد ومسلم منها إرادة ما ذكره المصنف والفاضل والشيخ وبنو حمزة وإدريس وسعيد من أنه ﴿لو مات﴾ ولم يصلهما ﴿قضاءهما الولي﴾ عنه ، مضافاً إلى عموم ما دل (٥) على قضائه الصلاة الفائتة عنه بل هما أولى بذلك باعتبار مشروعية النيابة فيها في حياة المنوب عنه ولو تبعاً للطواف ، بل قد يظهر من خبر ابن يزيد منهما جواز قضاء غير الولي مع وجوده ولا بأس به ، وإن كان الأحوط خلافه .

ولو ترك معهما الطواف في المسالك «في وجوبهما حينئذ عليه ويستتيب

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف

الحديث ١٣ - ١٤ - ١٥ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١٨ و ٦

والباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان - الحديث ٥

في الطواف أو يستنذب عليهما معاً من ماله وحرام ، ولعل وجوبهما عليه مطلقاً أقوى لعموم قضاء ما فاتته من الصلاة الواجبة ، أما الطواف فلا يجب عليه قضاؤه عنه وإن كان بحكم الصلاة « قلت : مستسمع فيما يأتي عند تعرض المصنف لمسألة نسيان الطواف من النصوص (١) ما ينافي ذلك .

والجاهل كالناسي في الحكم المذكور ، لقول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح جميل (٢) « إن الجاهل في ترك الركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام بمنزلة الناسي » مضافاً الى إطلاق بعض النصوص (٣) وخبر المياشي (٤) السابق . أما الامامد في المسائل ان الأسحاب لم يتعرضوا لذكره ، والذي يقتضيه الأصل أنه يجب عليه العود مع الامكان ، ومع التعمذر يصلحها حيث أمكن « وفي المدارك بعد أن حكى ذلك عنه قال : « لا ريب أن مقتضى الأصل وجوب العود مع الامكان ، وإنما الكلام في الاكتفاء بصلاتهما حيث أمكن مع التعمذر أو بقاءهما في الذمة الى أن يحصل التمكن منهما في محلهما ، وكذا الاشكال في صحة الأفعال المتأخرة عنهما من صدق الاتيان بهما ، ومن عدم وقوعهما على الوجه المأمور به » وتبعه في الرياض ، قلت : قد يقال بتناول صحيح الجاهل الشامل للمقصر الذي هو كالعامد ، كما أنه قد يقال بان الأدلة المزبورة خصوصاً الآية وما اشتمل على الاستدلال بها من النصوص إنما تدل على وجوبها بعد الطواف لا اشتراط صحته بهما ، ولذا كان له تركهما في الطواف المندوب ، ولم يؤمر باعادة السعي وغيره من الأفعال لناسيهما والجاهل بهما ، فليس حينئذ في

(١) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ - ٢٠

(٣) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٥ و٦ و٧

عدم فعلهما بمد الطواف عمداً إلا الاثم ووجوب القضاء كما ذكره ثاني الشهيدين لا بطلان ما تمعهما من الأفعال ، وجعلهما في المتن من لوازم الطواف أعم من ذلك ، والله العالم .

﴿ مسائل ست : الأولى الزيادة ﴾ عمداً ﴿ على سبع في الطواف الواجب محظورة ﴾ ومبطله ﴿ على الاظهر ﴾ كما عن الوسيلة والاقتصاد والجمل والمقود والمذهب ، بل في المدارك أنه المعروف من مذهب الأصحاب ، وفي كشف الثام أنه المشهور ، وهو كذلك مع نيته في الابتداء على وجه الإدخال في الكيفية ، ضرورة كونه حينئذ ناوياً لما يأمر به الشارع ، فهو كمن نوى صوم الوصال مثلاً ، بل في كشف الثام وكذا لو نواها في الانتهاء ، لأنه لم يستدم النية الصحيحة ولا حكمها ، وفيه أن ذلك غير مناف لاستدامة النية على سبع وإن نوى الزيادة عليها .

وأما إذا تعدد فعلها من غير إدخال لذلك في النية في الابتداء أو في الانتهاء فإن تعدد فعلها لا من هذا الطواف ففي كشف الثام عدم البطلان ظاهر ، لأنها حينئذ فعل خارج وقع لنوا أو جزء من طواف آخر ، وإن تعددها من هذا الطواف فظاهر ما سمعته من المشهور البطلان ، لأنه كزيادة ركعة في الصلاة لقوله ﷺ (١) : « الطواف بالبيت صلاة » وقول أبي الحسن عليه السلام في خبر عبدالله بن محمد (٢) « الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة المفروضة إذا زدت عليها ، فإذا زدت عليها فعلبك الاعادة وكذلك السعي » ولخروجه عن الهيئة التي فعلها النبي ﷺ مع وجوب التأمي ، وقوله ﷺ (٣) « خذوا

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٨٧ وكنز العمال ج ٣ ص ١٠ الرقم ٢٠٦

(٢) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١١

(٣) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

عني مناسكتكم » ولخبر أبي بصير (١) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط قال : يعيد حتى يستتمه » ولكن نوقش بكون الأول قياساً محضاً ، على أنه ليس كزيادة ركعة في الصلاة ، بل مثل فعلها بعد الفراغ ، ومنع خروجه عن الهيئة المهدودة ، ضرورة كون الزيادة إنما لحقتها من بعد ، وعدم فعله لها لا يقتضي التحريم فضلاً عن البطلان ، للأصل وغيره ، ولو سلم فاقصاه أنه تشريع محرم خارج عن العبادة ، وبالطعن في سند الخبرين المحتملين لنية الزيادة أول الطواف أو اثنائه بناء على ما سمعته من كشف اللثام ، بل قد يحتمل الثاني منهما إرادة إتمام طواف آخر كما يشعر به قوله عليه السلام يستتمه ، على أنه إنما يدل على تحريم زيادة الشوط ، كل ذلك مضافاً إلى الأصل وإطلاق صحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) سأل « عن رجل طاف طواف الفريضة ثمانية أشواط قال : يضيف إليها مستأ » ونحوه غيره .

ولكن قد يدفع جميع ذلك بظهور الخبرين المنجبرين بما سمعت ، بل يؤيد إرادة إعادة ذلك الطواف من قوله عليه السلام يستتمه » روايته في الكافي حتى « يتنبه » وهو كالصرح في إرادة الطواف الأول ، وصحيح ابن مسلم وغيره محمول على الزيادة سهواً أو مع نية طواف ثانٍ ، بل في كشف اللثام أو تعدد الشوط من طوافه الأول مع جهل الحكم أو الغفلة عنه ، ومقتضاه معذورية الجاهل كالناسي وهو مشكل مع فرض الاتيان في أول النية بل والائتاء على ما ذكره من كونه كالابتداء ، ضرورة اقتضاء ما سمعت البطلان على تقدير الجهل والعمد ، بل لعل إطلاق نحو عبارة المتن يقتضي ذلك أيضاً كالخبرين الذين مقتضاهما البطلان حتى في الزيادة المتأخرة عن الأكمال نحو العالم ، بل في المسالك التصريح بأن الجاهل

هنا كالعالم ، ثم إن ظاهر الخبرين المربورين والفناوى إعادة الطواف من رأس لا الشروط خاصة وهو كذلك كما صرح به غير واحد .

هذا كله في طواف الفريضة ﴿ و ﴾ أما الزيادة عمداً ﴿ في ﴾ طواف ﴿ النافلة ﴾ ففي القواعد كالتن ﴿ مكروهة ﴾ ولكن لا أعرف وجهه مع فرض كون المراد ما ذكرناه من الزيادة المحرمة في الطواف الواجب حتى المناخرة لكن نية أنها زيادة في الطواف ، ضرورة كون الحرمة في الجميع للتشريع ، وخبر طائفة (١) الآتي إنما هو في غير العرض كما ستعرف إن شاء الله ، اللهم إلا أن يريد حرمة الزيادة في الفريضة وإن لم تكن على جهة التشريع ، وكراهتها في النافلة أو أن المراد من الزيادة في النافلة خصوص القرآن الذي صرح في النافع بكراهته في طواف النافلة بمعنى عدم الفصل بين الطوافين مثلاً بالصلاة كما صرح به غير واحد ، بل في محكي التنقيح في الخلاف بل هو المراد مما عن النهاية والاقتصاد والتهذيب والاستبصار من أن الأفضل تركه لقول أبي جعفر عليه السلام في خبر زرارة (٢) المروي في مستطرفات السرائر عن كتاب حربز « لا قرآن بين اسبوعين في فريضة ونافلة » وإطلاق خبر البرزطي (٣) « سأل رجل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يطوف الأسبوع جمعاً فيقرن فقال : لا إلا الأسبوع وركعتان ، وإنما قرن أبو الحسن عليه السلام لأنه كان يطوف مع محمد بن إبراهيم لحال التقيّة » وقوله عليه السلام في خبر علي بن أبي حمزة (٤) « لا تقرن بين اسبوعين » المحمول على إرادة الكراهة من النهي فيه ولو لني الخلاف في الجواز الذي سمعته من التنقيح الذي يشهد له التتبع ، مضافاً الى قول الصادق

(١) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الطواف - الحديث

جاء في صحيح زرارة (١) : « إنما يكره أن يجمع الرجل بين الأسبوعين والطوافين في الفريضة ، فلما في النافلة فلا بأس » وفي خبر عمر بن يزيد (٢) « إنما يكره القران في الفريضة ، فلما النافلة فلا وانه ما به بأس » بناء على إرادة الحرمة من الكراهة المزبورة ليجتنب في البأس عنه في النافلة الظاهر في عدمها فيها بقرينة المقابلة ، مع أن الكراهة مجم عليها ، وخبر زرارة (٣) « ربما طعت مع أبي جعفر عليه السلام وهو ممسك بيدي الطوافين والثلاثة ثم ينصرف ويصلي الركعات مستأ » وخبره الآخر (٤) « طفت مع أبي جعفر (عليه السلام) ثلاثة عشر اسبوعاً قرنهما جميعاً وهو آخذ بيدي ثم خرج ففتح فاحية فصلى ستاً وعشرين ركعة وصليت معه » وخبر علي بن جعفر (٥) المروي عن قرب الاسناد سأل أخاه موسى (عليه السلام) « عن الرجل يطوف السبوع والسبوعين فلا يصلي ركعتين حتى يبدو له أن يطوف اسبوعاً آخر هل يصلح ذلك ؟ قال : لا يصلح ذلك حتى يصلي ركعتي السبوع الاول ثم يطوف ما أحب » وخبره الآخر (٦) عنه (عليه السلام) ايضاً « سألت عن الرجل هل يصلح له أن يطوف طوافين والثلاثة ولا يفرق بينهما بالصلاة حتى يصلي لها جميعاً قال : لا بأس غير أنه يسلم في كل ركعتين » ونحوه خبراه الآخران (٧) عنه (عليه السلام) ايضاً المشتملان على رؤيته كذلك ، وغير ذلك من المصوص الدالة على الجواز والكراهة المحمولة بقرائن عديدة على إرادة النافلة .

ومنه مضافاً الى النصوص السابقة يظهر الوجه في عدم جوازه في الفريضة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب

الطواف - الحديث ٦ - ٤ - ٢ - ٥ - ٨ - ٩

(٧) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠ و١١

كما عن النهاية والمبسوط والتهذيب والجل والعقود والمهذب والجامع ، بل عن
التذكرة نسبتة الى أكثر علماءنا ، خلافا لما عن الاقتصاد والدروس والمختلف من
الكراهة للاصل المقطوع بما عرفت ؛ والخبرين المزبورين الذين قد عرفت إرادة
الحزمة من الكراهة فيهما ، وإلا لكانت منفية عنه في النافلة ، والاجماع على خلافه ،
بل ربما قيل إنه لولا ذلك لكان المنع عنه فيها كالقريضة في غاية القوة ، لما سمعته
عن النهي عنه في النصوص السابقة الذي يقصر الخبران المزبوران عن صرفه عن
ظاهره ، خصوصاً بعد قوة احتمال النقية فيهما كما سمعت الإشارة اليه في خبر
البرزنطي ، ونحوه خبر علي بن أبي حمزة (١) « سألت أبا الحسن (عليه السلام)
عن الرجل يطوف ويقرن بين أسبوعين فقال : إن شئت رويت لك عن أهل مكة
فقال : قلت له : والله مالي في ذلك حاجة جعلت فداك ، ولكن ارولي ما أدين
الله عز وجل به ، فقال : لا تقرن بين أسبوعين ، كلما طفت أسبوعاً فصل
ركعتين » وإن كان هو خالياً عن الثمرة بعد ما عرفت من الاجماع وغيره مما
يقتضي إرادة الأعم من الكراهة والحزمة من ذلك ونحوه ، بل في النافع
والتنقيح البطلان معها في القريضة على الأشهر ، قال في الأول : « والقران
مبطل في القريضة على الأشهر ومكرره في النافلة » وإن كنا لم نتحقق ذلك
بل في الرياض « أنا لم نقف على نص ولا فتوى تتضمن الحكم بالابطال ، وإنما
غايتهما النهي عن القران الذي غايته التحريم ، وهو لا يستلزم بطلان الطواف الأول
إذا كان قريضة أو بطلانهما ممّا كما هو ظاهر العبارة وغيرها لتعلق النهي بخارج
العبادة ، لعدم صدق القران إلا بالأتين بالطواف الثاني ، فهو المنهي عنه لاها

(١) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الطواف - الحديث ٣

معاً أو الأول كما هو ظاهر القوم ، نعم لو أريد بالبطلان الطواف الثاني أنجه ، لتعلق النهي بنفس العبادة حينئذ ، وبطل على البطلان حينئذ زيادة على ذلك الأخبار (١) الدالة على فورية صلاة الطواف وإنها يجب ساعة الفراغ منه لا تؤخر بناء على ما قررناه في الأصول من استحالة الأمر بشيئين متضادين في وقت مضيق ولو لأحدهما ، قلت : قد يناقش بعد الانضمام عما ذكره أخيراً الذي هو مع أنه غير تام في نفسه كما حققناه في محله لا يتم في حال الغفلة والنسيان للصلاة ، لصدق اسم القرآن عليهما معاً ، والنهي في العبادة وإن كان خارجاً ظاهر في الفساد كما هو واضح ، وحينئذ يتجه البطلان فيها .

ومن الغريب ما في كشف اللثام من حمل عبارة الدافع على إرادة الزيادة على السبعة شوطاً أو أزيد على نية الدخول في ذلك الطواف لا استئناف آخر فانه المبطل ، وقد أطلق على هذا المعنى في التذكرة والمنتهى وخلاط فيها بينه وبين المعنى الأول ، ففي المنتهى « لا يجوز الزيادة على سبعة أشواط في الطواف الفريضة ، فلو طاف ثمانية عمداً أعاد ، وإن كان سهواً استحب له أن يتم أربعة عشر شوطاً ، وبالجمللة الفرائض في طواف الفريضة لا يجوز عند أكثر علمائنا » ثم استدلل بأنه لا يجوز لم يفعله فلا يجوز لقوله لا يجوز (٢) « خذوا عني مناسككم » وبأنها فريضة ذات عدد فلا يجوز الزيادة عليها كالحلقة ، ولما مر من قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير (٣) « فن طاف ثمانية يعيد حتى يستتمه » ثم قال ويدل على المنع من القرآن وذكر خبري البرنطلي (٤) وعلي بن أبي حمزة (٥)

(١) الوسائل - الباب - ٧٦ - من أبواب الطواف

(٢) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

(٣) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب الطواف - الحديث ٧ - ٣

ثم قال رحمه الله في فروع المسألة : « هل القران في طواف الفريضة محرم أم لا ؟ قال الشيخ : لا يجوز ، وهو كما يحتمل التحريم يحتمل الكراهة ، لكنه احتمال بعيد ، وقال ابن ادريس : إنه مكروه شديد الكراهة ، وقد يعبر عن مثل هذا بقولنا « لا يجوز » وكلام الشيخ في الاستبصار يعطي الكراهة ، وفي النذكرة لا يجوز القران في طواف الفريضة عند أكثر علماءنا ، لان النبي ﷺ لم يفعله فلا يجوز فعله لقوله ﷺ « خذوا » ولأنها فريضة ذات عدد فلا يجوز الزيادة عليه كالصلاة ، ولان الكاظم رحمه الله « سئل عن الرجل يطوف بقرن بين أسبوعين فقال : كلما طفت أسبوعاً فصل ركعتين » وذلك كله كما ترى لا شهادة فيه على ما ذكره من التأويل ، بل أقصاه المناقشة في الأدلة على عنوان القران ، وعلى كل حال فان فعل القران في النافلة استحب له الانصراف على الوتر فيقرن بين ثلاثة أو خمسة أو سبعة كما صرح به الفاضل والشيخ ويحيى بن سعيد ، بل عن الفاضل كراهة الانصراف على شفع لخبر طلحة بن زيد (١) عن جعفر عن أبيه (عليها السلام) « انه كان يكره أن ينصرف في الطواف إلا على وتر من طوافه » والله العالم

المسألة (الثانية) قدم تقدم أن (الطهارة) من الحدث (شرط في الواجب دون الندب حتى انه يجوز ابتداء المندوب مع عدم الطهارة وإن كانت الطهارة أفضل) لكن لا يصلي بدونها ، فلاحظ وتأمل .

المسألة (الثالثة) المشهور انه (يجب أن يصلي ركعتي الطواف) الواجب (في المقام) للتأسي والآية (٢) والمستفيض من النصوص (٣) أو

(١) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) سورة البقرة - الآية ١١٩

(٣) الوسائل - الباب - ٧١ و ٧٢ - من ابواب الطواف

المتواتر أو المقطوع بمضمونه ، والمراد به ﴿ حيث هو الآن ﴾ لا حيث كان على عهد إبراهيم عليه السلام ثم على عهد النبي ﷺ على ما سميته في بعض الاخبار ،
 الصحيح ابن ابراهيم بن أبي محمود (١) سأل الرضا عليه السلام « أصلي ركعتي طواف
 الفريضة خلف المقام حيث هو الساعة أو حيث كان على عهد رسول الله ﷺ ؟ »
 فقال : « حيث هو الساعة » ولأنه المفهوم من غيره من النصوص المتضمنة للصلاة
 فيه ، كرسائل صفوان (٢) الذي هو من أصحاب الاجماع عن الصادق عليه السلام
 « ليس لاحد أن يصلي ركعتي طواف الفريضة إلا خلف المقام ، لقول الله عز
 وجل « واتخذوا الآيات » فان صلاحها في غيره أعاد الصلاة » وخبر عبدالله بن
 مسكان (٣) الذي هو من أصحاب الاجماع أيضاً عن ابي عبدالله البزازي عن
 الصادق عليه السلام « عن نسي فصلي ركعتي طواف الفريضة في الحجر قال :
 يعيدهما خلف المقام ، لان الله يقول : « واتخذوا الآيات يعني ركعتي طواف
 الفريضة » وصحيح الحلبي (٤) عنه عليه السلام أيضاً « إنما نسك الذي يقرن بين الصفا
 والمروة مثل نسك المفرد ، ليس بأفضل منه إلا بسباق الهدي ، وعليه طواف
 بالبيت وصلاة ركعتين خلف المقام » الخبر ، وصحيح ابن مسلم (٥) عن احدهما
 (عليهما السلام) المتقدم آتفاً المشتمل على قوله عليه السلام : « يرجع الى المقام فيصلي
 ركعتين » وحسن معاوية بن صمار (٦) عن الصادق عليه السلام المتقدم أيضاً « اذا
 فرغت من طوافك فائت مقام إبراهيم عليه السلام فصل ركعتين واجمله أماماً » الخبر

(١) و (٦) الوسائل - الباب - ٧١ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٦

(٥) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٥

﴿ و ﴾ غير ذلك من النصوص الدالة على أنه ﴿ لا يجوز في غيره ﴾ .

خلافا لما عن الخلاف من جواز فعلها في غيره ، بل عنه نفي الخلاف عن أجزاء الصلاة في غيره وعدم وجوب الاعادة ، وما عن الصدوقين من جواز صلاتها في خصوص طواف النساء في سائر مواضع المسجد ، وإن كنا لم نعث على ما يدل على الفرق بينه وبين غيره كما اعترف به في كشف الثام ، قال : « إلا رواية عن الرضا عليه السلام » والظاهر إرادته ما عن الفقه المنسوب (١) إلى الرضا عليه السلام حيث قال بعد ذكر المواضع التي يستحب الصلاة فيها وترتيبها في الفضل ما صورته « وما قرب من البيت فهو أفضل إلا أنه لا يجوز أن يصلي ركعتي طواف الحج والعمرة إلا خلف المقام حيث هو الساعة ، ولا بأس بأن يصلي ركعتين لطواف النساء وغيره حيث شئت من المسجد الحرام » إلا أنه مع عدم ثبوت نسبه عندنا لا يصلح مخصصاً للنصوص المزبورة

نعم قد يستدل للاول بالأصل بعد عدم نصوصية الآية فيه ، لأنها إن كانت من قبيل اتخاذ الخاتم من الفضة كما هو الظاهر أو كانت « من » فيها بمعنى « في » لزم أن يراد بالمقام المسجد أو الحرم ، وإلا وجب فعل الصلاة على الحجر نفسه ، وإن أريد الاتصال والقرب بالمقام الصخرة فالمسجد كله بقربه ، وإن وجب الأقرب فالأقرب لزم أن يكون الواجب في عهده عليه السلام عند الكعبة لكون المقام عندها ، وكذا عند ظهور القائم عليه السلام ، وكذا كلما نقل إلى مكان وجبت الصلاة فيه ، ولعله لا قائل به ، وفيه أنه بعد تسليمه لا ينافي الظهور الذي عليه المدار في إثبات المطلوب ، خصوصاً بعد ما ورد في (من خ) نزول

(١) ذكر قطعة منه في المستدرک في الباب - ٤٦ - من ابواب الطواف

الحديث ١ ، والباب - ٤٨ - منها - الحديث ١ وتمامه في فقه الرضا عليه السلام من ٢٨

الآية عند فعلها الذي هو كالتفسير لها وما ورد من الاستدلال بها في النصوص (١) مضافاً الى قاعدة الانتقال الى أقرب المجازاة مع تعذر الحقيقة ، وإمكان منع عدم القائل به بعد عدم تعرض أحد له وغير ذلك ، وإطلاق بعض النصوص السابقة فعلها في مكانه الذي قد عرفت المراد به - مع اختصاصه بالناسي ، وحمل غيره عليه قياس - يقتضي جواز فعلها حينئذ اختياراً في غير المسجد ، ولا يقول به الخصم ، وإشعار لفظ « لا ينبغي » في خبر زرارة (٢) الآتي الذي يراد منه الحرمة ولو بقرينة ما سمعته من النصوص والفتاوى كما ترى ، ونفي الخلاف في الخلاف عن الاجزاء مع كونه موهوماً بما سمعت معارض بها ايضاً مع رجحانها عليه من وجوه ، وعلى كل حال فلا ريب في ضعف القول المزبور بعد ما سمعت من النصوص والفتاوى .

إنما الكلام فيما سمعته من المصنف متمماً له بقوله : ﴿ فان منعه زحام صلى وراءه أو الى أحد جانبيه ﴾ مع أن الموجود في النصوص (٣) الصلاة عند المقام وخلفه وجعله أماماً ، بل مقتضى تحكيم الثاني على إطلاق الاول يعين كونها خلفه كما عن الصدوقين وأبي علي والشيخ في المصباح ومختصره والقاضي في المذهب ، بل في الدروس معظم الاخبار وكلام الاصحاب ليس فيها الصلاة في المقام بل عنده أو خلفه ، وعن الصادق عليه السلام (٤) « ليس لأحد أن يصليهما إلا خلف

(١) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠ و ١٥

و ١٦ و ١٩ و ٢٠

(٢) الوسائل - الباب - ٧٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٧١ و ٧٢ و ٧٤ - من ابواب الطواف

(٤) الوسائل - الباب - ٧٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١

المقام » واما تعبير بعض الفقهاء بالصلاة في المقام فهو مجاز تسمية لما حول المقام باسمه ، اذ القطع بان الصخرة التي فيها أثر قديم ابراهيم عليه السلام لا يصلى عليها ، ولا خلاف في عدم جواز التقدم عليها ، والمنع من استدبارها ، ومنه يعلم الظر فيما في كشف اللثام من أنه لا بأس عندي بإرادة نفس الصخرة ، وحقيقة الظرفية بمعنى أنه إن أمكن الصلاة على نفسها فعل اظاهر الآية ، فان لم يمكن كما هو الواقع في هذه الازمنة صلى خلفه أو الى جانبيه ، مضافاً الى عدم وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وغيره ، بل قد سمعت أن الواقع خلافه من الصلاة خلفه وجعله أمماً ، وأنه عليه السلام قرأ الآية بعد أن فعل مشيراً بذلك الى كونه المراد منها ، كما أن المحكي عن ابراهيم عليه السلام أنه جعله بعد وقوع الآية من الله تعالى في الصخرة قبله لصلاته .

وعلى كل حال فقد عبر بإيقاع الـ كـنـين في المقام في النهاية والمبسوط والوسيلة والمراجم والسرائر والنافع والقواعد والتذكرة والتحرير والتبصرة والارشاد والمنتهى ، ولعل المراد عنده كما في جملة من بنصوص (١) ومحكي التهذيب والاقتصاد والجمل والمعقود وجل العلم والعمل وشرحه والجامع ، ويشهد له ما عن المنتهى والتذكرة من الاستدلال على الصلاة فيه بنصوص « عنده » و « خلفه » لكن قد يشكل ذلك في عبارة المصنف والفاضل ونحوها مما اشترط فيه الصلاة خلفه أو أحد جانبيه بالزحام ، وكذا عن الوسيلة ، لكن فيها أو بخذائمه نحو ما عن النهاية والمبسوط والسرائر والنافع أو بحجالة ، وفي النافع وعن التهذيب إن زوحم صلى حiale ، وعن الاقتصاد يصلى عند المقام أو حيث يقرب منه ،

(١) الوسائل - الباب - ٧٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١ والباب

٧٤ منها الحديث ٦ و٧ و١٦ .

وبالجملة لا وجه لاشتراط الصلاة خلفه بذلك ضرورة جوازه اختياراً ، بل مقتضى
الجمع بين المصوص تعيينه كما عرفت ، اللهم إلا أن يريدوا التبعاد الذي يخرج
عن مصداق عنده كما يؤي إليه استدلالهم على ذلك بخبر الحسين بن عثمان (١)
الصحيح في الكافي والضعيف في التهذيب « رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام يصلي
ركعتي طواف الريضة بحيال المقام قريباً من ظلال المسجد » وفي التهذيب
« قريباً من الظلال لكثرة الناس » وأما احتمال كون المراد بالمقام في كلام من
عرفت البناء الموجود الآن الذي كاد يكون حقيقة عرفة باعتبار اشتغاله عليه
فهو مع بعده عن المصوص خصوصاً صحيح إبراهيم بن أبي محمود (٢) السابق منها
وإن صحح الظرفية المكانية لممكنه لا يصحح الشرطية المزبورة إلا على التأويل
المذكور ، كل ذلك مع أنه لم تقف على ما يدل على الصلاة في أحد بجانبه
في حال التبعاد ، ولعله لنا قال في النافع ومحكي التهذيب ما سمعت ،
بل قد سمعت أن مقتضى الجمع بين إطلاق الآية ونصوص « عنده » وبين
نصوص الخلف تعين الخلف في حال الاختيار أيضاً فضلاً عن حال الاضطرار
الخارج عن مصداق « عنده » والاتخاذ منه مصلى المراد بمن نفسه
إما الاتصالية أو الابتدائية ، على معنى ابتداء المصلي منه أو اتخاذه منه بكونه
بحياله ، أو أن المراد منه نحو قولهم اتخذت من فلان صديقاً ناصحاً ، وهب
الله لي من فلان أخاً مشفقاً ، فإن الصلاة إلى أحد الجانبين في حال التبعاد
خارج عن ذلك كله ، وأما الخلف فلما سمعته من الصحيح المزبور ، على أنه
ينبغي تقييد ذلك بما إذا ضاق الوقت ، وإلا فلتنجه وجوب الانتظار ، وفعل

(١) الوسائل - الباب - ٧٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٧١ - من أبواب الطواف - الحديث ١

ابي الحسن (عليه السلام) لا إطلاق فيه ، وبذلك كله انضح لك ان الاول والاحوط الصلاة خلفه سواء كان هو الصخرة او البناء في حال الاختيار والاضطرار مراعيًا ضيق الوقت في الثاني الخارج عن صدق اسم عند .

هذا كله في طواف القريضة ، واما النافلة فيجوز إيقاعها فيها في المسجد حيث شاء كما نص عليه غير واحد ، بل لم اجد فيه خلافاً صريحاً نصاً وفتوى الاصل والنصوص ، منها قول احدهما (عليهما السلام) في خبر زرارة (١) : « لا ينبغي ان يصلي ركعتي طواف القريضة إلا عند مقام ابراهيم (عليه السلام) وأما التطوع فحيث شئت من المسجد » ومنها قول الباقر (عليه السلام) في خبر إسحاق بن عمار (٢) : « من طاف بهذا البيت اسبوعاً وصلى ركعتين في اي جوانب المسجد شاء كتب الله له ستة آلاف حسنة » المراد به النافلة ، بل ظاهر المروي (٣) عن قرب الاسناد منها « عن الرجل يطوف بعد العجر فيصلّي الركعتين خارج المسجد قال : يصلي بمكة لا يخرج منها إلا أن ينسى فيصلّي اذا رجع في المسجد اي ساعة احب ركعتي ذلك الطواف » جواز صلاة الركعتين خارج المسجد بمكة على الإطلاق ، ولم أر مفتياً به ، فالعمل به مشكل ولو صححه منعه لقصوره عن معارضة غيره مما دل على صلاتها فيه ، والله العالم .

المسألة (الرابعة من طواف) وعلى بدنه نجاسة او ﴿ في ثوب نجس مع العلم ﴾ بها وبالحكم ﴿ لم يصح طوافه ﴾ بلا خلاف بين الثقاتين بالشرعية ، بل ولا إشكال ، ضرورة اقتضاء النهي في العبادة الفساد ، فيعيد الطواف حينئذ بعد

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧٣ - من ابواب الطواف - الحديث

إزالة النجاسة كالصلاة المشبهة بها الطواف ﴿ وإن لم يعلم ﴾ بها ابتداء ﴿ فعلم ﴾ في أثناء طوافه أزاله ﴿ أي الثوب مع وجود ساتر غيره أو أزال نجاسته ، وعلى كل حال فالمراد رفع النجاسة ﴾ وتعم ﴿ طوافه كما صرح به غير واحد ، ولعله لا إطلاق المرسل (١) ﴾ رجل في ثوبه دم مما لا يجوز الصلاة في مثله فطاف في ثوبه فقال : أجزاء الطواف ثم ينزعه ويصلي في ثوب طاهر ، وخبر يونس ابن يعقوب (٢) سأل الصادق عليه السلام ﴿ عن الرجل يرى في ثوبه الدم وهو في الطواف قال : ينظر الموضع الذي يرى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود فيتم طوافه ﴾ المؤيد بنجر حبيب بن مظاهر (٣) قال : « ابتدأت في طواف الفريضة فطقت شوطاً فإذا إنسان قد أصاب أنفي فأدماه فخرجت وفسلت ثم جئت فابتدأت الطواف فذكرت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام فقال : بشما صنعت ، كان ينبغي لك أن تبني على ما طقت ، أما انه ليس عليك شيء » فانه وإن لم يكن في الجاهل بها إلا أنه مثله في اختصاص التكليف بحال العلم بناء على ما ستعرف ، وبقاعدة الاجزاء فيما وقع حال عدم العلم بعد عدم ثبوت الشرطية في أزيد من حال العلم ، كعدم ثبوت البطلان بالمصل المزبور ، بل مقتضى الاطلاقات الصحة مضافاً الى الخبرين المزبورين ، بل مقتضى إطلاق الاول منها عدم الفرق بين ما لو علم بالنجاسة قبل الشروع فيه ثم نسيها أولاً ، ضاق الوقت أو لا ، مؤيداً برفع النسيان عن الأمة ، وبإصالة البراءة وغير ذلك ، بل عن الفاضل في التذكرة الانقصار على صورة النسيان ، بل في الرياض أن إطلاقها كالمباراة وغيرها من عبارات الجماعة يقتضي عدم الفرق بين ما لو توقفت الإزالة على فعل يستدعي قطع الطواف وعدمه

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

ولا بين أن يقع العلم بعد تجاوز النصف أو قبله ، وهو نص الأخير .
 خلافاً للشهيدين فجزمنا بوجود الاستثناف إن توقفت الإزالة على فعل
 يستدعي قطع الطواف ولما يكل أربعة أشواط ، انظر إلى ثبوت ذلك مع
 الحدث في أثناء الطواف ، والحكم في المسألتين واحد ، وفيه نظر ، والوجود
 الاستدلال بعموم ما دل (١) على أن قطع الطواف قبل تجاوز الأربعة يوجب
 الاستثناف كما سيأتي ، ولا معارض له صريحاً سوى الخبر الأخير ، وهو قاصر
 مندأً فيشكل تخصيصه به ، وكذا الخبران الأولان ، مضافاً إلى عدم صراحتها
 واحتمالها التقييد بصورة التجاوز ، كما يمكن تقييد ذلك العموم بغير موردتها ،
 وبالجملة فإن التعارض بينهما من وجه ، والأقوى تقييد هذين بذلك لقصور السند ،
 لكن يمكن جبر القصور بعمل المشهور بالموافقة للأصل ، فإن الأصل بقاء دمعة
 ما فعل وعدم وجوب الاستثناف مع تأمل ما في ذلك العموم ، فانما غايته
 الإطلاق الغير المتبادر منه محل النزاع ، ولعل هذا أظهر ، سيما مع اعتضاده
 بصريح ما مر من الخبر المعتبر ، فتدبر .

قلت : لا يخفى عليك أن الخبرين المزبورين لم يدلّا إلا على عدم قدح
 تحلل مقدار زوال النجاسة ثم العود للطواف في فوات الموالاة ، بل لا دلالة في
 شيء منها على عدم البأس حتى لو كان في أيام فضلا عن وقوع الحدث أو نحوه
 مما ستعرفه إن شاء الله في مسألة التجاوز ، ولذا أطلق المصنف وغيره الحكم هنا

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ و ٤١ و ٤٥ - من أبواب الطواف إلا أنه

لا يستفاد من الروايات وجوب إعادة القطع قبل تجاوز الأربعة والموجود فيها
 هو إعادة القطع قبل النصف أو القطع على ثلاثة أشواط وأنه إذا طاف أربعاً
 بيني عليه

من غير إشارة الى تلك المسألة ، ومن الغريب دعوى أن عمل المشهور كذلك ،
فالتحقيق الاقتصار فيما نحن فيه على عدم قدح تعطل إزالة النجاسة أو نزع
الثوب النجس ونحو ذلك على حسب ما هو متعارف ومعتاد في نحو ذلك ، أما اذا
احتيج مع ذلك الى حال ينقطع به الطواف خارج عن المعتاد فحكمه ما تسمعه ان
شاء الله من التفصيل الآتي ، ومن جميع ما ذكرناه يعلم النظر فيما في الدروس ،
قال : « ولو طاف في ثوب نجس أو على بدنه نجاسة أعاد مع التعمد أو النسيان
ولو لم يعلم حتى فرغ صح ، ولو علم في الاثناء أزالها وأتم إن بلغ الأربعة ،
وإلا استأنف » .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ لو لم يعلم ﴾ بالنجاسة ﴿ حتى فرغ كان طوافه
ماضيًا ﴾ بلا خلاف أجده فيه ؛ بل ولا إشكال لما سمعته من القاعدة ، مضافاً
الى كونه كالاصلاة التي قد عرفت أن حكمها كذلك على الأصح ، ولا ينافي ذلك
الاختلاف بينهما في صورة النسيان التي قد يشك في شمول التشبيه لها مع اقتضاء
إطلاق الدليل ذلك ، على أن الأحوط ايضاً اعتبار المساواة فيها ، والى مرسل
البرنطي (١) انه سأل الصادق عليه السلام « عن رجل في ثوبه دم مما لا تجوز الصلاة
في مثله فطاف في ثوبه فقال : أجزاء الطواف فيه ثم ينزعه ويصلي في ثوب
ظاهر » المنزل على حال الجهل بها ، لما سمعته في العامد ، أما جاهل الحكم فالحقه
بعضهم بجاهل الموضوع ، لكنه لا يخلو من نظر ، وإن كان قد يقال بشمول
المرسل المزبور له ، مضافاً الى إمكان استفادة اصالة معذورية الجاهل بالحكم في
الحج كالناسي ، ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه .

المسألة ﴿ الخامسة يجوز أن يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو في الاوقات

التي تكره لا ابتداء النوافل ﴿ بلا خلاف ولا إشكال ، لا مطلق الأدلة ، وخصوص
قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار (١) السابق : « وهاتان الركعتان هما
الفريضة ، ليس يكره أن تصليهما في أي الساعات شئت عند طلوع الشمس وعند
غروبها ، ولا تؤخرهما ساعة تطوف وتفرغ ، فصلهما » وقول أبي جعفر عليه السلام
في صحيح زرارة (٢) « أربع صلوات يصلها الرجل في كل ساعة : صلاة فاتتكم
متى ذكرتها أدبتها ، وصلاة ركعتي طواف الفريضة ، وصلاة الكسوف ، والصلاة
على الميت » وحسن رفاة (٣) سأل الصادق عليه السلام « عن الرجل يطوف الطواف
الواجب بعد العصر أصلي ركعتين حين يفرغ من طوافه ؟ قال : نعم ، ما بلغك
قول رسول الله ﷺ يا بني عبدالمطلب لا تمنعوا الناس من الصلاة بعد العصر
فتمنعهم من الطواف » وحينئذ فما في صحيح ابن مسلم (٤) - « سألت أبا جعفر
عليه السلام عن ركعتي طواف الفريضة فقال : وقتها إذا فرغت من طوافك ، واكرهه
عند اصفرار الشمس وعند طلوعها » وصحيحه الآخر (٥) سأل أحدهما (عليهما
السلام) « عن الرجل يدخل مكة بعد الغداة أو بعد العصر قال : يطوف ويصلي
الركعتين ما لم يكن عند طلوع الشمس أو عند احمرارها » - محمول على التقية ، فلا
ينافي ما في الموثق (٦) كالصحيح « ما رأيت الناس أخذوا عن الحسن والحسين
(عليهما السلام) إلا الصلاة بعد العصر وبعد الغداة في طواف الفريضة » لظهوره
في موافقة العامة لنا في هذه المسألة اقتداء بهما (عليهما السلام) إذ يمكن الجواب

(١) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٧٦ - من ابواب الطواف

الحديث ٣ - ٢ - ٧ - ٨ - ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب

الصلاة

عن ذلك بإمكان الفرق بين فعلهم وفعلنا المحمول عندهم على الجواز مطلقاً أو على غير ذلك كما أشار إليه الرضا رحمته في الصحيح (١) الآتي ، بل يمكن حمل الثاني منها على طواف النافلة الذي قد يظهر من المصنف وغيره كراهة صلاة ركعتيه في الأوقات المزبورة ، بل عن الشيخ وغيره التصريح به وإن كانت هي من ذوات الأسباب التي لا يكره فعلها في الأوقات المزبورة بخلاف المبتدأة ، لكن لعله هنا لصحيح ابن بزيع (٢) « سألت الرضا رحمته عن صلاة طواف التطوع بعد العصر فقال : لا ، فذكرت له قول بعض آبائه (عليهم السلام) : إن الناس لم يأخذوا عن الحسن والحسين (عليهما السلام) إلا الصلاة بعد العصر بمكة فقال نعم ، ولكن إذا رأيت الناس يقبلون على شيء فاجتنبه ، فقلت : إن هؤلاء يفعلون فقال : لستم مثلهم » وأما خبر ابن يقطين (٣) « سألت أبا الحسن رحمته عن الذي يطوف بعد الغداة أو بعد العصر وهو في وقت الصلاة أيصلي ركعات الطواف نافلة كانت أو فريضة ؟ قال : لا » فيمكن أن يكون الوجه فيه أن المفروض فيه حضور وقت الفريضة التي هي أولى بالتقديم ، بل يجب تقديمها على ركعتي طواف النافلة بناء على عدم جواز التطوع وقت الفريضة ، بل يمكن حمل الصحيح المزبور على ضيق وقت الحاضرة ، بل عن الشيخ أن الوجه فيه ما تضمنه من أنه كان وقت صلاة فريضة فلم يجز له أن يصلي ركعتي الطواف إلا بعد أن يفرغ من الفريضة الحاضرة ، وظاهره وجوب تقديم الفريضة الحاضرة على ركعتي الطواف الفريضة ولو مع اتساع الوقت ، وفيه منع ، ضرورة أن الأصل يقتضي التخيير بينهما كما عن الفاضل التصريح به ، لأنها واجبان موسعان ، فلا

وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، بل إن قلنا بفورية صلاة الطواف كما يشمر به بعض النصوص اتجه حينئذ تقديعها على الفريضة ، كما هو واضح ، والله العالم

المسألة (السادسة) من نقص من طوافه ﴿ ولو عمدا في فريضة شوطاً أو أقل أو زيدا ﴾ لصدق الامتثال إن كان في المطاف ولم يفعل المنافي الذي منه طول الفصل المفوت للعوالة ، بناء على اعتبارها كما هو المشهور ، بل في الرياض نسبتها الى ظاهر الأصحاب للانسحاق ، ولأنه المتيقن في البراءة ، والمعهود من فعل النبي ﷺ والأئمة (ع) والصحابة والتابعين وغيرهم ، ولأنه كالصلاة المعلوم اعتبار ذلك فيها ، وإن انصرف عن المطاف أو حصل المنافي من حدث ونحوه وكان النقصان سهواً ﴿ فإن جاوز النصف ﴾ أي طاف أربعة اشواط كما فسره به في المسالك وحاشية الكركي ، بل جملاً المراد بالمجاوز ذلك ، وربما يشهد له ما تسمعه من خبر اسحاق بن صمار (١) الذي به يقيد بإطلاق غيره ، وعلى كل حال فتى كان كذلك ﴿ رجم قائم ﴾ ، ولو عاد الى اهله امر من يطوف عنه ﴿ ما بقي عليه ﴾ وإن كان دون ذلك ﴿ أي من النصف أو قبل تمام الأربع ﴾ استأنف ﴿ مع الامكان ﴾ ، وإلا استأنف كما في النافع والقواعد وغيرها ومحكي المقنعة والمراسم والمبسوط والكافي والغنية والنهاية والوسيلة والسرائر والجامع ، نعم ليس في الأول كالمثلن التصريح بالنسيان ، كما أنه ليس فيها ايضاً اعتبار الاربعة اشواط بل اقتصر على الأكثر من النصف والاقل ، بخلاف الأربع المتأخرة التي صرح فيها بذلك ، بل يمكن إرجاع غيرها اليها ، وصرح فيها ايضاً كالمثلن ومحكي المبسوط بالاستفاضة إذا رجع الى اهله .

وعلى كل حال فالنقصيل المزبور هو المشهور ، بل في الرياض « لا يكاد

يظهر فيه الخلاف إلا من جمع ممن تأخر حيث قالوا لم نظفر بمستند لهذا التفصيل بل الموجود في محكي التهذيب والتحرير والتذكرة والمنتهى ان من طاف ستة اشواط وانصرف فليضف اليها ولا شيء عليه ، فان لم يذكر حتى يرجع الى اهله استتاب ، وإن ذكر في السعي انه طاف بالبيت اقل من سبعة فليقطع السعي وليتم الطواف ثم ليرجع فليتم السعي كما تسمع الخبر (١) الدال عليه ، أما الاول فالصحيح عن الحسن بن عطية (٢) : « سأله سليمان بن خالد وانا معه عن رجل طاف بالبيت ستة اشواط فقال ابو عبدالله عليه السلام : وكيف طاف ستة اشواط ؟ قال استقبل الحجر وقال : الله اكبر وعقد واحد ، فقال ابو عبدالله عليه السلام : يطوف شوطاً ، فقال سليمان : فان فاتته ذلك حتى اتى اهله قال يأمر من يطوف عنه « وصحيح الحلبي (٣) عنه عليه السلام ايضاً « قلت : رجل طاف بالبيت واختصر شوطاً واحداً في الحجر قال : يعيد ذلك الشوط « بل ظاهر الخبر الاول كالتفاوت عدم الفرق في الاستتابة بين من تمكن من الرجوع والقضاء بنفسه وغيره ، ويأتي مثله فيمن نسي الطواف رأساً حتى رجع الى اهله ، وحينئذ فيتجه البناء في الصورة المخصوصة دون غيرها ، انقوات الموالاة .

قلت : يمكن ان يكون مستند التفصيل المزبور فحوى ما تسمعه من النصوص (٤) في مسألة عروض الحدث في الائمة ، بل قد تقدم في بحث أن الحائض والنفساء إذا منعها عذرهما عن إتمام العمرة يعدلان الى الأفراد والقران من النصوص ما هو مشتمل على التعليل الشامل للمقام ، ففي خبر ابراهيم بن

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٤٠ و ٨٥ - من ابواب الطواف

اسحاق (١) عن سؤال ابا عبد الله عليه السلام « عن امرأة طافت بالبيت اربعة اشواط وهي معتمرة ثم طمعت قال : تم طوافها فليس عليها غيره ، ومتعتها تامة ، فلما ان ان تطوف بين الصفا والمروة وذلك لأنها زادت على النصف ، وقد مضت متعتها ، ولتستأنف بعد الحج » وخصوص المورد لا يقدر في عموم التعليل المؤبد بما سمعت وفحوى ما تسمعه في المريض وغيره مما هو ظاهر في كون المدار في صحة الطواف تجاوز النصف وعدمه ، مضافاً الى فتوى الاصحاب .

﴿ وكذا ﴾ التفصيل المزبور في من قطع طواف الفريضة لدخول البيت او للسمي في حاجة ﴿ كما في القواعد ومحكي النهاية والمبسوط والتهذيب والسرائر والجامع مع زيادة دخول الحجر في الاخير ، كما ان في الأربعة السابقة عليه تعميم الحاجة له ولغيره نحو ما عن المذهب لغرض من دخول البيت او غيره ، وفي النافع حاجة او مرض في اثنا عشر كماً عن النهاية والمبسوط ايضاً ، وإن كنا لم نعثر في الأول إلا على نصوص الاستئناف ، كصحیح الحلبي (٢) سؤال الصادق (عليه السلام) عن رجل طاف بالبيت ثلاثة اشواط ثم وجد من البيت خلوة فدخله قال : يقضي طوافه وخالف السنة فليعد » وخبر حفص بن البختري (٣) عنه (عليه السلام) « فبعض كان يطوف بالبيت فيعرض له دخول الكعبة فدخلها قال : يستقبل طوافه » ومن هنا امكن ان يقال بالاستئناف مطلقاً فيه بناء على ما تسمعه إن شاء الله في العائد لا لعذر ولا لحاجة ، إذ دعوى ان ذلك من الاغراض والحوائج التي تندرج فيما تسمعه من النصوص يمكن منعها ، كدعوى ان المدار

(١) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الطواف - الحديث ٩-١

الجواهر - ٤١

في البناء وعدمه على تجاوز النصف وعدمه وإن كان علماً عامداً كما عن المفيد والديلمى ، فإن النصوص المزبورة حتى التعليل بناء على انسياقه انير ذلك وحتى نصوص الاستراحة (١) لا تشملها ، فيبقى على مقتضى ما دل على اعتبار الموالاة نعم ورد في الحاجة نصوص ، منها صحيح أبان بن تغلب (٢) عن الصادق عليه السلام « في رجل طاف شوطاً أو شوطين ثم خرج مع رجل في حاجة قال : إن كان طواف نافلة بنى عليه ، وإن كان طواف فريضة لم يبن » ومنها خبره (٣) ايضاً قال : « كنت مع ابي عبدالله عليه السلام في الطواف فجاء رجل من أخوالي فسألني ان أمشي معه في حاجة ففطن بي أبو عبدالله عليه السلام فقال يا أبان : من هذا الرجل ؟ قلت : رجل من مواليك سألني أن أذهب معه في حاجة ، فقال : يا أبان اقطع طوافك وانطلق معه في حاجة فاقضها له ، فقلت : اني لم أتم طوافي قال أحص ما طقت وانطلق معه في حاجته ، فقلت : وإن كان طواف فريضة فقال : نعم وإن كان طواف فريضة » ومنها خبر أبي الفرج (٤) قال : « طقت مع ابي عبدالله عليه السلام خمسة أشواط ثم قلت : اني أريد ان اعود مريضاً فقال : احفظ مكانك ثم اذهب فعمده ثم ارجع فاتم طوافك » إلا أنه ليس نصاً في الفريضة ، كما ان سابقه لا تعرض فيه للتفصيل بين النصف وغيره ، والأول إنما هو في غير التجاوز ، وبه يقيد إطلاق ما دل على البناء ، ولاحق ما زاد على الشوطين فصاعداً الى ما لا يتجاوز النصف بهما لعدم قائل بالفرق بين الشوطين وما زاد أصلاً ، وما عن الفقيه - من قول أحدهما (عليهما السلام) في مرسل ابن ابي عمير (٥) « في الرجل

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الطواف

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الطواف

الحديث ٥ - ٧ - ٦ - ٨

يطوف ثم تعرض له الحاجة قال : لا بأس أن يذهب في حاجته أو حاجة غيره فيقطع الطواف ، وإن أراد أن يستريح ويقعد فلا بأس بذلك ، فإذا رجع بنى على طوافه وإن كان أقل من النصف « - محمول على النفل ، مع أنه في التهذيب « فإذا رجع بنى على طوافه ، فإن كان نافلة بنى على الشوط والشوطين ، وإن كان طواف فريضة ثم خرج في حاجة مع رجل لم يبن ولا في حاجة نفسه » وإن أطلق فيه عدم البناء في الفريضة ، ولكن المراد على الشوط والشوطين نحو إطلاق بعض النصوص السابقة المراد منه ما إذا لم يكن قد تجاوز النصف

كل ذلك لما سمعته من الكلية المدلول عليها بالتعليل المعتضد بفتوى الأصحاب وبنحو ما تسمعه في الحدث بل والمرض الذي أشار إليه المصنف وغيره بقوله : ﴿ وكذا لو مرض في أثناء طوافه ﴾ أي يجري فيه التفصيل المزبور ، ولخبر اسحاق بن عمار (١) عن أبي الحسن عليه السلام المروي في الكافي « في رجل طاف طواف الفريضة ثم اعتل علة لا يقدر معها على إتمام الطواف قال : إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثة أشواط وقد تم طوافه ، وإن كان قد طاف ثلاثة أشواط ولا يقدر على الطواف فإن هذا مما غلب الله تعالى عليه فلا بأس أن يؤخر الطواف يوماً أو يومين ، فإن خلته العلة عاد فطاف أسبوعاً ، وإن طالت علة أمر من يطوف عنه أسبوعاً ، ويصلي هو ركعتين ويسعى عنه وقد خرج من إحرامه » ورواه في التهذيب « ويصلي عنه » وفي دعائم الاسلام (٢) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال : « من حدث به أمر قطع به طوافه من رطاف أو وجع أو حدث أو ما أشبه ذلك ثم عاد إلى طوافه فإن كان الذي تقدم

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

(٢) المستدرک - الباب - ٢٨ - من أبواب الطواف - الحديث ١

له النصف أو أكثر من النصف بنى على ما تقدم ، وإن كانت أقل من النصف وكان طواف الفريضة أتى ما مضى وابتدأ الطواف « وفي المحكي (١) عن فقه الرضا عليه السلام بعد ذكر الحائض في أثناء الطواف وأنها تبني بعد تجاوز النصف لا قبله » وكذلك الرجل إذا أصابته علة وهو في الطواف لا يقدر على إتمامه أعاد بعد ذلك طوافه ما لم يحجز نصفه ، فإن جاوز نصفه فعليه أن يبني على ما طاف « وبذلك كله يقيد إطلاق الإعادة بالمرض في الأثناء في الصحيح (٢) بعد حصول التكافؤ بالانجبار (٣) والتأييد بالرضوي وغيره .

ومن ذلك كله يظهر لك النظر في المحكي عن أبي علي قال : « لو خرج الطائف لعارض عرض له في الطواف اضطره الى الخروج جاز له أن يبني على ما مضى إذا لم يعمل غير دفع ذلك العارض فقط ، والابتداء بطواف الفريضة أحوط ، ولو لم يمكنه العود وكان قد تجاوز النصف اجزأه أن يأمر من يطوف عنه فإن لم يكن تجاوز النصف وطعم في إمكان ذلك له يوماً أو يومين آخر الإحلال ، وإن تمياً انت يطاق به طيف به ، وإلا أمر من يطوف عنه ويصلي الركعتين خلف المقام ويسمى عنه وقد خرج من إحرامه ، وإن كان ضرورة أعاد الحج » وإن قال في كشف اللثام : « وكان دليله لاستئناف الفريضة مطلقاً إطلاق صحيح أبان ، وعدم نصوصية خبره الآخر في البناء لكن قد سمعت صحيح أبان في الشوط والشوطين ، على أن التفصيل بين الضرورة وغيره لم نعرف له اثر في نص

(١) المستدرک - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) في النسخة المبيضة « بعد عدم حصول التكافؤ بالانجبار » والصحيح

ما أثبتناه كما أنه لم يوجد لفظة « عدم » في النسخة المخطوطة المسودة

أو فتوى ، كما أنك قد سمعت نصوص التفصيل بين تجاوز النصف وعدمه في العارض والحاجة التي قد يدخل فيها الامتراحة التي أشير إليها في مرسل ابن أبي عمير السابق ، مضافاً إلى خبر ابن أبي ينفور (١) عن الصادق عليه السلام أنه سئل « عن الرجل يستريح في طوافه قال : نعم أنا قد كانت توضع لي مرفقة فأجلس عليها » .

﴿ و ﴾ كيف كان ذلك لو استمر مرضه بحيث لا يمكن أن يطاف به طيف عنه ﴿ كلا أو بعضاً على التفصيل السابق ، أخبر يونس (٢) سأله عليه السلام « عن سعيد بن يسار أنه سقط من جملة فلا يستمسك بطنه أطوف عنه واسمى قال : لا ، ولكن دعه فإن برىء قضى هو ، وإلا فاقض أنت عنه » وصحيح حبيب الخثعمي (٣) عن الصادق عليه السلام « أن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر أن يطاف عن المبطلون والكسير » ولعل تقييد الأخير منهما بالأول يقتضي عدم المبادرة بالقضاء عنه حتى يئس من قضائه بنفسه ، لكنه خلاف ظاهر المتن وغيره ، ولا ريب في أنه احوط ، بل ينبغي مراعاة تعذر الطواف به أيضاً ، وإلا وجب ، لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٤) « الكسير يطاف به » وخبر اسحاق (٥) سأل الكاظم عليه السلام

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الطواف - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الطواف - الحديث ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الطواف - الحديث ٦ وفيه

« الكبير يحمل فيطاف به » والصحيح ما ذكر في الجواهر فإن الموجود في التهذيب ج ٥ ص ١٢٥ الرقم ٤٠٩ كذلك

(٥) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الطواف - الحديث ٧

« عن المريض يطاف عنه بالكعبة فقال : لا ولكن يطاف به » وقال عليه السلام في صحيح صفوان بن يحيى (١) : « يطاف به عموماً بخط الأرض برجليه حتى يمس الأرض قدميه في الطواف » وعن أبي بصير (٢) « ان الصادق عليه السلام مرض فأسر غلماناً أن يحملوه ويطوفوا به ، وأمرهم أن يخطوا برجليه الأرض حتى تمس الأرض قدماه في الطواف » ولذا قال أبو علي في المحكي عنه : « من طيف به فمسح برجليه على الأرض أو مسها بهما كان أصح » لكن عنه أنه أوجب عليه الإعادة إذا برئ ، وفيه ان قاعدة الاجزاء وظاهر النصوص والأصل تقضي بخلافه .

وهل يصبر للطواف به الى ضيق الوقت ام يجوز المبادرة ؟ ظاهر الأخبار والأصحاب كما في كشف اللثام الجواز ، قال : « واذا جاز امكن الوجوب إذا لم يجز القطع » قلت : لا ريب في ان الأحوط الاول ، بل قد يستفاد من فحوى خبر يونس ذلك ، مضافاً الى ما مضى من البحث في مسألة وجوب الانتظار لنوي العذار أو جواز البدار .

ومن ذلك يظهر لك ان الوجه إرادة استمرار المرض حتى ضاق الوقت مما في المتن ونحوه ، ولكن عن النهاية والمبسوط والسرائر والتحرير والتذكرة والمنتقى يوماً أو يومين ، ولعله لخبر اسحاق المتقدم الذي ظاهره أيضاً جواز المبادرة الى ثلاثة اشواط ، وانه هو يصلي صلاة الطواف إذا طيف عنه على ما سمعته في رواية الكافي عن النهاية والمبسوط والوسيلة والمهذب والسرائر والجامع ، بل وكذا التهذيب أولاً ثم روى الخبر (٣) « أمر من يطوف عنه

(١) و (٧) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

اسبوعاً ويصلي عنه » وقال وفي رواية محمد بن يعقوب (١) « ويصلي هو » والمعني به ما ذكرناه من انه متى استمسك طهارته صلى هو بنفسه ، ومتى لم يقدر على استمسكها صلى عنه وليف عنه ، قلت : لا شاهد على الجمع المزبور ، بل إن كان طواف النائب موجباً لخطاب المنوب عنه بالصلاة اتجه وقوعها منه على حسب اداء صلاته التي لا تسقط عنه بحال من غير فرق بين استمسك بطنه وعدمه ، ولذا اطلق في الكتب السابقة ، وإلا كان المتجه صلاة النائب ، لانها من توابع الطواف الذي ناب فيه ، كما ان المتجه مع ملاحظة الخبرين وفرض جمدهما لشرائط الحجية وعدم رجحان احدهما على الآخر التخيير ، والاحوط الجمع ، والله العالم .

﴿ وكذا لو احدث في طواف الفريضة ﴾ في البناء على التفصيل المزبور بلا خلاف معتد به اجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل في المدارك وهذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب ، وظاهر المنتهى الاجماع عليه ، بل عن الخلاف الاجماع على الاستئناف قبل تجاوز النصف ، لما عرفته سابقاً ، مضافاً الى قول احدهما (عليهما السلام) في مرسل ابن ابي عمير او جميل (٢) المنجبر بما سمعت « في الرجل يحدث في طواف الفريضة وقد طاف بمضه : انه يخرج ويتوضأ فان كان جاوز النصف بنى على طوافه ، وإن كان اقل من النصف اعاد الطواف » ونحو قول الرضا عليه السلام لاحمد بن عمر الحلال (٣) : « اذا حاضت المرأة وهي في

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ والتهذيب

ج ٥ ص ١٢٥ الرقم ٤٠٨

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

ج ١٩ (في حكم من ذكر في السعي انه لم يتم طوافه) - ٣٣٥ -

الطواف بالبيت او الصفا والمروة وجاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت
فاذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها ان تستأنف الطواف من أوله ،
وغير ذلك .

نعم اذا تعدد الحدث كان ممن تعدد القطع ، وفيه الخلاف السابق ، وعن
العقبة ان الحائض تبني مطلقاً ، لصحيح ابن مسلم (١) عن الصادق عليه السلام « عن
اسرأة طافت ثلاثة اشواط او اقل من ذلك ثم رأت دمأ قال : تحفظ مكانها ،
فاذا طهرت طافت واعتدت بما مضى » المحمول على النفل كما عن الشيخ او على غير
ذلك ، وقد تقدم الكلام في المسألة فلاحظ وتأمل .

﴿ و ﴾ كذا التفصيل المزبور ﴿ لو دخل في السعي فذكر انه لم يتم
طوافه رجع فاتم طوافه إن كان تجاوز النصف ، ثم تم السعي ﴾ تجاوز نصفه
اولاً ، وإن لم يكن قد تجاوز النصف استأنف الطواف كما عن المبسوط والسرائر
والجامع ، ثم استأنف السعي كما في القواعد ومحكي المبسوط ، وعن النهاية
والسرائر والتذكرة والتحرير والمنتقى انما السعي على التقديرين ، بل قيل
هو ظاهر التهذيب والمصنف في كتابيه ، وعلى كل حال لم اعثر هنا على نص
بالخصوص في التفصيل المزبور ، ولعله يكفي فيه ما عرفت من التعليل وغيره مما
يحكم به على إطلاق موثق اسحاق بن عمار (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل
طاف بالبيت ثم خرج الى الصفا فطاف به ثم ذكر انه قد بقي عليه من طوافه شيء
فامر ان يرجع الى البيت فيتم ما بقي من طوافه ، ثم يرجع الى الصفا فيتم ما بقي

(١) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٦٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ مع الاختلاف

في اللفظ وذكره بنصه في التهذيب ج ٥ ص ١٣٠ الرقم ٣٢٨

قال : فإنه طاف بالصفا وترك البيت قال : يرجع الى البيت فيطوف به ثم يستقبل طواف الصفا ، قال : فما الفرق بين هذين ؟ فقال (عليه السلام) : لأنه دخل في شيء من الطواف وهذا لم يدخل في شيء منه « إن لم نقل بظهور « شيء » في السؤال في الأقل من النصف ، بل قد يقال إن دليل الاستثناء حينئذ إذا كان دون النصف أنه يحكم من لم يدخل في شيء من الطواف باعتبار وجوب استثناءه عليه كالتارك له أصلاً ، وكان ترك ذكر ركعتي الطواف اتكالا على معلومية تبعيتهما لكن في النافع ومحكي النهاية والتهذيب والتحرير والتذكرة والمنتهى إطلاق إتمام الطواف ، ولعله لا إطلاق الخبر المزبور الذي عرفت الحال فيه ، إلا أنه مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط فيه .

فقد ظهر لك مما ذكرناه أن المدار في إتمام الطواف واستثناءه مع القطع لعذر مجاوزة النصف وعدمه ، ولعل من ذلك قطعه أيضاً لصلاة فريضة وإن لم يتضيق وقتها ، فإن ذلك جائز عندنا ، بل عن المنتهى إجماع العلماء عليه إلا ما لكأ ، أو لصلاة الوتر إذا ضاق وقتها ، أو لصلاة جنازة أو نحو ذلك من الأعذار كما نص عليها الشهيدان في الدروس والمعتن ، قال في الأول : « وجوز الحلبي البناء على شوط إذا قطعه لصلاة فريضة ، وهو نادر كما ندر فتوى النافع بذلك وإضافة الوتر » وإن كان فيه أن ما ذكره عن الحلبي هو المحكي عن نص الغنية والاصباح والجامع وظاهر المذهب والسرائر ، كما أن ما في النافع من إضافة الوتر ظاهر محكي التهذيب والنهاية والمبسوط والتحرير والتذكرة والمنتهى ، بل زيد فيهما صلاة الجنازة ، ونسب ذلك فيهما إلى العلماء عدا الحسن البصري ، بل هو ظاهر إطلاق حسن عبدالله بن سنان (١) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل كان في طواف النساء فاقبعت

(١) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

الجواهر - ٤٢

الصلاة قال : يصلي يعني العريضة ، فاذا فرغ بنى من حيث قطع « وقوله عليه السلام في خبر هشام (١) » في رجل كان في طواف فريضة فأدركته صلاة فريضة يقطع طوافه ويصلي العريضة ثم يعود فيتم ما بقي عليه من طوافه « وصحیح عبد الرحمن بن الحجاج (٢) سأل السكاظم عليه السلام « عن الرجل يكون في الطواف وقد طاف بمضه وبقي عليه بمضه فيطلع الفجر فيخرج من الطواف الى الحجر أو الى بعض المساجد إذا كان لم يوتر فيوتر ثم يرجع فيتم طوافه أفترى ذلك أفضل أم يتم الطواف ثم يوتر وإن أسفر بمض الاسفار ؟ قال : ابدأ بالوتر واقطع الطواف إذا حفت ذلك ثم أتم الطواف بعد » لكن ذلك يمكن تخصيصه بما عرفت من اعتبار النصف وعدمه في الاتمام والاستئناف ولو ترجيح ذلك عليه بما سمعت ، مع احتمال إرادة ذلك من إطلاق من عرفت اتكالا على ما ذكره في غير المقام ، واحتمال اختصاص ذلك بالخروج عن قاعدة النصف بعيد عن مقتضى الفقه « وإن قال في الرياض : إنه أرجح هنا بالشهرة وحكاية الاجماع ، لكن فيه أن الشهرة غير محقة بعد ما عرفت من احتمال إرادة من أطلق التفصيل المزبور ، وأما الاجماع المحكي فهو ما نسبته الى النذكرة والمنتهى ، وليس هو فيما نحن فيه ، قال في الأول : « ولو دخل عليه وقت فريضة قطع الطواف وصلى الفريضة ثم عاد فتم طوافه من حيث قطع ، وهو قول العلماء إلا مالكا ، فإنه قال : يمضي في طوافه إلا أن يخاف فوات وقت العريضة ، وهو باطل لما رواه العامة (٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » والطواف صلاة ، ولأن وقت

(١) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) سنن النسائي ج ٢ ص ١١٦

الحاضرة أضيق من وقت الطواف ، فكانت أولى ، ولأن عبد الله بن سنان سأل الصادق عليه السلام إلى آخره ، اذا عرفت هذا فإنه يبني على فراغه من الفريضة ويتم طوافه ، وهو قول العلماء إلا الحسن البصري ، فإنه قال : يستأنف ، والأصل خلافه ، وكذا البحث في صلاة الجنائز فإنها تقدم « ونحوه في المنتهى واجاءءه الاول إنما هو على جواز القطع ، والثاني في مقابلة البصري الفائل بالاستئناف مطلقاً ، بل ملاحظة كلامه السابق في مسألة النصف كالصريح في عدم الفرق بين الفريضة وغيرها ، بل ما ذكره هنا من إلحاق صلاة الجنائز مبني على ذلك ايضاً ، وإمله لذا لم ينقل الشهيد عنه شيئاً ، وكذا الكلام في مسألة الوتر ، نعم ينبغي تفسيدها بما إذا خشي فوات الوقت كما في الصحيح المزبور ، ومحكي الفتاوى عدا ما في النافع ، ولا دليل عليه ، بل هو مخالف للنص والفتوى ، والله العالم .

وكيف كان فهل يجوز للجاهل الاستئناف حيث يجوز البناء كما يعطيه خبر حبيب بن مظاهر (١) وإن قال عليه السلام فيه : « بشما صنعت » لكن قال في آخره « اما انه ليس عليك شيء » لكن قد يقال ان ضعف سنده يمنع من العمل به هنا بعد الأمر بالبناء ، فالاحوط إن لم يكن الاقوى ترك الاستئناف وإن كان الظاهر الاجزاء لو فعل وإن قلنا بالاثم بترك البناء ، مع احتمال عدمه حملاً للأمر بالبناء على الاذن ، لوقوعه في مقام توهم الخطر ، وستسمع ما في الدروس من نسبة الاستئناف الى رواية ذكرها الصدوق وان كنا لم نتحققها .

وهل يبني من موضع القطع كما هو مقتضى حسن ابن سنان (٢) وخبر

(١) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

أحمد بن عمر الحلال (١) في الحائض المتقدمين سابقاً ، وخبر أبي غرة (٢) قال : « مر بي أبو عبد الله عليه السلام وأنا في الشوط الخامس من الطواف فقال لي : انطلق حتى نعود هاهنا رجلاً ، فقلت أنا في خمسة أشواط من اسبوعي فأتم اسبوعي قال : اقطعه واحفظه من حيث تقطعه حتى تأني الى الموضع الذي قطعت منه فتبني عليه » وغيره من النصوص الممتنعة مع ذلك بالاحتياط حذراً من الزيادة او من الركن كما هو ظاهر ما مر من صحيح معاوية وحسنه (٣) في من اختصر شوطاً من الاعادة من الحجر الى الحجر . بل عن التحرير والمنتهى انه احوط مع اعترافه فيهما وفي محكي التذكرة بدلالة ظاهر الخبر على الاول الذي قد يفرق بينه وبين ما في الصحيح بفساد الشوط بالاختصار المزبور ، بخلاف الفرض الذي يجوز له فيه القطع لحاجة لنفسه او غيره ، ومن ذلك يعلم ما في احتمال الجمع بين النصوص بالخير .

ولو شك في موضع القطع طاف من المنقش ، واحتمل الزيادة غير قادح ، قال في الدروس : « ولو شك فيه أخذ بالاحتياط ، ولو بدأ من الركن قيل جاز وكذا لو استأنف من رأس يجزي في رواية ذكرها الصدوق » .

وعلى كل حال فظاهر الاصحاب هنا والنصوص وجوب الموالاة في الطواف الواجب في غير المواضع التي عرفت ، ولذا جعلها في الدروس الحادي عشر من واجباته ، نعم هي غير واجبة في طواف الباقلة نصاً وفتوى بلا خلاف أجده فيه لكن في الحدائق المناقشة في وجوبها في طواف الفريضة ايضاً للنصوص المزبورة

(١) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

التي هي أخص من دعواه ، بل بعضها صريح في بطلان الطواف بعدهما في الانقص من النصف .

وأما قطع الطواف عمداً لا لغرض فقد يقوى جوازه في غير طواف الفريضة بناء على جواز قطع صلاة النافلة كذلك ، لان الطواف بالبيت صلاة ، ولكن الاحوط تركه ، بخلاف طواف الفريضة بناء على حرمة القطع في الصلاة الواجبة ، وعلى استفادة ذلك من التشبيه المزبور .

هذا كله في واجبات الطواف المستفادة من تضاعيف كلامهم وان نظمها في الدروس بانني عشر ﴿ و ﴾ أما ﴿ الندب ﴾ فكثير مستفاد مما تسمعه من النصوص ولكن ذكر المصنف منها ﴿ خمسة عشر ﴾ منها ﴿ الوقوف عند الحجر وحمد الله والثناء عليه ، والصلاة على النبي وآله ﷺ ، ورفع اليدين بالدعاء ، واستلام الحجر على الاصح وتقبيله ، فان لم يقدر ﴾ على الاستلام بيده فبعضه فان تمذر إلا بيده ﴿ فبيده ولو كانت مقطوعة استلم بموضع القطع ، ولو لم يكن له يد اقتصر على الإشارة ﴾ كما ستعرف ذلك كله ان شاء الله ﴿ و ﴾ يستحب ايضاً ﴿ أن يقول ﴾ عند استلامه ﴿ أما تبي أديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة ، اللهم تصديقاً بكتابك الى آخر الدعاء ﴾ المروي في صحيح معاوية بن عمار (١) عن ابي عبد الله عليه السلام ﴿ اذا دنوت من الحجر الاسود فارفع يديك ، واحمد الله تعالى واثن عليه وصل على النبي ﷺ ، واسأل الله أن يتقبل منك ثم استلم الحجر وقبله ، فان لم تستطع انقبله فاستلمه بيدك فان لم تستطع ان تستلمه بيدك فآثر اليه ، وقل اللهم اما تبي اديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة ، اللهم تصديقاً بكتابك وعلى سنة نبيك ، اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك

له ، وان محمداً عبده ورسوله ، آمنت بالله وكفرت بالجبت والطاغوت وباللات
والعزى وعبادة الشيطان وعبادة كل ند يدعى من دون الله ، فان لم تستطع ان
تقول هذا فبعضه ، وقل : اللهم اليك بسطت يدي ، وفيما عندك عظمت رغبتى
فاقبل سبحتي واغفر لي وارحمني ، اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر ومواقف
الغزى في الدنيا والآخرة » وزاد الحلبيان في المحكي عنهما بعد شهادة الرسالة
وان الامة (عليهم السلام) من ذريته وتسميهم حججه في أرضه وشهداءه على
عباده ، وفي الكافي وفي رواية ابي بصير (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « اذا دخلت
المسجد الحرام فامش حتى تدنو من الحجر الاسود فتستقبله ، وتقول : الحمد
لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه الله والحمد لله
ولا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر من خلقه ، واكبر مما أخشى وأحذر
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ويميت
ويحيي ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، وتصلي على النبي وآله ، وتسلم
على المرسلين كما قلت حين دخلت المسجد ، ثم تقول : اللهم اني أومن بوعدك
وأوفي بعهدك » ثم ذكر كما ذكر معاوية ، وفي مرسل حريز (٢) عن ابي جعفر
(عليه السلام) « اذا دخلت المسجد الحرام وحاذيت الحجر الاسود فقل : اشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد ان محمداً عبده ورسوله ، آمنت
بالله وكفرت بالجبت والطاغوت وباللات والعزى ، وبعبادة الشيطان وبعبادة كل

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ ، وفيه

« تدنو من الحجر الاسود فتستلمها . . الخ » إلا ان الموجود في الكافي ج ٤

ص ٤٠٣ بعين ما ذكره في الجواهر

(٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

ند يدعى من دون الله ، ثم ادن من الحجر واستلمه بيمينك ، ثم تقول : الله اكبر ، اللهم أمانتي أديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي عندك بالموادة » وفيما روته العامة (١) عن عمر بن الخطاب « أنه قبل الحجر ثم قال : والله لقد علمت أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك وقرأ لقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة فقال له علي (عليه السلام) بلى إنه يضر وينفع ، ان الله لما أخذ الموائيق على ولد آدم كتب ذلك في ورق وألقمه الحجر ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول يؤتى بالحجر الاسود يوم القيامة وله اسنان يشهد لمن قبله بالتوحيد ، فقال : لا خير في عيش قوم است فيهم يا أبا الحسن ، أو لا أحياني الله لمعضلة لا يكون فيها ابن ابي طالب حياً ، واعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن . »

وكيف كان فالخير المزبور كغيره دال على استحباب استلامه قبل الطواف بل قوله (عليه السلام) في خبر الشحام (٢) « كنت أطوف مع ابي وكان اذا انتهى الى الحجر مسحه بيده وقبله » دال على ذلك في اثناء الطواف ، كظاهر حسن ابن الحجاج (٣) « كان رسول الله ﷺ يستلمه في كل طواف فريضة ونافلة » مضافاً الى الاخبار المطلقة على كثرتها .

بل الظاهر رجحانه في كل شوط كما عن الافتصاد والجل والمعقود والوسيلة والمهذب والغنية والجامع والمنتهى والتذكرة ، بل والعقبة والهداية ، بل قيل انهما يحتملان الوجوب ، ولعله لثبوت اصل الرجحان بلا تخصيص .

(١) راجع كتاب الفدير للاميني ج ٦ ص ١٠٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

نعم ان لم يقدر افتتاح به واختتم به كما عن الصدوق النص عليه في الكتابين ولعله يوافقه ما سمعته سابقاً من قول الصادق (عليه السلام) في خبر معاوية (١) « كذا تقول لا بد أن يستفتح بالحجر ويختتم به ، فأما اليوم فقد كثرت الناس » وفي خبر سعيد بن مسلم (٢) المروي عن قرب الاسناد « رأيت أبا الحسن موسى (عليه السلام) استلم الحجر ثم طاف حتى إذا كان اسبوع التزم وسط البيت وترك الملتزم الذي يلزمه اصحابنا ، وبسط يده على الكعبة ثم مكث ما شاء الله ثم مضى الى الحجر فاستلمه وصلى ركعتين خلف مقام ابراهيم (عليه السلام) ثم استلم الحجر فطاف حتى إذا كان في آخر السبوع استلم وسط البيت ثم استلم الحجر وصلى ركعتين خلف مقام ابراهيم عليه السلام ، ثم عاد الى الحجر فاستلم ما بين الحجر الى الباب ثم مكث ما شاء الله ثم خرج من باب الخناطين حتى أتى ذات طوى فكان وجهه الى المدينة » .

وعلى كل حال فلا ريب في استحباب الاستلام والتقبيل خلافاً لسائر قيل وهو الذي أشار اليه المصنف بقوله : « على الاصح » فأوجبه في المراسم ، ولكن الموجود في المراسم وجوب اتم الحجر ، للامر المحمول على الندب كما يؤمى اليه ما في بعض النصوص السابقة ، بل هو الظاهر منها أجمع ايضاً ولو لمروية لسان الندب من غيره ، مضافاً الى ما في صحيح معاوية (٣) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج فلم يستلم الحجر ولم يدخل الكعبة قال : هو من السنة

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ١٠

(٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠ مع سقط

في الجواهر إلا ان الموجود في الوسائل سعدان بن مسلم وهو الصحيح كما يأتي في الجواهر ايضاً

فان لم يقدر فاته اولى بالمعذر « بناء على ارادة التقبيل من الاستلام فيه » وصحيح يعقوب (١) قال له (عليه السلام) ايضاً : « اني لا اخلص الى الحجر الاسود فقال : اذا طفت طواف الفريضة فلا يضررك » وصحيح معاوية (٢) ايضاً قال ابو بصير لابي عبد الله (عليه السلام) : « إن اهل مكة أنكروا عليك انك لم تقبل الحجر وقد قبله رسول الله ﷺ فقال : ان رسول الله ﷺ إذا انتهى الى الحجر يفرجون له وانا لا يفرجون لي » الى غير ذلك مما هو ظاهر في عدم الوجوب ، فما عساه يظهر من بعض الناس - من الميل الى ذلك ، لان الاخبار بين أمر به أو بالاستلام الذي هو اعم ، ومقيد لتركه بالمعذر ، وأمر للمعذور بالاستلام باليد او بالاشارة والايام ، ولا يعارض ذلك أصل البراءة - في غير محله ، ضرورة ظهور ذلك نفسه في عدم الوجوب ، هذا .

وفي القواعد ومحكي المبسوط والخلاف انه يستحب الاستلام بجميع البدن ولعله لان اصله مشروع للتبرك به والتعجب اليه ، فالتميم أولى ، لسكن المراد ما يناسب التعظيم والتبرك والتعجب من الجميع ، ويمكن ان يراد به الاعتناق والالتزام ، لانه تناول له بجميع البدن وتلبس والثام به .

وعلى كل حال فان تعذر الاستلام بالجميع فبعضه كما نص عليه الفاضل ايضاً ، بل هو المحكي عن المذهب والخلاف ايضاً ، بل في الاخير منهما الاجماع عليه ، خلافاً لشافعي فلم يجتز بما تيسر من بدنه ، فان تعذر إلا يديه فبيده ، قيل لما سمعته من قول الصادق (عليه السلام) (٣) « فان لم تستطع ان تقبله فاستلمه بيدك »

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠-٦

(٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١١

وفي خبر سعيد الأعرج (١) « يجزئك حيث نالت يدك » وفيه انه دال على الاجتزاء باليد مع التعذر مطلقاً .

نعم عن الصدوق والمفيد والحلي ويحيى بن سعيد والفاضل والشهيد استحباب تقبيل اليد حيثئذ ، ولا بأس به ، لمناسبته للتعظيم والتبرك والتعجب ، بل روي (٢) « ان النبي ﷺ كان يستلم الحجر بمحجن ، ويقبل المحجن » .
ولو كان أقطع استلم بموضع القطع ، لقول الصادق عليه السلام في خبر السكوني (٣) « ان علياً عليه السلام سئل كيف يستلم الأقطع ، قال : يستلم الحجر من حيث القطع ، فان كانت مقطوعة من المرفق استلم الحجر بشماله » .

وفاقد اليد أو التمكن من الاستلام بها وبغيرها يشير بها اليه ، بلا خلاف أجده في الأخير ، بل نسبه بعضهم الى نص الأصحاب ، ولعله الخبر محمد بن عبدالله (٤) عن الرضا عليه السلام « انه سئل عن الحجر ومقاتلة الناس عليه فقال : إذا كان كذلك فأوم اليه ايماء بيدك » بل عن العقيه والمقنع والجامع ويقبل اليد ، وأما فاقد اليد فليشر بالوجه أو بغيره كما هو مقتضى إطلاق المصنف وغيره ، بل نسب الى الأكثر ، قال الصادق عليه السلام (٥) : « فان لم تستطع أن تستلمه بيدك فامر اليه » وقال أيضاً في صحيح سيف التمار (٦) : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام أتيت الحجر الأسود فوجدت عليه زحاماً فلم ألق إلا رجلاً من أصحابنا فسألته فقال :

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨١ - من ابواب الطواف

(٣) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٤) و (٦) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٤-٥

(٥) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١

لا بد من إستلامه ، فقال إن وجدته خالياً وإلا فسلم من بعيد .
وكيف كان فاستلام الحجر كما عن العين وغيره تناوله باليد أو القبلة ، قال
الجمهوري : ولا يهز لأنه مأخوذ من السلام وهو الحجر . كما تقول استنوق
الجل ، وبعضهم يهزه ، وعن الزمخشري ونظيره استهم القوم إذا أجالوا السهام
واهتجم الحباب إذا حلب في الهجوم وهو القدح الضخم ، قيل : وأقرب من ذلك
اكتسحت وادهنت إذا تناول من الكحل والدهن وأصاب منها ، ولكن فيه انه
لا يوافق ما في النص والفتوى من التعبير باستلام الحجر ونحوه مما يقتضي عدم
إرادة السلام منه بمعنى الحجر ، وربما يعطي كلام بعض أن التمسح بالوجه
والصدر والبطن وغيرها استلام ، وعن الخلاص « أنه التقبيل » وعن ابن سيدة
« استلم الحجر واستلثمه قبله أو اعتنقه ، وليس أصله الهمزة » وعن ابن السكيت
« همزته العرب على غير قياس ، لأنه من السلام وهي الحجارة » وعن تغلب « انه
بالهمز من اللامة أي الدرع بمعنى اتخاذه جنة وسلاحاً » وعن ابن الأعرابي « أن
الأصل الهمزة ، وانه من الملازمة وهي الاجتماع » وعن الأزهري « أنه افتعال
من السلام ، وهو التحية ، واستلامه لمسه باليد تحرياً لقبول السلام منه تبركاً به
- قال - وهذا كما قرأت منه السلام - قال - : وقد أملى علي أعرابي كتاباً الى
بعض أهاليه فقال في آخره اقترى مني السلام - قال - : ومما يدل على صحة هذا
القول أن أهل اليمن يسمون الركن الأسود المحبّي معناه أن الناس يحبّونه بالسلام
وعن بعض أنه مأخوذ من السلام بمعنى أنه يحبي نفسه عن الحجر ، إذ ليس الحجر
ممن يحبّه كما يقال اختدم إذا لم يكن له خادم وإنما خدّم نفسه ومقتضى صحيح معاوية
ابن عمار (١) المتقدم ان الاستلام يتحقق بالمس باليد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « فان لم تستطع

أن تقبله فاسلمه بيدك » وسأل يعقوب بن شعيب (١) الصادق عليه السلام في الصحيح عن استلام الركن فقال : « استلامه ان تاصق بطنك به ، والمسح أن تمسح بيدك » وهو يحمل الهمز من الالتئام المنبئ عن الاعتناق أو التلبس به كالتلبس باللائمة ثم الركن غير الحجر وإن كان يطلق عليه توسعاً ؛ ويحتمل ركنه وغيره ، وإن كان الظاهر اتحاد المراد من استلام الحجر والركن ، فيكون اعتناقه حينئذ مقبلاً له الاستلام الكامل أو الفرد الحقيقي منه ، ودونه المسح باليد ، ودونها الإشارة .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يكون في طوافه داعياً ذا كراً لله سبحانه وتعالى ﴾ بالمأمور في محاله وغيره ، قال الصادق عليه السلام (٢) في صحيح معاوية : « طف بالبيت سبعة أشواط ، وتقول في الطواف اللهم إني أسألك باسمك الذي يمشي به على ظلال الماء كما يمشي به على حدد الأرض ، وأسألك باسمك الذي يهتز له عرشك ، وأسألك باسمك الذي تهتز له أقدام ملائكتك ، وأسألك باسمك الذي دعاك به موسى من جانب الطور فاستجبت له وأنقيت عليه محبة منك ، وأسألك باسمك الذي غفرت به لعمرك ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وأتممت عليه نعمتك أن تفعل بي كذا وكذا ما أحببت من الدعاء ، وكلما انتهيت إلى باب الكعبة فصل على النبي صلى الله عليه وآله ، وتقول فيما بين الركن اليماني والحجر الأسود : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . قل في الطواف : اللهم اني اليك فقير ، وإني خائف مستجير ، فلا تنير جسمي ، ولا تبدل اسمي » وقال موسى بن جعفر عليه السلام في خبر أخيه أيوب أديم (٣) : « كان أبي إذا استقبل الميزاب قال : اللهم اعتق رقبتني من

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الطواف - الحديث ١-٣

النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال ، وادراً غني شرفقة الجن والانس ،
 وادخلني الجنة برحمتك » وفي خبر أبي مریم (١) « كنت مع أبي جعفر عليه السلام
 أطوف وكان لا يمر في طواف من طوافه بالركن اليماني إلا استلمه ، ثم يقول :
 اللهم تب علي حتى لا اعصيك ، واعصمني حتى لا أعود » وقال الصادق عليه السلام
 في خبر عمرو بن عاصم (٢) : « كان علي بن الحسين عليه السلام اذا بلغ الحجر قبل أن
 يبلغ الميزاب رفع رأسه ثم يقول : اللهم ادخلني الجنة برحمتك وهو ينظر الى
 الميزاب ، وأجرني برحمتك من النار ، وعافني من السقم ، وأوسع علي من
 الرزق الحلال ، وادراً غني شرفقة الجن والانس وشرفقة العرب والعجم »
 وفي خبر عمرو بن أذينة (٣) « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول لما انتهى الى ظهر
 الكعبة حين يجوز الحجر : يا ذا المن والطول والجود والكرم إن عملي ضعيف
 فضاعفه لي ، وتقبله مني ، إنك أنت السميع العليم » وفي خبر سعد بن سعد (٤)
 « كنت مع الرضا عليه السلام في الطواف فلما صرنا بمحذاه الركن اليماني قام عليه السلام ورفع
 يده الى السماء ثم قال : يا الله يا ولي العافية وخالق العافية ورازق العافية والمنعم
 بالعافية والمنان بالعافية والمنفصل بالعافية علي وعلى جميع خلقك يا رحمن الدنيا والآخرة
 ورحيمهما صل على محمد وآل محمد ، وارزقنا العافية ودوام العافية وتمام العافية
 وشكر العافية في الدنيا والآخرة يا أرحم الراحمين » وقال عبدالسلام (٥) للصادق عليه السلام
 : « دخلت الطواف فلم يفتح لي شيء من الدعاء إلا الصلاة على محمد وآل
 محمد ، وسمعت فكان ذلك ، فقال (عليه السلام) ما أعطي أحد ممن سأل
 أفضل مما أعطيت » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الطواف

الحديث ٤ - ٥ - ٦ - ٧ -

(٥) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الطواف - الحديث ١

لكن الجميع كما ترى لا دلالة في شيء منها على مضمون ما ذكره المصنف من استحباب كونه في تمام الطواف واجبه ومندوبه ذا كراً لله سبحانه ، وإن كان يشهد له الاعتبار والعمومات وكون الطواف كالصلاة ، نعم قال الجواد (عليه السلام) في خبر محمد بن الفضيل (١) : « طواف القريضة لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بالدعاء وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن ، والنافلة يلي الرجل أخاه فيسلم عليه ويحذنه بالشيء من أمر الدنيا والآخرة لا بأس به » وقال أيوب أخو أديم (٢) للصادق (عليه السلام) : « القراءة وأنا اطوف أفضل أو أذكر الله تبارك وتعالى قال : القراءة » وفيه رد على مالك المحكي عنه القول بكرامة القراءة ، وفي مرسل حماد بن عيسى (٣) عن العبد الصالح (عليه السلام) قال : « دخلت عليه يوماً وأنا أريد أن أسأله عن مسائل كثيرة فلما رأيته عظم علي كلامه ، فقلت له ناوطني يدك أو رجلك أقبلها فناوطني يده فقبلتها فذكرت قول رسول الله ﷺ فدمعت عينايا فلما رأيته مطأطأ رأسي قال : قال رسول الله ﷺ ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزول الشمس حاسراً عن رأسه حافياً يقارب بين خطاه ويفض بصره ويستلم الحجر في كل طواف من غير أن يؤذي أحداً ولا يقطع ذكر الله عن لسانه إلا كتب الله له بكل خطوة سبعين ألف حسنة ، وحسب عنه سبعين ألف سيئة ، ورفع له سبعين ألف درجة ، وأعتق عنه سبعين ألف رقبة ، فمن كل رقبة عشرة آلاف درهم ، وشفع في سبعين من أهل بيته ، وقضيت له سبعون ألف حاجة إن شاء فعاجله ، وإن شاء فأجله » وعلى كل حال فالامر سهل ، لأن

(١) الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٥٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١

ذكر الله تعالى حسن على كل حال ، خصوصاً هذا الحال ، والله العالم
ومنها ان يكون ﴿ على سكينه ووقار مقتصداً في مشيه ﴾ تمام الطواف
لا مسرعاً ولا مبطئاً كما عن الشيخ في النهاية وابني الجنيد وأبي عقيل والحلي وابن
ادريس وغيرهم ، بل في المدارك نسبته الى أكثر الأصحاب ، وفي غيرها الى
المشهور ، لمناسبته الخضوع والخشوع ، وخبر عبدالرحمان بن سياه (١) سأل
أبا عبدالله (عليه السلام) « عن الطواف فقال له : اسرع واكثر أو أمشي وابطئ » ،
قال : امش بين المشيين « وفي المحكي عن نوادر ابن عيسى (٢) عن أبيه عن
جده عن أبيه « رأيت علي بن الحسين (عليهما السلام) يمشي ولا يرمل » ولا ينافيه
خبر سعيد الاعرج (٣) بسأل ابا عبدالله (عليهما السلام) « عن المسرع والمبطئ »
فقال : كل حسن ما لم يؤذ احداً « بعد كون الأول احسن .

﴿ و ﴾ لكن ﴿ قيل ﴾ والقائل ابن حمزة فيما حكى عنه : ﴿ يرمل ثلاثاً
ويمشي اربعاً ﴾ وخاصة في طواف الزيارة ، وعن الشيخ في المبسوط ذلك ايضاً
في طواف القدوم خاصة ، قال فيما حكى عنه : اقتداء بالنبي ﷺ ، لأنه كذلك
فعل ، رواه جعفر بن محمد عن جابر (٤) وعن التحرير والارشاد اختياره ، ولعله
لخبر ثعلبة عن زرارة او محمد الطيار (٥) « سألت ابا جعفر (عليه السلام)
عن الطواف يرمل فيه الرجل ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ لما ان قدم
مكة وكان بينه وبين المشركين الكتاب الذي قد علمتم امر الناس ان يتجلدوا

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الطواف - الحديث

٤ - ٦ - ١ وفي الثالث « كل واسع ما لم يؤذ احداً » .

(٤) سنن البيهقي ج ٥ ص ٧ - ٨٢

(٥) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

وقال : اخرجوا اعضاءكم واخرج رسول الله ﷺ ، ثم رمل بالبيت ليرحم
انه لم يصبهم جهد ، فن اجل ذلك يرمل الناس ، وإني لأمشي مشياً ، وقد
كان علي بن الحسين (عليه السلام) يمشي مشياً « وخبر يعقوب الأحمر (١) قال
ابو عبد الله (عليه السلام) : « لما كان غزاة الحديبية وادع رسول الله ﷺ
اهل مكة ثلاث سنين ، ثم دخل ففضى نسكه ، فر رسول الله ﷺ بنفر من
اصحابه جلوس في فناء الكعبة فقال : هو ذا قومكم على رؤوس الجبال لا يرونكم
فيروا فيكم ضعفاً ، قال : فقاموا فشدوا ازرهم ، وشدوا ايديهم على اوساطهم
ثم رملوا » إلا انها معاً كما ترى لا دلالة فيهما على ذلك ، بل في المحكي عن نوادر
ابن عيسى (٢) عن ابيه « انه سئل ابن عباس ف قيل له : إن قوماً يروون ان
رسول الله ﷺ امر بالرمل حول الكعبة فقال : كذبوا وصدقوا ، فقلت
وكيف ذاك ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ دخل مكة في حمرة القضاء واهلها
مشركون ، وبلغهم ان اصحاب محمد ﷺ مجهودون ، فقال رسول الله ﷺ
رحم الله امره أراهم من نفسه جلدأ ، فأمرهم فحسروا عن اعضاءهم ورملوا بالبيت
ثلاثة اشواط ، ورسول الله ﷺ على ناقته وعبد الله بن رواحة أخذ زمامها والمشركون
بحيال الميزاب ينظرون اليهم ، ثم حج رسول الله ﷺ بعد ذلك فلم يرمل ولم
يأمرهم بذلك ، فصدقوا في ذلك وكذبوا في هذا .

كل ذلك مضافاً الى ما عن المنتهى من نسبته الى اتفاق العامة الذين جعل
الله الرشد في خلافهم ، خصوصاً هنا ، لأنهم استندوا في ذلك الى ما رووه (٣)
من ان النبي ﷺ لما قدم مكة قال المشركون : إنه يقدم عليكم قوم نهكتهم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ - •

(٣) سفن البيهقي ج ٥ ص ٧ - ٨٢

الحجى ولقوا منها شراً فامر رسول الله ﷺ ان يرملوا الأشواط الثلاثة ، وان
يمشوا بين الركنين فلما رأوهم قالوا ما نريهم إلا كالغزلان « ولا دلالة فيه على
الاستحباب مطلقاً .

وعلى كل حال فلا إشكال ولا خلاف في عدم وجوب شيء من الطريقين ،
للأصل وما سمعته من خبر سعيد الأعرج (١) .

والمراد بالرمل الهرولة على ما في القاموس ، واليه يرجع ما عن المفصل من
انه ضرب منه ، وعن الأزهري « يقال رمل الرجل يرمل رملانا اذا أسرع في مشيه
وهو في ذلك ينزو ، وعن النووي « الرمل بفتح الراء والميم إسراع المشي مع تقارب
الخطأ ولا يثب وثوباً » وفي الدروس « انه الاسراع في المشي مع تقارب الخطأ
دون الوثوب والعدو يسمى الخبيب » والجميع متقارب ، لكن في الصحاح وعن
المعين وغيرهما « انه بين المشي والعدو » وهو مناف لما سمعت حتى النصوص .

ثم إن الرمل على تقدير استحبابه فهو للرجال خاصة ، أما النساء فلا
يستحب اتفاقاً كما عن المنتهى ، وفي الدروس ذكر فروعاً عشرة على تقدير القول
المزبور كما ناهى مؤنتها عدم القول به .

والظاهر من طواف القدوم في عبارة الشيخ هو الذي يفعل أول ما يقدم
مكة واجباً او ندباً في نسك أولاً ، كان عليه سمي أولاً ، فلا رمل في طواف
النساء والوداع وطواف الحج إن كان قدم مكة قبل الوقوف إلا ان يقدمه عليه ،
وإلا فهو قادم الآن ، ولا على المسكي وإن احتمله في محكي المنتهى وعن ظاهر
التذكرة ، وقال في الدروس : ويمكن ان يراد بطواف القدوم الطواف المستحب

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الطواف - الحديث ١

الجواهر - ٤٤

للحاج مفرداً أو قارناً على المشهور إذا دخل مكة قبل الوقوف كما هو مصطلح العامة ، فلا يتصور في حق المكي ولا في المعتمر متعة أو افراداً ، ولا في الحاج مفرداً إذا أخر دخول مكة عن الموقفين . قال : « ولكن الأقرب الأول ، لأن المعتمر قادم حقيقة الى مكة ، وكذا الحاج إذا أخر دخولها ، ويدخل طواف القدوم تحته » قلت : هو كذلك ، على أنك قد عرفت عدم المأخذ له ، فلا يهم إجماله ، ولا فرق عندنا بين أن كان البيت وما بينهما في استحباب الرمل وعدمه ، وعن بعض العامة اختصاص استحبابه بما عدى اليانين وما بينهما ، ولا قضاء له في الأربعة الأخيرة ولا في طواف آخر خلافاً لبعض العامة أيضاً .

وعلى كل حال فظاهر المصنف وصريح غيره استحباب المشي فيه ، بل هو المحكي عن المعظم ، ولعله لأنه أنسب بالخضوع والاستكانة ، وابتعد عن إيذاء الناس ، ولأنه المعبود من النبي ﷺ والصحابة والتابعين ، وليس بواجب للأصل ، وثبوت ركوبه ﷺ فيه لغير عذر ، خلافاً للمحكي عن ابن زهرة فأوجبه اختياراً حاكياً عليه الإجماع ، وربما استدل له بتشبيه الطواف بالصلاة التي لا يجوز الركوب اختياراً في الواجب منها ، وإن كان هو كما ترى ، وكذا ما حكاه من الإجماع ، نعم عن الخلاف لا خلاف عندنا في كراهة الركوب اختياراً ، مع أنه لا يخلو من نظر بعد فعل النبي ﷺ له ، بل منع إن أراد بالكراهة الحرمة كما احتمله بعض الناس .

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يقول ﴾ في الطواف : ﴿ اللهم إني أسألك باسمك الذي يمشى به على طلال الماء الى آخر الدعاء ﴾ الذي سمعته في صحيح معاوية (١) ﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يلتزم المستجار ﴾ المسمى في النصوص بالملتزم والمتعود

﴿ في الشوط السابع ويبسط يديه على حائطه ويلصق به بطنه وخده ﴾ ويقر بذنوبه ﴿ ويدعو بالدعاء المأثور ﴾ وقال الصادق عليه السلام في خبر معاوية (١) : « ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط - الى أن قال - : فإذا انتهيت الى مؤخر الكعبة وهو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع فأبسط يديك على الأرض والصق خدك وبطنك بالبيت - ثم قل : اللهم البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وهذا مقام العائذ بك من النار ، ثم أقر لربك بما عملت من الذنوب ، فإنه ليس عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا المكان إلا غفر له إن شاء الله ، فإن أبا عبد الله عليه السلام قال لغلمانه : أميطوا عني حتى أقر لربي بما عملت ، وتقول : اللهم من قبلك الروح والفرج والعافية ، اللهم إن صملي ضعيف فضاعفه لي ، واغفر لي ما اطلعت عليه مني وخفي على خلقك ، وتستجير من النار ، وتخير لنفسك من الدعاء ثم استقبل الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود واختم به ، فإن لم تستطع فلا يضرك ، وتقول : اللهم متعني بما رزقتني وبارك لي فيما آتيتني » ولعله اليه يرجع خبره الآخر (٢) عنه عليه السلام أيضاً « إذا فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة وهو بجذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل فأبسط يدك على البيت ، والصق بطنك وخدك بالبيت ، وقل : اللهم الى آخر الدعاء المزبور بناء على إرادة القرب من الفراغ من قوله « فرغت » وهو الشوط السابع ، وعلى إرادة المستجار نفسه من الجذاء فيه ، وفي خبره الآخر (٣) عنه عليه السلام أيضاً « كان إذا انتهى الى الملتزم قال لمواليه أميطوا عني حتى أقر لربي بذنوبي فإن هذا مكان لم يقر عبد بذنوبه ثم استغفر إلا غفر الله له » وفي خبر

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث

جميل بن صالح (١) عنه عليه السلام أيضاً قال : « لا طاف آدم بالبيت وانتهى الى الملتزم قال له جبرئيل : يا آدم أفر لربك بذنوبك في هذا المكان - الى ان قال - : فأوحى الله اليه يا آدم قد غفرت لك ذنبك ، قال : يا رب ولولدي أو لدرتي فأوحى الله عز وجل اليه من جاء من ذنبتك الى هذا المكان وأقر بذنوبه وتاب ثم استغفر غفرت له » وقال يونس (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الملتزم لأي شيء يلتزم ؟ وأي شيء يذكر فيه ؟ فقال : عنده نهر من أنهار الجنة تلقى فيه أعمال العباد عند كل خميس » وفي المروي (٣) عن الخصال عن علي عليه السلام « اقروا عند الملتزم بما حفظتم من ذنوبكم ، وما لم تحفظوا فقولوا وما حفظته علينا ونسيناه فاعف عنه لنا ، فإنه من أقر بذنوبه في ذلك الموضع وعده وذكره واستغفر منه كان حقاً على الله عز وجل أن يغفر له » وقال الصادق عليه السلام أيضاً في خبر عبد الله بن سنان (٤) : « اذا كنت في الطواف السابعة فأت المتعوذ وهو اذا قمت في دبر الكعبة حذاء الباب ، فقل : اللهم البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وهذا مقام المائذ بك من النار ، اللهم من قبلك الروح والعرج ، ثم استلم الركن اليماني ثم أت الحجر فاختتم به » .

وربما يستفاد من خبري بن مسلم (٥) والصباح (٦) استحباب استلام الكعبة من دبرها بعد الفراغ من الطواف ، قال في الأول : « قلت لأبي جعفر عليه السلام من اين استلم الكعبة اذا فرغت من طوافي ؟ قال : من دبرها » وقال في الثاني : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن استلام الكعبة فقال : من دبرها » بل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٦-٧

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف

الحديث ٨ - ١ - ٢ - ٣ والرابع عن أبي الصباح وهو الصحيح

قد يستفاد من خبر ستدان بن مسلم (١) المروي عن قرب الاستناد استحباب التزام غير الملتزم . قال : « رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام استلم الحجر ثم طاف حتى اذا كان اسبوع التزم وسط البيت وترك الملتزم الذي يلتزم أصحابنا وبسط يده على الكعبة » الى آخر الخبر الذي ذكرناه سابقاً في استلام الحجر ، والأمر سهل بعد كون الحكم ندباً ، وقد ظهر لك ان المستجار هو بحذاء الباب مؤخر الكعبة وإن كان قد سمعت ما في أحد اخبار معاوية ، والله العالم .

﴿ ولو جاوز المستجار الى الركن ﴾ عمداً او نسياناً ﴿ لم يرجع ﴾ حذراً من زيادة الطواف ، ولصحيح ابن يقطين (٢) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن من نسي ان يلتزم في آخر طوافه حتى جاز الركن الثاني أيا صلح أن يلتزم بين الركنين الثاني وبين الحجر او يدع ذلك ؟ قال : يترك الزوم ويعضي ، ومن قرن عشرة اسباغ او اكثر او اقل أله ان يلتزم في آخرها التزاماً واحداً ؟ قال : لا احب » ولكن في الدروس : ولو تجاوزه رجع مستحباً ما لم يبلغ الركن ، وقيل لا يرجع مطلقاً ، وهو رواية علي بن يقطين ، بل في النافع والقواعد إطلاق الأمر بالرجوع لالتزامه ، ولعله لإطلاق بعض (٣) النصوص السابقة ، وعدم زيادة الطواف بعد عدم نيته بما بعد ذلك الى موضع الرجوع طوافاً ، وإنما الأعمال بالنيات ، قيل : ولقد لم ينه عنه الأصحاب ، وإنما ذكروا أنه ليس عليه ، وإن كان فيه أن ظاهر المتن والخبر النهي ، نعم ما اذا كان قد تجاوز او انتهى الى الركن ولا ريب في ان الاحوط تركه ، واحوط منه عدم الرجوع مطلقاً ، لاحتمال المنع من مطلق الزيادة كما جزم به في الرياض مستظهِراً به مما في الدروس

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠-١٩

(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١

والروضة هنا من الأمر بحفظ الموضع عند الاستلام ، أو الالتزام بأن يثبت رجله في الموضع ، ولا يتقدم بهما حذراً من الزيادة في الطواف ، كالأمر بحفظ موضع القطع حيث يجوز الخروج من الطواف ، مضافاً إلى إطلاعهم في غير المقام النهي عن الزيادة الذي يمكن اتكالمهم عليه هنا ، وإلى عدم دليل على الرجوع إلا الإطلاق الغير المعلوم انصرافه إلى محل النزاع ، وإن كان ذلك كله محل نظر أو منع وإن زاد في الاطناب به في الرياض ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يلتزم الأركان كلها ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره لصحيح جميل (١) « رأيت أبا عبدالله (عليه السلام) يستلم الأركان كلها » وخبر ابراهيم بن أبي محمود (٢) « قلت للرضا (عليه السلام) استلم اليمني والشامي والعراقي والغربي قال : نعم » إلا أنها كما ترى في الاستلام الذي هو معقد المحكي من إجماع الخلاف على استحبابه فيها اجمع نحو ما عن المنتهى من النسبة إلى علمائنا ، فيمكن أن يكون هو المراد من الالتزام ، أو نظراً إلى ما سمعته سابقاً من صحيح يعقوب بن شعيب (٣) سأل الصادق (عليه السلام) « عن استلام الركن فقال : استلامه أن تلصق بطنك به ، والمسح أن تمسحه بيدك » والأمر سهل .

﴿ وآكدها الذي فيه الحجر واليمني ﴾ قال الصادق (عليه السلام) في صحيح جميل (٤) « كنت أطوف بالبيت فإذا رجل يقول ما بال هذين الركنين يستلمان ولا يستلم هذان ، فقلت : إن رسول الله ﷺ استلم هذين ولم يتعرض

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الطواف - الحديث ١

لهذين ، فلا تعرض لها إذا لم يتعرض لها رسول الله ﷺ ، قال جميل : ورأيت
 ابا عبد الله (عليه السلام) يستلم الاركان كلها » والمراد بالاشارة في الصحيح
 الركن اليماني والذي فيه الحجر ولو بقرينة خبر غياث (١) عن جعفر عن ابيه
 (عليهما السلام) « كان رسول الله ﷺ لا يستلم إلا الركن الاسود واليماني
 ثم يقبلها ويضع خده عليها ورأيت ابي يفعل » وخبر يزيد بن معاوية المعجلي (٢)
 « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) كيف صار الناس يستلمون الحجر والركن
 اليماني ولا يستلمون الركنين الآخرين ؟ فقال : قد سألتني عن ذلك عباد بن صهيب
 البصري فقلت : إن رسول الله ﷺ استلم هذين ولم يستلم هذين ، وإنما على
 الناس ان يفعلوا ما فعل رسول الله ﷺ ، وسأخبرك بغير ما أخبرت به عباداً إن
 الحجر الاسود والركن اليماني عن يمين العرش ، وإنما أمر الله أن يستلم ما عن
 يمين عرشه » وفي المروي (٣) عن الملل عن الصادق عليه السلام أنه قال : « لما انتهى
 رسول الله ﷺ الى الركن الغربي فقال له الركن يا رسول الله أأنت قعيدا من
 قواعد بيت ربك فإني لا استلم ؟ فدفني منه النبي ﷺ فقال : اسكن وعليك السلام
 غير مهجور » والمرسل (٤) عن النبي والآئمة (عليهم الصلاة والسلام) « صار
 الناس يستلمون الحجر والركن اليماني ولا يستلمون الركنين الآخرين ، لأن
 الحجر الاسود والركن اليماني عن يمين العرش ، وإنما أمر الله تعالى أن يستلم
 ما عن يمين عرشه » وفي المرسل الآخر (٥) عن الصادق عليه السلام « الركن اليماني بابنا
 الذي ندخل منه الجنة » وقال عليه السلام (٦) « فيه باب من أبواب الجنة لم يغلق منذ فتح ،
 وفيه نهر من الجنة تلقى فيه اعمال العباد » وفي المرسل الثالث (٧) « انه يمين الله

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٢٢ - من

ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١٢ - ١٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨

في أرضه ، يصافح بها خلقه » وفي الدروس لأنها على قواعد إبراهيم ، لكن في كشف اللثام « حكيت هذه اللة عن ابن عمر ، ولا تتم إلا على كون الحجر أو بعضه من الكعبة » وسمعت أنا لا نقول به ، وإنما هو قول العامة » وقد سبقه إليه في المسالك ، فإنه قال بعد حكاية ذلك : وهو يشعر بكون البيت مختصراً من جانب الحجر ، وقد تقدم الخلاف فيه ، والامر سهل .

وقال الصادق عليه السلام أيضاً في خبر زيد الشحام (١) : « كنت أطوف مع أبي عبد الله عليه السلام وكان إذا انتهى إلى الحجر مسحه بيده وقبله وإذا انتهى إلى الركن اليماني التزمه ، فقلت : جعلت فداك تمسح الحجر بيدك وتلتزم اليماني ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما أتيت الركن اليماني إلا وجدت جبرئيل قد سبقني إليه يلتزمه » .

ومنه بل وغيره يستفاد التأكيد في خصوص اليماني الذي ورد فيه استحباب الدعاء عنده أيضاً ، قال العلامة بن ربيعي (٢) « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الله عز وجل وكل بالركن اليماني ملكاً هجيراً يؤمن على دعائكم » وفي خبره (٣) الآخر عنه عليه السلام « أنه كان يقول : إن ملكاً موكل بالركن اليماني منذ خلق الله السماوات والأرضين ، ليس له هجير إلا التأمين على دعائكم ، فلينظر عبد بما يدعو ، فقلت ما الهجير ؟ فقال : كلام من كلام العرب ، أي ليس له عمل » وعن رواية أخرى (٤) « ليس له عمل غير ذلك » وفي خبر معاوية بن عمار (٥) عن أبي عبد الله

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الطواف - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الطواف - الحديث ١ عن ربيعي

عن العلامة بن المقعد قال : « سمعت ... الخ » .

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الطواف - الحديث

٢ - ٣ - ٤ والاول عن العلامة بن المقعد

أيضاً « الركن اليماني باب من ابواب الجنة لم يفلقه الله منذ فتحه » وقال أبو الفرج السندي (١) « كنت أطوف بالبيت مع أبي عبدالله (عليه السلام) فقال : أي هذا اعظم حرمة ؟ فقلت : جعلت فداك أنت أعلم بهذا مني ، فأعاد علي فقلت : داخل البيت ، فقال : الركن اليماني على باب من ابواب الجنة ، مفتوح لشيعه آل محمد ﷺ مسدود عن غيرهم ، وما من مؤمن يدعو بدعاء عنده إلا صعد دغاؤه حتى يلصق بالعرش ، ما بينه وبين الله حجاب . »

وكيف كان فقد ظهر لك من ذلك كله ضعف ما عن أبي علي من نفي استلام غير الركنين المزبورين لظاهر بفض النصوص السابقة المحمولة على عدم التأكيد أو عدم المواظبة ، وعلى النقية جمعاً بينها وبين غيرها مما عرفت من النص والاجماع المحكي كالمحكي عن سائر من وجوب استلام اليماني كظم الحاجر وإن قال في كشف الثام للأمر به في الاخبار من غير معارض ، لكن فيه انه لا امر به بخصوصه ، نعم فيه حكاية فعل هو اعم من الوجوب ، او رخصة هي أعم من الاستحباب فضلاً عن الوجوب ، على ان لسان النصوص المزبورة ظاهر في الندب سيما بعد ملاحظة جمعه مع غيره مما هو معلوم الندب وحكاية ظاهر الاجماع وغير ذلك ، هذا ، وفي المدارك والظاهر تأدي السنة بالمسح باليد ، كما تدل عليه صحيحة سعيد الاعرج (٢) عن أبي عبدالله عليه السلام « سألته عن استلام الحاجر من قبل الباب فقال : أليس تريد أن تستلم الركن ؟ فقلت : نعم ، فقال : يجزيك حيث ما نالت يدك » وفيه أن ظاهر النصوص المزبورة استحباب أزيد

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

من ذلك من الالتزام ونحوه وإن كان هو أيضاً مستحباً ، بل لعل لفظ الاجزاء مشعر بذلك أيضاً ، بل لا يبعد استفادة رجحان أصناف البرك بالاركان وخصوصاً الركنين بل وغيرها مما هو في دبر الكعبة من إلصاق البطن والوجه والالتزام والتقبيل ونحوها .

﴿ ويستحب أن يطوف ثلاثمائة وستين طوافا ﴾ كل طواف سبعة اشواط فتكون الفين وخمس مائة وعشرين شوطاً بلا خلاف أجده فيه ﴿ فان لم يتمكن فثلاثمائة وستين شوطاً ﴾ كما صرح به غير واحد ، لصحيح ابن عمار (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « يستحب أن يطوف ثلاثمائة وستين اسبوعاً عدد أيام السنة ، فان لم يستطع فثلاثمائة وستين شوطاً ، فان لم تستطع فما قدرت عليه من الطواف » وغيره من الاخبار على ما في كشف الثام ، قال : « ثم انها كمبارات الاصحاب مطلقة ، نعم في بعضها التقييد بمدة مقامه بمكة ، والظاهر استحبابها لمن أراد الخروج في عامه او في كل عام ، وما في الاخبار من كونها بمدد أيام السنة قرينة عليه » قلت : لم أعر على ما ذكره من النصوص ، نعم في المحكي عن فقه الرضا عليه السلام (٢) « يستحب أن يطوف الرجل بمقامه بمكة ثلاثمائة وستين اسبوعاً » فلا مانع من إرادة استحباب ذلك له في كل يوم ، لما يظهر من النصوص من استحباب كثرة الطواف وأنه كالصلاة من شاء استقل ومن شاء استكثر ، وفي خبر عبدالله الهاشمي (٣) عن الصادق عليه السلام « كان موضع الكعبة ربوة من الارض يبضاه تضيء كضوء الشمس والقمر حتى قتل ابنا آدم أحدهما صاحبه فأسودت ،

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٧

فلما نزل آدم رفع الله له الأرض كلها حتى رآها ، قال : يا رب ما هذه الأرض البيضاء المنيرة قال : هي حرمي في أرضي وقد جعلت عليك ان تطوف بها كل يوم سبعمئة طواف « وفي خبر أبي الهرج (١) قال : « سأل أبا عبد الله عليه السلام أكان لرسول الله ﷺ طواف يعرف به ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يطوف بالليل والنهار عشرة اسابيع : ثلاثة أول الليل ، وثلاثة آخر الليل ، واثنتين إذا أصبح ، واثنتين بعد الظهر ، وكان فيما بين ذلك راحته « وكيف كان فظاهرها سمعته من النص والفتوى من استحباب ثلاثمائة وستين شوطاً انه يكون واحد منها عشرة أشواط ، وذلك لانها حينئذ أحد وخمسون اسبوعاً وثلاثة أشواط ، وقد سمعت كراهة الزيادة .

﴿ و ﴾ لكن في المتن وغيره أنه ﴿ تلحق ﴾ هذه ﴿ الزيادة بالطواف الاخير وتسقط الكراهة ها هنا بهذا الاعتبار ﴾ للنص والفتوى ، او ان استحبابها لا يني الزائد ، فيزاد على الثلاثة اربعة كما عساه يشهد له ما في الغنية من انه قد روي (٢) انه يستحب ان يطوف مدة مقامه بمكة ثلاثمائة وستين اسبوعاً او ثلاثمائة واربعة وستين شوطاً ، بل حكاه غير واحد عن ابن زهرة ، وعن المختلف في البأس عنه ، وفي الدروس وزاد ابن زهرة اربعة اشواط حذراً من الكراهة ، وليوافق عدد ايام السنة الشمسية ، ورواه البنزطي (٣) وفي كشف اللثام عن حاشية القواعد أن في جامعهم اشارة اليه ، لانه ذكر في سياق احاديثه عن الصادق عليه السلام انها اثنان وخمسون طوافاً ، قلت فيما حضرني من الوسائل عن

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ و ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

التهذيب مسنداً عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر (١) عن ابي عبد الله عليه السلام « يستحب أن يطاف بالبيت عدد أيام السنة كل اسبوع اسبعة ايام ، فذلك اثنان وخمسون اسبوعاً » وأما احتمال مشروعية الثلاثة طوافاً منفرداً فهو بعيد جداً ، وعلى كل حال ففي كشف اللثام « وتخصيص الاخير للقصر على العذر واليقين ، إذ قد يتجدد التمكن من الطواف بالعدد ، او يكون الاخير او غيره ثلاثة اشواط » قلت : قد عرفت بعد الاخير بل والاول بناء على ما سمعته من المروي عن البرقي وغيره المراد بما في صدره وعجزه السنة الشمسية كما سمعته من الشهيد ، وبذلك يخرج عن ظاهر الخبر المزبور المنافي لما دل على وجوب الطواف سبعة اشواط لا ازيد ولا انقص ، فاحتمال مشروعيته هنا ثلاثة او عشرة لا داعي له ، وإلا لقل بمشروعية الثلاثمائة وستين شوطاً طوافاً واحداً كما هو ظاهر الخبر المزبور ، ولا اظن احداً يلتزمه ، فليس المراد حينئذ إلا الاشواط المزورة مقطعة طوافات كل طواف سبعة ، وإن توقف ذلك على إضافة اربعة الى الثلاثة المتأخرة لا انها تجعل طوافاً مستقلاً ، ولا انها تضاف الى الآخر على ان يكون عشرة اشواط ، فلا حاجة حينئذ الى استثنائه من الكراهة كما هو ظاهر المصنف وغيره ، وإلا فلا وجه لتخصيصه بالاخير لاطلاق النص ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يقرأ في ركعتي الطواف في ﴾ الركعة ﴿ الاولى مع الحمد قل هو الله احد وفي الثانية معه قل يا ايها الكافرون ﴾ كما هو المشهور ، لما سمعته من قول الصادق (عليه السلام) في حسن معاوية (٢) « اذا فرغت من طوافك فأت مقام ابراهيم فصل ركعتين واجمله اماماً وقرأ في

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٧١ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

الأولى منها سورة التوحيد قل هو الله أحد ، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون ، الحديث ، وغيره المؤيد بالترتيب المذكور في كثير من الأخبار المرغبة في قراءة السورتين هنا وفي باقي المواضع السبع المشهورة ، خلافاً لما عن الشيخ في كتاب الصلاة ، فقال بالجحد في الأولى والتوحيد في الثانية ، وعن الشهيد أنه جعله رواية (١) وإن كنا لم نقف عليها ، مع أنه في محكي النهاية هنا أفتى بما سمعته من المشهور ، بل نفى عنه البأس في كتاب الصلاة ، وقد تقدم الكلام في ذلك عند البحث على وجوبها في الطواف ، فلاحظ ، والله العالم .

ومن زاد على السبعة ﴿ في طواف الفريضة ﴾ سهواً ﴿ شوطاً ﴾ اكملها اسبوعين ﴿ في المشهور نصاً وفتوى ﴾ وصلى الفريضة أولاً وركعتي النافلة بعد الفراغ من السعي ﴿ أما الأولى فللمعتبرة المستفيضة كصحيح أبي أيوب (٢) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط طواف فريضة قال : فليضيف إليها ستاً ، ثم يصلي أربع ركعات » وصحيح ابن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) في كتاب علي عليه السلام « إذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة واستيقن ثمانية أضاف إليها ستاً ، وكذا إذا استيقن أنه سعى ثمانية أضاف إليها ستاً » وخبره (٤) الآخر عنه عليه السلام أيضاً « قلت له : رجل طاف بالبيت فاستيقن أنه طاف ثمانية أشواط قال : يضيف إليها ستة وكذلك إذا استيقن أنه طاف بين الصفا والمروة ثمانية فليضيف إليها ستة » ونحو ذلك خبره الثالث (٥) وخبر علي بن أبي حمزة (٦) « سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل طاف بالبيت

(١) من البيهقي ج ٥ ص ٩١

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب

الطواف - الحديث ١٣ - ١٠ - ١٢ - ٨ - ١٥

ثمانية أشواط قال : نافلة أو فريضة ، فقال : فريضة ، فقال : يضيف إليها ستة ، فإذا فرغ صلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام ثم خرج إلى الصفا والمروة فطاف بهما ، فإذا فرغ صلى ركعتين أخراوين ، فكان طواف نافلة وطواف فريضة ، وخبر وهب (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « أن علياً (عليه السلام) طاف ثمانية أشواط فزاد ستة ثم ركع أربع ركعات » وخبر زرارة (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) « أن علياً (عليه السلام) طاف طواف الفريضة ثمانية فترك سبعة وبني على واحد وأضاف إليها ستة ، ثم صلى ركعتين خلف المقام ثم خرج إلى الصفا والمروة ، فلما فرغ من السعي بينهما رجع فصلى الركعتين اللتين ترك في المقام الأول » إلى غير ذلك من النصوص المنعجة ما يحتاج منها إلى جابر بما عرفت المقيد إطلاق بعضها بحال السهو التي يخرج بها عما تقتضيه القواعد من الفساد للثاني بعدم النية والأول بالزيادة ، قال أبو الحسن (عليه السلام) في خبر عبد الله بن محمد (٣) : « الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة ، فإذا زدت عليها فعليك الإعادة وكذا السعي » .

خلافاً للصدوق في محكي المقنع ، قال : وإن طفت بالبيت الطواف للمفروض ثمانية أشواط فاعد الطواف ، وروي يضيف إليها ستة فيجعل واحداً فريضة والآخر نافلة ، لما عرفت ، ولخبر أبي بصير (٤) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط المفروض قال : يعيد حتى يشبته »

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف - الحديث ٦ عن معاوية

ابن وهب

(٢) ر (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف - الحديث

وخبره الآخر (١) المضر « قلت له فان طاف وهو مقطوع ثمان صرات وهو ناسر قال : فليتم طوافه ثم يصلي اربع ركعات ، فأما الفريضة فليعد حتى يتم سبعة أشواط » قيل وصحيح ابن سنان (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام « من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل في الثامن فليتم أربعة عشر شوطاً ثم يصلي ركعتين » من حيث الاقتدار على ركعتين كخبر رفاعه (٣) « كان علي عليه السلام يقول : إذا طاف ثمانية فليتم أربعة عشر » قلت يصلي أربع ركعات قال : يصلي ركعتين وفيه أنه غير موافق لما سمعته من المقنع من إعادة الطواف الذي مقتضاه كخبر ابي بصير بطلان الثمانية ، فإنا عن بعض الناس ممن قارب عصرنا - من الاعتداد بالثامن خاصة مكلا له بسنة على انه الطواف الواجب لنحو الخبرين المزبورين اللذين أولهما في الداخل في الثامن وغير ناف - لا ركعتين الأخيرتين كالأخر المحتمل لإرادة تعجيل الركعتين قبل السعي - في غير محله ، بل يمكن دعوى الاجماع المركب على خلافه ، فيجب حمل ما سمعت على ما يوافق المشهور بارتكاب ما عرفت وغيره من احتمال إرادة الصلاتين من الركعتين ، او طرحه كوجوب حمل خبر أبي بصير وغيره مما استدل به للصدوق كذلك ، ضرورة قصوره عن المعارضة سنداً واستفاضة واعتضاداً بالشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، بل لعلها كذلك ، إذ لم نجد مخالفاً إلا ما سمعته من المقنع الذي لا يقدح مثله خصوصاً بعد ما عن الفقه المنسوب (٤) الى الرضا (عليه السلام) مما ينافي ذلك ، قال : « فان سهرت فطفت طواف الفريضة ثمانية اشواط فزد عليها ستة اشواط ، وصل

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث

٢ - ٥ - ٩

(٤) المستدرک - الباب - ٢٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

عند مقام إبراهيم ر كعتي الطواف ، ثم أصبح في مكة فذكر في الحديث : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : من طاف طوافاً واحداً ، لم يدرى ما له من الأجر » ، وأعلم أن الفريضة هو الطواف الثاني ، والثالث والأول ، ولتین طواف الفريضة ، والركعتين الأخيرتين للطواف الأول ، والطواف الأول تطوع » والمناقشة في بعض النصوص المزبورة المتضمنة لفعل علي (عليه السلام) بعدم وقوع ذلك منه عمداً ولا سهواً لمصمته مدفوعة باحتمال التقية فيه على معنى أن الصادق (عليه السلام) حكاه كما عندهم تقية مع أن الدليل غير منحصر فيه ، فلا بأس بطرحه ، كما لا ريب في أن المتجه ما عليه المشهور .

نعم الظاهر اعتبار اكمال الشوط ، أما إذا لم يكمله فليقلبه ويرجم الى طوافه كما مستمع الكلام فيه إن شاء الله عند تعرض المصنف له .

ثم إن الفاضل والشهيدان قد صرحوا باستحباب الاكمال المزبور الذي مقتضاه كون الثاني هو النافلة ، بل هو ظاهر المصنف وغيره ممن عدّه في ذكر المندوبات ، وحينئذ يجوز له قطعه ولعله لاصالة البراءة بعد بقاء الاول على الصحة المقتضية لذلك باعتبار نيته ، وللاتفاق على عدم وجوب طوافين ، بل قد سمعت التصريح في الصحيح السابق بأن احدهما فريضة والآخر ندب ، فالاصل بقاء الاول على وجوبه ، خلافاً للمحكي عن الصدوق وابني الجنيد وسعيد من كون الثاني هو الفريضة كما سمعت النص عليه في الفقه المنسوب الى الرضا (عليه السلام) وعن الصدوق في الفقيه حكايته رواية ناقلاً لمضمون الرضوي الذي سمعته ، والامر بالاكمال المحمول على الوجوب ، ولجميع ما دل على بطلان الاول ، ولظهور صحيح زرارة المتقدم المتضمن فعل علي عليه السلام ، ولكن الجميع كما ترى بعد معلومية الصحة في الاول نصاً وفتوى ، وعدم حجية المرسل والرضوي ، وإرادة الندب من الامر لما عرفته سابقاً ، بل قد يدعى ظهور النصوص في كون النافلة الثاني كما اعترف به بعض الناس ، بل لعله ظاهر الصدوق

ايضاً حيث انه بعد ان ذكر النصوص المزبورة قال : في رواية اخرى ان الفريضة الثاني والنافلة الاول ، وبعد معلومية عدم السهو عليه (عليه السلام) فلم يطف ثمانية إلا لعدوله في الاول عن فرضه لموجب له ، فليس الصحيح المزبور حينئذ من المسألة ، كل ذلك مع استبعاد انقلاب ما نواه واجباً للندب بالنية المتأخرة وإن كان لا بأس به بعد الدليل المعتمد به ، كما في نية العدول في الصلاة ، وتأثير النية هنا في الشوط الثامن الذي فرض وقوعه سهواً على انه من الطواف الأول ، ولكن مع هذا كله لا ينبغي ترك الاحتياط في عدم القطع .

ثم إن مقتضى الجمع بين النصوص المزبورة هو ما ذكره المصنف وغيره من صلاة ركعتين لطواف الفريضة مقدماً على السعي ، وصلاة ركعتين أخريين للنافلة بعد السعي حملاً للعطالق على ما سمعته من التفصيل الذي تضمنه بعض النصوص المزبورة ، مضافاً الى خبر جميل (١) سأل الصادق عليه السلام « عن طاف ثمانية اشواط وهو يرى انها سبعة فقال : إن في كتاب علي (عليه السلام) انه إذا طاف ثمانية اشواط انضم اليها ستة اشواط ثم يصلي الركعات بعد ، قال : ومثل عن الركعات كيف يصليهن أجمعهن او ماذا ؟ قال : يصلي ركعتين للفريضة ثم يخرج الى الصفا والمروة ، فإذا رجع من طوافه بينهما رجع فصلى ركعتين للاسبوع الأخير » بل ظاهر المتن والنصوص المزبورة وجوب السكيفية المذكورة كما عن الأكثر ، لكن في المدارك ان ذلك على الافضل ، لاطلاق الامر بصلاة الاربع في خبر ابى ايوب (٢) ولعدم وجوب المبادرة الى السعي ، وفي كشف الثام « وهل يجب تأخير صلاة النافلة ؟ وجهان ، من عدم وجوب

(١) و(٢) الرسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٦ - ١٣

المبادرة الى السعي ، واحتمال أن لا يجوز الاثنيان بالنسبة مع اشتغال الذمة بالواجب ، ولكن هما معاً كما ترى بعد ما عرفت من ظهور النصوص المزبورة في الواجب ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يتداني من البيت ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره معللاً له بأنه المقصود ، فالدنو منه أولى ، ولا ينافي ذلك ما ورد (١) من أن في كل خطوة من الطواف سبعين ألف حسنة ، والنباعد أزيد خطأ لجواز اتفاق الحنات في العدد دون الرتبة ، والله العالم .

﴿ ويكره الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة ﴾ لخبر محمد بن الفضل (٢) عن الجواد عليه السلام « طواف الفريضة لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بالدعاء وذكر الله وتلاوة القرآن ، قال . والنافلة يلقي الرجل أخاه فيسلم عليه ويحده بالشيء من أمر الدنيا والآخرة لا بأس به » وهو وإن اختص بالفريضة لكن يمكن القطع بمساواة النافلة لها في أصل الكراهة وإن كانت أخف خصوصاً بعد معرفية المرجوحية في المسجد بكلام الدنيا ، ولعله لما أطلق المصنف وغيره الكراهة ، بل زاد الشهيد كراهية الأكل والشرب والتثأب والتعطى والفرقة والمبث ومدافعة الأخبثين وكل ما يكره في الصلاة غالباً ، ولا بأس به ، بل قال أيضاً : « انه تنأكد الكراهة في الشعر » وعلى كل حال فلا حرمة في شيء من ذلك بلا خلاف أجده فيه ، بل عن المنتهى إجماع العلماء كافة على جواز الكلام في المباح ، وقال ابن يقطين (٣) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الكلام في الطواف وإنشاد الشعر والضحك في الفريضة أو غير الفريضة أيسمى ذلك ؟ قال : لا بأس به ،

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٢-١

والشعر ما كان لا بأس بمثله « نعم ورد النهي عن إنشاده في المسجد إلا ما كان منه دعاء أو حمداً أو مدحاً لنبي ﷺ أو امام علي عليه السلام أو موعظة ، والله العالم .

المقصد ﴿ الثالث في أحكام الطواف ، وفيه اثنتي عشرة مسألة : الأولى الطواف ﴿ في النسيك المعتبر فيه صمرة أو حجا ﴾ ركن ﴿ إجماعاً محكياً عن التحرير إن لم يكن محصلاً ، وحينئذ ﴿ من تركه عامداً ﴾ عالماً ﴿ بطل ﴾ صمرته أو ﴿ حجه ﴾ كغيره من أركان الحج التي هي على ما قيل النية والاحرام والوقوفان والسمي ، لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، وقاعدة انتفاء المركب بانتفاء جزئه ، ولقحوي صحيح ابن يقطين (١) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة قال : إن كان على وجه جهالة في الحج أعاد وعليه بدنة » وخبر علي بن أبي حمزة (٢) سئل « عن رجل جهل أن يطوف بالبيت حتى يرجع إلى أهله قال : إن كان على وجه الجهالة أعاد الحج وعليه بدنة » ومن المعلوم أولوية العالم من الجاهل بالاعادة ، بل في الدروس وفي وجوب هذه البدنة على العالم نظر ، من الأولوية وإن كان قد يناقش باحتمال كونها للتقصير في التعلم واحتمال كونه كمن عاد إلى تعمد الصيد ، اللهم إلا أن يدعى الدلالة في العرف على ذلك بحيث يصلح لأن تكون حجة شرعية .

وعلى كل حال فمنها يعلم كون الجاهل هنا كالعامد كما عن الشيخ وغيره التصريح به ، مضافاً إلى الأصل وغيره ، فما في النافع « وفي رواية إن كان على وجه جهالة أعاد الحج » مما يشعر بالتوقف فيه في غير محله ، وإن مال إليه بعض متأخري المتأخرين كالاردبيلي والمحدث البحراني ، لعموم نفي الشيء على الجاهل ورفع القلم مطلقاً أو في خصوص الحج المعلوم إرادة نفي العقاب منه لا القضاء

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب الطواف - الحديث ١ - ٢

والاعادة ونحوها مما هو معلوم في جميع أبواب الفقه ، ولو سلم فهو مخصوص بما هنا ، ولذا نزل ما في الدائع على إرادة التوقف في البدنة ، قبل للأصل وضعف الخبرين وعدم العمل بهما من أحد ، وهو في غير محله ايضاً ضرورة انقطاع الأصل وحجية أحد الخبرين كما لا يخفى على من له خبرة باحوال الرجال ، ومنع عدم العمل بهما ، فانه قد حكى عن الشيخ والأكثر ذلك ، وهو الأقوى .

بقي الكلام فيما يتحقق به الترك ، ففي المسالك وفي وقت تحقق البطلان بتركه خفاء ، فان مقتضى قوله : « من تركه ناسياً قضاء ولو بعد المناسك » ان العائد يبطل حجه متى فعل المناسك بعده ، وقد ذكره جماعة من الأصحاب انه لو قدم السعي على الطواف عمداً بطل السعي ووجب عليه الطواف ثم السعي ، فدل على عدم بطلان الحج بمجرد تأخر الطواف عمداً ، ويقوى توقف البطلان على خروج وقت الحج ، وهو ذو الحجة ، لانه وقت لوقوع الأفعال في الجملة خصوصاً الطواف والسعي ، فانه لو أخرها عمداً طول ذي الحجة صح ، وغاية ما يقال انه يأثم ، وقد تقدم ، وفي حكم خروج الشهر انتقال الحاج الى محل ينعذر عليه العود في الشهر ، فانه يتحقق البطلان وإن لم يخرج .

هذا في الحج ، وأما العمرة فان كانت عمرة تمتع كان بطلانها بفواته عمداً منقطعاً بحضور الموفين بحيث يضيق الوقت إلا عن التلبس بالحج ولما يفعله ، وإن كانت مفردة فيخرج السنة إن كانت المجامعة لحج القران او الافراد ، ولو كانت مجردة عنه فاشكال ، إذ يحتمل حبثئذ بطلانها بخروجه عن مكة ولما يفعله ، ويحصل أن يتحقق في الجميع بتركه بذية الاعراض عنه ، وأن يرجع فيه الى ما صدر كاعراضه ، والمسألة موضع إشكال ؛ وقد سبقه الكركي الى ذلك في حاشية الكتاب ، قال : « مما يشكل تحقيق ما به يتحقق ترك الطواف ، فانه لو سعى قبل أن يطوف لم يعد به ، وإن أحرم بنفسك آخر بطل فعله ، صرح به في

الدروس ، ويمكن أن يحكم في ذلك العرف ، فإذا شرع في نسك آخر طزماً على ترك الطواف بحيث يصدق الترك عرفاً حكم ببطلان الحج أو يراد به خروجه من مكة بنية عدم فعله « قلت : لا يخفى عليك ما في ذلك كله بعد الاطالة بما ذكرناه سابقاً من جواز تأخير طواف حج التمتع وسعيه اختياراً طول ذي الحجة على كراهية شديدة ، ودونها تأخر طواف حج الافراد والقران وسعيه كما سمعت الكلام في ذلك مفصلاً ، بل الظاهر من القائل بعدم الجواز إرادة الأثم دون البطلان ، فعينئذ يراد بالترك في حج التمتع والقران والافراد عدم الفعل في تمام ذي الحجة وفي صمرة التمتع عدمه الى ضيق وقت الوقوف بعرفة ، وفي الصمرة المفردة المجردة الى تمام العمر ، بل وكذا المجامعة لحج الافراد والقران بناء على عدم وجوبها في سنتها ، وإلا فالمدار على تركها في تلك السنة ، فهو ركن في هذه المناسك جميعها تبطل بتركه فيها على الوجه المزبور مع العلم والعمد .

نعم الظاهر خروج طواف النساء عن ذلك وإن أوممه ظاهر العبارة ، لكن هو غير ركن ، فلا يبطل النسك بتركه حينئذ من غير خلاف كما عن السرائر لخروجه عن حقيقة الحج ، قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (١) « وعليه - يعني المفرد - طواف بالبيت ، وصلاة ركعتين خلف المقام ، وسعي واحد بين الصفا والمروة ، وطواف بالبيت بعد الحج » ونحوه صحيح معاوية (٢) في القارن ، وصحيح الخزاز (٣) قال : « كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل فقال : أصلحك الله ان معنا امرأة حائضاً ولم تطف طواف النساء ويأبى الجمال أن يقيم عليها قال : فاطرق وهو يقول : لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٥ - ١١

(٣) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣

ولا يقيم عليها جملها ثم رفع رأسه اليه فقال : تمضي فقد تم حجها » فان قوله **تمضي** : « فقد تم حجها » ظاهر في خروجه عن النسك ولو في حال الاختيار ، ولا يقدح في ذلك كون مورده الاضطرار ، إذ العبرة بعموم الوارد لا بخصوص المورد ، كما هو واضح .

ثم إن الظاهر عدم الاحتياج الى المحلل بعد فساد النسك بتعمد ترك الطواف المعتمر فيه ، ضرورة بطلان الاحرام الذي هو جزء من النسك يبطلانه ، مضافاً الى خلو أخبار البيان عنه ، لكن في المدارك وغيرها احتمال بقاءه على إحرامه الى أن يأتي بالفعل الفائم في محله ، ويكون إطلاق اسم البطلان عليه مجازاً كما عن الشهيد في الحج الفاسد بناء على أن الأول هو الفرض واحتمال توقفه على أفعال العمرة ، بل عن الكركي في شرح القواعد المجزم بالآخر ، لكن قال : « على هذا لا يكاد يتحقق معنى الترك المقتضي للبطلان في العمرة المفردة ، لأنها هي المحللة من الاحرام عند بطلان نسك آخر غيرها ، فلو بطلت احتيج في التحلل من إحرامها الى أفعال العمرة ، وهو معلوم البطلان » وفي المدارك هو غير واضح المأخذ ، فان التحلل بأفعال العمرة إنما يثبت مع فوات الحج لا مع بطلان النسك مطلقاً ، ودعوى استصحاب حكم الاحرام الى أن يعلم حصول المحلل وإنما يعلم بالاثبات بأفعال العمرة يدفعها ما عرفت من أن بطلان النسك يقتضي بطلان الاحرام الذي هو جزء منه ولكن مع ذلك فلا احتياط لا ينبغي تركه ، خصوصاً على القول بكون الاحرام نسكاً مستقلاً يعتبر وقوع الأفعال معه نحو الطهارة للصلاة ، ولا أقل من أن يكون له جهتان كما عساه يشهد لذلك ما تسمعه في المحصور والمصدود ، فحينئذ يتجه توقف التحليل على فعل الفائم ولو في السنة الآتية ، لاصالة عدم حصول التحلل بغير اداء للنسك الذي وقع الاحرام له ، ولكن فيه من السر والهرج ما لا يخفى ، ولعله لذا قال الكركي بالتحلل بأفعال العمرة ، وإن كان لا يتم

إلا بدعوى الاستفادة من الأدلة أن أفعالها يحصل بها التحليل من الاحرام مطلقاً من غير فرق بين فوات الحج بفوات وقته وبين بطلانه بفوات ركنه ، ولم يحضرنى الآن ما يدل على ذلك ، وإن كان ظاهر سيد المدارك المفروغية منه ، حيث أنه بعد أن ذكر ما سمعته سابقاً قال : « والسألة قوية الاشكال ، من حيث استصحاب حكم الاحرام الى أن يعلم حصول المحلل ، وإنما يعلم بالاثبات بأفعال العمرة ، ومن اصابة عدم توفقه على ذلك مع خلو الأخبار الواردة في مقام البيان منه ، ولعل المصير الى ما ذكره أحوط ، ولكن قد عرفت ان الاحوط منه ايضاً فعل الفاتت مع ذلك ، والله العالم .

﴿ ومن تركه ناسياً قضاء ﴾ بنفسه متى ذكره ﴿ ولو بعد المناسك ﴾ واقتضاء الوقت بلا خلاف معتمد به أجده فيه ، بل عن الخلاف والغنية الاجماع عليه ، لرفع الخطأ والنسيان المعتضد بقاعدة نفى الحرج ، وصحيح هشام بن سالم (١) سأل الصادق عليه السلام « عن نسي طواف زيارة البيت حتى يرجع الى أهله فقال : لا يضرك إذا كان قد قضى مناسكه » وصحيح علي بن جعفر (٢) عن أخيه موسى (عليه السلام) سأل « عن رجل نسي طواف الفريضة حتى قدم بلاده وواقع النساء كيف يصنع ؟ قال يبعث بهدي إن كان تركه في حج يبعث به في حج ، وإن كان تركه في عمرة يبعث به في عمرة ، ويوكل من يطوف عنه ما تركه من طواف الحج » فما عن الشيخ في كتابي الأخبار والحلبي من البطلان في غير محله بعد ما عرفت ، فلا وجه لجل الطواف في الصحيح الأول على طواف الوداع وفي الثاني على طواف الذساء كما وقع من الشيخ مستدلاً عليه بخبر معاوية بن عمار (٣) « قالت لأبي عبد الله

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ٤

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٦ وفي الاول « ما تركه من طوافه » .

عن رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله قال : لا تحمل له النساء حتى يزور البيت ، وقال يأمر من يقضي عنه ، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره » إذ هو كما ترى لا دلالة فيه على ذلك ، ضرورة اختصاص السؤال والجواب فيه بطواف النساء من غير تعرض لغيره .

وأغرب من ذلك ما وقع له في محكي الاستبصار فإنه قال : باب من نسي طواف الحج حتى يرجع الى أهله ثم أورد روايتي علي بن أبي حمزة (١) وعلي بن يقطين (٢) المتضمنتين إعادة تارك الطواف جهلاً ، ثم قال : اما ما رواه علي ابن جعفر (٣) عن اخيه موسى عليه السلام « سألت عن رجل نسي طواف الفريضة » الحديث ، فالوجه أن نحمله على طواف النساء ، واستدل عليه بخبر معاوية بن عمار السابق ، وظاهره محاولة الجمع بين النصوص المزبورة ، مع أن من الواضح عدم المناقاة بينها بعد أن كان الموضوع في بعضها الجاهل ، وفي الآخر الناسي ، ونحوه ما وقع له في التهذيب من الاستدلال على حكم الناسي بخبري الجاهل (٤) المتضمنين الاعادة وبدنة ، مع أن من المعلوم عدم الاعادة على الناسي كما صرح به هو في غير الكتابين ، بل عنه في الخلاف دعوى الاجماع عليه فضلاً عن تصريح غيره ، وما في كشف اللثام - من أن الجهالة تعم النسيان ، والسؤال في الثاني عن السهو ، وظاهره النسيان - لا يخفى عليك ما فيه ، ومراده بالثاني خبر علي بن أبي حمزة عن الكاظم عليه السلام المتقدم سابقاً ، لكن حكى مثله « انه سئل عن رجل سهى أن يطوف بالبيت حتى يرجع الى أهله قال : اذا كان على وجه الجهالة أعاد الحج وعليه بدنة » وهو كذلك في بعض النسخ ؛

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٥٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ و ٢

وفي الآخر « جهل » كما ذكرناه سابقاً ، ويؤيد الأخير موافقته لصحيح ابن
يقتين ولفتاوى الاصحاب ومعاقد اجماعاتهم على أن الاعادة على الجاهل دون
الناسي ، فيمكن أن يراد من السهو فيه السهو عن الحكم حتى يكون جاهلاً ، فينطبق
الجواب حينئذ على السؤال ، وعلى كل فلا إشكال في الحكم المزبور .

كما ان الظاهر عدم الفرق في ذلك بين طواف الحج وطواف العمرة كما
سمعت التصريح به في خبر علي بن جعفر (١) نحو المحكي عن الشيخ في المبسوط
وابن إدريس ، بل هو مقتضى إطلاق المصنف والفاضل والمحكي عن ابن سميد ،
وإن كان المحكي عن الأكثر انهم إنما نصوا عليه في طواف الحج ، لكن المحكي
عنهم ايضاً انهم ذكروا في طواف العمرة أن من تركه مضطراً أتى به بعد الحج
ولا شيء عليه ، ويمكن إدراج الناسي فيه ، وإلا كان الخبر المزبور وذكر من
عرفت له صريحاً وظاهراً كافياً في ثبوته .

وكيف كان فالاحوط إن لم يكن اقوى اعادة السعي معه كما صرح به في
الدروس حاكياً له عن الشيخ الخلاف ؛ ولعله افوات الترتيب المقتضي لفساد السعي
كما دل عليه صحيح منصور بن حازم (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين
الصفاء والمروة قبل أن يطوف بالبيت فقال : يطوف بالبيت ثم يعود الى الصفاء والمروة
فيطوف بهما » اللهم إلا أن يدعى اختصاص ذلك بما قبل فوات الوقت ، الاصل
والسكوت عنه في خبر الاستنابة (٣) وغيره ، بل لعل خبره (٤) الآخر ظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٦٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٦

الجواهر - ٤٧

في القدم ، قال فيه : « سألت عن رجل بدأ بالسمي بالصفا والمروة قال : يرجع فيطوف بالبيت اسبوعاً ثم يستأنف السمي ، قلت : إنه فاته قال : عليه دم ، ألا ترى إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك » من حيث اقتصاره على وجوب الدم مع الفوات ، فهو حينئذ دال على عدم الاعادة عكس ما عرفت ، ولعله إذا لم يذكر الأكثر قضاء السمي ، لكن قد يقال إن الصحيح الأول ظاهر ولو بترك الاستفصال فيه في وجوبه ، ولا ينافيه الخبر المزبور بعد الاغماض عن منده ، لأن غايته السكوت ، وإلا فإيجاب الدم لا ينافي وجوبها ولعله للعقوبة على التقصير في النسيان ، بل لعل سكوته عن الأمر بها انتكالا على إطلاق الأمر بها في الصدر والتشبيه بالوضوء الذي لا يختص بحال الاختيار في الذيل ، وعلى كل حال فلا ريب في أن الاعادة أحوط إن لم تكن أقوى .

وحينئذ لا يحصل التحال بما يتوقف عليهما إلا بالاثنيان بهما ، فلو عاد لاستدراكهما بعد الخروج على وجه يستدعي وجوب الاحرام لدخول مكة لو لم يكونا عليه اكتفى بذلك للاصل وصدق الاحرام عليه في الجملة ، والاحرام لا يقع إلا من محل ، وربما احتل وجوبه فيقضي الفائت قبل الاثنيان بأفعال العمرة أو بعده ، ولا ريب في أنه أحوط وإن كان الأول أقوى . كما أن الاحوط فيما لو شك في كون المتروك طواف الحج أو طواف العمرة بإعادتهما وسميهما كما عن الفاضل والشهيد ، ويحتمل إعادة واحد مما في ذمته ، بل لعله الأقوى للاصل وتعين المخاطب به في الواقع .

﴿ و ﴾ كيف كان فلا خلاف ولا إشكال في أنه ﴿ لو تعذر العود ﴾ عليه أو شق ﴿ استناب فيه ﴾ بل عن الخلاف والقنية الاجماع عليه ، للخرج ، وقبول الكل لها فكذا لبعض ، والصحيح السابق (١) بل في المدارك « أن

إطلاق الرواية يقتضي جواز الاستئابة للناسي اذا لم يذكر حتى قدم بلاده مطلقاً «
نحو ما في كشف اللثام » والخبر يعطي أن العود الى بلاده يكفيه عذراً ، ولكن
الاصحاب اعتبروا العذر احتياطاً « قلت : لعله لان الاصل المباشرة ، وما قيل
من أن المفساق من إطلاق الخبر المزبور ما هو الغالب من حصول التعمذر أو
التعسر بعد الوصول الى بلاده ، مضافاً الى فحوى ما تقدم من وجوب صلاة
ركعتيه بنفسه لو نسيهما ، بل وفحوى ما تسمعه في طواف النساء من اشتراطها
بالتعذر او التعسر إن قلنا به ، وعلى كل حال فالمراد بعدم القدرة ما عرفت من
التعذر او التعسر ، واحتمل الشهيد إرادة استطاعة الحج ، ولا ريب في ضعفه .
﴿ ومن شك في عدده ﴾ أو صحته وفساده ﴿ بعد انصرافه ﴾ منه وتامه
﴿ لم يلتفت ﴾ بلا خلاف ، لاصالة الصحة وقاعدة عدم العبء بالشك بعد الفراغ
لانه في تلك الحال أذكر ، والخرج وصحيح ابن حازم (١) سأل الصادق عليه السلام
« عن رجل طاف الفريضة فلم يدر ستة طاف أم سبعة قال : فليعد طوافه ، قال :
فقاته فقال : ما أرى عليه شيئاً » ونحوه غيره (٢) وفي بعضها (٣) « والاعادة
احب الي وأفضل » إذ الظاهر إرادة المفروض مما فيه ، لان الشك في الاناء
يوجب الاستئفاف أو اتيان شوط آخر على ما ستعرف ، ولا قائل بعدم وجوب
شيء فيه ولو مع القوات ، إذ هو إما عن عمد أو جهل أو نسيان ، ولكل
موجب ، ولانه كترك الطواف كلا أو بعضاً ، وليس فيها أنه لا شيء عليه
أصلاً ، فالحكم به صريحاً في الروايات بعد مراعاة الاجماع اوضح دليل على
إرادة صورة الشك بعد الانصراف ، ولا ينافي ذلك الحكم في بعضها باستحباب

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١ و ١٠

الاعادة وان لم يجد به قائلاً ، وحيثئذ فلا ريب في دلالة النصوص المزبورة مضافاً الى عموم قول الباقر عليه السلام في خبر ابن مسلم (١) : « كل ما شككت فيه مما يقتضي فامضه » والمدار في الانصراف عنه العرف ، وامل منه ما اذا اعتقد انه أتم الطواف وإن كان هو في المطاف ولم يفعل المنافي ، خصوصاً اذا تجاوز الحجر ، أما قبل اعتقاد الاتمام فهو غير منصرف كان عند الحجر او بعده او خارجاً عن المطاف أو فعل المنافي كما صرح به في كشف الثام : والله العالم .

﴿ وان كان في الشك ﴾ في أثنائه فان كان شكاً في الزيادة ﴿ على السابع ﴾ قطع ولا شيء عليه ﴿ بلا خلاف محقق أجده فيه ، فان الحلبي وإن أطلق البناء على الاقل مع الشك ثم قال : وإن لم يتحصل له شيء أعاده أي لم يتحصل أنه طاف شيئاً ولو شوطاً واحداً ، كقول سائر من طاف ولم يحصل كم طاف فعليه الاعادة ، وعد ابن حمزة من بطلان الطواف الشك فيه من غير محصيل عدد ، إلا أن ذلك كله يمكن كونه في غير ما نحن فيه ، وإلا كان محجوجاً بأصلي عدمها والبراءة من الاعادة ، وصحيح الحلبي (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر أسبعة طاف أو ثمانية فقال : أما السبعة فقد استيقن ، وإنما وقع وهمه على الثامن فليصل ركعتين » بل هو شامل لموضوع المسألة السابقة ، وهو الشك بعد الانصراف ، نعم لا يكون ذلك إلا اذا كان الشك عند الركن قبل نية الانصراف ، لانه اذا كان قبله استلزم الشك في النقصان المقتضي لتردده بين محذورين : الاكمال المحتمل للزيادة عمداً ، والقطع

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث - ٣ من كتاب الصلاة

(٢) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

المحتمل للنقيصة كذلك كما صرح به في المسالك وغيرها ، بل حكى عن الفنية
 ايضاً ، لكن في المدارك « فيه منع تأثير احتمال الزيادة كما سيجيء في مسألة الشك
 في النقصان » قلت : هو مبني على مختاره ، وستعرف ضعفه ، والله العالم .
 ﴿ وان كان ﴾ أي الشك ﴿ في النقصان ﴾ كمن شك قبل الركن أنه
 السابع أو الثامن ، أو شك بين الستة والسبعة أو ما دونهما اجتمع معها احتمال
 الثمانية فما فوقها أولاً ، كان عند الركن أولاً ، فمضى كان كذلك ﴿ واستأنف
 في الفريضة ﴾ كما في المقنع والنهاية والمبسوط والسرائر والجامع والفنية
 والمهذب والجلل والمقود والتهذيب والنافع والقواعد وغيرها على ما حكى
 عن بعضها ، ولذا نسب في المدارك إلى المشهور ، بل في محكي الفنية الاجماع ، وهو
 الحجة بعد المعتبرة المستفيضة التي منها صحيح منصور بن حازم (١) السابق ونحوه
 ومنها خبر أبي بصير (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل شك في طواف الفريضة
 قال : يعيد كلها شك » ومنها خبره (٣) الآخر قال : « قلت له رجل طاف
 بالبيت طواف الفريضة فلم يدر ستة طواف أم سبعة أم ثمانية قال : يعيد طوافه
 حتى يحفظه » ومنها قول الصادق عليه السلام في الموثق لحنان بن سدير (٤) في من
 طاف فأوهم فقال : طفت أربعة أو طفت ثلاثة : « ان كان طواف فريضة فليلق
 ما في يديه ويستأنف ، وان كان طواف نافلة فاستيقن ثلاثة وهو في شك من
 الرابع أنه طاف ، فليبن على الثلاثة ، فإنه يجوز له » وخبر احمد بن عمر
 المرهبي (٥) سأل ابا الحسن الثاني عليه السلام « عن رجل شك في طوافه فلم يدر أسته
 طاف أم سبعة فقال : ان كان في فريضة أعاد كل ما شك فيه ، وان كان نافلة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف

الحديث ٨ - ١٢ - ١١ - ٧ - ٤

بنى على ما هو أقل ، ومنها صحيح الحلبي (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل طاف لم يدر ستة أم سبعة قال : يستقبل » ونحوه المروي (٢) عن التهذيب ، بل ربما وصف بالصحة ، ومنها خبر صفوان أو حسنه (٣) « سألت أبا الحسن الثاني عليه السلام عن ثلاثة نفر دخلوا في الطواف فقال : كل منهم لصاحبه تحفظوا الطواف ، فلما غنوا انهم فرغوا قال واحد : معي سبعة اشواط ، وقال الآخر معي ستة اشواط ، وقال الثالث : معي خمسة اشواط ، قال : إن شكوا كلهم فليستأنفوا ، وإن لم يشكوا واستيقن كل منهم على ما في يده فليبنوا » والمرسل (٤) عن الصادق عليه السلام « أنه سئل عن رجل لا يدري ثلاثة طاف أم أربعة قال : طواف فريضة أو نافلة ، قال : اجبني فيهما ، فقال عليه السلام : إن كان طواف نافلة فأبن على ما شئت ، وإن كان طواف فريضة فاعد الطواف » بل قيل في التذكرة والمنتهى انه من خبر رفاعه (٥) عنه عليه السلام فيكون صحيحاً ، ولكنه غير معلوم ، الى غير ذلك من النصوص المنجبر ضعف بعضها بما سمعت من الشهرة والاجماع المحكي والتعاقد وغير ذلك .

لكن مع ذلك كله حكى الفاضل عن المفيد انه قال : « من طاف بالبيت فلم يدر أستا طاف او سبماً فليطف طوافاً آخر ليستيقن انه طاف سبماً » وفهم منه البناء على الاقل على أن مراده بطواف آخر شوط آخر ، وحكاة عن علي

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث

٩ - ٢ - ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٦٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٥) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٥ والفقهاء

ابن بابويه والحلي وابي علي ، واختاره بعض متأخري المتأخرين ، لاصلي البراءة وعدم الزيادة ، وصحيح منصور بن حازم (١) « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدرك أسته طاف او سبعة قال : فليعد طوافه ، قلت : ففاته فقال : ما أرى عليه شيئاً ، والاعادة أحب إلي وافضل » وصحيحه الآخر (٢) قال للصادق عليه السلام : أني طفت فلم ادر ستة طعت ام سبعة فطفت طوافاً آخر فقال : هلا استأنفت ؟ قال : قلت قد طفت وذبحت ، قال : ليس عليك شيء » إذ لو كان الشك موجباً للاعادة لأوجبها عليه ، وصحيح رفاعه (٣) عنه عليه السلام « في رجل لا يدري ستة طاف او سبعة قال : بني علي يقينه » وفيه ان الاصل مقطوع بما عرفت ، كما ان المراد بالصحيح الاول ما سمعت من الشك بعد الفراغ لا في اثناؤه ، وإلا كان مخالفاً للاجماع على الظاهر ، واحتمال الصحيح الثاني (٤) النافلة ، بل والشك بعد الانصراف ، بل قد يحتمل قوله « قد طفت » الاعادة على معنى فعلت الامر بن الاكمال والاعادة ، والثالث النافلة ايضاً ، والشك بعد الانصراف ، والبناء على اليقين بمعنى انه حين انصرف اقرب الى اليقين مما بعده ، فلا يلتفت الى الشك بعده ، وإرادة الاعادة أي يأتي بطواف يتيقن عدده ، كل ذلك لقصورها عن المعارضة من وجوه . ومن الغريب ما عن بعضهم من حمل اخبار المشهور على الذنب ، لقوله عليه السلام في الصحيح الاول : « ما أرى عليه شيئاً » إذ لو كانت واجبة لكان عليه شيء ، بل قوله عليه السلام « والاعادة أحب الي وافضل » صريح في ذلك ، اذ قد عرفت

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث

٨ - ٣ - ٥

(٤) وفي النسخة الاصلية « الصحيح الثاني » والصواب ما ابتدأناه

ان التدبر في الصحيح المزبور وما شابهه يقتضي كون المراد من السؤال فيه الشك بعد الفراغ ، وإلا كان ظاهراً في وجوب الاعادة ، فان لم يفعل وقد فاته الامر للرجوع الى أهله ونحوه فلا شيء عليه ، والاعادة افضل ، ولعله لذا قال في المدارك بعد تمام الكلام في المسألة : « وكيف كان فيلزم القطع بعدم وجوب العود لاستدراك الطواف مع عدم الاستثناء كما دلت عليه الاخبار الكثيرة وتبعه عليه المجاسي قال : « ثم إنه على تقدير وجوب الاعادة فالظاهر من الأدلة ان ذلك مع الامكان وعدم الخروج من مكة والمشقة في العود لا مطلقاً ، ولا استبعاد في ذلك » ولكن لا يخفى عليك ما فيه ، ضرورة كون المتجه حينئذ جريان حكم تارك الطواف عليه ، لان الفرض فساد ما وقع منه بالشك في اثباته كما ان المتجه ذلك ايضاً على القول الثاني اذا لم يبين على الأقل بل بني على الأكثر واتم الطواف . بل يمكن دعوى الاجماع على خلاف ما ذكرناه ، ومن هنا قلنا يجب حمل الصحيح ونحوه على ارادة كون الشك بعد الفراغ ، وان ابيت فالطرح وإيكال علمه اليهم (عليهم السلام) خير من ذلك ، لرجحان تلك الأدلة من وجوه ، والله العالم .

﴿ و ﴾ على كل حال فقد ظهر لك انه في الفرض المزبور ﴿ و ﴾ يبني على الأقل في النافذة ﴿ بلا خلاف اجده فيه ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، لما سمعته من النصوص الظاهر اكثرها كالتفاوت في حصر المشروعية في ذلك ، لكن عن الفاضل وثاني الشهيدين جواز البناء على الأكثر حيث لا يستلزم الزيادة كالصلاة للتشبيه بها ، والمرسل (١) المتقدم الأمر بالبناء على ما شاء ، والتعبير بالجواز في الموثق (٢) السابق ، إلا ان ذلك كله كما نرى لا يجترى به على الخروج عما

هو كالمتمفق عليه نصاً وفتوى من ظهور تعين البناء على الأقل الذي هو احوط مع ذلك ايضاً ، والله العالم .

المسألة (٢) الثانية من زاد على السبع ناسياً وذكر قبل بلوغه الركن (١) المراقبي قطع ولا شيء عليه (٢) كما صرح به الشيخ وبنو زهرة والبراج وسميد والفاضل وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل هو المشهور لخبر ابي كهمس (١) المنجبر بما عرفت « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل نسي فطاف ثمانية اشواط قال : ان كان ذكر قبل ان يأتي الركن فليقطعه وقد اجزأ عنه ، وان لم يذكر حتى بلغه فليتم اربعة عشر شوطاً . وليصل اربع ركعات » بل لا اجد فيه خلافاً إلا من بعض متأخري المتأخرين بناء على اصل فاسد ، وهو عدم انجبار الخبر الضعيف بالعمل ، والفرض ضعف الخبر المزبور ، مع انه معارض بخبر عبدالله بن سنان (٢) عن ابي عبدالله (عليه السلام) « سمعته يقول : من طاف بالبيت فوم حتى يدخل في الثامن فليتم اربعة عشر شوطاً ، ثم ليصل ركعتين » المعتبر مسنده بل عن العلامة الحكم بصحته ، إلا ان ذلك كله كما ترى لا يوافق ما حررناه في الاصول ، فيجب حمل الخبر المزبور بعد قصوره عن المقاومة على ارادة إتمام الشوط من الدخول في الثامن او غير ذلك ، وحيثئذ فها هنا كالمقيد لما سمعته سابقاً من ان من زاد على السبعة سهواً أو كملها اسبوعين كما تقدم الكلام في ذلك مفصلاً ، والله العالم .

المسألة (٣) الثالثة من طاف وذكر انه لم يتطهر أعاد في الفريضة دون النافلة ويعيد صلاة الطواف الواجب واجباً والندب ندباً (١) لما عرفته سابقاً من اشتراط

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٤ - ٥

الطهارة من الحدث في الطواف الواجب ، قال ابن مسلم (١) في الصحيح « سألت أحدهما (عليهما السلام) عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور قال : يتوضأ ويعيد طوافه ، وإن كان تطوعاً توضأ وصلى ركعتين » وقد عرفت الكلام في ذلك مفصلاً ، والله العالم .

المسألة (٤) الرابعة من نسي طواف الزيارة (٥) أي الحج (٦) حتى رجع الى أهله وواقع قيل (٧) والقائل الشيخ في عكس النهاية والمبني وابن البراج وسعيد : (٨) عليه بدنة (٩) لحسن معاوية بن عمار (١٠) « سألت أبا عبدالله (١١) عن متمتع وقع على أهله ولم يزر البيت قال : ينحر جزوراً ، وقد خشيت أن يكون ثلم حجه إن كان عالماً ، وإن كان جاهلاً فلا بأس عليه » لأنه بعمومه يشمل الناسي فان الظاهر أن قوله (١٢) « إن كان عالماً » قيد لثلم الحج ، وأن البأس المنفي هو الثلم والاثم دون النحر الذي هو ليس من البأس في شيء ، وصحيح علي بن جعفر (١٣) عن أخيه المتقدم سابقاً المشتغل على التصريح بمساواة الحج والعمرة في ذلك ، وصحيح العيص (١٤) « سألت أبا عبدالله (١٥) عن رجل واقع أهله حين ضحى قبل أن يزور البيت قال : يهريق دماً » وإن كان هو ظاهراً في غير الطواف المنسي ، ولا تصريح فيه بالبدنة ، كصحيح علي بن جعفر (١٦) وخبري علي بن يقطين (١٧) وابن أبي حمزة (١٨) المتقدمين سابقاً في الجاهل بناء على شموله

(١) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب كفارات الاستمتاع

الحديث ١ - ٢

(٣) و(٥) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٥٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٢

للناسي ، وإن كان فيه منع واضح ، على أن مقتضاها ذلك وإن لم يواقع كما
عن التهذيب والمهذب والتحرير هنا للاطلاق المزبور الذي قد عرفت كونه في
الجاهل لا الناسي .

﴿ و ﴾ على كل حال فعليه مع ذلك ﴿ الرجوع الى مكة للطواف ﴾ الذي
قد عرفت الحال فيه ﴿ وقيل ﴾ والقائل الحلي والفاضل والشهيدان وغيرهم على
ما حكى عن بعضهم ، بل عن بعض نسبته الى الأكثر : ﴿ لا كفارة عليه وهو الأصح ﴾
للاصل ورفع النسيان عن الأمة وعموم ما دل على نفيها عن الناسي ، كالصحيح
المروي (١) عن العلال « في المحرم يأتي أهله ناسياً قال : لا شيء عليه إن عاها
بمنزلة من أكل في شهر رمضان وهو ناسر » وفي المرسل (٢) عن العقيه « إن
جامعت وأنت محرم - الى أن قال - : وإن كنت ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا
شيء عليك » مضافاً الى ما دل على نفيها عن الجاهل أيضاً بناء على شموله للناسي
خصوصاً مثل حسن معاوية (٣) عن الصادق عليه السلام « ليس عليك فداء شيء أتيتته
وأنت جاهل إذا كنت محرماً في حجك أو صمرتك إلا الصيد ، فإن عليك الفداء
بجهالة كان أو عمد » كل ذلك مع عدم صراحة النصوص المزبورة في الجماع حال
النسيان ، لاحتياها أو بعضها وقوعه بعد الذكر .

بل ظاهر قول المصنف : ﴿ ويحمل القول الأول على من واقع بعد الذكر ﴾
قبول عبارة القائل لذلك ، فتخرج المسألة حينئذ عن الخلاف ، وإن قال في
كشف الثام : إن عبارات المبسوط والنهاية والجامع لا تقبل ذلك ، على أن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب كفارات الاستمتاع

الحديث ٧ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب كفارات الصيد - الحديث ٤

الأخبار المزبورة قد اشتمل بعضها (١) على إهراق دم ، وآخر (٢) على الجزور وثالث (٣) على الهدي ، ولم أقف على نص في البدنة إلا ما سمعته من خبري ابن يقطين وعلي بن أبي حمزة الذين لم يعتبر فيهما الواقعة ، بل قد يقال بدلالة حسن معاوية بن عمار (٤) السابق المذكور دليلاً للقول الأول على المطلوب بدعوى صوم نفي البأس للكفارة ايضاً بعد جعل العلم قيداً للجميع ما تقدمه لا خصوص التلم والانتم ، بل في ما حضرني من المدارك روايته « لا شيء عليه » بدل نفي البأس وحيثئذ فالجمع بين النصوص بالجل على النذب أولى من الجمع بينها بتخصيص تلك العمومات بمحل الفرض ، لما عرفته من قصور المعارض من وجوه ، والله العالم .

﴿ ولو نسي طواف النساء ﴾ حتى رجع الى أهله ﴿ جاز أن يستناب ﴾ بلا خلاف أجده فيه نصاً وفتوى ، بل الاجماع بقسميه عليه ، إنما الكلام في جواز ذلك اختياراً كما هو ظاهر المتن او صريحه بقرينة التقيد السابق في طواف الحج ، وكذا غير المتن ، بل في الدروس أنه الأشهر بل هو المشهور ، بل قيل لا خلاف فيه بين القدماء والمتأخرين إلا من الشيخ والفاضل في التهذيب والمنتهى فاشتراط فيه التعمد ، مع أن الأول قد رجع عنه في النهاية والثاني قال بما في المتن في أكثر كتبه كالتحرير والارشاد والتلخيص والتذكرة للخرج والمعتبرة المستفيضة كصحيح معاوية بن عمار (٥) الذي هو نحو صحيح الحلبي (٦) المروي عن المستطرفات ، سأل الصادق عليه السلام « عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع الى أهله قال : يرسل فيطاف عنه » وصحيحه الآخر وحسنه (٧) مثله ايضاً عن

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب كفارات الاستمتاع

الحديث ٢ - ١ - ١

(٣) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف

الحديث ١ - ٣ - ١١ - ٦

ذلك ، فقال : « لا تحل له النساء حتى يزور البيت » ، وقال : يأمر من يقضي عنه إن لم يحج ، فان توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره » وصحيحه الثالث (١) عنه رحمه الله أيضاً « رجل نسي طواف النساء حتى يرجع الى أهله قال : يأمر من يقضي عنه إن لم يحج ، فانه لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت » بل قوله رحمه الله فيها « ان لم يحج » كالصرح في إرادة أنه إن لم يكن عاد بنفسه فليستب ، ولا ريب في شموله لحال الاختيار ، وإلا لقال : فان لم يتمكن فليأمر من يطوف عنه .

ومنه يعلم أن المراد بما في ذيل الأخير وصدر غيره الطواف بنفسه وبغيره وإن كان ظاهر النسبة اليه المباشرة ، أو أنه مشروط بالتعذر كما عن الشيخ والفاضل في المنتهى لاصالة المباشرة في العبادات وبقاء حرمة النساء ، وصحيح معاوية (٢) عنه رحمه الله أيضاً « في رجل نسي طواف النساء حتى دخل الكوفة قال : لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت » قلت : فان لم يقدر قال : يأمر من يطوف عنه » وصحيحه الآخر (٣) عنه رحمه الله أيضاً سأل « عن رجل نسيه حتى يرجع الى أهله فقال : لا تحل له النساء حتى يزور البيت » فان هو مات فليقض عنه وليه أو غيره ، فاما ما دام حياً فلا يصلح أن يقضي عنه ، وإن نسي الجمار فليسا بسواء إن الرمي سنة والطواف فريضة « مضافا الى إمكان المناقشة في دليل الأول بدعوى انصراف الاطلاق السابق الى ما هو الغالب من التعذر أو التمسر في الرجوع حتى يصحح « ان لم يحج » فانها لا صراحة فيها ، بل أقصاها الاطلاق المنساق الى ذلك ، فتبقى اصالة المباشرة حيثئذ على حالها مؤيدة بظاهر الامر فيها أيضاً

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث

على أن الجمع بين النصوص بالتقييد أولى من الجمع بالنسب .
 لكن لا يخفى عليك انقطاع الاصلين بما عرفت ، وكون التقييد في الأول
 في كلام السائل ، والتعبير في الثاني بلفظ « لا يصلح » الذي هو أعم من الحرمة
 بل قيل بظهوره في الكراهة حاكياً له عن المتأخرين كافة ، بل عن الشيخ في
 الاستبصار النصريح بصراحته فيها ، وحيث أن يكون دليلاً للمطلوب لا عليه ،
 والمناقشة المزبورة مجرد دعوى لا شاهد لها ، خصوصاً في ذوي الأمكنة القريبة
 ونحوهم ممن لا مشقة عليهم في العود ، كل ذلك مضافاً الى الانحياز بالشهرة العظيمة
 إلا انه مع ذلك كله والاحتياط لا ينبغي تركه .

ثم انه قد يستفاد من نحو إطلاق العبارة عدم اعتبار استمرار النسيان الى
 أن يرجع الى أهله في الاستنابة المزبورة ، بل ينبغي الجزم به مع التعذر أو
 التعسر قبل ذلك ، أما مع عدمها فلا يبعد ذلك ايضاً وإن كان السؤال في النصوص
 المزبورة مقيداً بالرجوع الى أهله ، ومقتضاه بقاء غيره على اصالة المباشرة ، إلا انه
 بمعونة اطلاق الفتوى التي بها يخرج المعارض عن المقاومة كي يتجه التقييد خصوصاً
 مع ظهور لفظ « لا يصلح » في الكراهة قد يقوى عدم إرادة التقييد منه ، نعم
 مع فرض القرب من مكة وعدم المانع له يرجع بنفسه .

وعلى كل حال فظاهر ما سمعته من النص والفتوى وجوب قضائه وإن كان
 قد طاف طواف الوداع ، مضافاً الى كونه مستحباً فلا يجزي عن الواجب ، لكن
 قال الصادق (عليه السلام) في خبر اسحاق (١) « لولا ما من الله به على الناس
 من طواف الوداع لرجعوا الى منازلهم ولا ينبغي لهم أن يمسوا نساءهم » بل عن
 أبي بن بابويه الفتوى بذلك إلا انه قاصر عن المعارضة من وجوه ، خصوصاً مع

إمكان اختصاصه بالعمامة الذين لا يعرفون وجوب طواف النساء ، وإرادة المنة على المؤمنين بالنسبة الى نسائهم الغير العارفات ، وكون المراد أن الاتفاق على فعل طواف الوداع سبب لتمكن الشيعة من طواف النساء ، إذ لولاه لزمتهن التقية بتركه غالباً وعلى كل حال فلا محل له النساء بدونه حتى العقد سواء كان المكلف به رجلاً أو امرأة ، ويحرم حينئذ عليها تمكين الزوج كما تقدم ذلك كله في أحكام الاحرام ، نعم الظاهر اختصاص اجزاء الاستنابة بما إذا لم يكن الترك عمداً ، أما معه فالأصل يقتضي وجوب الرجوع بنفسه كما صرح به في الدروس .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ لومات ﴾ ولم يقضه بنفسه أو بغيره ﴿ قضاء ﴾ وله ﴿ بنفسه أو بغيره ﴾ كما في النافع ومحكي النهاية والسرائر ﴿ وجوباً ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، لما سمعته من النص ، بل ظاهر صحيح معاوية (١) إجزاء فعل الغير عنه وإن لم يكن باستنابة من الولي . ولا بأس به ، لأنه من قبيل الديون ، والله العالم .

المسألة ﴿ الخامسة من طاف كان بالخيار في تأخير السعي ﴾ ساعة ونحوها بل ﴿ الى ﴾ زمان سابق على صدق اسم ﴿ الغد ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، للأصل وصحيح ابن مسلم (٢) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن رجل طاف بالبيت فاعني أيؤخر الطواف بين الصفا والمروة ؟ فقال : نعم » وصحيح ابن سنان (٣) على ما في التهذيب سأل أبا عبد الله عليه السلام « عن رجل يقدم حاجاً وقد امتد عليه الحر فيطوف بالكعبة أيؤخر السعي الى أن يبرد ؟ فقال : لا بأس به ، وربما فعلته ، قال : وربما رأيت يؤخر السعي الى الليل » ورواه في الكافي والفقهاء الى

(١) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١

ج ١٩ (في وجوب تأخير الطواف والسمي عن الوقوفين على المتمتع) — ٣٩١ —

قوله **فصل** : « وربما فعلته » ولكن في الثاني منها وفي حديث آخر « الى الليل » وعلى كل حال هو دال بناءً على ظهوره في دخول الغاية على جواز فعله في الليل الداخل فيه مسماه أجمع حتى يتحقق صدق اسم الغد **ثم** لا يجوز مع القدرة **﴿** كما نص عليه في النافع والفوائد وغيرها ومحكي التهذيب والنهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر والجامع لصحيح العلاء بن رزين (١) « سألت عن رجل طاف بالبيت فأعني أيؤخر الطواف بين الصفا والمروة الى غد ؟ قال : لا » وصحيح محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « سألت عن رجل طاف بالبيت فأعني أيؤخر الطواف بين الصفا والمروة الى غد ؟ قال : لا » وهما كما ترى ظاهران في عدم الجواز اليه كما صرح به من عرفت ، بل لا اجده فيه خلافاً إلا من ظاهر المتن وربما نزل على خروج الغاية ، وإلا كان نادراً لا دليل له سوى الأصل المقطوع والاطلاق المقيد بما عرفت ، نعم الظاهر اختصاص المنع بذلك ، أما التأخير ولو الى آخر الليل كما اشرنا اليه سابقاً فلا بأس به للأصل إن لم يكن ظاهر الاطلاق السابق ، هذا كله مع القدرة ، أما مع عدمها فلا إشكال في الجواز كما صرح به غير واحد ، لاستحالة التكليف بما لا يطاق ، وعدم دليل على مشروعية الاستئناة في الفرض فضلاً عن وجوبها ، فيصبر حينئذ حتى يضيق الوقت كما تقدم الكلام في مثله سابقاً ، والله العالم .

المسألة **﴿** السادسة **﴾** يجب على المتمتع تأخير الطواف والسمي **﴿** للحج **﴾** حتى يقف بالموقفين ويقضي مناسك **﴿** متى **﴾** يوم النحر **﴿** بلا خلاف محقق معتد به أجده ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها مستفيض او متواتر ، بل في محكي المعبر والمنتهى والتذكرة نسبتته الى اجماع العلماء كافة ، وهو الحجة بعد

خبر ابي بصير (١) المنجبر بما عرفت « قلت : رجل كان متمتعاً فأهل بالحج قال : لا يطوف بالبيت حتى يأتي عرفات - فان هو طاف قبل أن يأتي منى من غير علة فلا يعتد بذلك الطواف » ومفهوم الصحيح (٢) والموثق (٣) كالصحيح بل الصحيح الآتين بل وغيرهما ، فمن الغريب ما وقع من بعض متأخري المتأخرين من جواز ذلك مطلقاً استناداً الى إطلاق بعض النصوص ، كصحيح ابن يقطين (٤) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل المتمتع يطوف ويسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه الى منى قال : لا بأس » وصحيح حفص بن البختري (٥) عنه (عليه السلام) أيضاً في تعجيل الطواف قبل الخروج الى منى ، فقال : « هما سواء آخر ذلك او قدمه يعني المتمتع » وغيرهما المقيد بما أشار اليه المصنف رحمته الله وغيره .

بل لا خلاف معتد به أجده فيه من انه رحمته الله لا يجوز التعجيل إلا للمريض والمرأة التي تخاف الحيض والشيخ العاجز رحمته الله عن العود او الزحام ونحوهم من ذوي الأعذار للموثق او الصحيح (٦) « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المتمتع اذا كان شيخاً كبيراً او امرأة تخاف الحيض تعجل طواف الحج قبل أن تأتي منى قال : نعم من كان هكذا يعجل » والخبر (٧) كالصحيح عنه عليه السلام أيضاً « سألت عن المرأة تمتعت بالعمرة الى الحج ففرغت من طواف العمرة وخافت

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب أقسام الحج الحديث ٥ - ٧ - ٣

(٣) و(٥) و(٧) الوسائل - الباب - ٦٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ٣ - ٢

(٦) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٧

الجواهر - ٤٩

الطعت قبل يوم النحر أيصلح لها ان تعجل طوافها طواف الحج قبل أن تأتي منى قال : إذا خافت ان تضطر الى ذلك فعلت » وخبر اسماعيل بن عبدالحق (١) عن الصادق عليه السلام « لا بأس ان يجعل الشيخ الكبير والمريض والمرأة والمملول طواف الحج قبل أن يخرج الى منى » وحسن الحلبي ومعاوية بن عمار (٢) عنه عليه السلام أيضاً « لا بأس بتمجيل الطواف للشيخ الكبير والمرأة تخاف الحيض قبل أن تخرج الى منى » بل عن ابن زهرة الاجماع على التقديم على الحلق يوم النحر للضرورة ، فما عن ابن ادریس - من عدم جواز التقديم مطلقاً للأصل المقطوع بما سمعت ، واندفاع الحرج بحكم الاحصار - واضح الضعف نحو ما سمعته من بعض متأخري المتأخرين من الجواز مطلقاً الذي هو على طرف الافراط معه ، وربما استظهر ايضاً من عبارة التذكرة ، قال : « وردت رخصة في جواز تقديم الطواف والسعي على الخروج الى منى وعرفات ، وبه قال الشافعي ، لما رواه العامة (٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم « من قدم شيئاً قبل شيء فلا حرج » ومن طريق الخاصة رواية صفوان بن يحيى الأزرق (٤) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة تمتت الى آخرها ، إذا ثبت هذا فالأولى التقييد للجواز بالمعذر بناء على إرادة الأفضل من الأولى » ولكن فيه منع واضح ، خصوصاً بعد أن حكى اجماع العلماء سابقاً على عدم الجواز . نعم ما يحكى من عبارة الخلاف « روى أصحابنا

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٤ وهو حسن

حفص بن البختري ومعاوية بن عمار وحماد عن الحلبي جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام

(٣) كنز العمال ج ٣ ص ٥٩ الرقم ١٠٧٥

(٤) الوسائل - الباب - ٦٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

رخصة في تقديم الطواف والسعي قبل الخروج الى منى وعرفات ، والأفضل أن لا يطوف طواف الحج الى يوم النحر إن كان متمتعا « ظاهر في ذلك ، لكن عن ابن إدريس احتمالها حال الضرورة ، أي الأفضل مع العذر التأخير ، ولا بأس به ، وإلا كان نادراً محجوجاً بما عرفت .

والظاهر الاجزاء لمن قدمه لحوف العارض ثم بان عدم حصوله لقاعدة الاجزاء كما هو واضح .

وكذا يجوز تقديم طواف النساء للضرورة كما عن الفاضل وغيره النصريح به ، بل في كشف الثام أنه المشهور لفحوى ما تقدم ، وخصوص قول الكاظم عليه السلام في صحيح ابن يقطين (١) أو خبره المنجبر بما عرفت : « لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم التروية قبل خروجه الى منى ، وكذلك لا بأس لمن خاف أمراً لا يتهيأ له الانصراف الى مكة أن يطوف ويودع البيت ثم يمر كما هو من منى اذا كان خائفاً » .

خلافاً للحلي أيضاً ، فلم يجوزه للأصل ، واتساع وقته ، والرخصة في الاستئابة فيه ، وخروجه عن أجزاء المنسك ، وعموم قوله عليه السلام لاسحاق بن عمار (٢) « إنما طواف النساء بعد أن يأتي منى » وخصوص خبر علي بن أبي حمزة (٣) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل يدخل مكة ومعه نساؤه وقد أمرهن فتمتن قبل التروية بيوم او يومين او ثلاثة فخشي على بعضهن الحيض فقال : إذا فرغن من تمتهن وأحلن فلينظر الى التي يخاف عليها الحيض فيأمرها فتغتسل وتهل بالحج من مكانها ثم تطوف بالبيت وبالصفا والمروة ، فإن حدث بها شيء

(١) والوسائل - الباب - ٦٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٥

(٢) والوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٤

قضت بقية المناسك وهي طامث ، قال : فقلت : أليس قد بقي طواف النساء ؟ قال : بلى ، قلت : فهي مسرمة حتى تفرغ منه ، قال : نعم ، قلت : فلم لا يتركها حتى يقضي مناسكها ؟ قال : يبقى عليها منسك واحد أهون عليها من أن تبقى عليها المناسك كلها مخافة الحداث ، قلت : أبي الجلال أن يقيم عليها والرفقة قال : ليس لهم ذلك تستمدي عليهم حتى يقيم عليها حتى تظهر وتقضي مناسكها .

لكن فيه أن الأصل مقطوع بما عرفت ، والعموم مخصص به أيضاً ، والخبر المزبور قاصر عن المعارضة سنداً وعملاً ، بل قيل ومتناً ، لظهوره في قدرتها على الاتيان بطواف النساء بعد الوقوفين ولو بالاستمداء المخالف للأصول بل والصحيح (١) الوارد في مثل القضية المتقدم سابقاً المتضمن لمضيها وأنه قد تم حجها ، واتساع الوقت مخالف للفرض الذي هو الضرورة الموجبة لعدم القدرة على الاتيان به مطلقاً ، والرخصة إنما هي في صورة النسيان خاصة ، وإلحاق الضرورة به قياس فاسد .

﴿ و ﴾ كيف كان فلا خلاف أجده إلا من الحلبي أيضاً في أنه ﴿ يجوز التقديم للمقارن والمفرد ﴾ بل في محكي المعتبر نسبتته الى فتوى الاصحاب ، بل عن الشيخ وصريح الغنية الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد المعتبرة المستفيضة التي منها نصوص حجة الوداع (٢) ومنها صحيح حماد بن عثمان (٣) سأل الصادق عليه السلام

(١) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣ و ١٣

و ١٤ و ٣١ و ٣٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ١

عن مفرد الحج يقدم طوافه أو يؤخره فقال . هو والله سواء عجله أو أخره «
ومنها موثق زرارة (١) سأل أبا جعفر عليه السلام « عن المفرد للحج يقدم مكة يقدم
طوافه أو يؤخره قال : سواء » ومنها خبر أبي بصير (٢) عن الصادق (عليه
السلام) « إن كنت أحرمت بالمتعة فقدمت يوم التروية فلا متعة لك ، فأجعلها
حجة مفردة تطوف بالبيت وتسمى بين الصفا والمروة ثم تخرج الى منى ولا هدي
عليك » وخبر إسحاق بن صمار (٣) سأل الكاظم (عليه السلام) « عن المفرد
بالحج إذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة أيعجل طواف النساء قال : لا ، إنما
طواف النساء بعد أن يأتي منى » ونحوه خبر موسى بن عبدالله (٤) سأل الصادق
(عليه السلام) عن مثل ذلك إلا أنه ذكر أنه قدم ليلة عرفة ، الى غير ذلك من
النصوص التي يفتني في جملة منها احتمال إرادة التمجيل بعد مناسك منى قبل انقضاء
أيام التشريق وبعده ، بل أخبار حجة الوداع صريحة في ذلك ايضاً ، بل ظاهرها
- خصوصاً مع ملاحظة قوله عليه السلام فيها « خذوا عني مناسككم » كظهور
ما سمعته من التسوية في غيرها - عدم الكراهة ايضاً ، بل عن الخلاف والنهاية ان
اي وقت شاء ، والتمجيل أفضل وإن كان هو مطلقاً ، لكن في المتن والقواعد
جواز ذلك على كراهية ولعلها خروجاً عن شبهة الخلاف ، او لما قيل من
خبر زرارة (٥) « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن مفرد الحج يقدم طوافه
او يؤخره قال : يقدمه ، فقال رجل الى جنبه لكن شيخني لم يفعل ذلك كان

(١) و (٣) و (٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب اقسام الحج - الحديث

٢ - ٤ - ٣

(٢) لم نعر عليه فيما تتبعناه من كتب الأخبار

(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ١٠

إذا قدم اقام بفخ حتى اذا رجع الناس الى منى راح معهم ، فقلت له من شيخك ؟ فقال علي بن الحسين (عليهما السلام) فسألت عن الرجل فإذا هو اخو علي بن الحسين (عليهما السلام) لأمه « إلا انه كما ترى مع ضعفه دلالة على عدم الكراهة اوجه ، ولكن الأمر في ذلك سهل بعد معروفية التسامح فيها ، وعلى كل حال فما عن ابن ادريس من عدم جواز التقديم للاصل المقطوع بما عرفت ، والاحتياط للاجماع على الصحة مع التأخير بخلاف التقديم ، وفيه منع الخلاف فيه من غيره ، هذا ، وقد تقدم البحث في وجوب تجديد التلبية عليها اذا طافا وعده ، والتفصيل بين المفرد فيجدد دون المقارن ، فلاحظ وتأمل .

المسألة ﴿ السابعة ﴾ لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي لمتنع ولا لغيره اختياراً ﴿ بلا خلاف اجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل يمكن دعوى تحصيل الاجماع عليه ، مضافاً الى النصوص كصحیح معاوية بن عمار (١) « ثم اخرج الى الصفا فاصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت ثم ائت المروة فاصعد عليها وطف بها سبعة اشواط ، تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة ، فإذا فعلت ذلك فقد احللت من كل شيء احرمت منه إلا النساء ، ثم ارجع الى البيت وطف به اسبوعاً آخر ثم تصلي ركعتين عند مقام ابراهيم (عليه السلام) » وثم للترتيب قطعاً ، ومرسل احمد بن محمد (٢) « قلت لابي الحسن (عليه السلام) جعلت فداك تمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى قال : لا يكون السعي إلا من قبل طواف النساء » ونحوها غيرها ﴿ نعم يجوز ﴾ تقديمه ﴿ مع الضرورة والخوف من الحيض ﴾ بلا خلاف اجده فيه ايضاً ،

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٦٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

بل في المدارك انه مقطوع به في كلام الاصحاب لنفي الحرج وفحوى ما تقدم من نظائره ، وموثق سماعة بن مهران (١) عن ابي الحسن الماضي (عليه السلام) « سألته عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء قبل ان يسمى بين الصفا والمروة فقال لا يضره ، يطوف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجه » بمدحمله على حال الضرورة جمعاً بينه وبين غيره وفحوى صحيح ابي ايوب (٢) المتقدم سابقاً عن الصادق (عليه السلام) المتضمن الرخصة في ترك طواف النساء للمرأة الحائض التي لم يقم عليها جهالها ولا تستطيع ان تتخلف عن اصحابها ، ضرورة اولوية التقديم من الترك ، ولكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط في ذلك ولو بالاستئابة ، لانه يحتمل عدم الجواز ، لاصول عدم الاجزاء مع مخالفة الترتيب ، وبقائه في الذمة ، وبقائهن على الحرمة ، مع ضعف الخبر ، واندفاع الحرج بالاستئابة ، وسكوت اكثر الاصحاب على ما في كشف اللثام ، وقد سمعت ما عن ابن ادريس من منع تقدمه على الموقفين ، والله العالم .

المسألة (٣) الثامنة من قدم طواف النساء على السعي ساهياً اجراً ﴿ كما في النافع والقواعد وغيرها ومحكي النهاية والمبسوط والمهذب والسرائر والجامع والوسيلة ، لموثق سماعة (٣) المتقدم الذي مقتضاه الاجزاء حتى لو تعدد التقديم وإن كان لا يتم إلا مع الجهل ، إذ العالم لا يتصور منه التعبد والتقرب به ؛ ولذا قال المصنف وغيره ﴿ ولو كان عامداً لم يجز ﴾ اي اذا كان عالماً ، أما الجاهل فقد عرفت شمول موثق سماعة له ، مضافاً الى عموم حديث رفع ذلك عن الامة ، وخصوص ما ورد في الحج من معذورية الجاهل حتى جعله بعض متأخري

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٦٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣

المتأخرين أصلاً باعتبار ما تقدم فيه من العموم ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط ، لاحتمال عدم الاجزاء لأصالة البقاء في الذمة وبقاء حرمة النساء ، والله العالم

المسألة (٩) التاسعة قيل ﴿ والقائل الشيخ في محكي النهاية ﴾ لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطلة ﴿ بضم الموحدة والطاء المهملة وسكون الراء المهملة بينهما ولام خفيفة او شديدة ، وعن المبسوط والمهذب إطلاق النهي عن لبسها ، لقول الصادق عليه السلام في خبر يحيى الحنظلي (١) : « لا تطوفن بالبيت وعليك برطلة » وخبر يزيد بن خليفة (٢) قال « رأيتني ابو عبدالله عليه السلام أطوف حول الكعبة وعلي برطلة فقال : لي بعد ذلك رأيتك تطوف حول الكعبة وعليك برطلة لا تلبسها حول الكعبة ، فانها من زي اليهود » لكن لا يخفى عليك عدم جمعها شرائط العمل بهما على وجه التحريم ، بل التعليل في ثانيهما ظاهر في الكراهة التي صرح بها الشيخ في محكي التهذيب بل ومحكي السرائر ، لكن قال : « إن لبسها مكروه في طواف الحج ، ومحرم في طواف العمرة » .

واليه اشار المصنف بقوله : ﴿ ومنهم من خص ذلك بطواف العمرة نظراً الى تحريم تغطية الرأس ﴾ فيه بخلاف طواف الحج المتأخر عن الحلق والتقصير اللذين يحل معهما من كل شيء إلا الطيب والنساء والصيد ، ولكن ينبغي تقييده بما اذا لم يقدمه ، وإلا كان كطواف العمرة في حرمة تغطية الرأس ، ولعل تخصيص ابن إدريس ذلك بالعمرة بناء منه على عدم جواز تقديمه كما سمعته سابقاً ، وعلى كل حال فالتجته حرمة لبسها فيهما حال وجوب كشف الرأس في

(١) و(٢) الوسائل ... الباب - ٦٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٢

إحرام همرة أو حج إذا قدم الطواف ولكن الطواف صحيح أو خالف لا يكون
النهى عن خارج بناء على المختار من عدم خصوصية للبرطلة ولا للطواف ، بل هو
من حيث حرمة تغطية الرأس ، نعم أو قلنا بالحرمة من حيث لبس البرطلة في الطواف
اتجه البطلان حينئذ للنهي عنه وهي عليه في الخبر المزبور ، وبذلك يظهر لك أنه
لا وجه لاطلاق بعضهم عدم البطلان معللاً له بأن النهى لأمر خارج .

هذا كله مع الحرمة للأحرام ، أما مع عدمها فيكره ذلك في الطواف
للخبرين المزبورين القاصرين عن اثبات الحرمة ، دون الكراهة التي يتساهل فيها
ومقتضاها كراهة لبسها فيه مطلقاً وإن لم يكن محرماً كما في الطواف المندوب ،
بل قد يستفاد من التعليل في الثاني كراهة لبسها مطلقاً ، مضافاً إلى الصحيح (١) « أنه
كره لبس البرطلة » بل قد يظهر من الثاني منهيها كراهة لبسها حول الكعبة من غير
فرق بين الطواف وعدمه ، نعم بناء على ما عرفت ينبغي مراعاة الشدة والضعف
فيها ، هذا ، وقد تقدم في الصلاة ذكرها أيضاً .

والمراد بها على ما في المدارك وغيرها قلنسوة طويلة كانت تلبس قديماً ،
وعن العين والمحيط والقاموس « أنها المظلة الصيفية » وعن الجواقي « أنها كلمة
نبطية وليست من كلام العرب » وعن أبي حاتم عن الأصمعي « أن البربر والنبط
يجمعون الظاء المعجمة طاء مهملة ، فيقولون الناطور وهو الناظور بالمعجمة فكأنهم
أرادوا ابن الظل » وعن ابن جني في سر الصناعة « أن النبط يجمعون الظاء طاءً
ولهذا قالوا : البرطلة ، وإنما هو ابن الظل » وعن الأزهري « أنها في قول ابن
الظلة » ولكن الجميع كما ترى ، والأول هو المعروف ، والله العالم .

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ١

من كتاب الصلاة

المسألة ﴿الماشرة من نذر أن يطوف على أربع﴾ أي يديه ورجليه ﴿وقيل﴾ والقائل الشيخ في التهذيب ومحكي النهاية والمبسوط والقاضي في محكي المذهب وابن سعيد في محكي الجامع واختاره الشهيد في اللمعة ، ونسبه ثانيهما إلى الشهرة : ﴿يجب عليه طوافان﴾ خبر السكوني (١) عن أبي عبد الله عليه السلام : « قال أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة نذرت أن تطوف على أربع قال : تطوف اسبوعاً ليدبها واسبوعاً لرجليها » وخبر أبي الجهم (٢) عنه عليه السلام أيضاً عن أبيه عن آباءه عن علي (عليهم السلام) « أنه قال في امرأة نذرت أن تطوف على أربع تطوف اسبوعاً ليدبها واسبوعاً لرجليها » ﴿وقيل﴾ والقائل ابن إدريس وتبعه غيره : ﴿لا ينعقد النذر﴾ لانه نذر هيئة غير مشروعة ، وهل الباطل الهيئة الخاصة أو الطواف رأساً ؟ وفي كشف اللثام « تحتلها عبارة السرائر والقواعد وغيرها ، والأول الوجه كما في المنتهى ، فعليه طواف واحد على رجليه إلا أن ينوي عند النذر أنه لا يطوف إلا على هذه الهيئة ، فيبطل رأساً » قلت : لا ريب في أن المتعج البطلان مع فرض تقيد المنذور بها وعدم مشروعية الهيئة . إذ هو كمن نذر الصلاة على هيئة غير مشروعة ، وكذا لو نذر الطواف على رجل واحدة ونحو ذلك .

﴿وربما قيل بالاول إذا كان الناذر امرأة اقتصاراً على مورد النقل﴾ وإن كنت لم أجده لمن تقدم على المصنف ، نعم في المنتهى ومع سلامة هذين الحديثين عن الطعن في السند ينبغي الاقتصار على موردتهما ، وهو المرأة ، ولا يتعدى إلى الرجل ، وقول ابن إدريس أنه نذر غير مشروع ممنوع ، إذ الطواف عبادة يصح نذرها ، نعم الكيفية غير مشروعة ، ولمنع انه يبطل نذر الفعل

عند بطلان نذر الصفة ، وبالجمله فالذي ينبغي الاعتماد عليه بطلان النذر في حق الرجل والنوقف في حق المرأة ، فان صح سند هذين الخبرين عمل بموجبهما ، وإلا بطل كالرجل ، ولا يخفى عليك ما فيه من التشويش ، خصوصاً بعد معلومية عدم صحة سند الخبرين ، إلا انها يمكن الوثوق بهما من جهة الفرائن التي منها قبول أخبار السكوني . وروايتهما في الكتب المعتمدة ، وفتوى من عرفت بهما بل قد سمعت نسبته الى الشهرة ونحو ذلك ، وحيث لا وجه للاجتهاد في مقابلتهما بل لعل المتجه التمديد الى الرجل الذي هو أولى بالحكم المزبور من المرأة ، خصوصاً مع إمكان دعوى الاجماع المركب ، إذ التفصيل الذي ذكره المصنف لم نعرفه قولاً لا احد ، فالقول به حيثنذ قوي جداً ، اللهم إلا أن يقال إنها قضية في واقعة يمكن فرضها في نذر المرأة طوافين دفعة ، ولا يكون ذلك إلا بالهيئة المزبورة ، فأوجب ^{عليها} الطوافين ليديها ورجليها

وكيف كان فظاهر النص والفتوى عدم اجزاء الهيئة المزبورة في الطواف واجبة ومندوبة مع الاختيار ، ولعله لأن المناسق والمعهود غيرها ، وحيثنذ فلو تعلق نذره بطواف النسك فالاقرب البطلان كما في الدروس ، ثم قال : « وظاهر القاضي الصحة ، ويلزمه طوافان ، وأطلق ابن ادريس البطلان ، ومال اليه المحقق إن كان الناذر رجلاً » وظاهره فرض محل البحث في تعلق النذر بطواف النسك ، وفيه نظر .

هذا كله مع الاختيار ، أما لو عجز عن المشي إلا على الاربع فلا شبهة كما في الدروس فعله ، ويمكن تعيين الركوب لثبوت التعبد به اختياراً ، ولعل الآخر لما عرفت من ظهور النص والفتوى في عدم مشروعية الهيئة المزبورة ، بخلاف الركوب المشروع في الاختيار فضلاً عن الضرورة ، ولكن فيه أن الظاهر اختصاص عدم المشروعية فيها بالختار دون المضطر ، وربما احتل في عبارة

الدروس ، انها مفروضة في النادر له على اربع ، وان بناء الوجهين على إبطال
الهيئة دون الطواف ، وهو - مع أنه خلاف ظاهرها من كونها مفروضة في مطلق
من عليه طواف - إنما يتجه وجوب ذلك عليه لو كان النذر تعاق به وهو عاجز ،
أما لو نذر صحيحاً فاتفق المعجز له إلا عن هذا الحال فالوجهان ، والله العالم .

المسألة (١) الحادية عشر لا بأس أن يعمل الرجل على غيره في تعداد
الطواف (٢) كما في القواعد وغيرها ومحكي النهاية والمبسوط والسرائر والجامع
(٣) لانه (٤) أي اخبار الغير (٥) كالامارة (٦) التي يكفي بها في مثله ، نحو ما سمعته
في أجزاء الصلاة وعدد ركعاتها المشبه بها الطواف ، وعن المنتهى لأنه يشر
النذكر والظن مع النسيان ، وخبر سعيد الأعرج (١) سأل الصادق (عليه السلام) « أيكفي
الرجل باحصاء صاحبه : قال : نعم » وخبر الهذيل (٢) عنه (عليه السلام) « في الرجل
يتكل على عدد صاحبه في الطواف أيجز به عنها وعن الصبي ؟ فقال : نعم ،
ألا ترى أنك تأتم بالامام اذا صليت خلفه فهو مثله » ولعل مبنى الخبرين ما أشار
اليه المصنف من غلبة حصول الظن باخبار المخبر الذي هو أمانة غالباً ، نعم
لو لم يحصل منه ظن لم يكن به عبرة وعمل على حكم الشك الذي قد عرفته سابقاً
وحينئذ فلا يعتبر فيه التعدد ولا الذكورة ولا غير ذلك ، إذ المدار على ما عرفت
لكن في المدارك - بعد أن ذكر أن إطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضي عدم
الفرق في الحفاظ بين الذكر والأنثى ، ولا بين من طلب الطائف منه الحفاظ وغيره -
قال : « وهو كذلك ، نعم شرط فيه البلوغ والعقل ، إذ لا اعتداد بخبر الصبي
والمجنون ، ولا يبعد اعتبار عدالته ، للاسـر بالتثبت عند خبر الفاسق » وفيه
أن خبر المميز والفاسق قد يفيدان الظن ، بل الخبران (٣) ظاهران في عدم

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٦٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ و ٣

اعتبار العدالة ، وفي كشف اللثام « وهل يشترط العدالة ؟ احتمال ، للاصل والاحتياط ، وظاهر التمثيل بالاقتداء في الصلاة ، والاولى الاقتصار على اخلاص الرجل الى الرجل دون المرأة وجواز العكس ، اقتصاراً على مضمون الخبرين وما يشبه الائتمام في الصلاة ، والاحوط التجنب عن الاخلاص رأساً ، لجهل سميد وهذيل ، نعم إن اكتفيناً في كل العبادات عند كل جزء بالظن بالاثبات بما قبله اخلاص لذلك كما في الشرائع والمنتهى » ولا يخفى ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه الذي قد يؤيده ان النص والفتوى قد جعلت الاحكام المذكورة للشك في الطواف على وجه يظهر منه عدم اندراج المظنون معه في الحكم المزبور ، ولا ينافيه ما تقدم في بعض النصوص (١) من قوله لا يركع : « حتى تثبتته » او « حتى تحفظه » لا مكان القول بان الظن إثبات له وحفظه ، خصوصاً بعد الخبرين المزبورين اللذين قد يقوى اعتبار حكم الصلاة هنا بملاحظة الثاني منها المذكور فيه الائتمام المشعر باتحاد حال الصلاة مع الطواف زيادة على التشبيه ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط لعدم تعرض كثير لتحرير المسألة .

﴿ و ﴾ كيف كان ذلك لو شك جميعاً عولاً على الاحكام المتقدمة ﴿ للشك من البناء او الاستئناف ، وإن شك احدهما دون الآخر كان لكل حكم نفسه كما يرشد اليه خبر صفوان (٢) المتقدم سابقاً « عن ثلاثة دخلوا في الطواف فقال واحد منهم : احفظوا الطواف ، فلما ظنوا انهم قد فرغوا قال واحد منهم : معي سبعة اشواط وقال الآخر معي ستة اشواط ، وقال الثالث معي خمسة اشواط

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١ والباب ٣٣

منها الحديث ١١

(٢) الوسائل - الباب - ٦٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

فقال : إن شكوا كلهم فليستأنفوا ، وإن لم يشكوا وعلم كل واحد منهم ما في يديه فليبنوا » وربما احتمل ان المراد البناء على الامر المشترك كما اذا شك احدهما بين خمسة وستة ، والآخر بين ستة وسبعة فيبنوا على الستة نحو ما تقدم في شك الامام والمأموم ، وكان بينهما رابطة ، لكنه كما ترى ، وفي كشف اللثام « لو صح خبر هذيل امكن القول بان لا يعتبر شكه اذا حفظ الآخر كصلاة الجماعة » وقد عرفت ان المدار على حصول الظن بالمدد فان كان اخذ به ، وإلا عمل على مقتضى حكم الشك السابق ، والله العالم .

المسألة (الثانية عشر طواف النساء واجب في الحج) بجميع انواعه اجماعاً بقسميه ، بل المحكي منهما مستفيض كالنصوص ، ففي صحيح معاوية بن همار (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « على المتمتع بالعمرة الى الحج ثلاثة اطواف بالبيت وسبعين بين الصفا والمروة ، فعليه اذا قدم مكة طواف بالبيت وركعتان عند مقام ابراهيم (عليه السلام) وسعي بين الصفا والمروة ثم يقصر وقد احل ، هذا للعمرة وعليه للحج طوافان وسعي بين الصفا والمروة ويصلي عند كل طواف بالبيت ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام » وصحيح منصور بن حازم (٢) عنه عليه السلام ايضاً « على المتمتع بالعمرة الى الحج ثلاثة اطواف ، ويصلي لكل طواف ركعتين ، وسبعين بين الصفا والمروة » ونحوه خبر ابي بصير (٣) عنه عليه السلام ايضاً ، وصحيح الحلبي (٤) عنه عليه السلام ايضاً « إنما نسك الذي يقرن بين الصفا والمروة مثل نسك المفرد ، ليس بأفضل منه إلا بسياق الهدي ، وعليه طواف بالبيت وصلاه ركعتين خلف المقام ، وسعي واحد بين الصفا والمروة ، وطواف بالبيت بعد الحج » وحسن معاوية بن همار (٥) عنه عليه السلام ايضاً « المفرد عليه طواف بالبيت ،

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج

وركعتان عند مقام ابراهيم (عليه السلام) وسمي بين الصفا والمروة ، وطواف الزيارة ، وطواف النساء ، وليس عليه هدي ولا اضحية « الى غير ذلك من النصوص المتفق على العمل بها .

﴿ و ﴾ كذلك هو واجب في ﴿ العمرة المفردة ﴾ المسماة بالمبتولة بلا خلاف ممتد به اجده فيه ، بل عن المنتهى والتذكرة الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد المعبرة المستفيضة ، كخبر اسماعيل بن رباح (١) سأل ابا الحسن (عليه السلام) « عن مفرد العمرة عليه طواف النساء قال : نعم » وصحيح محمد بن عيسى (٢) قال : « كتب ابو القاسم مغلد بن موسى الرازي الى الرجل يسأله عن العمرة المبتولة على صاحبها طواف النساء وعن التي يتمتع بها الى الحج فكتب أما العمرة المبتولة فعلى صاحبها طواف النساء ، وأما التي يتمتع بها الى الحج فليس على صاحبها طواف النساء » وخبر ابراهيم بن عبد الحميد (٣) عن عمر بن يزيد أو غيره عن ابي عبدالله (عليه السلام) « المعتمر يطوف ويسعى ويحلق ولا بد له بعد الحلق من طواف آخر » وهو وإن عم المتمتع بها إلا انه مخصص بما عرفت وتعرف إن شاء الله ، الى غير ذلك من النصوص المجبور ضعف السند في بعضها بما سمعت .

خلافاً للمحكي في الدروس عن الجمعي من عدم وجوبه ، لصحيح معاوية (٤) عن ابي عبدالله (عليه السلام) « اذا دخل المعتمر مكة من غير تمتع وطاف بالبيت وصلى ركعتين عند مقام ابراهيم (عليه السلام) وسعى بين الصفا والمروة فيالحق بأهله إن شاء » الذي هو غير صريح في وحدة الطواف ، إذ يحتمل انه طاف

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨٢ - من ابواب الطواف - الحديث

٨ - ١ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب العمرة - الحديث ٢

ما يجب عليه وصلى لكل واحد ركعتين ، بل ربما قيل إن ظاهره ذلك ، وصحيح صفوان بن يحيى (١) قال : « سأله أبو الحرث عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج وطاف وسعى وقصر هل عليه طواف النساء ؟ قال : لا ، إنما طواف النساء بعد الرجوع من منى » المحتمل لارادة إنما طواف النساء عليه ، ومرسل يونس (٢) الذي لا جابر للعمل به « ليس طواف النساء إلا على الحاج » المخصص بما عرفت المحتمل لارادة ما يشمل المعتبر من الحاج ، وخبر أبي خالد هولى علي بن يقطين (٣) سأل أبا الحسن عليه السلام « عن مفرد العمرة عليه طواف النساء فقال : ليس عليه طواف النساء » الذي هو غير جامع لشرائط الحجية المحتمل لمن أراد التمتع بعمرة المفردة ، فمن الغريب ميل بعض متأخري المتأخرين الى العمل بهذه النصوص الفاصلة عن معارضة غيرها من وجوه ، وترك المعتبرة الأولى التي عليها العمل قديماً وحديثاً المعتمدة مع ذلك باصالة بقاء حرمة النساء وغيرها .

نعم هو واجب فيها بجميع أنواعها (دون المتمتع بها) فإنه لا يجب فيها بلا خلاف محقق أجده فيه ، وإن حكاها في اللمعة عن بعض الأصحاب ، وأسنده في الدروس الى النقل ، لكن لم يعين القائل ولا ظفرنا به ولا احد ادعاه سواه ، بل في المنتهى لا أعرف فيه خلافاً ، بل عن بعض الاجماع على عدم الوجوب ، ولعله كذلك ، فإنه قد استقر المذهب الآن عليه ، بل وقبل الآن ، مضافاً الى النصوص التي منها ما تقدم ، ولا يقدح في بعضها الاضمار ، لأن مضمرة الاجلاء حجة عندنا ، ولا جهالة السائل ولا المكاتب ، ومنها صحيح زرارة (٤)

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨٢ - من ابواب الطواف - الحديث

٦ - ١٠ - ٩ وروى الثاني عن يونس وهو سهو فان الموجود في الاستبصار ج ٢

ص ٢٣٢ الرقم ٨٠٦ عن يونس عن رواه

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الاحرام - الحديث ٣

« قلت لأبي جعفر (عليه السلام) كيف التمتع قال : تأتي الوقت فتلبى بالحج ، فإذا دخلت مكة طقت بالبيت وصليت ركعتين خلف المقام وسعيت بين الصفا والمروة وقصرت وأحللت من كل شيء ، وليس لك أن تخرج من مكة حتى تحج » وصحيح معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « إذا فرغت من سعيك ، وانت متمتع فقصر من شعرك من جوانبه ولحيته وخذ من شاربك وقلم أظفارك وابق منهما لحجك ، وإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء يحل منه المحرم وأحرمت منه ، وطف بالبيت تطوعاً ما شئت » ومنها خبر عبد الله بن سنان (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً قال : « سمعته يقول : طواف المتمتع ان يطوف بالكعبة ويسعى بين الصفا والمروة ويقصر من شعره ، فإذا فعل ذلك فقد أحل » ومنها خبر عمر بن يزيد (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً « ثم أتت منزلك فقصر من شعرك وحل لك كل شيء » ومنها حسن الحلبي (٤) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) جعلت فداك أي لما قضيت نسكي للعمرة أتيت أهلي ولم أقصر قال : قلت أي لما أردت ذلك منها ولم تكن قصرت امتنعت فلما غلبتها قصرت بعض شعرها بأسنانها قال : رحمها الله كانت أفقه منك ، عليك بدنة وليس عليها شيء » ومنها خبر الحلبي (٥) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة متمتعة عاجلها زوجها قبل أن تقصر فلما تخوفت أن يغلبها أهوت إلى قرونها فقرضت منه بأسنانها فقرضت باظافيرها هل عليها شيء ؟ قال : لا ، ليس كل أحد يجد المقاريض »

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب التقصير - الحديث

٤ - ٢ - ٣

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب التقصير - الحديث ٢ - ٤

الجواهر - ٥١

كل ذلك مع أنا لم نجد دليلاً للقول المزبور إلا خبر سليمان بن حفص المروزي (١) عن الفقيه (عليه السلام) « إذا حج الرجل فدخل مكة متمتعاً بطواف بالبيت وصلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) وسمى بين الصفا والمروة وقصر فقد حل له كل شيء ما خلا النساء ، لأن عليه لائحة النساء طوافاً وصلاة » الشاذ الضعيف سنداً ولا جابر المخالف لما عرفت ، بل قال الشيخ : ليس فيه أن الطواف والسمي الذين ليس له الوطء بعدهما إلا بعد طواف النساء أنها للعمرة أو الحج ، وإذا لم يكن في الخبر ذلك حملناه على من طاف وسمى للحج ، وإن كان فيه أن المفروض في الخبر وقوع التقصير من المتمتع بعد الطواف والسمي ، وليس ذلك إلا في العمرة ، إذ لا تقصير بعدهما في الحج ، وايضاً قوله (عليه السلام) « إذا حج الرجل » إلى آخره كالصريح في أن المراد بدخولها هو القدوم الأول دون الرجوع اليها من منى ، فلا وجه للمناقشة فيه من هذه الجهة ، كما أنه لا وجه لها ايضاً فيه بأنه قد دل على توقف حل النساء على الصلاة والطواف معاً ، وهو خلاف المعهود في مثله ، فإن التحليل في الحج والعمرة المفردة إنما يحصل بنفس الطواف من غير توقف على الصلاة في ظاهر النص والفتوى ، ولو توقف عليها كانت هي المحلل دونه ، وتوقفها عليه لا يصحح نسبة التحليل إليها ، وإلا لجاز إسنادها إلى ما قبل ذلك من الأعمال أيضاً ، لأنه بعد تسليم ذلك - إذ قد عرفت البحث فيه سابقاً - قد يقال بأن إيجاب الطواف للتحلل يقتضي إيجاب الصلاة له بواسطة الطواف ، فأنها من لوازمه ، وعلّة الملزوم علّة اللازم ، وحيث فلا يلزم التحليل بالصلاة ولا بالمجموع ، على أنه يمكن التزام أحد الأمرين هنا تبعاً للنص وإن لم يكن في غيره كذلك ، ولا محذور في ذلك ، والله العالم.

﴿ و ﴾ كيف كان ؟ ﴿ هو ﴾ أي طواف النساء ﴿ لازم للرجال والنساء والصبيان ﴾ والخصيان ﴿ والخنثى ﴾ بلا خلاف معتد به أجده فيه ، بل عن المنتهى والندكرة الإجماع عليه في الجملة ، مضافا الى صحيح ابن يقطين وغيره كما تقدم الكلام في ذلك وغيره مفصلا عند قول المصنف : « ومواطن النحال ثلاثة » فلاحظ وتأمل .

القول في السمي

﴿ ومقدماته عشرة ﴾ : وفي الدروس أربعة عشر ، والمستفاد من النصوص أزيد من ذلك ، نعم في كون بعضها مقدمة له نظر ، وإنما ورد الأمر به بعد الفراغ من الطواف ، فيمكن ان يكون مستحبا برأيه ، والأمر سهل ، فان ﴿ كلها مندوبة ﴾ منها ﴿ الطهارة ﴾ من الأحداث وفقا للمشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً بل في محكي المنتهى نسبته الى علمائنا مشعراً به ، بل هي كذلك ، إذ لم يحك الخلاف فيه إلا من العماني ، لقول الكاظم عليه السلام في خبر ابن فضال (١) « لا يطوف ولا يسمى إلا على وضوء » وصحيح الحلبي (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن المرأة تطوف بين الصفا والمروة وهي حائض قال : لا ، لان الله تعالى (٣) يقول : إن الصفا والمروة من شعائر الله » المحمولين على ضرب من الذنب والكراهة ، لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٤) : « لا بأس بان تقضي المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف ، فان فيه صلاة ، والوضوء

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب السمي - الحديث

ج ١٩ (في استحباب استلام الحجر والشرب من زمزم) - ٤١١ -

أفضل « وصحيحه الآخر (١) أيضاً سألته « عن امرأة طافت بالبیت ثم حان » قبل أن تسمى قال : تسمى ، وسأله عن امرأة طافت بين الصفا والمروة فعنفت بينهما قال : تتم سعيها « وخبر يحيى الأزرق (٢) سأل الكاظم عليه السلام « رجل سعى بين الصفا والمروة ثلاثة أشواط أو أربعة ثم بال ثم أتم سعيه بغير وضوء فقال : لا بأس ، ولو أتم مناسكه بوضوء كان أحب الي » وغير ذلك مما هو معتقد بالأصل وبالشهرة العظيمة وغير ذلك مما لا إشكال في قصور المعارض بالنسبة اليه ، فيجب حملة على ضرب من الكراهة ، بل صرح جماعة أيضاً باستحباب الطهارة من الخبث فيه وإن كان لم يحضرنى الآن ما يشهد له سوى مناسبة التعظيم ، وكون الحكم نديباً يكتفى في مثله بنحو ذلك

﴿ و ﴾ منها ﴿ استلام الحجر والشرب من زمزم والصب على الجسد من مائها من الدلو المقابل للحجر ﴾ قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « إذا فرغت من الركعتين فأتت الحجر الأسود فقبله أو استلمه أو أشر إليه فإنه لا بد من ذلك ، وقال : إن قدرت أن تشرب من ماء زمزم قبل أن تخرج إلى الصفا فافعل ، وتقول حين تشرب : اللهم اجعله علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاء من كل داء وسقم ، قال : وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حين نظر إلى زمزم : لولا أن أشق على امتي لأخذت منه ذنوباً أو ذنوبين » وقال الصادق عليه السلام في حسن الحلي (٤) : « إذا فرغ الرجل من طوافه وصلى ركعتيه فليأت زمزم فليستق ذنوباً أو ذنوبين فيشرب منه وليصب على رأسه وظهره وبطنه ، ويقول :

(١) الوسائل - الباب - ٨٩ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب السعي - الحديث ٦

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب السعي - الحديث ١ - ٢

اللهم اجعله علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء وسقم ، ثم يعود الى الحجر الأسود « وقال هو ايضاً والكاظم (عليهما السلام) في صحيح حفص وعبيد الله الحلبي (١) : « يستحب أن يستقي من ماء زمزم دلو أو دلوين فتشرب منه وتصب على رأسك وجسدك ، وليكن ذلك من الدلو الذي بحذاء الحجر » .

وظاهر هذا الخبر وغيره ما في الدروس من استحباب الاستقاء بنفسه ، كما أن ظاهر خبر الحلبي السابق ما فيها ايضاً من الاستلام بعد إتيان زمزم ، نحو ما في خبر ابن سنان (٢) المشتمل على حج النبي ﷺ قال : « فلما طاف بالبيت صلى ركعتين خلف مقام ابراهيم ﷺ ودخل زمزم فشرب منها » وقال : اللهم اني اسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء وسقم ، فجعل يقول ذلك وهو مستقبل الكعبة ، ثم قال لأصحابه : ليكن آخر عهدكم بالكعبة استلام الحجر ، فاستلمه ثم خرج الى الصفا « ولا ينافي ذلك خبر معاوية المتقدم الذي ليس فيه إلا بيان تأكيد استحباب الاستلام ، نعم ينافيه قول الصادق ﷺ في صحيح الحلبي (٣) المروي عن العلل في حج النبي ﷺ « ثم صلى ركعتين عند مقام ابراهيم ﷺ ثم استلم الحجر ثم أتى زمزم فشرب منها » ويمكن القول باستحباب استلامه قبل الشرب وبعده وخصوصاً عند إرادة الخروج ، كما أنه يمكن القول باستحباب إتيان زمزم عقيب الركعتين وإن لم يرد السعي ، قال ابن مهزيار (٤) « رأيت أبا جعفر الثاني ﷺ ليلة الزيارة طاف طواف النساء وصلى خلف المقام ثم دخل زمزم فاستقى منها بيده بالدلو الذي يلي الحجر الأسود وشرب وصب على بعض جسده ثم اطلع في زمزم صرتين ، وأخبرني بعض اصحابنا أنه رآه بعد

(١) و(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب السعي - الحديث ٤ - ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ١٤ - ١٣

ذلك فعل مثل ذلك » وعن ابن الجنيد النضرى بان استلام الحجر من توابع الركتين ، وكذا إتيان زمزم على الرواية عن النبي ﷺ .

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يخرج من الباب المحاذي للحجر ﴾ بلا خلاف أجده فيه كما عن المنتهى والتذكرة الاعتراف به أيضاً تأسيساً بالنبي ﷺ قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « إن رسول الله ﷺ حين فرغ من طوافه وركعتيه قال : ابدأوا بما بدأ الله عز وجل به من إتيان الصفا ، إن الله عز وجل يقول : إن الصفا والمروة من شعائر الله قال أبو عبد الله (عليه السلام) ثم أخرج إلى الصفا من الباب الذي خرج منه رسول الله ﷺ ، وهو الباب الذي يقابل الحجر الأسود حتى تقطع الوادي وعليك السكينة والوقار » وقال عبد الحميد بن سعيد (٢) « سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الباب الذي يخرج منه إلى الصفا ، قلت : إن أصحابنا قد اختلفوا فيه ، بعضهم يقول : الذي يلي السقاية ، وبعضهم يقول الذي يلي الحجر ، فقال : هو الذي يلي الحجر ، والذي يلي السقاية محدث صنعه داود أو فتحه داود » نعم الظاهر دخول الباب المزبور في صحن المسجد لما وسموه : لكن هو الآن معلم بأسطواناتين معروفتين ، فليخرج من بينهما ، قال الشهيد : والظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لها

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يصعد الصفا ﴾ للتأسي والنصوص (٣) والاجماع إلا ممن أوجبه إلى حيث يرى الكعبة من بابه ، والظاهر أنه من غيرنا ، فإنه عن الخلاف والفاضي وغيرهما الاجماع على عدم الوجوب وفي محكي التذكرة والمنتهى إجماع أهل العلم على عدم وجوب الصعود إلا من شذ من

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب السمي - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ و ٥ - من ابواب السمي

لا يعتمد به ، ولكن في الدروس والاحتياط الترقى الى الدرج ، ويكفي الرابعة ولعله لما استعرفه إن شاء الله ، وعلى كل حال فلا إشكال في ندبه ، قال الصادق عليه السلام في حسن معاوية (١) : « فاصعد على الصفا حتى تنظر الى البيت » ويكفي فيه كما في المسالك وكشف اللثام وغيرها الصعود على الدرجة الرابعة التي قيل أنها كانت تحت التراب ، فظهرت الآن حيث أزالوا التراب ، ولعلمهم إنما كانوا جملوا التراب تيسراً للنظر الى الكعبة على المشاة وللصعود على الركبان ، ولعله لما كانت الدرجات الأربع مخفية في التراب ظن في المدارك أن النظر الى الكعبة لا يتوقف على الصعود ، وأن معنى الخبر استحباب كل من الصعود والنظر ، قال : والظاهر ان المراد بقوله (عليه السلام) « فاصعد » الى آخره ، الامر بالصعود والنظر الى البيت واستقبال الركن لا الصعود الى أن يري البيت ، لان رؤية البيت لا تتوقف على الصعود ، والصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (٢) « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن النساء يطفن على الابل والدواب أيجزيهن أن يقفن تحت الصفا والمروة ؟ قال : نعم بحيث يرين البيت » وبما ذكرناه أفقى الشيخ في النهاية ، فقال : « اذا صعد على الصفا نظر الى البيت واستقبل الركن الذي فيه الحجر وحمد الله تعالى » وذكر الشارح أن المستحب الصعود الى الصفا بحيث يرى البيت ، وان ذلك يحصل بالدرجة الرابعة وهو غير واضح ، وفيه ما لا يخفى بعد الاطاعة بما ذكرناه ، خصوصاً دعواه كون المراد بالخبر ما ذكره مع ظهوره في خلافه ، وكيف كان فظاهر المصنف وغيره إطلاق استحباب الصمود ، إلا أن

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب السمي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب السمي - الحديث ١

الفاضل خصه بالرجال ، ولعله لما سمعته من خصوص صحيح ابن الحجاج ومناسبة عدمه لمن من حيث الستر .

﴿ و ﴾ منها أن ﴿ يستقبل الركن العراقي ﴾ ذي الحجر حال كونه على الصفا ﴿ ويحمد الله عز وجل ويشني عليه وان يطيل الوقوف على الصفا ويكبر الله سبعاً ويهله سبعاً ، ويقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثلاثاً ويدعو بالمأثور ﴾ كل ذلك وغـيره لقول الصادق (عليه السلام) في حسن معاوية السابق (١) : « فأصعد على الصفا حتى تنظر البيت ، وتستقبل الركن الذي فيه الحجر الاسود ، فاحمد الله تعالى واثن عليه واذكر من بلائه وآلائه وحسن ما صنع اليك ما قدرت على ذكره ، ثم كبر الله تعالى سبعاً ، وهله سبعاً ، وقل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، وهو على كل شيء قدير ثلاث مرات : ثم صل على النبي ﷺ وقل : الله اكبر الحمد لله على ما هدانا ، والحمد لله على ما ابلانا ، والحمد لله الحي القيوم ، والحمد لله الحي الدائم ثلاث مرات ، وقل : أشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد ان محمداً عبده ورسوله ، لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره المشركون ثلاث مرات : اللهم اني أسألك العفو والعافية واليقين في الدنيا والآخرة ثلاث مرات ، اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار ثلاث مرات ، ثم كبر الله مائة مرة ، وهله مائة مرة ، واحمد الله مائة مرة ، وسبح الله تعالى مائة مرة ، وتقول لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وغلب الأحزاب وحده ، فله الملك وله الحمد وحده وحده ، اللهم بارك لي في

الموت وفي ما بعد الموت ، اللهم اني أعوذ بك من ظلمة القبر ووحشته ، اللهم اظلني في ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ، وأكثر من ان تستودع ربك دينك ونفسك واهلك ، ثم تقول : استودع الله الرحمان الرحيم الذي لا تضيع ودائعه ديني ونفسي واهلي اللهم استعملني على كتابك وسنة نبيك ، وتوفي على ملته واعذني من الفتن ، ثم تكبر ثلاثاً ، ثم تعيدها مرتين ، ثم تكبر واحدة ثم تعيدها ، فان لم تستطع هذا فبعضه - وروي غير ذلك ، وانه ليس فيه شيء موقت (١) - وقال ابو عبد الله (عليه السلام) : ان رسول الله ﷺ كان يقف على الصفا بقدر ما يقرأ سورة البقرة مترسلاً ، قال الصدوق فيمن لا يحضره الفقيه بعد ان اورد نحواً من ذلك : ثم انحدر وقف على المرقاة الرابعة حيال الكعبة ، وقل اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر وقتنه وغرته ووحشته وظلمته وضيقه وضنكه ، اللهم اظلني في ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ، وعن محمد بن عمر بن يزيد (٢) عن بعض اصحابه قال : « كنت في ظهر ابي الحسن موسى (عليه السلام) على الصفا وعلى المروة وهو لا يزيد على حرفين : اللهم اني اسألك حسن الظن بك في كل حال ، وصدق النية في التوكل عليك » وفي مرفوع علي بن النعمان (٣) « كان امير المؤمنين (عليه السلام) إذا صعد الصفا استقبل الكعبة ثم يرفع يديه ثم يقول : اللهم اغفر لي كل ذنب اذنبته قط ، فان عدت فعد علي بالمغفرة فانك أنت الغفور الرحيم ، اللهم افعل بي ما أنت أهله فانك إن تفعل بي ما أنت أهله ترحمني ، وإن تعذبني فأنت غني عن عذابي ، وانا محتاج الى رحمتك ، فيامن انا محتاج

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب السعي - الحديث ٣ - ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب السعي - الحديث ٣

الى رحمته ارحمني ، اللهم لا تفعل بي ما أنا أهله ، فانك إن تفعل بي ما أنا أهله
تعدني ولم تظلمني ، أصبحت أتقي عدلك ولا أخاف جورك ، فيامن هو عدل
لا يجور ارحمني » وفي خبر المنقري (١) عن أبي عبدالله عليه السلام « إن أردت أن
يكثر مالك فأكثر الوقوف على الصفا » نحو ما في المرفوع (٢) عنه عليه السلام ايضاً
« من أراد أن يكثر ماله فليطل الوقوف على الصفا والمروة » وقال جميل (٣)
لأبي عبدالله عليه السلام « هل من دعاء موقت أقوله على الصفا والمروة فقال : تقول
إذا وقفت على الصفا : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد
يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير » الى غير ذلك من النصوص المستفاد منها
ما ذكره المصنف وغيره ، وفي الدروس ويستحب ايضاً قراءة القدر والوقوف
على الدرجة الرابعة حيال الكعبة والدعاء ثم ينحدر عنها كاشفاً ظهره ، ويسأل
الله العفو ، وليكن وقوفه على الصفا في الشوط الثاني أقل منه في الشوط الأول ،
والله العالم .

﴿ و ﴾ أما ﴿ الواجب فيه ﴾ فـ ﴿ اربعة ﴾ وفي الدروس عشرة ضاماً لها
بعض ما تسمعه في الأحكام والمقارنة ونحو ذلك ، وعلى كل حال فالواجب فيه
﴿ النية ﴾ بلا خلاف ولا إشكال ، بل الاجماع بقسميه عليه على حسب ما سمعته
في الطواف وغيره من الأفعال من كونها الداعي ، ولا يجب فيها نية الوجه ولا
غيره عدا القرينة والتعيين لنوعه من كونه سعي حج الاسلام أو غيره من عمرة
الاسلام أو غيرها ، وإن كان الأحوط اشتغالها مع ذلك على تصور معنى السعي
المتضمن للذهاب من الصفا الى المروة والعود وهكذا سبباً ، والوجه واستحضار

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب السعي - الحديث

مقارنتها لأوله مستداماً حكماً إلى آخره إن أتى به متصلاً إلى الآخر ، فان فصل في كشف اللثام كالطواف عندي أنه يجدها ثانياً فيما بعده ، وفيه أنه لا دليل عليه ، بل إطلاق الأدلة على خلافه ، فيكفي العود بنية إتمام العمل السابق ، بل قد يقال بكفاية تمامه وإن غفل عن الأولى حين الشروع ثم تنبه بعد ذلك ، ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط ، والله العالم .

﴿ و ﴾ الثاني والثالث ﴿ البدأ بالصفاء والختم بالمروة ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص (١) المتقدم بعضها ، وما عن الحلبي والسنة فيه الابتداء بالصفاء والختم بالمروة ليس خلافاً مع إرادته الوجوب بالسنة ، وما عن أبي حنيفة من جواز الابتداء بالمروة مسبوق بالإجماع وملحق به ، وحيث قلنا عكس بأن بدأ بالمروة أعاد عامداً كان أو ناسياً ، لعدم الاتيان بالأمور به على وجهه ، ولصحيح معاوية بن همار (٢) « من بدأ بالمروة قبل الصفاء فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفاء قبل المروة » وفي خبره الآخر (٣) عنه عليه السلام أيضاً « وإن بدأ بالمروة فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفاء » وسأله عليه السلام أيضاً علي بن أبي حمزة (٤) « عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفاء قال : يعيد ، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء أراد أن يعيد الوضوء » وفي خبر علي الصائغ (٥) قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفاء قال : يعيد ، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه كان عليه أن يبدأ بيمينه ثم يعيد »

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي والباب - ٢ - من ابواب أقسام

الحج الحديث ٣ و ١٣ و ١٤

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب السعي

الحديث ١ - ٢ - ٤ - ٥

على شماله ، قلت ومقتضى التشبيه المزبور الاجتزاء بالاحتساب من الصفا اذا كان قد بدأ بالمروة ثم بالصفا ولا يحتاج الى إعادة السعي بالصفا جديداً كما صرح به بعض الناس ، وإن كان هو أحوط ، بل ربما أمكن دعوى ظهور النصوص السابقة فيه ، هذا .

وقد عرفت سابقاً عدم وجوب الصمود على الصفا ، فيكفي حينئذ أن يجعل عقبه ملاصقاً له ، لوجوب استيعاب المسافة التي بينه وبين المروة ، نعم قد يحتمل الاكتفاء بأحد القدمين ، ولكن الأحوط جمعهما ، ثم اذا عاد الصق أصابعه بموضع العقب حتى يحصل الاستيعاب المزبور الذي عليه المدار في الظاهر وإلا فلا دليل على وجوب السعي منتهياً الى خصوص قدم الابتداء ، بل لعل إطلاق الأدلة يقضي بخلافه ، فإنه ليس فيها إلا السعي بينهما الذي يتحقق بذلك وبالانتفاء الى ما يحاذي الابتداء ، بل مقتضى الإطلاق المزبور نصاً وفتوى عدم وجوب كون السعي بالخط المستقيم ، ضرورة صدق السعي بينهما به وبغيره ، بل نصوص (١) السعي راكباً في الرجال والنساء كالصريحة بخلافه ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الفرد المتيقن الذي عليه العمل ، بل فيما حضرني من بعض الكتب نسبة الكيفية المزبورة أولاً اليهم (عليهم السلام) ، بل فيه أنه قيل الظاهر اتفاق الأصحاب عليه وإن كنا لم نتحقق شيئاً من ذلك ، نعم في الرياض « لولا اتفاق الأصحاب في الظاهر على وجوب إصاق العقب بالصفا والاصابع بالمروة لكان القول بعدم لزوم هذه الدقة والاكتفاء بأقل من ذلك مما يصدق معه السعي بين الصفا والمروة عرفاً وعادة لا يخلو من قوة كما اختاره بعض المعاصرين ، لما ذكره من أن المفهوم من الاخبار أن الأمر أوسع من ذلك ، فإن السعي على الابل

الذي دلت عليه الأخبار وأن النبي ﷺ كان يسعى على نافته لا يتفق فيه هذا التضييق من جمل عقبه ملصقة بالصفا في الابتداء وأصابه يلصقها بالمروة موضع العقب بعد العود فضلاً عن ركوب الدرج ، بل يكفي فيه الأمر العرفي ، ولكن الاحوط ما ذكره ، قلت : قد عرفت أن مقتضى إطلاق الأدلة السمي بينهما ، ويمكن فهم الاستيعاب منها ، خصوصاً مع ملاحظة صدق البدأة والختم ، نعم هو في الراكب والراجل كل بحسب حاله عرفاً ، لكن كونه على الوجه المزبور محل نظر بل منع ، وليس في كلامهم ظهور في ذلك ، وإنما ذكره بعض متأخري المتأخرين ، بل لعل إطلاق الفتاوى بخلافه ، هذا .

وفي محكي التذكرة والمنتهى أن من أوجب الصعود أوجبه من باب المقدمة لانه لا يمكن استيفاء ما بينهما إلا به ، كفصل جزء من الرأس في الوضوء وصيام جزء من الليل ، ثم قال : وهذا ليس بصحيح ، لان الواجبات هنا لا تنفصل بمفصل حسي يمكن معه استيفاء الواجب دون فعل بعضه ، فلهذا أوجبنا غسل جزء من الرأس وصيام جزء من الليل بخلاف المقام ، فانه يمكنه أن يجعل عقبه ملاصقاً للصفا ، قلت : عن الفقيه والهداية والمقنع والمراسم والمقنعة أنها تحتل وجوب الصعود ، وقد سمعت ما في الدروس من أن الاحوط الترقى الى الدرج وتكني الرابعة ، ولعله للأسر بصموده في بعض (١) النصوص السابقة ، ولما روي (٢) انه ﷺ صعد في حجة الوداع التي قال فيها (٣) : « خذوا عني

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب السمي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

(٣) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

مناسكتكم » وأما كفاية الرابعة فلما روي (١) انه صلى الله عليه وآله رقى قدر قامة حتى رأى السكبة ، وعن الغزالي في الاحياء أن بعض الدرج محدثة ، فينبغي أن لا يخلفها وراء ظهره ، فلا يكون متما للسعي .

وكيف كان فالصفا أنف من جبل أبي قبيس بإزاء الضلع الذي بين الركن العراقي واليمني ، وعن تهذيب النووي « أن ارتفاعه الآن إحدى عشرة درجة وفوقها أزج كايوان ، وعرصه فتحة هذا الأزج نحو خمسين قدماً » وفي كشف الثام والظاهر من ارتفاعه الآن سبع درج ، وذلك لجعلهم التراب على أربع منها كما حفروا الارض في هذه الايام فظهرت الدرجات الأربع ، وعن الأزرقي أن الدرج اثنتا عشرة ، وقيل إنها أربع عشرة ، قال الفاسي : وسبب هذا الاختلاف ان الارض تملو بما يخالفها من التراب ، فتستر ما لا قلها من الدرج ، قال : وفي الصفا الآن من الدرج الظواهر تسع درجات منها خمس درجات يصعد منها الى العقود التي بالصفا ، والباقي وراء العقود ، وبعد الدرج التي وراء العقود ثلاث مساطب كبار على هيئة الدرج ، ويصعد من يصعد من الاولى الى الثانية منهن ثلاث درجات في وسطها ، والمروة أنف من جبل قيعمان كما عن تهذيب النووي ، وعن أبي عبيد البصري أنها في أصل جبل قيعمان ، وعن النووي هي درجتان ، وعن الفاسي أن فيها الآن درجة واحدة ، وعن الأزرقي والبكري انه كان عليها خمس عشرة درجة ، وعن ابن جبير ان فيها خمس درج ، وعن النووي وعليها ايضاً أزج كايوان ، وعرضتها تحت الأزج نحو أربعين قدماً ، فن وقف عليها كان محاذياً للركن العراقي ، وتمنعه الباردة من رؤيته ، وحكى جماعة من المؤرخين حصول التغيير في المسعى في أيام المهدي العباسي وإيام الجراكسة

على وجه يقتضي دخول المسمى في المسجد الحرام ، وإن هذا الموجود الآن مسمى مستجد ، ومن هنا اشكل الحال على بعض الناس باعتبار عدم إجزاء المسمى في غير الوادي الذي سعى فيه رسول الله ﷺ ، كما أنه اشكل عليه إلحاق أحكام المسجد لما دخل منه فيه ، ولكن العمل المستمر من سائر الناس في جميع هذه الأعصار يقتضي خلافه ، ويمكن أن يكون المسمى عريضاً قد ادخلوا بعضه وابقوا بعضاً كما أشار إليه في الدروس ، قال : وروي (١) أن المسمى اختصر وكيف كان فلا يجب صعود المروة أيضاً كما سمعته في الصفا بلا خلاف محقق أجده فيه بيننا ، بل عن الخلاف الإجماع عليه إلا من لا يعتد به ، ويظهر من محكي التذكرة والمنتهى أيضاً ، ولكن الاحتمال في الكتب الساقفة آت هنا خصوصاً مع ملاحظة فعله ﷺ له في حجة الوداع التي قال فيها : « خذوا عني مناسككم » والأمر سهل بعد إن كانت النية الداعي عندنا ، فلا بأس حينئذ بالترقي مستمراً على الداعي حتى ينزل ويسعى ، والله العالم .

﴿ و ﴾ الرابع ﴿ أن يسعى سبعاً يحسب ذهابه شوطاً وعوده آخر ﴾ فأتيناه من الصفا إلى المروة ومنها إليه شوطان لا شوط واحد بلا خلاف أجده فيه بيننا ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص (١) المستفيضة أو المتواترة أو المقطوع بمضمونها ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « فطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة » فما عن بعض العامة من عدها مراً شوطاً

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب السعي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٦ و ١١ - من أبواب السعي والباب - ٢ - من

أبواب أقسام الحج - الحديث ٣ و ١٣

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب السعي - الحديث ١

واحد واضح الفساد ، ويجب في السعي الذهاب بالطريق المعهود ، فلو اقتحم المسجد الحرام ثم خرج من باب آخر لم يجز ، بل في الدروس وكذا لو سلك سوق الليل ، ويجب فيه ايضاً استقبال المطلوب بوجهه ، فلو اعترض او مشى القهقري لم يجز كما في الدروس وغيرها ، لأنه خلاف المعهود ، فلا يتحقق به الامتثال ، نعم لا يضر فيه الالتفات بالوجه قطعاً ، كما هو واضح .

﴿ والمستحب ﴾ فيه امور ذكر المصنف منها ﴿ اربعة ﴾ الاولى ﴿ ان يكون ماشياً ﴾ لانه أحزم وادخل في الخضوع ، وقد ورد (١) « ان السعي أحب الاراضي الى الله ، لانه تذلل فيه الجبابة » ﴿ ولو كان راكباً ﴾ لا لعذر ﴿ جاز ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى المعتبرة المستفيضة ، منها صحيح معاوية بن عمار (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام « قلت له : المرأة تسمى بين الصفا والمروة على دابة او على بعير قال : لا بأس بذلك ، قال : وسألته عن الرجل يفعل ذلك قال : لا بأس به ، والمشي افضل » وصحيح ابن الحجاج (٣) المتقدم سابقاً ، وحسن الحلبي (٤) عنه عليه السلام ايضاً « سألت عن الرجل يسمى بين الصفا والمروة على الدابة قال : نعم وعلى المحمل » الى غير ذلك من النصوص

﴿ والثاني والثالث ﴾ المشي على طرفيه ﴿ اي اول السعي وآخره او طرفي السعي ﴾ والمرولة ﴿ اي الرمل ﴾ ما بين المنارة وزقاق العطارين ماشياً كان او

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب السعي - الحديث ١٤ مع الاختلاف

في اللفظ

(٢) (٤) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب السعي - الحديث ٤ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب السعي - الحديث ١

راكباً ﴿ بلا خلاف معتد به اجده في اصل الحكم ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى المعتبرة ، منها قول الصادق عليه السلام في حسن مداوية (١) » المحذر من الصفا ماشياً الى المروة وعليك السكينة والوقار حتى تأتي المنارة ، وهي طرف المسمى فاسع ملاً فزوجك ، وقل : بسم الله والله اكبر وصلى الله على محمد واهل بيته ، اللهم اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك انت الأعز الاكرم ، حتى تبلغ المنارة الأخرى ، قال : وكان المسمى اوسع مما هو اليوم ولكن الناس ضيقوه ، ثم امش وعليك السكينة والوقار فاصعد عليها حتى يبدو لك البيت ، فاصنع عليها كما صنعت على الصفا ، ثم طف بينهما سبعة اشواط تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة » ورواه في الكافي كذلك إلا انه قال : « حتى تبلغ المنارة الاخرى ، فإذا تجاوزتها فقل : يا ذا المن والفضل والكرم والنماء والجود اغفر لي ذنوبي ، انه لا يقفر الذنوب إلا انت ، ثم امش » وذكر بقية الخبر ، وقوله عليه السلام ايضاً في حسنه (٢) الآخر : « ليس على الراكب سعي ، ولكن ليسرع شيئاً » والمراد بالسعي فيه الهرولة نحو قوله عليه السلام في المونق (٣) : « وإنما السعي على الرجال وليس على النساء سعي » وفي خبر ابي بصير (٤) « ليس على النساء جهر بالتلبية ولا استلام الحجر ولا دخول البيت ولا سعي بين الصفا والمروة يعني الهرولة ».

وقد ظهر لك ان المراد من الهرولة السعي ملاً الفرج ، لكن عن الصباح والعين والمحيط والمجمل والمقائيس والأساس وغيرها تفسير الرمل بها ، وفيما سوى

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب السعي - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب السعي - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

الصباح والأساس منها انها بين المشي والعدو ، وعن الديوان وغيره انها ضرب من العدو ، وتردد الجوهري بينهما ، وربما احتمل كون المعنى واحداً كما قد يرشد اليه ما عن نظام الغريب من أنه نوع من العدو السهل ، وعن تهذيب الأزهرى رمل الرجل يرمل رملانا إذا أسرع في مشيه ، وهو في ذلك ينزو ، وفي الدروس ومحكي تحرير النووي وتهذيبه أنه إسرار المشي مع تقارب الخطأ دون الوثوب والعدو وهو الجنب ، وعن النووي أنه قال الشافعي في مختصر المزي : الرمل هو الجنب ، وعن الرافعي وقد غلط الأئمة من ظن أنه دور الجنب ، قلت قد سمعت ما في الحسن المزبور ، اللهم إلا أن يراد به أمر زايد على الهرولة ، واسكن لم نجد من ذكر استحباب غيرها ، والفروج جمع فرج وهو ما بين الرجلين ، يقال : الفرس ملاً فروجه وملاً فرجه إذا عدا وأسرع ، ومنه سمي فرج الرجل والمرأة ، لأنه ما بين الرجلين ، وعلى كل حال فالسمي ملاً الفروج أزيد من الهرولة التي هي عرفاً بين العدو والمشي ، والأمر في ذلك سهل بعد أن كان ذلك مستحباً عندنا ، وربما نسب وجوبه الى الحلبي لقوله : وإذا سعى راكباً فليركض الدابة بحيث تجب الهرولة ، ولا صراحة فيها بل ولا ظهور نعم عن المفيد في كتاب أحكام النساء وتسقط عنهن الهرولة بين الصفا والمروة ، ولا يسقط ذلك مع الاختيار عن الرجال ، ويحتمل إرادته تأكيد الاستحباب ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت ، مضافاً الى الأصل وخبر سعيد الأعرج (١) سؤال الصادق عليه السلام « عن رجل ترك شيئاً من الرمل في سعيه بين الصفا والمروة قال : لا شيء عليه » بل عن التذكرة والمنتهى الاجماع على الاستحباب ، بل صرح الفاضل وغيره باختصاص ذلك بالرجال للأصل وعدم مناسبته لضمة من ومترهن ،

وخبري سماعة (١) وابي بصير (٢) السابقين ، لكن عن المفيد في كتاب أحكام النساء ولو خلا موضع السعي للنساء فسعين فيه لم يكن به بأس ، وهو مطالب بدليله إن أراد استحباب ذلك لمن .

وعلى كل حال فحل الهرولة ما سمعته في المتن موافقاً لما في النافع والقواعد ومحكي المراسم والجامع والاصباح ، واليه يرجع ما عن الوسيلة من أنه بين المنارتين ، والاشارة من أنه بين الميئين ، وقد سمعت قول الصادق عليه السلام في حسن معاوية (٣) بل ربما علل بأنه شعبة من وادي محسر الذي عرفت استحباب الهرولة فيه ، ولكن عن الفقيه والهداية والمقنع والمقنعة وجل العلم والعمل والكافي والغنية الى ان يجاوز زقاق المطارين ، ولم نجد ما يشهد له ، وإن قال في كشف الثام لقول الصادق عليه السلام في حسن معاوية (٤) نحواً من ذلك الى قوله « حتى تبلغ المنارة الاخرى ، فإذا جاوزتها » الى آخر ما سمعته مما لا يخفى عليك عدم دلالة على شيء من ذلك ، وإنما هو دال على السعي بين المنارتين ، وعن الغنية « حتى يبلغ المنارة الأخرى ويتجاوز سوق المطارين فيقطع الهرولة » ونحوها ما عن الكافي ، وفيه ما عرفت ايضاً ، وأغرب من ذلك ما عن النهاية والمبسوط فإذا انتهى الى أول زقاق عن يمينه بعد ما يتجاوز الوادي الى المروة سمى ، فإذا انتهى اليه كف عن السعي ومشى مشياً ، وإذا جاء من عند المروة بدأ من عند الزقاق الذي وصفناه فإذا انتهى الى الباب قبل الصفا بعد ما يتجاوز الوادي كف عن السعي ومشى مشياً » إذ هي واضحة القصور كما عن الفضل

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب السعي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي - الحديث ١ - ٢

والمشيد الاعتراف بذلك ، والظاهر انه أراد التعبير عما في رواية زرعة (١) عن سماعة ^{هـ} سأله عن السعي بين الصفا والمروة فقال : اذا انتهيت الى الدار التي على يمينك عند اول الوادي فاسم حتى تنتهي الى اول زقاق عن يمينك بعد ما تجاوز الوادي الى المروة ، فاذا انتهيت اليه فكف عن السعي وامش مشياً ، واذا جئت من عند المروة فابدأ من عند الزقاق الذي وصفت لك ، فاذا انتهيت الى الباب الذي قبل الصفا بعد ما تجاوز الوادي فكف عن السعي وامش مشياً ، ولكن سقط من القلم بعض ذلك ، إلا ان الرواية ضعيفة السند ومضمرة ، وعمل المشهور على خلافها ، على انها يمكن ان تكون في حال سابق للسعي ، كالمرسل (٢) عن مولى للصادق ^{عليه السلام} من اهل المدينة قال : « رأيت ابا الحسن ^{عليه السلام} يبدأ السعي من دار القاضي الخزومي قال ويعضي كما هو الى زقاق المطارين » وقال ابو جعفر ^{عليه السلام} في خبر غياث بن ابراهيم (٣) : « كان ابي يسمى بين الصفا والمروة ما بين باب ابن عباد الى ان رفع قدميه من الميل لا يبلغ زقاق آل ابي حسين » وكيف كان فالعمل على ما سمعته أولاً من الهرولة في المكان المخصوص الذي به يذل الجبارون لتلك ، ويستحب المشي هوناً في الطرفين كما هو صريح غير واحد ، وظاهره للأمر بالمشي على سكة ووقار في غير المكان المخصوص ، والله العالم .

﴿ ولو نسي الهرولة رجع القهقري ﴾ ما شيئاً الى الخلف من غير التفات بالوجه ﴿ وهو قول موضحها ﴾ كما صرح به جماعة ، بل في المسالك نسبتها الى الاصحاب لقول الصادقين (عليهما السلام) (٤) فيما ارسل عنهما الصدوق

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي - الحديث

٤ - ٦ - ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب السعي - الحديث ٢

والشيخ : « من سعى عن السعى حتى يصير من المعنى على بعضه أو كله ثم ذكر فلا يصرف وجهه منصرفاً ، ولكن يرجع القهقري الى المكان الذي يجب فيه السعى » ومن هنا كان المنتجح الاقتصار عليها تبعاً للنص والفتوى وإن حكى إطلاق المودع عن القاضي ، بل في المسالك احتمال ارادة الاصحاب النذب كالاصل ، ثم قال : « وعلى كل حال لو عاد بوجهه أجراً ، وإنما الكلام في الاثم » وفيه نظر أو منع ، بل ينبغي التخصيص بما إذا ذكرها في الشوط الذي نسيها فيه ، لانه المنساق من النص والفتوى سيما الاول ، فلا يرجع بعد الانتقال الى شوط آخر ، بل الاحوط ان لا يرجع مطلقاً حذراً من الزيادة ، ولعله لذا نسبه في محكي المنتهى الى الشيخ مشعراً بنوع توقف في العمل به .

﴿ و ﴾ الرابع ﴿ الدعاء في سعيه ماشياً ومهرولاً ﴾ بما سمعته في خبري معاوية (١) وغيرهما ، والله العالم .

﴿ ولا بأس ان يجلس في خلال السعي للراحة ﴾ على الصفا او المروة بلا خلاف اجده ، بل الاجماع بقسميه عليه ، وبينهما على المشهور ، للاصل وصحيح الحلبي (٢) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يطوف بين الصفا والمروة يستريح ؟ قال : نعم إنشاء جلس على الصفا وإن شاء جلس على المروة وبينهما فليجلس » وصحيح ابن رثاب (٣) « قلت لابي عبدالله عليه السلام : الرجل يمي في الطواف أله أن يستريح ؟ قال : نعم يستريح ثم يقوم فيبني على طوافه في فريضة وغيرها ، ويفعل ذلك في سعيه وجميع مناسكه » وعن الحلبيين انهما منعا من الجلوس بين

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي - الحديث ١ و ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب السعي - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١

الصفا والمروة إلا مع الاعياء ، ولعله لقول الصادق عليه السلام في صحيح عبد الرحمن (١) « لا تجلس بين الصفا والمروة إلا من جهد » المحمول على الكراهة بعد قصوره عن معارضة غيره من وجوه ، منها ما قيل من اعتضاده بعموم ما دل على جواز السعي راكباً ، فانه ملازم للجلوس غالباً ، وهو عام لحالات الاختيار والاضطرار اجماعاً ، واليه الاشارة في الصحيح (٢) « عن الرجل يدخل في السعي بين الصفا والمروة يجلس عليهما قال : او ليس هو ذا يسعى على الدواب » وهو وإن كان مورده الجلوس عليهما ولا خلاف فيه إلا ان قوله عليه السلام « أو ليس » الى آخره في قوة الجواب له بنعم مع تعليله بما يعم الجلوس بينهما ، بل التعليل انسب بهذا ، بل لعله حينئذ ظاهر في جوازه بينهما ولو لغير الاستراحة كما في السعي راكباً ، وإن كان الظاهر كراهته حينئذ لما مضى ، كل ذلك مع بناء الاستدلال بالصحيح على إرادة بلوغ منتهى الطاقة من الجهد ؛ ويمكن منعه ، والله العالم .

❦ ويلحق بهذا الباب مسائل : الاولى السعي ركن ، من تركه عامداً بطل حججه ❦ بلا خلاف اجده فيه بيننا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها صريحاً وظاهراً مستفيض كالنصوص التي منها قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « من ترك السعي متعمداً فعليه الحج من قابل » مضافا الى قاعدة عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، نعم يحكى عن ابي حنيفة انه واجب غير ركن ، فاذا تركه كان عليه دم ، وعن احمد في رواية انه مستحب ، ولا ريب في فسادهما لما عرفت ، بل الظاهر عدم الفرق في ذلك بين العمرة والحج ، وتحقق الترك على حسب ما سمعته في الطواف ، بل الظاهر ايضا عدم الفرق بين تركه

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب السعي - الحديث ٤ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب السعي - الحديث ٢

رأساً وبين نقصه عمداً حتى خرج وقت التدارك ، لاتحاد المقتضي ، والله العالم .
 ﴿ ولو كان ناسياً ﴾ لم يبطل حجه ولا عمرته بل ﴿ وجب عليه الاتيان به ﴾ ولو بعد خروج ذي الحجة ﴿ فان خرج عاد ﴾ بنفسه ﴿ ليأتي به ﴾ ، فان تمذر عليه ﴿ او شق ﴾ استتاب فيه ﴿ بلا خلاف اجده في شيء من ذلك ﴾ ، بل عن الفنية الاجماع عليه ، مضافاً الى الاصل ورفع الخطأ والنسيان والخرج والمسر ، وحسن معاوية بن عمار (١) وعن الصادق عليه السلام قال : « قلت : رجل نسي السعي بين الصفا والمروة قال : يعيد ذلك ، قلت : فاته ذلك حتى خرج قال : يرجع فيعيد السعي » وصحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) : « سألت عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا والمروة قال : يطاف عنه » وخبر الشحام (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام : « سألت عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا والمروة حتى يرجع الى أهله فقال : يطاف عنه » المتجه الجمع بينها ولو بملاحظة الفتاوى والاجماع المحكي وقاعدة المباشرة في بعض الأفراد ، ونفي الحرج وقبوله للنياحة في آخر بما عرفت .

ولا يحل من أحل بالسعي مما يتوقف عليه من المحرمات كالنساء حتى يأتي به كلاً بنفسه أو نائبه ، بل الظاهر لزوم الكفارة لو ذكر ثم واقع ، لفحوى ما استعرفه من الحكم بوجوبها على من ظن إتمام حجه فواقع ثم تبين النقص ، وفي إلحاق الجاهل بالعماد أو الناسي وجهان أحوطهما إن لم يكن أقواماً الاول كما اختاره في المسالك وغيرها ، خصوصاً مع ملاحظة إطلاق الاصحاب العماد الشامل للجاهل والعالم ، مضافاً الى الأصل الذي لم يثبت انقطاعه بثبوت قاعدة

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب السعي - الحديث

معدورية الجاهل في الحج وإن تضمنها بعض النصوص (١) المعتبرة ، إلا إن ظاهر الأصحاب الاعراض عنها ، والله العالم .

المسألة (٢) الثانية لا تجوز الزيادة على سبع * بلا خلاف أجده فيه ، لأنه تشريع كزيادة الركعة في الصلاة * (و) حيثئذ * (لو زاد) علماً * (عامداً) بئذ * لأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه على نحو ما سمعته في الطواف ، قال أبو الحسن عليه السلام في خبر عبد الله بن محمد (٢) : « الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة إذا زدت عليها فعمليك الاعادة ، وكذلك السعي » وفي صحيح معاوية (٣) عن الصادق عليه السلام « ان طاف الرجل بين الصفا والمروة تسعة أشواط فليسمع على واحد ويطرح ثمانية ، وإن طاف بين الصفا والمروة ثمانية أشواط فليطرحها ويستأنف السعي » بناء على ما قيل من كونه في العمدة ، وأن البناء على الواحد في الاول باعتبار البطلان بالثمانية ، فيبقى الواحد ابتداء سعي ، أما إذا كان ثمانية فليس إلا البطلان باعتبار كون الثامن ابتداء من المروة فلا يصلح البناء عليه ، وإن كان هو لا يخلو من إشكال أو منع كما ستعرف .

وكيف كان فلا إشكال في البطلان بتعمد الزيادة ، وما وقع من سيد المدارك من المناقشة في الخبر الاول المذكور سنداً له بما يشعر بنوع توقف فيه في غير محله ، نعم قد تقدم في الطواف البحث في عدم تحقق الزيادة إلا بقصدتها على أنها من السعي ، ومثله آت هنا ، ولذا جزم بذلك في المدارك ، قال : « والزيادة إنما تتحقق بالاثبات بما زاد على سبعة على انه من جملة السعي المأمور به » فلو تردد في أثناء الشوط أو رجع لوجهه ثم عاد لم يكن ذلك قادحاً في الصحة

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب بقية كفارات الاحرام

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب السعي - الحديث ٢ - ١

قطعاً ، وتبعه في الرياض ، وقد تقدم الكلام في ذلك ، فلاحظ وتأمل .
 ﴿ ولا يبطل بالزيادة سهواً ﴾ بلا خلاف ، بل الاجماع بقسميه عليه ،
 وهو الحجة بعد الاصل والنصوص (١) فيتخير حينئذ بين إهدار الشوط الزائد فما
 زاد والبناء على السبعة وبين الاكمال اسبوعين كما سمعته في الطواف جمعاً بين الامر
 بهما في النصوص ، ففي صحيح ابن الحجاج (٢) عن ابي ابراهيم عليه السلام « في رجل
 سعى بين الصفا والمروة ثمانية أشواط ما عليه ؟ فقال : إن كان خطأ طرح واحداً
 واعتد بسبعة » وصحيح جميل بن دراج (٣) قال : « حججنا ونحن مرورة
 فسمينا بين الصفا والمروة اربعة عشر شوطاً فسألنا أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك
 فقال : لا بأس بسبعة لك ، وسبعة تطرح » وصحيح هشام بن سالم (٤) قال :
 « سمعت بين الصفا والمروة أنا وعبدالله بن راشد فقلت له تحفظ فجعل يعد ذاهباً
 وجائياً شوطاً واحداً ، فأتمنا أربعة عشر شوطاً فذكرنا ذلك لابي عبدالله عليه السلام
 فقال : زادوا على ما عليهم ، ليس عليهم شيء » وصحيح معاوية أو حسنه (٥)
 عنه عليه السلام أيضاً « من طاف بين الصفا والمروة خمسة عشر شوطاً طرح ثمانية واعتد
 بسبعة ، وإن بدأ بالمروة فليطرح ويبتدىء بالصفا » وفي صحيح محمد بن مسلم (٦)

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب السعي - الحديث

٥ - ٣ -

(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب السعي - الحديث ١ وفيه عبيدالله

ابن راشد .

(٥) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب السعي - الحديث

٤ وذيله في الباب ١٠ منها - الحديث ٣

(٦) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠

الجواهر - ٥٤

عن أحدهما (عليهما السلام) « ان في كتاب علي عليه السلام إذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة فاستيقن ثمانية أضاف إليها ستاً وكذا إذا استيقن أنه سعى ثمانية أضاف إليها ستاً » .

ومن هنا جمع الاصحاب بينها بالتخير ، وما عن ابن زهرة من الاقتصار على الثاني منها ليس خلافاً ، خصوصاً بعد الحكم بجوازه وكونه مندوباً ، فانه يجوز القطع قطعاً ، نعم لو قلنا بكون الثاني الفريضة حرم ، وهو محتمل كما سمعته في الطواف ، قال في الدروس : ويحتمل انسحاب الخلاف في ناسي الطواف هنا إلا أن يستند وجوب الثاني في الطواف الى القران ، ولكن أشكل التخير المزبور في الحدائق بان السعي ليس كالطواف والصلاة يقع واجباً ومستحباً فأنالم نقف في غير هذا الخبر على ما يدل على وقوعه مستحباً ، قال في المدارك « ولا يشرع استحباب السعي إلا هنا ، ولا يشرع ابتداء مطلقاً » وبان اللازم من الطواف ثمانية كون الابتداء بالثامن من المروة ، فكيف يجوز أن يعتمد به ويبنى عليه سعيًا مستأنفاً مع اتفاق الاخبار وكلمة الاصحاب على وجوب الابتداء في السعي من الصفا ، وانه لو بدأ من المروة وجب عليه الاعادة عمداً كان او سهواً وبالجملة فالظاهر بناءً على ما ذكرناه هو العمل بالاخبار الاولى من طرح الزايد والاعتداد بالسبعة الاولى ، واما العمل بهذا الخبر فمشكل ، والمعجب من سيد المدارك حيث لم ينتبه لذلك وحمد على موافقة الاصحاب في هذا الباب ، قلت هو كما ترى كالاتجاه في مقابلة النص بعد تسليم ظهوره مع الفتاوى في ذلك ، ولا استبعاد في مشروعية هذا السعي من المروة وتخصيص تلك الأدلة به بعد جمعه لشرائط الحجية والعمل به ، كما لا استبعاد في استحباب السعي هنا وإن كان لم يشرع استحبابه ابتداءً .

ومن الغريب موافقته له في الرياض ، فانه بعد ان حكى التخيير عن أكثر

الأصحاب قال : « والاولى والأحوط الاقتصار على الأول كما هو ظاهر المتن لكثرة ما دل عليه من الأخبار وصراحتهما ، وعدم ترتيب إشكال عليهما ، بخلاف الثاني فإن الصحيح الدال عليه - مع وحدته ، واحتماله ما سيأتي مما يخرجهما عما نحن فيه - يتطرق اليه الاشكال لو أبقى على ظاهره من كون ابتداء الأشواط الثمانية من الصفا والختم بها أن الأسبوع الثاني المنضم إلى الأولى يكون مبدؤها المروة دون الصفا ، وقد مر الحكم بفسادها مطلقاً ولو نسياناً أو جهلاً ، وتقبيده ثمة بالسعي المبتدأ دون المنضم كما هنا ليس بأولى من حمل الصحيح هنا على كون مبدأ الأشواط فيها بالمروة دون الصفا ، ويكون الأمر بإضافة الست إنما هو لبطلان السبعة الأولى ، لوقوع البداية فيها بها ، بخلاف الشوط الثامن ، لوقوع البداية فيه من الصفا » إذ لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، وأغرب منه دعوى عدم أولوية الاحتمال الأول من الاحتمال الثاني مع ظهور الصحيح فيه وحمل الاصحاب به والأصل في ذلك ما في كشف الثام ، قال : « ثم إضافة ست كما في الخبر والنهاية والتهذيب والسرائر يفيد ابتداء الأسبوع الثاني من المروة ، ومن عبر بالكل أسبوعين كالمصنف أو سعيين كابن حمزة أو أربعة عشر كالشيخ في المبسوط يجوز أن يريد إضافة سبعة أشواط ، والخبر يحتمل يقين الثمانية وهو على المروة ، ويأتي البطلان ، ولا بعد في الصحة إذا نوى في ابتداء الثامن أنه يسمى من الصفا إلى المروة سمي العمرة أو الحج قرابة إلى الله تعالى مع الغفلة عن العدد ، أو مع تذكر أنه الثامن ، أو زعمه السابع ، فلا مانع من مقارنة النية لكل شوط ، بل لا يخلو الانسان منها غالباً ، ولذا أطلق إضافة ست إليها ، فلم يبق مستندي المسألة ، نعم قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١)

« ان طاف الرجل بين الصفا والمروة تسعة أشواط فليسع على واحد وليطرح ثمانية وان طاف بين الصفا والمروة ثمانية اشواط فليطرحها وليستأنف السعي » وهو مستند صحيح لا كمال اسبوعين من الصفا ، والغاء الثامن لكونه من المروة ، وظاهره كون الفريضة هي الثاني ، والمعموم للعماد كما فعله الشيخ في التهذيب او خصه به ، لانه ذكر أن من تعد ثمانية أعاد السعي ، وإن سعى تسعة لم يجب عليه الاعادة وله البناء على ما زاد واستشهد بالخبر ، وفي الاستبصار تبع الصدوق في حمله على من استيقن أنه سعى ثمانية او تسعة وهو على المروة ، فيبطل سعيه على الاول لا بدائمه من المروة ، دون الثاني لا بدائمه من الصفا ، وهو كما عرفت غير متعين .

وفيه مضافا الى ما عرفت بعد الاحتمال المزبور جداً فضلاً عن أن يكون مساوياً للاحتمال الآخر الذي هو ظاهر النص والفتوى ، وأما الاشكال في النية من جهة عدم تحققها في الابتداء ومقارنتها فهو مشترك الورود بين الاحتمالين ، على انه اجتهاد ايضاً في مقابلة النص المعمول به الظاهر في الاكتفاء بها بعد تعقبها بنية الكمال كما في الطواف ، نعم ينبغي الاقتصار في اضافته على مورد النص ، وهو اكمال الشوط كما صرح به ثاني الشهيدين وغيره ، بل حكى التصريح به عن ابن زهرة ايضاً ، لما عرفت من مخالفته الاصول من وجهين : أحدهما من جهة النية ، وثانيها من جهة الابتداء بالمروة ، فالتجبه حيثئذ الالغاء خاصة إذا ذكر في اثناء الشوط ، فان نصوص الالغاء وإن كانت في إتمام الشوط ايضاً لكن تدل بالفحوى على الغاء ما دونه ، بخلاف صحيح البناء فانه إذا دل على الكمال معه لا يقتضي مشروعيته ايضاً في الاناء كما هو واضح .

لكن في كشف الثام « ثم الاخبار وإن اختصت بمن زاد شوطاً كاملاً أو شوطين أو اشواطاً كاملة لكن إذا لم يبطل بزيادة شوط أو أشواط سهواً

فلو أن لا يبطل بزيادة بعض شوط ، وإذا ألغينا الثامن وأجزنا له إكمال اسبوعين بعده قبل الشروع في التاسع جاز في أثناءه من غير فرق ، وكذا إذا أجزناه له بعد إكمال التاسع فالظاهر جوازه له في أثناءه ، وكذا إذا لم تلغ الثامن وأجزنا له الاكمال بعده فالظاهر الجواز في أثناءه اصدق الشروع في الاسبوع الثاني على التقديرين ، ويمضيه إطلاق الاصحاب ، ويحتمل الاختصاص بما إذا أكل الثامن إذا لم تلغه ، وهو عندي ضعيف مبني على فهم خبر الست كما فهمه الشيخ ، ويقضي ابتداء الاسبوع الثاني من المروة وعلى الغاء الثامن فالخبر المتضمن لا كمال أسبوعين إنما هو صحيح معاوية ، وهو يتضمن اكملها قبل الشروع في التاسع وبعد إكماله ، فعدم الجواز في أثناءه ضعيف جداً .

وفيه منم واضح سيما ذكره أخيراً من الظاهرين ، ومن الغريب تعليله الثاني بصدق الشروع في الاسبوع الثاني مع انه ليس عنواناً في شيء من النصوص واغرب منه دعوى أنه يمضيه إطلاق الاصحاب مع أنه فيمن زاد شوطاً لا بعضه وبالجمله فكلامه مبني على كلامه السابق الذي قد عرفت ما فيه .

بقي الكلام في صحيح معاوية السابق المذكور في صدر المسألة الذي لم نجد عاملاً به على ظاهره ، ولذا اختلف في تنزيله ، ف قيل إنه في العمد ، وفقهه حينئذ ما عرفت ، وهو المحكي عن ظاهر التهذيب ، وقيل إنه في النسيان وانه محمول على من استيقن الزيادة وهو على المروة لا الصفا ، فيبطل سميّه على الاول لا ابتداءه من المروة ، دون الثاني لا ابتداءه التاسع من الصفا ، وهو المحكي عن الصدوق في النقيه والشيخ في الاستبصار ، إلا انها معاً كما ترى ، ضرورة الاشكال في الصحة على الاول لا إطلاق النص والفتوى بكون الزيادة عمداً مبطله ، كاطلاقها ايضاً اعتبار النية في ابتداء كل عبادة ، ونية العامد في أول الاسبوع الثاني على انه جزء لا عبادة مستقلة ، والالم تكن زيادة بل هي عبادة مستقلة باطله ان

ج ١٩ (في حكم من تيقن عدد الأشواط وشك فيما بدأ به) — ٤٣٧ —

لم يشرع السعي ابتداء كما صرح به الاصحاب ، وان كان في رواية عبدالرحمان ابن الحجاج (١) في المحرم بالحج يطوف بالحج ويسمى ندباً ويجدد التلبية إلا أنه لم أجد عاملاً بها صريحاً ، ولو سلم مشروعيتها ابتداءً كانت عبادة صحيحة لا زيادة في عبادة ، مع أن الصحيح المزبور صريح أو كالصريح في كون ذلك زيادة على العبادة وجاء بها ثمانية أو تسعة ، لا أنه نوى الثامن أو التاسع عبادة مستقلة كما هو واضح ، وأما الثاني فهو مناف لما عرفته في النص والفتوى من الحكم بالصحة مع زيادة الثامن سهواً ، وأنه مخير بين طرح الثامن والبناء على السبعة وبين الاكمال أسبوعين على حسب ما عرفت ، فالصحيح المزبور غير واضح الوجه ، فالتجته الاعراض عنه والتعويل على غيره المعتضد بعمل الاصحاب في صورتي العمد والسهو ، هذا ، وظاهر صحيحي جميل (٢) وهشام (٣) السابقين إلحاق الجاهل بالناسي في الحكم بالصحة مع الزيادة ، ولعله ظاهر غيرهما أيضاً ، وقد عمل بهما غير واحد من الاصحاب كالإكركي وثاني الشهيدين وغيرهما ، بل لعله ظاهر أول الشهيدين أيضاً ، بل لم أجد لها راداً فالتجته العمل بهما ، والله العالم .

ومن تيقن عدد الأشواط وشك فيما بدأ به بدأ ﴿ في ابتداء الامر قبل الالتفات الى حاله ﴾ فان كان في المزدوج ﴿ أي الاثنين أو الاربعة أو الستة وهو ﴾ على الصفا ﴿ أو متوجه اليه ﴾ فقد صح سعيه ﴿ لمعلم ب ﴾ انه ﴿ حينئذ بدأ به ﴾ ضرورة عدم كونه اثنين أو اربعة أو ستة إلا مع البداية بالصفا ، وإلا لم يكن كذلك ﴿ وإن كان على المروة ﴾ أو متوجهاً اليها وعلم بالازدواج

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب السعي - الحديث ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب السعي - الحديث ١

أي الاثنين أو الأربعة أو الستة ﴿ اعاد ﴾ سعيه لأنه لا يكون كذلك إلا مع البدأة بالمرّة التي قد عرفت البطلان به عمداً أو سهواً في ابتداء الطواف ﴿ وينعكس الحكم مع انعكاس الفرض ﴾ بأن علم الأفراد واحداً أو ثلاثة أو خمسة أو سبعة وهو على الصفا اعاد سعيه ، ضرورة أنه لا يكون كذلك إلا مع الابتداء بالمرّة الذي قد عرفت البطلان به ، وإن علمه وهو على المرّة صح سعيه ، لعدم كونه كذلك إلا مع الابتداء بالصفا ، كما هو واضح ، وبه صرح في النافع قال : « ومن يثق عدد الاشواط وشك فيما بدأ به فإن كان في الفرد على الصفا اعاد ، ولو كان على المرّة لم يعد ، وبالعكس لو كان سعيه زوجاً » لكن في حاشية السكري على الكتاب « المراد بالانعكاس الفرض بأن يثق ما بدأ به وشك في العدد ، والمراد بالانعكاس الحكم البطلان إن كان على الصفا ، والصحة إن كان على المرّة ، وذلك فيما إذا شك في الزيادة وعدمها ، فإنه إذا كان على المرّة يقطع ولا شيء عليه ، لأن الأصل عدم الزائد ، وإن كان على الصفا لم تتحقق البراءة ، ولا يجوز الإكمال حذراً من الزيادة ، فتجب الاعادة » وفيه من البعد ما لا يخفى ، على أنه إنما يتم إذا وقع الشك بعد إكمال العدد ، وموضوع المسألة أعم ، مع أن حكم الشك في العدد قد ذكره المصنف بعد هذه المسألة بغير فصل ، فلا وجه لحل العبارة عليه ، والله العالم .

المسألة ﴿ الثالثة من لم يحصل عدد سعيه ﴾ بمعنى أنه شك فيه وهو في الائناء ولم يكن بين السبعة فما زاد ﴿ اعاده ﴾ كما في النافع والقواعد ومحكي الاقتصاد والوسيلة والجامع والمهذب وغيرها مصرحاً في الأخير بما ذكرناه من التقييد بالائناء ، لأنه من القواعد المفروغ منها عدم العبارة بالشك بعد الفراغ

للحرج والاختبار (١) بخلاف ما اذا كان في الاثناء ، فانه لا خلاف بل ولا إشكال في البطلان ، لتردده بين محذوري الزيادة والنقيصة اللتين كل منهما مبطل ، واصالة الشغل المحتاجة الى يقين الفراغ الذي لا دليل على حصوله بالاعتماد على أصالة الأقل ، بل الدليل على خلافه ، قال سعيد بن يسار (٢) في الصحيح : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل متمتع سعى بين الصفا والمروة ستة أشواط ثم رجع الى منزله وهو يرى أنه قد فرغ منه وقلم أظافيره وأحل ثم ذكر أنه سعى ستة أشواط فقال لي يحفظ أنه قد سعى ستة أشواط فإن كان يحفظ أنه قد سعى ستة أشواط فليعد وليتم شوطاً وليرق دماً ، فقلت : دم ماذا قال : بقرة ، قال : وإن لم يكن حفظ أنه سعى ستة أشواط فليعد فليبتدىء السعي حتى يكمل سبعة أشواط ثم ليرق دم بقرة » فان ذيله كالصرح في ذلك .

نعم لو تيقن انه أتم سبعة ولكن شك في الزائد على وجه لا ينافي البدأ بالصفا كما لو شك بينها وبين التسعة وهو على المروة صح ، لاصالة عدم الزيادة وعدم إفسادها سهواً ، أما لو تيقن النقص ولكن لا يدري ما نقص او شك بينه وبين الاكمال فالتجسس الفساد لما عرفت ، واحتمال البناء على الأقل فيهما لم أجد به قائلاً وإن احتمله بعض الناس ، بل ادعى احتمال الصحيح المزبور له ، ولكنه في غير محله ، والله العالم .

ومن تيقن النقيصة أتى بها ﴿ سواء كانت شوطاً أو أقل أو أكثر وسواء ذكرها قبل فوات الموالاة أو بعدها ، لعدم وجوبها فيه إجماعاً كما عن التذكرة ،

(١) الوسائل - الباب - ٤٢ - من ابواب الوضوء - الحديث ٢ و٦ والباب

- ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ١ و٣ والباب ٢٧ منها .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب السعي - الحديث ١

ولا نعرف فيه خلافاً كما عن المنتهى ، بل مقتضى إطلاع المتن والقواعد والشيخ في كتبه وبني حمزة وإدريس والبراج وسعيد علي ما حكى عن بعضهم عدم الفرق بين تجاوز النصف وعدمه ، ولعله للأصل وما يأتي من القطع للصلاة بعد شوط ، وللحاجة بعد ثلاثة أشواط ، خلافاً لما عن المفيد وسنار وأبي الصلاح وابن زهرة من اعتبار مجاوزة النصف في البناء نحو ما سمعته في الطواف ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، نقول أبي الحسن عليه السلام لأحمد بن عمر الحلال (١) : « إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت أو بالصفة والمروة وجاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت ، فإذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله » ونحوه قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير (٢) ولكن في سندهما ضعف ولا جابر ، مع عدم صومعهما لافراد المسألة ، ومعلومية عدم قطع الحيض للسمي ، واختصاص الذيل بالطواف المحتمل إرادة خصوص ما كان في البيت منه ، وغير ذلك ، فلا يصلح أن يعارض ما مر من الأصل وغيره ، خصوصاً بعد الاعتضاد بالشبهة العظيمة التي منها يعلم الوهن في الإجماع المزبور ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط .

﴿ ولو كان متمتعاً بالعمرة وظن أنه أتم ﴾ السمي ﴿ فأحل وواقع النساء ثم ذكر ما نقص ﴾ من سعيه ﴿ كان عليه دم بقرة . على رواية ﴾ عبدالله بن مسكان (٣) ﴿ ويتم النقصان ﴾ قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة أشواط وهو يظن أنها سبعة فذكر بعد ما أحل وواقع النساء

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٨٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السمي - الحديث ٢

أنه إنما طاف ستة أشواط فقال : عليه بقرة يذبّحها ويطوف شوطاً آخر » وعن الشيخين وابني إدريس وسعيد وجماعة منهم الفاضل في جملة من كتبه العمل بها .
﴿ وكذا قيل ﴾ والقائل الشيخ وجمع من الأصحاب على ما في المدارك ﴿ لو قلّم أظفاره أو قصر شعره ﴾ لصحيح ابن يسار (١) السابق الذي ليس فيه إلا تقليص الأظفار ، ولذا اقتصر عليه في محكي التبصرة ، وعن التهذيب والنهاية التعبير بقوله : قصر وقلّم أظفاره ، ويمكن إرادته منها معنى واحداً وعن المبسوط التعبير بقوله : قصر أو قلّم أظفاره ، ونحوه الفاضل في محكي النذكرة والتحرير وكذا الارشاد ، بل وفي القواعد ، لكن قال : أو قصر شعره كاللغز هنا ، إلا أن الخبر الأول ضعيف وإطلاقه مناف لما دل على (٢) وجوب البدنة على من جامع قبل طواف النساء متذكراً ، قيل : ومن هنا قيد المصنف والفاضل الحكم بعمرة التمتع كالمحكي عن النزهة وابن إدريس في الكفارات ، لكن يمكن منع تناول الخبر لكل من القبليّة والتذكر ، كما يمكن جبر ضعف الخبر بعمل من عرفت ، وعن المصنف في النكث احتمال أن يكون طاف طواف النساء ثم واقع لظنه إتمام السعي ، بل عن المختلف احتمال أن يكون قدم طواف النساء على السعي لعذر ، كل ذلك لظهور الخبر المزبور في كون الكفارة المزبورة من حيث عدم إتمام السعي إما لكونه في عمرة التمتع التي لا يجب فيها طواف النساء ، أو لأنه قد فعله ، أو لأن كفارته حيقئذ مع ذلك بدنة ، فيجبان معاً ، إحداهما لكون الجماع قد وقع قبل طواف النساء ، والثانية لكونه وقع قبل تمام السعي كما عساه يظهر من محكي نكت المصنف ، بل احتمله بعض الأفاضل من متأخري

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السعي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب كفارات الاستمتاع

المتأخرين ، نعم قد يشكل بعدم وجوب الكفارة على الناسي في غير الصيد ، ولذا حمل بعض على الاستحباب ، ولعله من هنا كان ظاهر المصنف وغيره التوقف للاصل وعدم الاثم وضعف الخبر ، بل قيل إن القاضي والشيخ أطرحاه وقالوا : إنه لا شيء عليه ، كاشكال الثاني وإن كان صحيحاً مع ذلك بأن الواجب في تقليم مجموع الاظفار شاة لا بقرة .

واسكن قد يدفع الثاني أنه في غير المقام ، لصحة الخبر وقابليته للتخصيص والأول بما عن ابن إدريس من أنه إنما وجبت عليه الكفارة لأجل أنه خرج من السعي غير قاطم ولا متيقن إتمامه ، بل خرج عن ظن منه ، وهاهنا لا يجوز له ان يخرج مع الظن ، بل مع القطع واليقين ، قال : وهذا ليس بحكم الناسي ، أو بما في المسالك من ان الناسي وإن كان معذوراً لكن هنا قد قصر حيث لم يلحظ النقص ، فإن من قطع السعي على ستة اشواط يكون قد ختم بالصفا ، وهو واضح الفساد ، فلم يعذر ، بخلاف الناسي غيره فإنه معذور ، ولعل هذا أولى من حيث إنسياق إرادة القطع بالفراغ من الظن ، واندراج الأول في العامد المتجه فيه فساد السعي مع العلم ، إلا اذا فرض بحال يعذر فيه ويكون كالناسي ، فلا يترتب عليه حينئذ كفارة ، على أن ذلك كله مما شاة ، وإلا فالشارع ~~لا~~ أدري بعد أن لم يكن في العقل ما يأبى ذلك ، وفرض قبول الخبر لافتادة ذلك ولو للانجبار بعمل من عرفت ، فتخص القواعد حينئذ به كما صرح به جماعة ، لكن ذكر بعض الناس أنه يجب الاختصار على مورد النص ، وهو المتمتع كما في الصحيح (١) بل وكذا الأخير بناء على ما يفهم من جماعة منهم المصنف هنا والفاضل في القواعد ، بل هو صريح الحلي ، وفيه ما لا يخفى عليك

من عدم إشعار في الخبر بالمتنع الذي هو في سؤال الصحيح ، والاشكال من حيث طواف النساء الذي تحب البدنة بالجماع قبله مع التذكر قد عرفت الجواب عنه ، فالمنجى بناء على العمل بالخبر المزبور وجوب البقرة بالجماع قبل السمي بظن الاتمام من هذه الحثية ، ولا أقل من الاحتياط الذي هو ساحل بحر الملكة ، نعم ينبغي الاختصار على الستة بظن انها سبعة لا غير ذلك ، وإن كان يومه إطلاق المصنف ، والله العالم .

المسألة (الرابعة) لو دخل وقت الفريضة وهو في السمي ﴿ في أي شوط كان ﴾ قطعته ﴿ ندباً أو رخصة مع سعة الوقت ﴾ وصلى ثم أتمه ، وكذا لو قطعه لحاجة له أو لغيره ﴿ وفاقاً للمشهور ، بل عن المنتهى والتذكرة أنه لا يعرف في جواز القطع للصلاة خلافاً ، لصحيح معاوية (١) » قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يدخل في السمي بين الصفا والمروة وقد دخل وقت الصلاة أيخفف أو يقطع ويصلي ثم يعود أو يثبت كما هو على حاله حتى يفرغ ؟ قال : لا بل يصلي ثم يعود ، أو ليس عليها مسجد ؟ أي موضع صلاة ، وقيل المراد به المسجد الحرام ، وكونه عليها كناية عن قربها وظهوره للساعين ، ولا يخفى بعده ، وخبر الحسن بن علي بن فضال (٢) قال : « سأل محمد بن علي أبا الحسن عليه السلام فقال له : سمعت شوطاً واحداً ثم طلع الفجر فقال : صل ثم عد فأتم سميتك » وموثق محمد بن فضيل (٣) عن محمد بن علي الرضا عليه السلام ، قال له : « سمعت شوطاً ثم طلع الفجر قال : صل ثم عد فأتم سميتك » وخبر يحيى بن عبد الرحمن الأزرق (٤)

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب السمي - الحديث

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب السمي - الحديث ١

« سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل في السعي بين الصفا والمروة فيسعى ثلاثة اشواط او اربعة ثم يلقاه الصديق له فيدعوه الى الحاجة او الى الطعام قال : إن اجابه فلا بأس » وزاد في الفقيه (١) « ولكن يقضي حق الله عز وجل احب الي من ان يقضي حق صاحبه » ولذا قال القاضي فيما حكى عنه : ولا يقطعه اذا عرضت له حاجة بل يؤخرها حتى يفرغ منه اذا تمكن من تأخيرها ؛ ولكن سمعت في الطواف الامر بالقطع ، فلعل الاختلاف لاختلاف الحاجات ، بل قد تقدم سابقاً ايضاً جواز الجلوس في اثنا عشر للاستراحة ، وقطعه لتدارك صلاة الطواف ، لصحيح محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « سأله عن الرجل يطوف بالبيت ثم ينسى ان يصلي الركعتين حتى يسمى بين الصفا والمروة خمسة اشواط او اقل من ذلك قال : ينصرف حتى يصلي الركعتين ثم يأتي مكانه الذي كان فيه فيتم سعيه » وصحيح معاوية (٣) عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : « في رجل طاف طواف الفريضة ونسي الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم ذكر قال : يعلم ذلك المكان ثم يعود فيصلّي الركعتين ثم يعود الى مكانه » مضافاً الى الاجماع عن التذكرة على عدم وجوب الموالاة فيه ، ومقتضى ذلك كله جواز القطع اختياراً ، وعدم الفرق بين مجاوزة النصف وعدمه ، خلافاً لما سمعته من المفيد وسائر الحليين فجعلوه في القطع لحاجة ونحوها كالطواف في افتراق مجاوزة النصف عن عدمها في الحكم لعموم الطواف والاشواط فيما تقدم من الاخبار لا لحل السعي على الطواف كما عن المختلف ليرد انه قياس مع الفارق ، لان حرمة الطواف أكثر من حرمة السعي ، وإن كان في الاول ايضاً انه ظاهر في غير السعي

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب السعي - الحديث ٢

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٧٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٣-١

خصوصاً بعد ما سمعته من الأدلة ، وقد تقدم الكلام في خبر أحمد بن عمر الحلال (١) وعن الآخرين انه كالطواف لكنها ذكرنا في الطواف جواز القطع لفريضة ثم البناء ولو على شوط ، بخلاف المفيد وسار فانها اطلقا افتراق مجاوزة النصف وعدمها في الطواف ومشابهة السمي له .

وعلى كل حال لا ريب في ضعف الجميع لما عرفت وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه ، بل قيل لولا اتفاق المتأخرين على عدم اعتبار المجاوزة عن النصف في هذه الصور كلها وجواز البناء مطلقاً ولو كان ما سعى شوطاً واحداً لكان القول بما قاله الحلبيان قوياً للتأسي وقاعدة الاختصار على المتيقن السالمين عن المعارض صريحاً بل وظاهراً ظهوراً يعتد به إلا الموثق (٢) وغيره (٣) الواردين في القطع للصلاة ، فانها صريحان في البناء ولو على شوط ، ونحن نقول فيه بضمونها بل منقل عدم الخلاف فيه عن التذكرة والمنتهى ، ولا موجب للتعدي الى ما عداه من الصورة سوى الاخبار الباقية والاجماع على عدم وجوب الموالاة ، والاخبار ليست بواضحة الدلالة إلا على الامر بالعود الى المكان الذي قطعه فيه خاصة كما في بعضها (٤) ومع الامر بإتمام السمي كما في آخر (٥) منها ، وربما خلا بعضها (٦) عن الامر بالعود ايضاً وإنما فيه رخصة القطع خاصة ، فأوضحها دلالة الصحيح الاول (٧) وليس فيه تصريح بالبناء على الأقل ، بل ظاهره الاطلاق ، ولما سبق

(١) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب السمي - الحديث ٣ - ٢

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٧٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

(٦) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب السمي - الحديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب السمي - الحديث ١

إبتيان حكم آخر غير ما نحن فيه وهو حكم ركعتي الطواف إذا نسيهما وذكرهما في أثناء السعي صار فيه مجعلاً ، وإنما ذكر الحكم فيه تبعاً فيشكل التعويل على مثل هذا الإطلاق جداً في الخروج عن مقتضى الدليلين اللذين قدمناهما سيما بعد اعتضادهما بما ذكر مستنداً للعقيد ومن تبعه سابقاً ، والاجماع المنقول على عدم وجوب الموالاة غايته نفي الوجوب الشرعي بمعنى أنه لا يؤخذ بتركها شرعاً ، لا الشرطي ، فلا ينافي وجوبها شرطاً في محل النزاع ، بمعنى أنه لو لم يوال يفسد سعيه ويتوقف صحته على إعادته وإن لم يكن ترك الموالاة إنعاً ، وبالجمله التمسك بنحو هذا الاجماع المنقول والاخبار لا يخلو من اشكال وإن كان لا يخفى عليك ما فيه من وجوه ، بل بعضه من غريب الكلام الذي لا ينبغي ان يسطر ، والله العالم .

المسألة (الخامسة لا يجوز تقديم السعي على الطواف) لا في عمرة ولا في حج اختياراً بخلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل يمكن دعوى القطع به بملاحظة النصوص المشتبهة على بيان الحج قولاً وفعلاً ، مضافاً الى صحيح منصور بن حازم (١) « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت فقال يطوف بالبيت ثم يعود الى الصفا والمروة فيطوف بينهما » بل صرح الفاضل والشهيد وغيرهما بأنه لو عكس عمداً او جهلاً او سهواً اعاد سعيه ، الاصل بل الاصول وترك الاستفصال في الصحيح المزبور ، مضافاً الى غيره من النصوص ، نعم لو لم يمكنه الاعادة استتاب كما سمعت .

وعلى كل حال ﴿ كما ﴾ لا يجوز تقديم السعي على الطواف ﴿ لا يجوز ﴾

تقديم طواف النساء على السعي ﴿ اختياراً بلا خلاف أجده فيه ايضاً كما اعترف به غير واحد للتصوص المتضمنة لكيفية الحج فعلاً وقولاً وخصوصاً مرسل احمد بن محمد (١) » قلت : لا يبي الحسن عليه السلام جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى فقال : لا يكون سعي إلا قبل طواف النساء » وغيره .

وحينئذ ﴿ فان قدمه ﴾ عمداً ﴿ طاف ثم اعاد السعي ﴾ حتى يكون آتياً بالمأمور به على وجهه ، نعم لو قدمه ساهياً اجزأ كما عرفت الكلام فيه وفي تقديمه ايضاً للضرورة والخوف من الحيض ، فلاحظ وتأمل ، بل ﴿ و ﴾ كذا تقدم الكلام ايضاً فيما ﴿ لو ذكر في اثناء السعي نقصاناً من طوافه ﴾ فان كان قد تجاوز النصف في الطواف بالبيت ﴿ قطع السعي وانم الطواف ثم اتم السعي ﴾ وإلا استأنف الطواف من رأس ثم استأنف السعي ، ولعل إطلاقه هنا منزل على كلامه السابق ، ومن هنا فسره به في المسالك على وجه يظهر منه المفروغة من ذلك ، وقد عرفت سابقاً ما يشهد له ، فلا وجه لوسوسة بعض الناس فيه فائلاً ان ظاهر النافع والشرائع والتهذيب والنهاية والسرائر والتحرير والتذكرة البناء على الطواف بالبيت وان لم يكن متجاوز النصف ، بل لعل التفصيل في الموثق (٢) السابق كالصريح فيه ايضاً ، ولكن لا يخفى عليك ما في ذلك كله بعد الاحاطة بما قدمناه سابقاً ، وهو التفصيل المزبور المنسوب الى المشهور ، بل لعله كذلك بل يمكن دعوى عدم الخلاف المحقق لامكان تنزيل الاطلاق في بعض العبارات على ما يفهم منهم في غير المقام من كون المدار على التفصيل ، والله العالم .

(١) الوسائل - الباب - ٦٥ - من ابواب الطوف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٦٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

الى هنا تم الجزء التاسع عشر من كتاب جواهر الكلام بحمد الله ومنه
المستمل على الوقوف بمرقات والمشمع ونزول منى والطواف
والسعي ، وقد بذلنا الجهد غابته في تصحيحه ومقابلته
للمسحاة الأصلية المخطوطة المصححة بقلم المصنف نور
الله ضريحه ، وقد خرج بعون الله ولطفه خالياً
عن الأغلاط إلا نزرأ زهيداً زاغ
عنه البصر ، ويتلوه الجزء العشرون
في الاحكام المتعلقة بمنى بمد
المود ان شاء الله
تعالى

عباس القوجاني

فهرس الجزء، التاسع عشر من كتاب جواهر الكلام

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
استحباب الإقامة بمنى لأمير الحاج	١٢	استحباب الاحرام يوم التروية	٢
الى طلوع الشمس		للحاج والخروج الى منى ثم الخروج	
استحباب الدعاء بالمرسوم عند الخروج	١٢	الى عرفات	
بيان حد منى	١٢	استحباب إيقاع الاحرام بعد	٤
استحباب الفسل للوقوف	١٣	صلاة الظهرين	
استحباب الطواف وركعتيه قبل	١٣	بيان ما يستحب لأمير الحاج	٧
الاحرام بالحج		بيان وقت الاحرام للمفرد والقارن	٨
عدم جواز الطواف بعد الاحرام	١٤	وقت إحرام الحج للمجاور	٩
حتى يرجع من منى		جواز الخروج الى منى قبل يوم	١٠
حكم من طاف بعد الاحرام ساهياً	١٤	التروية لذوي الاعذار	
او جاهلاً		استحباب الخروج الى منى يوم	١٠
كيفية الوقوف بعرفات واعتبار النية	١٥	التروية والبيتوتة بها ليلة العرفة	
فيه وبيان وقتها		الى طلوع الفجر	
وجوب الكون في عرفات الى الغروب	١٧	كرامة الجواز من وادي محسر	١١
عدم كفاية الوقوف بنمرة او عرنة	١٧	قبل طلوع الشمس	
او ثوبية او ذي المجاز او تحت الاراك		كرامة الخروج من منى قبل الفجر	١١
وجوب الكون في عرفات من الزوال	١٩	إلا لذوي الاعذار	
الى الغروب بنحو الاستيعاب			

المصحية	الموضوع	المصحية	الموضوع
٢٠	بيان الموقف وحدوده	٣٥	بيان وقت الاختياري والاضطراري
٢٢	وجوب الاستيعاب وان الركن هو المسمى		للقوف بعرفات
٢٥	وجوب الوقوف من اول الزوال	٣٧	من نسي الوقوف بعرفات وقف بها
٢٧	حكم من أفاض قبل الغروب جاهلاً او ناسياً		الاضطراري ، ولو غلب على ظنه
٢٨	وجوب المود قبل الغروب بعد العلم او التذكر		فوات المشعر اقتصر على الوقوف بالمشعر
٢٨	حكم من أفاض قبل الغروب عامداً	٣٨	كفاية حج من نسي الوقوف بعرفات ولم يذكر إلا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس
٢٩	حكم من عاد قبل الغروب	٣٨	صحة حج من وقف بعرفات قبل الغروب ولم يدرك المشعر إلا بعد الزوال
٢٩	اعتبار السلامة من الجنون والاعماه والسكر والنوم في الوقوف في جزء من الوقت	٤٢	كفاية الوقوف بالمشعر نهائياً عن غيره في صحة الحج
٣٠	حكم من وقف ثامن ذي الحجة او عاشره خطأ	٤٥	عدم الاجتزاء باضطراري المشعر نهائياً
٣٢	كفاية الحج الذي وقع على طبق حكم قاضي العامة مع العلم بعدم كونه مطابقاً للواقع	٤٧	بيان اقسام الوقوفين ، وهي ثمانية
٣٢	مسمى الوقوف بعرفات ركن	٤٩	استحباب الوقوف بميسرة الجبل
٣٣	كفاية الوقوف بالمشعر لمن فاته الوقوف بعرفات	٥٠	استحباب الوقوف في سفح الجبل
		٥٠	استحباب الداء للأثور وغيره في الموقف

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
بأذان واحد واقامتين وتأخير نوافل المغرب الى ما بعد العشاء		٥١ استحباب الدعاء في الموقف لنفسه ولوالديه وللمؤمنين	
٦٥ اعتبار النية في الوقوف بالمشر		٥٣ العرفة يوم دعاء وذكر لا يوم صلاة	
٦٦ حد المشر ما بين المأزمين الى الحياض الى وادي محسر		٥٦ استحباب ان يضرب خباء بنمرة	
٦٧ عدم جواز الوقوف بغير المشر ، نعم يجوز مع الزحام الوقوف في المأزمين		٥٧ استحباب ان يقف على السهل وان يجمع رحله وان يسد الخلل به وبنفسه	
٦٨ كفاية الوقوف لو نواه ثم قام او جن او اغمي عليه		٥٨ استحباب الدعاء قائماً	
٦٩ لزوم كون الوقوف بعد طلوع الفجر		٥٩ كراهة الوقوف في اعلى الجبل	
٧١ حكم من افاض من المشر قبل طلوع الفجر		٥٩ كراهة الوقوف راكباً وقاعداً	
٧٥ بيان ما هو واجب من الوقوف وما هو ركن		٦٠ كراهة رد السائل في الموقف	
٧٧ جواز الافاضة قبل التجر للمرأة ومن يخاف على نفسه من غير جبران		٦٠ كراهة السؤال في الموقف من غير الله تعالى	
٧٩ استحباب عدم الافاضة للمعذورين إلا بعد انتصاف الليل		٦٠ استحباب الاجتماع للدعاء يوم عرفة في الامصار	
٧٩ عدم لزوم الجبر على من افاض بالليل ناسياً		٦١ القول في الوقوف بالمشر	
٧٩ استحباب الدعاء المرسوم او غيره بعد ان يصلي الفجر		٦٢ استحباب الاقتصاد في المسير الى المشر والدعاء بالمأثور	
		٦٣ استحباب تأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة ولو صار ربيع الليل ، وإن منعه مانع صلى في الطريق	
		٦٤ استحباب الجمع بين المغرب والعشاء	

الصحيفة	الموضوع	الصحيفة	الموضوع
٨١	استحباب الدعاء والاحياء ليلة المزدلفة	٩١	استحباب الاقامة بمنى لمن فاته الحج
٨٢	استحباب وطء الضرورة المشعر برجليه حافياً	٩١	الى انقضاء ايام التشريق ثم الاثنيان بافعال العمرة التي يتحلل بها
٨٤	القول باستحباب الصعود على قرح وذكر الله عليه	٩٣	استحباب التقاط الحصى من المشعر وجواز اخذها من غيره من الحرم عدا المساجد
٨٥	وقت الوقوف بالمشعر ما بين الطلوعين المختار ، والمضطر الى زوال الشمس	٩٤	اعتبار أن يكون الحصى بما يسمى حجراً
٨٥	حكم من لم يقف بالمشعر ليلاً ولا بعد الفجر عامداً ، ومن ترك ناسياً بعد ان وقف بعرفات ، ومن ترك الوقوفين	٩٤	اعتبار ان يكون الحصى من الحرم
٨٦	من لم يقف بعرفات وأدرك المشعر قبل طلوع الشمس صح حججه ، ولو فاته بطل ، ولو وقف بعرفات جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال	٩٥	اعتبار ان يكون الحصى اباكراً
٨٦	من فاته الحج تحلل بعمرة مفردة	٩٦	استحباب ان يكون الحصى برشا رخوة بقدر الأنملة كحلية منقطة ملتنقطة
٨٨	من فاته الحج وتحلل بالعمرة يقضيه وجوباً إن كان واجباً وإلا فندبا	٩٧	استحباب الالتقاط
٨٩	سقوط الانفعال عن فاته الحج	٩٨	كراهة كون الأحجار صلبة او مكسرة
		٩٨	استحباب الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل لمن عدا الامام بدون التجاوز عن وادي محسر
		٩٩	استحباب الوقوف للامام الى طلوع الشمس
		٩٩	استحباب الهرولة في وادي محسر

المصحية	الموضوع	المصحية	الموضوع
١٠٠	القول في نزول منى	١١٣	استحباب استقبال غير العقبة من
١٠١	استحباب الدعاء بالمرسوم اذا هبط	١١٤	الجمار واستقبال القبلة عند الرمي
	الى منى	١١٥	وجوب الهدى على المتمتع
١٠١	رمي حجرة العقبة	١١٥	وجوب الهدى على المكي اذا تمتع
١٠٣	اعتبار النية في الرمي	١١٦	حكم المملوك اذا تمتع باذن مولاه
١٠٤	اعتبار العدد وهو سبع ، والقائواها	١١٨	تعيين الهدى على المملوك اذا ادرك
	بما يسمى رمياً		المشعر ممتقاً
١٠٥	كيفية الرمي	١١٨	اعتبار النية في الذبح
١٠٦	وجوب التفريق في الرمي	١١٨	كفاية نية الذابح النائب عن المنوب عنه
١٠٦	بيان المراد من الجمرة	١١٩	استحباب ذكر المنوب عنه لفظاً
١٠٧	استحباب الطهارة حال الرمي	١١٩	المبرة بالنية لو غلط الوكيل في
١٠٨	استحباب الغسل للرمي		تسمية الموكل
١٠٨	استحباب الدعاء عند ارادة الرمي	١٢٠	وجوب ذبح الهدى بمنى
١٠٩	استحباب ان يكون بين الراي وبين	١٢١	عدم اجزاء الهدى الواحد إلا من
	الجمرة عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعاً		واحد
١٠٩	استحباب الرمي خذفاً	١٢٦	إجزاء الهدى الواحد عن جماعة
١١٠	استحباب الدعاء مع كل حصاة		في المندوب
١١٠	استحباب كون الراي ماشياً	١٢٦	عدم وجوب بيع ثياب التجميل في
١١١	استحباب المشي الى الجمار		الهدى ، بل يقتصر على الصوم
١١٢	استحباب استقبال الجمرة العقبة	١٢٧	عدم الاجزاء لو ضل الهدى فذبحه
	واستدبار القبلة عند الرمي		غير صاحبه عنه

المصحفة	الموضوع	المصحفة	الموضوع
١٣١	عدم جواز إخراج شيء مما ذبحه عن منى	١٥٥	استحباب محر الأبل قاعة
١٣٣	وجوب ذبح الهدي يوم النحر مقدماً على الخلق ، ولو أخره ثم وأجزأ وكذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة	١٥٦	استحباب الربط بين الخلف والركبة والطعن من الجانب الأيمن
١٣٥	وجوب كون الهدي من النعم	١٥٦	استحباب الدعاء عند الذبح
١٣٦	اعتبار السن في الهدي	١٥٧	استحباب وضع الحاج يده على يد الذابح ، وأفضل منه ان يتولى الذبح بنفسه اذا احسن
١٣٩	اعتبار التامية في الهدي	١٥٧	استحباب ان يقسم الهدي اثلاثاً
١٣٩	عدم أجزاء العوراء والعرجاء والمریضة والكهيرة	١٦١	القول بوجوب الأكل من الهدي
١٤١	عدم أجزاء المقطوعة الأذن والتي انكسر قرنهما لدخال	١٦٢	عدم الضمان مع الإخلال بالأكل
١٤٥	عدم أجزاء الخصي	١٦٢	عدم الأشكال في الضمان لو باع الهدي المذبوح او اتلقه
١٤٧	عدم أجزاء المهزولة	١٦٣	كراهة التضحية بالجاموس والثور والمجوه
١٤٨	بيان المراد من المهزول	١٦٤	من فقد الهدي ووجد ثمنه ينتقل فرضه الى الصوم
١٥١	استحباب كون الهدي سميناً ينظر في سواد ويرك في سواد ويمشي في مثله	١٦٧	من فقد الهدي وثمنه صام ثلاثة أيام في الحج متواليات
١٥٣	استحباب كون الهدي مما عرف به	١٦٩	من لم يتفق له التوالي اقتصر على يوم التروية وعرفة ثم صام الثالث بعد النفر
١٥٤	أفضل الهدي من البدن والبقر الاناث ، ومن الضأن والمعز الذكرا		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
من أقام بمكة انتظر مدة وصوله الى أهله ما لم يزد على شهر	١٨٧	من فاته يوم التروية آخر الصوم الى ما بعد النفر	١٧٢
بيان مبدأ الشهر	١٨٩	عدم جواز صوم أيام التشريق بمعنى	١٧٢
ثبوت قضاء الثلاثة على الولي دون السبعة	١٨٩	جواز صوم يوم النفر وهو الثالث عشر	١٧٤
وجوب قضاء العشرة على الولي	١٩٠	جواز تقديم صوم الثلاثة من أول ذي الحجة بعد التلبس بالتمتع	١٧٧
عدم الفرق في الحكم بين الوصول الى البلد وعدمه	١٩٠	جواز صوم الثلاثة طول ذي الحجة	١٧٧
من وجب عليه بدنة في نذر أو كفارة ولم يجد كان عليه سبع شياه	١٩١	من صام يومين وأفطر الثالث لم يجزه إلا أن يكون ذلك هو العيد فيأتي به بعد النفر	١٧٨
من تعين عليه الهدي أخرج من أصل تركته	١٩٢	عدم جواز صوم الثلاثة إلا في ذي الحجة بعد التلبس باحرام العمرة	١٧٩
هدي القران بعد السوق لا يخرج عن ملك سائقه وإن وجب نحره	١٩٢	تعين الهدي على من لم يصم الثلاثة في ذي الحجة	١٨٠
وجوب نحر هدي القران بمنى ان كان لاحرام الحج ، وبفناء الكعبة إن كان للعمرة	١٩٦	عدم وجوب الهدي على من صام الثلاثة ثم وجد وان كان الرجوع الى الهدي أفضل	١٨٣
عدم وجوب البدل لو هلك هدي القران من غير تقريط	١٩٧	صوم السبعة بعد الوصول الى البلد	١٨٥
وجوب البدل لو كان مضموناً كالكفارات	١٩٨	عدم اعتبار الموالاة في السبعة	١٨٦
		اعتبار التفريق بين الثلاثة والسبعة في مكة لا في البلد	١٨٧

الصحيفة	الموضوع	الصحيفة	الموضوع
١٩٩	حكم الهدي لو عجز عن الوصول الى المنحر	٢١٨	استحباب التثليث في الأضحية
٢٠٤	عدم تعين هدي القران للصدقة إلا بالنذر بل يكون حكمه حكم هدي التمتع	٢١٩	استحباب الأضحية
٢٠٥	عدم الضمان لو سرق هدي القران من غير تفريط	٢٢٣	تمييز وقت الأضحية بمنى والأمصا
٢٠٦	حكم الهدي الذي ضل فذبحه الواحد عن صاحبه	٢٢٥	جواز ادخار لحم الأضحية
٢٠٧	حكم الهدي الذي ضاع فأقام بدله ثم وجد	٢٢٧	كراهة إخراج لحم الأضحية من منى
٢٠٩	جواز ركوب الهدي وشرب لبنه ما لم يضر به وبولده	٢٢٨	جواز إخراج ما يضحيه غيره من منى
٢١١	حكم ولد الهدي	٢٢٩	إجزاء الهدي الواجب عن الأضحية والجمع بينهما أفضل
٢١١	حكم الهدي الواجب كالكفارات والقداء والنذور	٢٢٩	من لم يجد الأضحية تصدق بشمها وإن اختلف أثمانها تصدق بالنسبة
٢١٥	تمييز موضع نحر البدنة المندورة	٢٣٠	استحباب كون التضحية بما يشترية لا بما يريه
١١٦	تمييز موضع نحر المندور اذا كان غير بدنة	٢٣٠	كراهة أخذ شيء من جلود الاضاحي
٢١٦	استحباب التثليث في هدي القران كهدي التمتع	٢٣١	كراهة اعطاء الجلد الجزار
		٢٣١	استحباب التصديق بالجلد
		٢٣٢	وجوب الحلق أو التقصير
		٢٣٣	أفضلية الحلق على التقصير
		٢٣٤	وجوب الحلق على الضرورة والملبد
		٢٣٦	تمين التقصير على النساء
		٢٣٨	حكم الخنثى المشكل

المصنف	الموضوع	المصنف	الموضوع
٢٣٨	وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زيارة البيت	٢٥٠	وجوب إيقاع المناسك الثلاثة يوم النحر
٢٤٠	من قدم الزيارة على الحلق جبره بشاة	٢٥٠	عدم وجوب الاعادة لو أتم وقدم بعضاً على بعض
٢٤١	وجوب إعادة الطواف لو قدمه على الحلق نسياناً	٢٥١	المتعم بعد الحلق أو التقصير يحل من كل شيء إلا الطيب والنساء
٢٤٢	وجوب إعادة الطواف لو قدمه على الحلق جهلاً	٢٥٥	بيان التحلل من الصيد
٢٤٢	بطلان الحج لو ترك الاعادة عمداً	٢٥٦	مدخلة كل واحد من المناسك الثلاثة في منى في التحليل
٢٤٢	وجوب إعادة السعي حيث ما يجب إعادة الطواف	٢٥٦	حلية الطيب ايضاً في غير المتمتع بالحلق أو التقصير
٢٤٢	حكم تقديم الطواف على الذبح أو الرمي	٢٥٧	المتعم إذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب
٢٤٢	وجوب الرجوع الى منى للحلق أو التقصير لو أدخل بها	٢٥٨	حلية النساء بطواف النساء
٢٤٣	من لم يتمكن من الرجوع حلق أو قصر مكانه وجوباً وبمث بشعره ليدفن بمنى ندباً	٢٥٩	حلية الرجال للنساء بطواف النساء
٢٤٤	من ليس على رأسه شعر أجزاء إصرار الموصى عليه	٢٦٠	الحاج إذا طاف وسعى قبل الوقوفين يتحلل من كل شيء بالحلق أو التقصير
٢٤٥	الجمع بين إصرار الموصى والتقصير	٢٦٠	حرمة النساء على الصبي بعد بلوغه أو ترك طواف النساء
٢٤٦	بيان ما يستحب في الحلق	٢٦١	وجوب طواف النساء على الخنثى والخصيان
٢٤٧	وجوب الترتيب بين المناسك الثلاثة يوم النحر		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
وأخذ الشارب والدعة اذا وقف على باب المسجد		٢٩٢ حرمة النساء بالاحرام على العبد المأذون فيه	
٢٩٩ اعتبار الطهارة في الطواف الواجب		٢٩٢ حرمة وطء النساء وما في حكمه من التقبيل والنظر واللمس بشهوة والعقد عليهن بترك الطواف	
٢٧٠ حكم الطهارة الترابية		٢٩٢ كراهة لبس المخيط قبل طواف الزيارة	
٢٧١ حكم المبطلون والمسحوس والمستحاضة وجوب إزالة النجاسة عن الثوب والبدن في الطواف		٢٩٣ كراهة لغطية الرأس قبل طواف الزيارة	
٢٧٣ عدم المغفو في الاقل من الدرهم من الدم وفيما لا تتم للصلاة به في الطواف دم القروح والجروح مسفو في الطواف		٢٩٣ اختصاص الكراهة بالمتمتع	
٢٧٣ وجوب استئناف الطواف الواجب لو ذكر عدم الطهارة حين الطواف		٢٩٤ كراهة الطيب قبل طواف النساء	
٢٧٣ بيان حكم الشك في الطهارة في اثناء الطواف وبعد الفراغ		٢٩٤ استحباب للمضي الى مكة للطواف والسعي بعد قضاء المناسك يوم النحر فان أخر من الضد ، وتأكد ذلك في حق المتمتع	
٢٧٤ اعتبار الختان في الطواف للرجل دون المرأة وبيان حكم الخنثى والصبي وحكم مورد التعمد		٢٩٥ كراهة تأخير زيارة البيت عن اليوم الثاني	
٢٧٥ اعتبار السر في الطواف		٢٩٦ اجزاء الطواف والسعي على فرض التأخير	
٢٧٨ استحباب الفسل لدخول مكة		٢٩٦ جواز تأخير الطواف والسعي للقارن والمفرد طول ذي الحجة على كراهة	
٢٧٨ استحباب الفسل لدخول الحرم		٢٩٧ الأفضل لمن مضى الى مكة للطواف والسعي الفسل وتقليم الاظفار	
٢٨٠ استحباب الفسل بعد الدخول او حصل عذر قبله			

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٢٩٤ بطلان الشوط لو وقع بين الحجر وبين البيت		٢٨١ استحباب مضغ الاذخر عند الدخول	
٢٩٥ اعتبار إكمال الطواف سبعة		٢٨٢ استحباب دخول مكة من اعلاها	
٢٩٥ لزوم كون الطواف بين البيت والمقام		٢٨٢ استحباب أن يكون الداخل حافياً على سكينه ووقار	
٢٩٧ القول باجزاء الطواف خارج المقام		٢٨٣ استحباب الفضل لدخول للمسجد الحرام	
٢٩٨ اعتبار المقدار من جميع الجوانب ، وهو ست وعشرون ذراعاً ونصف		٢٨٣ استحباب الدخول من باب بني شيبه	
٢٩٩ عدم اجزاء المشي على أساس البيت وعلى حائط الحجر		٢٨٤ استحباب أن يقف عند الباب ويسلم على النبي ﷺ ويدعو بالمأثور	
٣٠٠ وجوب ركعتي الطواف خلف المقام		٢٨٥ كيفية الطواف	
٣٠٢ استحباب قراءة التوحيد في الاولى والجهد في الثانية		٢٨٥ اعتبار النية في الطواف	
٣٠٣ وجوب الرجوع لو نسي الركعتين خلف المقام ، ولو شق الرجوع قضاها حيث ذكر		٢٨٦ اعتبار مقارنة النية للطواف	
٣٠٥ القول بمجواز الاستنابة في صورة المشقة		٢٨٧ وجوب الابتداء بالحجر في الطواف والختم به	
٣٠٦ وجوب قضاء صلاة الطواف على الولي		٢٨٨ عدم وجوب قصد البدأة بالحجر والختم به	
٣٠٦ حكم ترك الصلاة مع الطواف		٢٨٩ بيان كيفية الابتداء بالحجر	
٣٠٧ حكم ترك الصلاة عمداً وجهلاً ونسياناً		٢٩١ استحباب استقبال الحجر بالوجه قبل الطواف	
		٢٩١ وجوب كون الطواف على اليسار	
		٢٩٢ بطلان الطواف لو وقع على غير اليسار	
		٢٩٢ اعتبار كون الحجر داخلاً في الطواف	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
النصف وبعده		٣٠٨ حكم الزيادة على السبع ممدأ في الطواف الواجب	
٣٢٨ حكم قطع طواف الفريضة قبل تجاوز النصف وبعده لدخول البيت او السمي في حاجة		٣١٠ كراهة الزيادة على السبع في الطواف المندوب	
٣٣٠ حكم قطع الطواف للمرض		٣١٤ وجوب الطهارة في الطواف الواجب واستحبابها في المندوب	
٣٣١ حكم قطع الطواف لعارض		٣١٤ وجوب كون صلاة الطواف في المقام حيث هو الآن	
٣٣٢ حكم استمرار المرض		٣١٦ بطلان الصلاة في غير المقام	
٣٣٤ حكم من احدث في الطواف الواجب قبل النصف وبعده		٣١٧ جواز الصلاة ضد الزحام وراء المقام أو الى احد جانبيه	
٣٣٥ حكم من ذكر في السمي انه لم يتم طوافه		٣٢٠ جواز الصلاة في الطواف المندوب حيث شاء من المسجد	
٣٣٦ المدار في إتمام الطواف واستئنافه بمجاوزة النصف وعدمه		٣٢٠ من طاف في ثوب نجس مع العلم لم يصح طوافه ، وإن علم في الانتهاء ازاله ونعم	
٣٣٨ لزوم البناء من موضع القطع		٣٢٣ أجزاء الطواف لو لم يلم بالنجاسة حتى فرغ	
٣٣٩ لزوم الاخذ بالمتيقن لو شك في موضع القطع		٣٢٣ جواز إيقاع صلاة الطواف واو في الأوقات التي تكره لابتداء التوافل	
٣٣٩ وجوب الموالاة في الطواف		٣٢٦ حكم نقصان الطواف قبل تجاوز	
٣٤٠ جواز قطع الطواف المندوب ممدأ			
٣٤٠ بيان ما يستحب في الطواف			
٣٤٠ استحباب استلام الحجر والدعاء عنده بالمأثور			

المصحية	الموضوع	المصحية	الموضوع
٣٤٢	استحباب استلام الحجر قبل الطواف وفي اثنائه وفي كل شوط	٣٥٣	استحباب التزام المستحار في الشوط السابع وبسط اليد على حائطه وإصباغ البطن والخذ به والدعاء بالمأثور
٣٤٣	استحباب الابتداء بالاستلام والاختتام به	٣٥٥	استحباب استلام الكعبة من دبرها بعد الفراغ من الطواف
٣٤٣	القول بوجوب الاستلام	٣٥٦	عدم جواز الرجوع الى المستحار لو جاوزه الى الركن عمداً او نسياناً
٣٤٤	استحباب الاستلام بجميع البدن	٣٥٧	استحباب التزام الاركان كلها
٣٤٤	استحباب الاستلام ببعض البدن إذا تعذر الجميع		لا سيما الذي فيه الحجر واليمني
٣٤٤	استحباب الاستلام باليد إذا تعذر بغيرها	٣٥٩	تأكد استحباب التزام الركن اليماني والدعاء عنده
٣٤٥	استحباب تقبيل اليد بعد الاستلام بها	٣٦١	استحباب ثلاثمائة وستين طوافاً ومع عدم التمكن فتلاثمائة وستين شوطاً
٣٤٥	الأقظم يستلم موضع القطع	٣٦٢	إلحاق الزيادة بالطواف الاخير وسقوط الكراهة هنا
٣٤٥	غير المتمكن من الاستلام يشير باليد	٣٦٣	استحباب قراءة سورة التوحيد في الأولى والمجعد في الثانية من صلاة الطواف
٣٤٦	بيان المراد من الاستلام	٣٦٤	حكم من زاد شوطاً على السبعة سهواً
٣٤٧	استحباب الدعاء والذكر حال الطواف	٣٦٩	استحباب التّداني من البيت في الطواف
٣٥٠	استحباب السكنينة والوقار والاقتصاد في المشي حال الطواف	٣٦٩	كراهة الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة
٣٥٠	استحباب الرمل ثلاثاً والمشي اربعاً في طواف القدوم		
٣٥٢	المراد بالرمل الهرولة		
٣٥٢	الرمل مستحب للرجال دون النساء		
٣٥٢	بيان المراد من طواف القدوم		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
الطواف الواجب واجباً والندب ندباً		٣٧٠ بطلان الحج والعمرة بترك الطواف	
٣٨٥ حكم من نسي الطواف حتى رجع		صمداً بل جهلاً	
الى أهله وواقع		٣٧١ بيان ما يتحقق به ترك الطواف في الحج	
٣٨٧ جواز الاستنابة لو نسي طواف النساء		٣٧١ بيان ما يتحقق به ترك الطواف في	
٣٨٩ وجوب قضاء طواف النساء		عمرة المتمتع وفي العمرة المفردة	
٣٩٠ وجوب قضاء طواف النساء على		٣٧٢ عدم كون طواف النساء ركناً	
الولي بعد الموت		٣٧٣ عدم الاحتياج الى المحلل بعد الفساد	
٣٩٠ جواز تأخير السعي عن الطواف الى القد		بترك الطواف	
٣٩١ وجوب تأخير الطواف والسعي عن		٣٧٤ حكم ترك الطواف نسياناً	
الوقوفين ومناسك منى يوم النحر		٣٧٦ عدم الفرق بين ترك الطواف نسياناً	
على المتمتع		في الحج او العمرة في الحكم	
٣٩٢ جواز تقديم الطواف على الوقوف		٣٧٧ وجوب الاستنابة في الطواف لو	
المعذور		تعذر العود او تمسر	
٣٩٤ جواز تقديم طواف النساء على		٣٧٨ عدم الالتفات بعد الفراغ لو شك	
الوقوف للضرورة		في عدد أشواط الطواف او في صحته	
٣٩٥ جواز تقديم الطواف على الوقوف		٣٧٩ حكم الشك في الزيادة في اثناء الطواف	
للقارن والمفرد على كراهة		٣٨٠ حكم الشك في النقصان في اثناء الطواف	
٣٩٧ عدم جواز تقديم طواف النساء على		٣٨٣ تعيين البناء على الأقل في الطواف المندوب	
السعي إلا مع الضرورة		٣٨٤ حكم من زاد على السبع ناسياً وذكر	
٣٩٨ من قدم طواف النساء على السعي		قبل بلوغه الركن	
سahياً اجزأ ولو كان عامداً لم يحجز		٣٨٤ من طاف وذكر انه لم يتطهر أعاد في	
٣٩٩ عدم جواز الطواف وعلى الطائف برطلة		الفريضة دون النافلة ويعيد جبلة	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
اعتبار النية في السعي	٤١٧	حكم من نذر أن يطوف على أربع	٤٠١
لزوم البدأة بالصفا والختم بالروة	٤١٨	حكم من عجز عن المشي إلا على أربع	٤٠٢
عدم وجوب الصعود على الصفا	٤١٩	جواز التحويل على الغير في تعداد	٤٠٣
بيان للراد من الصفا والروة	٤٢١	الطواف ، ولو شك عولا على	
عدم وجوب الصعود على المروة	٤٢٢	الأحكام المتقدمة	
وجوب السعي سبعا بحسب ذهابه	٤٢٢	وجوب طواف النساء في الحج	٤٠٥
شوطاً وعوده آخر		وجوب طواف النساء في العمرة المفردة	٤٠٦
استحباب المشي في السعي	٤٢٣	عدم وجوب طواف النساء في العمرة	٤٠٧
استحباب المرولة ما بين المنارة	٤٢٣	المتمتع بها	
وزقاق المطارين والمشي في غيره		وجوب طواف النساء على الرجال	٤١٠
استحباب الرجوع بنحو القهقري	٤٢٧	والنساء والصبيان والخصيان والخنثى	
لو نسي المرولة ثم يهول موضعها		استحباب الطهارة في السعي	٤١٠
استحباب الدعاء في السعي ماشياً	٤٢٨	استحباب استلام الحجر والشرب	٤١١
ومهرولا		من زمزم والصب على الجسد من	
جواز الجلوس خلال السعي للراحة	٤٢٨	مائها قبل السعي	
بطلان الحج لو ترك السعي عامداً	٤٢٩	استحباب الخروج من الباب المحاذي	٤١٣
حكم من ترك السعي ناسياً	٤٣٠	للحجر	
بقاء الاحرام على من أخل بالسعي	٤٣٠	استحباب الصعود على الصفا	٤١٣
حكم الزيادة السديدة في السعي	٤٣١	استحباب استقبال الركن العراقي	٤١٥
حكم الزيادة السهوية في السعي	٤٣٢	واطلاة الوقوف على الصفا والدعاء	
حكم من تبين عدد الاشواط وشك	٤٣٧	بالمأثور	
فيما بدأ به			

الموضوع	المصحفة	الموضوع	المصحفة
٤٤٣ جواز قطع السمي لو دخل وقت الفريضة		٤٣٨ حكم الشك في عدد الاشواط في	
٤٤٦ عدم جواز تقديم السمي على الطواف		الائناء فيما دون السبعة	
٤٤٦ عدم جواز تقديم طواف النساء		٤٣٩ حكم الشك فيما زاد عن السبعة	
على السمي		٤٣٩ من ييقن النقيصة أتى بها	
٤٤٧ وجوب اعادة السمي لو قدمه على		٤٤٠ حكم من تمتع بالعمرة وظن انه اتم	
الطواف عمداً		السمي فاحل وواقع النساء	

